

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية  
قسم اللغة العربية وآدابها

مُقْلَاتُ التّدَارُلِيَّةِ فِي الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ  
-مفتاح العلوم للسّكاكى أنموذجاً-

لنيل شهادة

: دراسات لغوية نظرية

---

نصيرة الوناس

السنة الجامعية : 2016 / 2015

## إِهْدَاءٌ

بعدما أخلصتني نيتى، وعقدت عزمي، وبذلت جهدي، وجعلته الله سنجي  
ومعونى، أقطفه الآن ثمرة جهدي لأهدىها إلى كل من شد بيدي، ورافق خطواتي  
بالدعاء والرجاء والتمني.

أليس أحقهم بالإهداء أولاهم بمحبتي؟ إلى نبراس الحياة "والدتي"، من تعجز  
الكلمات عن وصفها وتطيب الأسماء لذكرها، و....

ثم من؟ ثم "والدبي العزيز"، من تدمع العين عرقانا لصبره وشقائه حتى يرايني  
أبلغ درجاته العلم وأرتقي.

إلى من منعني العزيمة على العمل والإصرار عليه، مصدر شجاعتي وإرادتي  
وثقتي بنفسي، "زوجي الكرييم"، وإلى أنواري الضاوية "أنفال وإسراء".

إلى كل من أدار لي سبيل النجاح و....

أهدي ثمرة جهدي

# مقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوع مقولات التّداوليّة في البلاغة العربيّة، وتحديداً في البلاغة السّكاكيّة، وانطلاقاً من هذا العنوان سنحاول أن نعالج إشكالية تكمن في إمكانية تطبيق التّداوليّة La Pragmatique كمنهج حديث لدراسة التّراث، على أمل تقديم قراءة جديدة لهذا التّراث إيماناً منا بأنّه كان ولا يزال منبعاً للفكر الأصيل والمتجدد. ولأنّ التّعرض لدراسة القديم لا يعني انسلاخاً عن الحديث بكلّ ما يمدنا إياه من مناهج نقدية ونظريات حديثة، ولا دراسة الحديث تعني انسلاخاً عن القديم، ارتأينا أن نجمع في هذا العمل بين حداثة المفهوم أو المنهج (الآلية الإجرائية التّحليليّة) وأصالة المدونة المنشقة. وهي محاولة لا تخرج عن إطار تجديد الرؤية للتراث؛ حيث حاولنا ربط البلاغة التّراثية بالدرس اللغوي الحديث بما استجدّ فيه من نظريات خاصة ما يتعلّق بنظريات التّحليل التّداوليّ Theories d'analyse Pragmatique التي تقدّم بمعاودة البحث في النصوص البلاغية القديمة لفهمهما في ضوء المعطيات الحديثة. ولا نقصد بذلك التعصب للتراث أو للحديث وإنما إقامة حوارية بينهما من شأنها أن تتشاءم موضوعاً متكاملاً للأطراف، دون أن تتجاوز الخصوصيّة المنهجية والمعرفية للدرس البلاغي ونظيره التّداوليّ.

وعليه تقدّم هذه الدراسة قراءة استكشافية للتفكير التّداوليّ في المدونة البلاغية السّكاكيّة، فقد نالت التّرجمة البلاغية حظاً وافراً من العناية والبحث، وإن كان بحثها من المنظور التّداوليّ يعده توجّهاً جديداً، حيث حاولنا الاستفادة مما طور في هذا المنهج من تصوّرات أساسية وآليات منهجية استجابة للتحول الذي يعرفه الدرس اللغويّ اليوم، لا سيما تحول النّظرية للبلاغة التي لم يعد ينظر إليها بوصفها نظرية تخيليّة وكفى، بل نظرية مقصديّة تداوليّة، ثم إنّها لم تعد تقتصر على الإنتاج الأدبيّ فقط بل تجاوزته إلى مجالات معرفية أوسع، اجتماعية وسياسيّة وقانونيّة وإعلاميّة. هذا في مقابل الطّروحات التي يثيرها الدرس القديم، في وقت هيمنت فيه المناهج الغربيّة وهمشت عنايتها بالتراث.

وبالتالي تعدّ هذه الدراسة إثراً للجانب النّظري والتّطبيقي للمنهج التّداوليّ خاصّة وأنّه من المناهج الحديثة المعتمدة في تحليل الخطاب. ضف إلى ذلك أنّ التّعرض لدراسة البلاغة السّكاكيّة يخرج عن ذلك الإطار الذي درست به والذي لا يتعدّى الشّروحات وبعض التّحليلات البلاغية الجزئية لأنّه سيتناول قراءتها ضمن منهج جديد هو المنهج التّداوليّ. ومن هنا تكتسي هذه الدراسة أهميّتها وجديّتها فيما ستتناوله من عناصر ومن طريقة في التّحليل.

إنّ إعادة قراءة البلاغة في ضوء المكتسبات المنهجية الجديدة وخاصة مكتسبات اللّسانيات التّداوليّة وتحليل الخطاب بشكل عام، لا يعني البُتة إحلال البلاغة محلّ التّداولية، أو الادّعاء بأنّ

أصول النظرية التداولية جاءت مكتملة في درسنا البلاغي، ذلك أن التداولية لم تظهر كمصطلح محدد المعالم في تراثنا العربي، وأن ما وجد من تعريف لهذا الحقل اللغوي عند الدارسين المحدثين مقتبس من دراسات غربية. ثم إننا لا نرمي البنة إلى عملية إسقاطية، نظرا لخصوصية البنية المعرفية لكل منهج. وبالتالي فغايتنا هي الوقوف على بعض آليات التحليل البلاغي التي قد تقرب من الدرس الحديث بقدر ما تبتعد عنه، إضافة إلى خلق نوع من المحاورة الجادة بين التفكيرين القديم والجديد، فالحاضر بقدر ما يعني الماضي بقدر ما يغتنى بمحاورته؛ ومعنى ذلك هو خدمة البلاغة في إطار تغيير المعطيات المنهجية الراهنة.

تميز المنظومة المصطلحية لحقل التداولية بالتنوع والثراء، والتي تستوجب من كل دارس يعني بهذا الحقل الوقوف عندها لاستجلاء ما يشوبها من غموض والاستفادة منها في تحليل الخطابات المتنوعة. ولا شك أن التداولية بمعناها تلك ونظرياتها وأالياتها الإجرائية في التحليل استطاعت أن تفتح مجالا واسعا للإحاطة بعالم الخطاب وأاليات اشتغاله.

تعنى التداولية بكافة عناصر العملية التواصلية، إذ تهتم بالمتكلّم ومقاصده التواصلية، وبحال السامع، كما تعنى بالشروط الالزمة لضمان نجاح فعل التواصل. وبالنظر إلى الطرح الذي تقدمه اللسانيات التداولية قد تمثل مدخلا مناسبا للولوج إلى دراسة التراث البلاغي بما توفره من آليات تسهم في كشف مكنونات الخطاب. ولكن قراءة التراث البلاغي من المنظور التداولي لا بد أن يتم ضمن سياقه التاريخي وظروف إنتاجه، من أجل ضمان الفهم الصحيح للمحتوى المضمني وتحديد دلالته، وهذا ما تعتد به التداولية في مرحلة أولى، ثم في مرحلة لاحقة بحث البذور الحادثية فيه ومحاورته.

أما بالنسبة للبلاغة فإنّه وعلى امتداد التاريخ وجدت نظرية بلاغية أعتمدت قواعدها في إنتاج نماذج الخطابات المختلفة، وفي تعقب الظاهرة الإبداعية؛ ومعنى ذلك أن البلاغة قد أفادت بتقنياتها المتنوعة مختلف أنواع الخطاب، مثلها مثل التداولية، ذلك أن البلاغة تتبوّي على معطيات تختزل المعرفة العلمية بظواهر اللغة والأدب. ومن هنا جاءت عنايتنا بالبلاغة باعتبارها ظاهرة خطابية ومنهجا في التحليل النصي *Analyse textuelle*.

وإذا كانت البلاغة قد تدرجت من العصر القديم إلى العصر الحاضر مع ما رافق ذلك من تعدد في مساراتها وخلفياتها الفكرية وعوامل نشأتها، وتعدد المصادر واختلاف مشاربها، مع تعدد مؤثراتها واختلاف طرائقها وأساليبها، مما وسّع مجالها، إلا أنها ظلت علما لم ينضج ولم يحرق خلافا لغيرها من العلوم مثلا ذهب إلى ذلك القدامى، وفي مقولتهم هذه دليل على أنها حقل معرفي كان ولا يزال في حاجة إلى تجديد الرؤية، واستقصاء البحث فيه، مما يفتح باب الاجتهداد.

وقد وقع اختيارنا على بлагة "السّكاكِي" تحديداً نظراً لما حظيت به هذه الأخيرة من نظرات سلبية ذات أحكام تقييمية في عمومها، مثل رميها بالعقم، والحكم على أصحابها بتجميد البلاغة، وإن كنا نرى أنه من المنافي للصواب الحكم بتلك الأحكام قبل مدارسة المصنف واستجلاء مضامينه وممقاصده الخطابية، ثم إننا نعتقد أن لولا العناية التي وجهت "المفتاح" لما تعددت شروحاته بدءاً بشرح الفرويني". ولا ينبغي أن نغفل في هذا الإطار مذكرة "السّكاكِي" في توسيعه دائرة البلاغة لتشمل اللغة بصفة عامة، حيث كان من المساهمين بعد "الجرجاني" في وضع علم البلاغة على أساس علمية مزاوجاً بين الذوق والمنطق. ثم إننا لا نغفل ما شهده القرن السابع من اجتهادات مست الدرس البلاغي، أدت إلى تأصيل المصطلح وتحقيقه تحديداً علمياً ظلّ يلازم البلاغة العربية التي بقيت خاضعة لمنهج "السّكاكِي" حتى الآن. فكيف يمكن أن نفسّر بلاغة رميت بالتحجر والجمود سيطرتها على الدرس البلاغي كلّ هذه الفترة؟

تقوم هذه الدراسة على فرضية توفر البلاغة على جملة من المقولات التّداولية، وهذا ما جعل اختيارنا لتلك المقولات تحديداً يستجيب لهذه الفرضية، مع تفادي الإسقاط المنهجي أو الرؤية المسبقة. وبالبناء على ذلك تحاول هذه الدراسة الإجابة على جملة من الإشكالات من قبيل:

- إلى أي مدى تستجيب البلاغة العربية القديمة للطروحات اللغوية الحديثة بما في ذلك طروحات اللسانيات التّداولية؟

- ما مدى قدرة البلاغة العربية بما فيها طبعاً البلاغة السّكاكِية على خلق المثاقفة وال الحوار مع بعض النّظريات اللغوية الحديثة؟ وما حدود تلك المثاقفة؟

- وإذا كان من الممكن الحديث عن استجابة حقيقة بين الحقلين المعرفيين ما هي أهم نقاط الائتلاف بينهما؟

وبالنظر إلى تلك الإشكالات وجهت العناية في هذه الدراسة نحو خدمة الغاية التالية:

- الوقوف عند مجاهدات البلاغيين القدماء في مدى مقارنتها للتّفكير التّداولي الحديث.

- مقاربة التّفكير القديم بالتّفكير الحديث من خلال استيعاب النّظريات الحديثة في إعادة بعث الجهود القديمة وقراءتها من منظور حديث (تقييم وتقدير)، قراءة تستوعبها أولاً لتعيد إخراجها في صياغة حديثة.

- السعي إلى محو الحدود الفاصلة بين النّظريات العربية ونظيرتها الغربية، عن طريق خلق نوع من المقاربة الدلالية بينهما، دون إلغاء الخصوصية النوعية والثقافية.

-هذا دون أن نغفل غاية أساسية تتمثل في تحديد موقع البلاغة من خريطة الدراسات التراثية، مع تحديد المهارات التحليلية لها.

وبمقتضى الأسس المنهجية المضبوطة التي تقوم عليها الدراسات الأكاديمية فقد وزعنا متن الدراسة على بابين اثنين، مع ما يتضمنه كل باب من فصول ومباحث فرعية. هذا مع اشتمالها على مقدمة، وتمهيد، وخاتمة.

بالنسبة للتمهيد كان فيه حديث عما شهدته النظرية النقدية الحديثة من تنوع في مناهج الدراسة النقدية للخطاب، وما شهدته نظرية اللغة من تحولات منهجية ومعرفية رافقها تغير النّظرة إلى آليات تحليل الخطاب، لا سيما في ظل المفهوم التداولي. ثم ما شهده الدرس البلاغي من دعوات ملحة إلى التجديد سعيا إلى تبرير محاولة الجمع بين الدرس البلاغي ونظيره التداولي.

أما بالنسبة للأبواب، فيما يخص الباب الأول المعون بـ"بين التداولية والبلاغة" فهو باب يصوغ الإطار النظري للدراسة، حيث تولى تحديد المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها قبل الشروع في عملية التحليل. كتحديد مفهوم التداولية، من حيث المصطلح والمفهوم، النّسأة والتّطور، وأهم مقولات التحليل التداولي التي اختزلناها في نظرية أفعال الكلام *Actes de langage*، ونظرية السياق *Contexte*، والقصد *L'intention*، ونظرية الحجاج *L'argumentation*، والضمنيات *L'implicite*، والتوّاصل *Communication*، بالتركيز على المبادئ العامة التي يقوم عليها كل مفهوم. هذا مع تحديد مفهوم البلاغة في اللغة والاصطلاح القديم والحديث، وتحديد علاقتها ببعض الاتجاهات المنهجية الحديثة كالأسلوبية والتداولية. كما تناولنا تحديد موضوعها، ونشأتها وتطورها، وهدفها، بغية الكشف عن السياق العام الذي أنتج في ظله "مفتاح العلوم"، خاصة وأن تحديد معطيات السياق يعد مطلبا أساسيا في التحليل التداولي. وعليه فقد قسم الباب الأول إلى فصلين أساسيين.

أما فيما يخص الباب الثاني فهو باب تولى التأثير التطبيقي للدراسة بتحديد "مقولات التداولية في بلاغة السكاكي" عبر أربعة فصول أساسية، خصص الأول منها لعرض مفهوم الأفعال الكلامية من خلال بحث ثنائية الخبر والطلب، واستقصاء مفهوم الاستلزم التخاطبي عبر دراسة تحول دلالات كل من الخبر والطلب في مدى ارتباطها بقصد المتكلم وبإستراتيجية الخطاب. وخصص الفصل الثاني لعرض مفهوم الضمنيات في البلاغة السكاكيّة من خلال القيام بتحليل تركيبي دلالي تداولي للمقومات الضمنية المتمثلة أساسا في التشبيه بأنواعه، والمجاز بأقسامه، والكتابية بما تتفرع إليه، مضافا إلى ذلك أسلوب الحذف. وما تبع ذلك من بحث إستراتيجية الخطاب والقصد في تلك المقومات. أما الفصل الثالث فعني ببحث مفهوم التواصل من خلال بحث ماهية التواصل عند

"السّاكِي"، وعناصر عملية التّواصُل، وقواعدها وعيوبها. في حين خصّص الفصل الرابع لاستقصاء مفهوم الحاجاج من خلال بحث أساليب الإنجاز الحجاجي وأساليب البناء، وبحث حاجاجية المقوّمات البلاغيّة.

وبالنّسبة لخاتمة البحث فيها حوصلة شاملة لما قدمناه على مدار بابين، حيث أجملنا فيها أهمّ ما أمكن استخلاصه من عناصر قام عليها البحث، والتي بإمكانها أن تفتح آفاقاً بحثيّة أوسع. وما تتبعي الإشارة إليه بخصوص المعطيات التطبيقية أنها خصّت علمي المعاني والبيان دون علم البديع، بحكم أنّ صاحب "المفتاح" لم يول أهميّة له، إذ لم يجعله في مستوى واحد ندّاً للعلمين، بل كان يراه ذيلاً لهما، لا تعدو مهمته أن تكون تحسيينية.

أما عن المنهج المعتمد في العرض فهو المنهج التّحليلي الذي استعنّا به في تحليل المعطيات النّظرية وبسط المفاهيم، والمنهج الوصفي الذي اعتمدنا عليه في استقصاء ما جاء في بлага "السّاكِي" من مقولات، مع وصفها وتحليلها ومقارنتها بالمفاهيم التّداولية الحديثة.

ومن أجل إنجاز هذه الدراسة فقد استعنّا بمجموعة من المصادر والمراجع الأساسية سواء باللغة العربيّة أو الأجنبية. نذكر منها "البلاغة العربيّة قراءة أخرى" لمحمد عبد المطلب، "البلاغة العربيّة في ضوء منهج متكامل" لمحمد برگات حمدي، "إستراتيجيات الخطاب" لعبد الهادي بن ظافر الشّهري، "التّداولية عند علماء العرب" لمسعود صحراوي، وبخصوص المراجع الأجنبية فقد استعنّا بكتاب "أوستن Quand dire c'est faire" ، وكتاب موشر "Argumentation et Conversation" ، وكتاب "لأوركيوني" لأوركيوني، و"Dictionary d'analyse du discours" لشارودو و"l'implicite" وكتاب "Dictionnaire d'analyse du discours" لمانغونو". ولكن الإشكال الحاصل في هذه المصنّفات هو قلة المراجع التي بحثت مقولات التّداولية في التّراث البلاغي على وجه التّحديد، وهي على قلّتها بقدر ما سلطت الضّوء على جوانب من تجليّات الدرس التّداولي في المدونة التّراثية (ركّزت في عمومها على مبحث الأفعال الكلامية) بقدر ما أهملت جوانب أخرى، لذا فقد تضاعفت مهمتنا في استقصاء حيّثيات الموضوع. ثمّ من بين الصّعوبات التي اعترضت العمل كذلك رحابة المتن البلاغي وتشعّبه، بالإضافة إلى ما يتعلّق بالمنهج التّداولي المعتمد على امتداد نظريّاته وتشعّب مباحثه، وافتتاحه على كثرة المصطلحات والمفاهيم، وكثرة المؤسّسين باختلاف آرائهم، لذلك حاولنا أن نأخذ بما هو أكثر تداولاً فيه، وبحسب فهمنا له.

وقد حاولنا الوصول إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة وإخراجها في أحسن صورة، ولكن ليس لنا أن ندعى أنّا بعملنا هذا قد بلغنا غاية المطلوب، كما ليس لنا أن ندعى الكمال، فجلّ غايتنا

المساهمة ولو بجهد قليل في خدمة وإثراء ثراثنا البلاغيّ، وحسبنا في ذلك قول "العماد الأصفهاني"-  
نفلا عن قاموس المورد- «إني رأيتُ أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلّا قال في غده: لو غير هذا  
لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا  
من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النّقص على جملة البشر».

وإن تأتّى لتلك الأفكار المشتّة أن تصبح حقيقة يجسّدّها هذا العمل فإنّ الفضل في ذلك لا يعزى إلى المجهود الفرديّ من دون من اللّه و توفيقه لنا، مضافاً إليه توجيهات أستاذنا المشرف "مولود بغورة"، الذي رعى هذا العمل مذ كان فكرة إلى أن صار حقيقة مجسدة، فإليه خالص شكرنا وامتنانا، وإلى كافة الزّملاء ورفقاء الدّرب ممن لم يخلوا علينا ولو بكلمة طيبة، هذا دون أن ننسى أفراد عائلتنا الصّغيرة والكبيرة.

# تمهید

عرفت النّظرية النقدية الحديثة تتّوّعا هاما في مناهج الدراسة النقدية للخطاب، والتي أضحت يكمل كلّ منها الآخر، وبالتزامن مع التوجّهات المنهجية التي يشهدها النقد المعاصر فقد سعى العديد من أهل الاختصاص بإيصالها بالنظرية النقدية القديمة سعيا لإنزائها وتطويرها، «وعلى هذا المنحى حدث ذلك التقارب المنهجي بين البلاغة والتداوليّة»<sup>1</sup>.

يعدّ حقل تحليل الخطاب من الحقول المعرفية الحديثة، غير أنّ مصطلح خطاب أو Discours يشكلّ نقطة لقاء بين مجموعة من التخصصات التي تولي عنايتها بدراسة الخطاب وتحليله، ولذا فقد كان من الصعب التمييز بين تحليل الخطاب كاختصاص جديد في حقل الدراسات الإنسانية وبين الحقول المعرفية الأخرى؛ ذلك أنّ تحليل الخطاب يشتغل على مدونات لا تخرج في إطارها العام عن الاتّجاه الاجتماعيّ أو النفسيّ أو السياسيّ أو الدينيّ. ولذا فإنّنا نعثر على جزء كبير من المصطلحات المشتركة بين هذه الحقول المعرفية.

إنّ التحليل التداوليّ للخطاب من المناهج الحديثة التي تولّدت عن اللسانيات، والذي وجد طريقه إلى دراسة النصوص الأدبية، خاصة أنه استطاع أن يتجاوز الأفق الضيق للمنهج البنويّ إلى رحاب التداول بكلّ ما يحتويه من أبعاد نفسية واجتماعية وسياسية. وعلى هذا الأساس تبدو التداوليّة أكثر فاعلية في قراءة الخطاب الأدبيّ وتأويله وكشف قصidته.

لقد تعرّض العديد من الباحثين في مختلف المجالات سواء منها المجال اللغويّ أو الأدبيّ إلى مناقشة إشكالية التراث والحداثة وسأل حولها الكثير من المداد، وانقسم أهل الاختصاص إلى فئتين منهم عشاق القديم والمتعصّبون له الرافضون للحديث، ومنهم المتعصّبون للحديث الرافضون لكلّ ما يمتّ بصلة للقديم، وإن حاولت طائفة ثالثة الوقوف موقفاً وسطاً بمحاولتها التوفيق بين التّكير القديم ونظيره الحديث، وهو موقف لا يخرج عن إطار محاولة تحديد القديم؛ بمعنى إخضاع الدرس القديم إلى معطيات الدرس الحديث، نظراً للدواعي المعرفية والمنهجية لإعادة بعث البلاغة، لا سيما في ظلّ تهميش المقاربة البلاغية في تحليل نماذج الخطاب بمعطياته المختلفة.

وبتّها لاختلاف تلك التوجّهات، فقد تتّوّعت الدراسات التي استقطب اهتمامها دراسة التراث البلاغيّ والمقارنة بينه وبين الاتّجاهات الفكرية الحديثة، مما لا ينفصل عن محاولات تجديد البلاغة العربية. وعلى العموم هي دراسات لم تخرج في إطارها العام عن أربع فئات تلخص تلك التوجّهات: «الفئة الأولى: لم تخرج عن التراث البلاغيّ وقراءته قراءة تقليدية».

<sup>1</sup> ملás مختار، البلاغة والتداوليّة، قراءة في تداوليّة الخطاب البلاغيّ، مجلة الخطاب، العدد 08، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تizi وزو، الجزائر، أبريل 2011. ص 139.

الفئة الثانية: عملت على إلصاق النظريات الأسلوبية الأوروبية بالأراء البلاغية في التراث البلاغي العربي وهذه الدراسة إسقاطية.

الفئة الثالثة: حاولت في بحوثها ودراستها البحث عن أوجه التقارب بين الأسلوبية الحديثة والبلاغة العربية القديمة دون إسقاط هذه المفاهيم على أصلية الدرس البلاغي عند العرب.

الفئة الرابعة: حاولت تجديد الميراث البلاغي بروية جديدة<sup>1</sup>.

وفي ظل اختلاف تلك التوجهات تبقى الرؤية التوفيقية هي الرؤية الأكثر منطقية في النظر إلى تجديد البلاغة، «ولن تقبل - كما يقول أحمد مطلاوب - أيّة دعوة غير مبنية على أساس قوي تدعّمها الحجج وواقع اللغة، ولن يكون اعتراف بمجدّد يبني أصوله على الجديد بحجة أنّ المحدثين أكثر اطلاعاً من القدماء وأوسع أفقاً، وكثيراً ما يفقد الجديد صفة الجودة لأنّه ليس أصيلاً»<sup>2</sup>.

وبالتالي فإنّ أبرز ما يميّز البلاغة في العصر الحاضر أنها انتهت إلى دعوة في تجديد درسها. وعليه تدرج هذه الدراسة ضمن محاولات بناء بلاغة عامة جديدة دون أن نغفل إنجازات البلاغة القديمة، ولكن أن نسلم بالفكرة القائلة بأنّ «البلاغة التقليدية وعلى وضعها الحالي لا تقوى على أداء وظيفتها التحليلية إلا بعد القيام بعملية تطوير مهاراتها وإيقاظ قدراتها في تحليل وفهم النصّ وتأويله»<sup>3</sup>، حتى توّاكب التطورات الحاصلة على مستوى المناهج والدراسات النقدية الحديثة، وما أسفرت عنه الحركة الأدبية من ملامح تجديدية شكلاً ومضموناً. وبالتالي فإنّ باب الاجتهاد في الدرس البلاغي يبقى مفتوحاً.

والجدير بالذكر أنّ حقل البحث الذي نرومّه ما يزال بكرًا في الأبحاث العربية، وذلك راجع إلى مصطلح التّداوليّة في حد ذاته ونظرياته التي لم تضبط بعد حدودها المفهوميّة ولا حتى المصطلحيّة.

وقد لفت انتباها ونحن ننظر في معطيات الدرس التّداوليّ الحديث، وما وصل إليه البلاغيون العرب إمكانية إقامة مقاربة بين كلا الطررين، من خلال شحن المفاهيم القديمة بالمدلول المعرفيّ الجديد، لا سيما إذا علمنا أنّ العديد من النصوص البلاغية التّراثية هي نصوص ذات قيمة معرفية كبيرة من المنظور التّداوليّ، بغضّ النظر عمّا إذا كانت تبلغ أو لا تبلغ في تناولها إلى مستوى الصياغة المنهجية له، ومستوى المنظومة المفاهيمية التي يتبلور في ظلّها، لأنّ ذلك لا يقلّ من

<sup>1</sup> خالد بوزيانى، في سبيل بلاغة عربية جديدة، مجلة الخطاب، العدد 08. ص127.

<sup>2</sup> أحمد مطلاوب، بحوث بلاغية، مطبوعات المجمع العلمي، دط، بغداد، 1996. ص86.87.

<sup>3</sup> مجلة الخطاب، العدد 08. ص06.

قيمة نشاط علمائنا القدمى ولا التّوبيه بجهودهم، إذ «ليس مهمًا أن نردد آراء السّابقين أو نتكلّفها؛ بل المهم أن نستقصي ونفكّر، ونتدبّر، فربما اكتشفنا شيئاً لم يكتشفه السابقون، وبذلك نضيف للبلاغة آراء جديدة»<sup>1</sup>. فالبلاغة العربية لها من الأدوات التّحليلية ما يمتلك القدرة على التعامل مع الخطاب الأدبي بكافة مستوياته، يؤكّد ذلك ما بذله علماء البلاغة ونقاد الشعر وحتى الأصوليون من محاولات رائدة في تقصي الظاهرة الأدبية، من خلال تحديد القوانين الخاصة بتشكيل الخطاب الأدبي والقرآنى بالدرجة الأولى، وتحديد كيفيات اشتغاله. فعلى سبيل المثال «إن دراسة البلاغة للصور ما تزال راهنة لم تتجاوزها دراسة أخرى حتى يومنا هذا. وإنها لتحوي على مخزون من الملاحظات والتّعرّيفات التي من شأنها أن تجعل اللّساني يعيد النّظر فيها ويعمقها على ضوء المناهج الحديثة»<sup>2</sup>. وإذا كان الأمر كذلك «فإن الشّمولية في فهم البلاغة العربية، ومعرفة الفروق الدقيقة بين مصطلحاتها ومدلولاتها، ثم الإلحاد على التّوافق ما بين النّافع فيها من أمسيها، والصالح منها ليومها، من أبرز القضايا التي يلحّ عليها دارس البلاغة»<sup>3</sup>.

تجمع هذه الدراسة -إذن- بين منحىين، ما ورد عند البلاغيين العرب وتحديداً "السكاكى" وبين المحاولات التي عرفها الدرس اللغوي الحديث، والقائم على جملة من المفاهيم والإجراءات التي ترتّب عنها تطورات هامة على مستوى تحليل نماذج الخطاب. وبالتالي فإنّنا بعملنا هذا-كما يقول محمد برّكات حمدي-«لا نلغى البلاغة العربية القديمة ولا ننكر لها، ولا نقطع كنوز الأجداد، إنّما نجتهد وندرس ونبحث وننير، فيما تركوا من زوايا، وأغفلوا في عصرهم لعدم حاجتهم إليه من أصول وقضايا، ومعالم وأسس، ولا يكون ذلك بمنأى عن الاتّصال بالنّافع المفيد من القديم، في إطار الصالح الصّحيح من الحديث»<sup>4</sup>.

إذا حاولنا تصنيف هذه الدراسة وفقاً لتوجهات الدارسين -المشار إليها سابقاً- فإنّنا يمكن أن نصنّفها ضمن الاتّجاه الرابع، باعتبارها محاولة استيعاب منجزات البلاغة القديمة، والاستفادة من طروحات الدرس التّداوليّ الحديث، إيماناً منا بأنه لا ينبغي أن ننظر بنظرة القداسة لتراثنا، نظرة تحرمنا من الخدمات المعرفية للتفكير الحديث، وفي المقابل ليس علينا أن نغفل خصوصيته المنهجية والمعرفية. إن «أكثر ما يمكن أن يستفيد منه إنّما هو الوسائل المنهجية، أي علينا أن نعيد غربلة

<sup>1</sup>- عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، علم المعاني، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، ط02، دب، 1991. ص د من المقدمة.

<sup>2</sup>- بيير جيرو، الأسلوبية، ترجمة منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، ط02، سوريا، 1994. ص28.

<sup>3</sup>- محمد برّكات حمدي، بلاغتنا اليوم بين الجمالية والوظيفية، دار وايل، ط01، عمان، الأردن، 2004. ص23.

<sup>4</sup>- محمد برّكات حمدي، بحوث ومقالات في البيان والنقد الأدبي، دار البشير، دط، عمان، 1988. ص153، 154.

التراث، وهيكلته، وتنظيمه، وضبط مصطلحاته، بصورة تفتح لنا مجال الدخول إلى هذا الحقل من الممارسة على قاعدة متينة وعلى بصيرة».<sup>1</sup>

إن قراءة من هذا النوع أي قراءة التراث البلاغي من منظور حديث تجعلنا نتخطى الحاجز الزمني وبعد المسافة بين القديم والجديد. وفي سياق حديثه عن أهم منجزات البلاغة العربية يرى «محمد العمري» أنه «لن يحول بين الدارس البلاغي الحديث وبين الاهتمام بأسئلة البلاغة العربية واقتحاماتها إلا عدم استيعابها سؤالا وإنجازا، أو تلقيها من أيدي أقوام عاجزين، أقاموا أنفسهم سدنة لهذا التراث العظيم فحنطوه حين لم يفهموا منه إلا جوانبه الضعيفة التي تتطلب جهدا».<sup>2</sup>

أشرنا في موضع سابق إلى اختلاف توجهات الدارسين حول نظرتهم للتراث، إذ هناك بعض الدراسات حاولت ربط البلاغة بقضايا النقد المعاصر، أي أنها حاولت إعادة قراءة البلاغة على ضوء المكتسبات المنهجية الجديدة وخاصة مكتسبات التحليل الأسلوبي واللسانيات التداولية، من منطلق أن «في تراشا البلاغي ما يشفع لما خطته التداولية لنفسها اليوم»<sup>3</sup>، وهي توجهات تجد سندتها في الدراسات الغربية التي اهتمت منذ السبعينيات من القرن المنصرم بالتاريخ للبلاغة الغربية بإعادة قراءة لها مع بارت Barthes وبريلمان Pérelman وتيكا Téhéca مما يعكس روح التجديد التي تتفق مع بلاغات آية أمّة.

وفي مقابل الاجتهادات الغربية فنحن مطالبون اليوم بإعادة الشرعية للدرس البلاغي لا بدّعوى التحجر والجمود، بل بالعودة الموقفة إلى ذاك الموروث. علينا أن نعني بهذه المناهج وبمفاهيمها المعرفية الجديدة التي تحتاج إلى التوضيح والتذيق وإجراءاتها التحليلية في دراساتنا النظرية والتطبيقية. فلا ضير من تناول التراث من منظور تداولي أو لساني ولكن كما يقول «مسعود صحراوي»: «شريطة الوعي بالأبعاد الفكرية للأدوات المعرفية والمنهجية التي نتوسل بها في الوصول إلى عمق هذا التراث. ونرى نحن - كما يقول مسعود صحراوي - أن الشّرط الأساسي الذي يجب توفره في تلك الأدوات المستعملة هو: أن تتوفر لها الكفاية العلمية التّقسييرية الضّروريّة»<sup>4</sup>. وقد حاول ذلك باحثون سابقون في مقولاتهم عن تجديد البلاغة العربية، أمثال: «أمين الخلوي»، «أحمد الشايب»،

<sup>1</sup> نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكم، ط01، الجزائر، 2009. ص100.

<sup>2</sup> محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، لبنان، 1999. ص32.

<sup>3</sup> نواري سعودي، في تداولية الخطاب الأدبي. ص20.

<sup>4</sup> مسعود صحراوي، تداولية الخطاب القرآني عند الأصوليين، مجلة الخطاب، العدد 08. ص52.

"مصطفى صادق الجويني".... وكانت محاولاتهم الأولى بداية الربط الحقيقي بين الدرس القديم والدرس الأسلوبية الحديث.

لقد ازدادت عناية الدارسين بالدرس البلاغي وتوالت الجهود ويمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى «الاتصال الأخير بالوافد الغربي في مجال الأسلوبيات والبنيات، وإلى الأهمية المتزايدة للبحث اللغوي، ونظريات التواصل والسيميائيات»<sup>1</sup>، مما يعني أن العناية بالبلاغة كانت بمنبهات طارئة، نتيجة لاتصالنا بالمناهج النقدية الوافية، إذ إننا بحاجة إلى من ينبعها بضرورة الاستفادة من تراثنا سواء اللغوي منه أو الأدبي، «فالبلاغة تستطيع أن توسيع وظائفها اليوم بل تستطيع أن توسيع ميادينها لتشغل في اللغة وخارج اللغة، بالإمكان أن نتحدث عن بلاغة سلوك الإنسان الحركي، كما نتحدث عن بلاغة سلوكه اللغوي، بالإمكان أن نتحدث عن بلاغة تسخير عملنا كما نتحدث عن بلاغة تسخير الكلام بيننا، بل بالإمكان أن نوظف البلاغة لعلاج ما في كلامنا من عنف وما في سلوكاتنا من قسوة، وما في علاقاتنا الإنسانية من انحراف، وبالجملة بالإمكان أن نوظف البلاغة لبناء تواصل إنساني سليم، وإنشاء معرفة مشتركة تكسبنا الحق في الاختلاف»<sup>2</sup>.

وقد قمنا قبل الشروع في الدراسة بعرض المفاهيم النظرية التي تقوم عليها، خاصة وأن التّداوليّة تهتم بتحديد ميدان الاشتغال من خلال التعريف والتّنظير. ثم إننا رمنا بحث مسائل التّداوليّة في مصدر يعد من أهم مصادر التّحليل البلاغي، إذ يشكل جزءا لا يتجزأ من التّراث، ونعني بذلك كتاب "مفتاح العلوم للسّكاكي".

<sup>1</sup>- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون، دط، مصر، لبنان، 1997. ص.07

<sup>2</sup>- مجلة الخطاب، العدد 08. ص.05.

## الباب الأول: بين التّداوليّة والبلاغة

الفصل الأول: في مفهوم التّداوليّة

الفصل الثاني: في مفهوم البلاغة

## الفصل الأول

في مفهوم التّداوليّة

### تمهيد:

تعتبر التّداوليّة من الحقول المعرفية الحديثة التي ازدادت العناية بها في إطار تحليل الخطاب، بما تقوم عليه من إجراءات تحليليّة قد تبدو كفيلة بتوضيح مضامين الخطاب والوقوف على آليات اشتغاله.

لقد جاءت الأبحاث التّداوليّة لتعيد الاعتبار إلى مختلف عناصر العمليّة التّخاطبيّة، مجاوزة بذلك الدراسات التي تعنى بالمستوى التّركيبيّ ونظيره الدّلاليّ، فاتحة المجال أكبر أمام المستوى التّداوليّ بكلّ ما يحمله هذا المصطلح من أبعاد دلاليّة، ومن مفاهيم إجرائيّة تعدّ بحقّ مركبات التّحليل التّداوليّ للخطاب.

### 1- التّداوليّة: المصطلح والمفهوم

#### 1-1- تحديد المصطلح

هناك جملة من المصطلحات المختلفة الناتجة عن اختلاف التّرجمات نجدها قد وظفت أساساً للتّدليل على مفهوم التّداوليّة، نذكر من بينها:

-**الذرائعيّة والذريعيّة**: وهي ترجمة نعثر عليها في بعض المعاجم<sup>1</sup>، والمصنفات الفلسفية<sup>2</sup> كمقابل للكلمة الفرنسية *pragmatisme* أو *pragmatique*. وقد وظف "الفاسي الفهري" كلمة **الذريعيّة** كترجمة للمصطلح **الأجنبيّ**<sup>3</sup>.

-**البراگماتيکيّة والبراگماتيکيّة**: وهي ترجمة نصادفها في بعض المصنفات الفلسفية<sup>4</sup> كمقابل للمصطلح الفرنسي *pragmatisme* أو *pragmatique*.

-**التّداوليّة**: وهو مصطلح يمكن أن نعدّ ترجمة للمصطلح الفرنسي *pragmatique* والإنجليزي *pragmatic*، أي أنه ليس ترجمة لمصطلح *pragmatisme* على أساس أنّ هذا الأخير يحيل إلى مفهوم **الفلسفة الذرائعيّة**.

<sup>1</sup>- ينظر: جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، ط02، بيروت، لبنان، 1984. ص117.

<sup>2</sup>- ينظر: م.روزنثال، ب.بودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، ط06، بيروت، لبنان، 1987. ص217. وأندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، المجلد الثاني، منشورات عويدات، ط02، بيروت، 2001. ص1012.

<sup>3</sup>- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساناني، مجلة اللسان العربي، العدد 23، مكتب تنسيق التّعريب، الرباط، المغرب، 1983. ص140.

<sup>4</sup>- ينظر: م.روزنثال، ب.بودين، الموسوعة الفلسفية. ص217 ، وموسوعة لالاند. ص112،114.

ويمكن أن نعد هذه الترجمة من أكثر الترجمات تداولا في الوقت الحالي خاصة في حقل تحليل الخطاب. وعلى رأي أحد الباحثين -أحمد نحلة- فإنه المصطلح الأقرب إلى القبول، لأنّه «يشير إلى أنّ المعنى ليس شيئاً متأصلاً في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلّم وحده، ولا بالسامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول *négotiation* اللغة بين المتكلّم والسامع في سياق محدّد (ماديّ، واجتماعيّ، ولغوّيّ) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما»<sup>1</sup>. ولهذا السبب فإنّ المصطلح الذي سيعتمده في هذه الدراسة والذي سنحاول في العنصر المولالي تحديد مفهومه الاصطلاحي مباشرة بصرف النظر عن مفهومه اللغوي.

## 1-2- تحديد المفهوم

إذا كانت الدراسات اللغوية قد أنتجت لنا عديد المناهج على غرار المنهج البنوي والتوليدية والوظيفي التي سيطرت على هذا الحقل رديعاً من الزّمن، فإنّ تطور الأبحاث في هذا المجال صاحبه ظهور عدّة نظريات جديدة حاولت أن تعيد الاعتبار لعناصر ظلت مهملاً في البحث اللغوي، لاسيما لدى اللسانيات البنوية، مثل ظاهرة الكلام التي أصبحت تحتل منزلة مركبة في بحوث اللسانيين في العقود المتأخرة وبصفة خاصة في الأعمال الممتدة إلى "جاكيسون" Jakopson و"بنفيست" Benveniste. وقد أدى تطور الأبحاث في هذا المجال إلى بروز مرحلة لسانية جديدة، تمّ من خلالها الإقرار بوجود لسانيات التلفظ Linguistique de l'énonciation التي ساهمت في بلورة اتجاه لساني جديد هو الاتجاه التّداولي الذي نحن بصدده التعريف به.

تعتبر التّداولية من المصطلحات المشوبة بالغموض، ولعلّ هذا ما يبرر لنا تعدد الترجمات التي دارت حولها، إضافة إلى تعدد مصطلحاتها ومفاهيمها كونها تقع في «مفترق طرق غنية لتدخل اختصاصات اللسانيين، المناطقة، السيميائيين، الفلسفه، السيكولوجيين، والسوسيولوجيين»<sup>2</sup> وتشرح لنا "أوركيني" هذه الفكرة ببعض الإسهاب في قوله: «تشهد اللسانيات التّداولية التي هي آخر تخصص تمّ خصّ عن اللسانيات انفتاحاً على جميع الأصعدة: فهي توظّف آلياتها التّحليلية لوصف ظواهر الانسجام النّصي Cohérence textuelle... كما يتمّ تسخير أحد مكوناتها لإدماجه في الانسجام النّصي... ولا شكّ أنّ اللسانيات التّداولية ستغزو المجالات السيميائية الأخرى... وهذا التقدّم المشهود من شأنه أن يجعل اللسانيات التّداولية تفتح على التّخصصات الأخرى المجاورة لها كعلم

<sup>1</sup>- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، دط، دب، 2002. ص 14.

<sup>2</sup>- فرانسواز أرمينيكو، المقارنة التّداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، دط، دب، دت. ص 11.

الاجتماع، وعلم النفس»<sup>1</sup> فهي-إذن- تشابك للعديد من التّخصصات، مما يعني أنه ليست لها حدود واضحة أو بالأحرى ليست دراسة مستقلة. ضف إلى ذلك أنه مصطلح تبلور في ظله جملة من التّعرifات المختلفة تبعاً لاختلاف مجال اهتمام الباحث نفسه. فقد نعرف التّداولية انطلاقاً من وجهة نظر تهتم بدراسة المعنى في سياق التّواصل «بأنّها دراسة المعنى التّواعدي... أو معنى المرسل في كيفية قدرته على إفهام المرسل إليه»<sup>2</sup>، وقد يعرّفها انطلاقاً من وجهة نظر المرسل «بأنّها كيفية إدراك المعايير والمبادئ التي توجّهه عند إنتاج الخطاب»<sup>3</sup>.

فتحديد التّداولية وفقاً لذلك يأخذ بعين الاعتبار ربط المعنى بالسّياق وقوانين التّخاطب باعتبارها مفاهيم أساسية في التّحليل التّداولي للخطاب؛ ذلك أنّ «مجال التّداولية يتحدد بحالة كلامية لا تضم فقط اللّفظ والمتكلّم والمستمع بل المعرفة المشتركة لهذه العوامل الخاصة منها والعامّة أي سياق اللّفظ»<sup>4</sup>.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يحدّد مفهوم التّداولية باعتبارها «تخصص لسانيّ»، أو باعتبارها تيار لدراسة الخطاب، أو تصور خاص للّغة»<sup>5</sup>، يبحث في الوسيلة التي تنفذ بها اللّغة في مختلف المقامات الخطابيّة.

ولعلّ من أقدم التّعرifات التي حاولت تحديد مفهوم التّداولية ما جاء به «شارل موريس Morris» من تقسيم ثلاثيّ، حيث ميّز بين مجالات ثلاثة في الإحاطة بأيّة لغة، وهي: علم التّراكيب، علم الدّلالة، والتّداولية.

- بالنسبة لعلم التّراكيب Syntaxe فهو يعني بالخصائص الشكليّة للتّراكيب اللّسانية، مع تحديد القواعد المساعدة على تركيب الصّيغ وتوزيع العناصر اللغويّة.

- وبالنسبة لعلم الدّلالة Sémantique فهو يعني بالعلاقات القائمة بين التّراكيب اللّسانية والعالم الخارجيّ الذي تحيل إليه وترجع في دلالتها إليه، كما يعمل على تقديم الوسائل الازمة لتأويل الصّيغ حتى توافق الواقع.

<sup>1</sup> - C.K.Orecchioni,L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Collin, Paris, 1980. P216.

<sup>2</sup> - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغویة تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط01، بيروت، لبنان، 2004. ص22.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه. ص22.

<sup>4</sup> - قويدر شنان، التّداولية في الفكر الأنجلوسكسوني، المنشآ الفلسفى والمال اللّسانى، مجلة اللّغة والأدب، العدد 17، جامعة الجزائر، جانفي 2006. ص22.

<sup>5</sup> - P.Charraud, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours, Seuil, Paris, 2002. p454, 457.

-أما بالنسبة للتداولية Pragmatique فهي «تهتم بالعلاقات القائمة بين الأدلة ومستعملتها واستعمالها وأثارها»<sup>1</sup>؛ أي أنّ محور اهتمامها يتلخص في ثلاثة عناصر أساسية هي:

- 1-الأدلة بنمطيها، سواء أكانت ذات طبيعة لغوية أو غير لغوية.
- 2-مستعملي الأدلة وما يرتبط بهم من دوافع نفسية، رغبات...
- 3- فعل الاستعمال وأثاره التي تظهر من خلال رد فعل المخاطبين، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الخطاب وهدفه.

هذه هي العناصر التي تلخص لنا المظهر التّداولي للّغة الذي لا ينفصل عن الاستعمال؛ أي استعمال الأدلة في السياق. وأكثر إيضاحاً لهذه الفكرة فإن التّداولية «لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، ولكن تدرس اللّغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة»، أي باعتبارها كلاماً محدداً، صادراً من متكلّم محدّد، وموجّه إلى مخاطب محدّد، بلفظ محدّد، في مقام تواصلي محدّد، لتحقيق غرض تواصلي محدّد<sup>2</sup>. ونظراً لأهميّة هذا المعطى هناك من الباحثين من عرّف التّداولية بأنّها «علم استخدام الأدلة، ولسانيات الحوار ونظرية الأفعال الكلامية»<sup>3</sup>.

وتجرد الإشارة في هذا الموضع إلى أنّ العلاقة بين مستويات الخطاب الثلاثة هي علاقة تكامل، فكلّ واحد ينهض بوظيفة بناء الذي يليه؛ «إذ لا يمكن استعمال التّراكيب المجردة بمعزل عن الدلالة، ولا يمكن إنتاج الخطاب وفقاً لما يقتضيه هذان المستويان فحسب، وإلا لأصبح بإمكاننا إنتاج ما لا معنى له مع توفر صحته النحوية. وكذلك لا يمكن إنتاج خطابات ذات صحة دلالية تكتفي بصدق أو كذب قضاياها في ذاتها؛ لأنّه لا يمكن أن ينتج الخطاب دون مرسّل له، ولا يمكن أن ينجز المرسل في غموض على المرسّل إليه، وعليه فإن التّكامل بين هذه المستويات الثلاثة بات ضروريّاً»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، ط1، 01، 2005. ص.92.

<sup>2</sup> - مسعود صحراوي، التّداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التّراث اللّساني العربي، دار التّؤير، ط1، الجزائر، 2008. ص.37.

<sup>3</sup> - الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التّداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، دت. ص43.

<sup>4</sup> - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص.22.

بناء على ما سبق فمفهوم التّداوليّة عند "موريس" يحيل على مكون من مكونات اللغة هو المكون التّداوليّ «الذي يعالج وصف معنى الملفوظات في سياقها»<sup>1</sup> بالنسبة "لماנגونو"، وعلى هذا الأساس تهدف التّداوليّة إلى دراسة الظّاهرة المرتبطة بالمكون التّداوليّ.

إنّ ما يمكن أن نستخلصه عن مفهوم "موريس" للتداولية أنّه مفهوم واسع نجده يتتجاوز الحقل اللّساني إلى السّيميائيّ، وبناء على ذلك تعدّ التّداولية عند "موريس" جزءاً من السّيميائيّة، ثم إنّها في نظر "فان دايك" Van Dijk «أكبر مكون ثالث لأية نظرية سيميويطيقية»<sup>2</sup>، ولا ينبغي أن نفهم من هذا الكلام أنّ البحث التّداوليّ يقف عند حدود الدّرس السّيميائيّ، على اعتبار أنّه بحث لا يمكن له أن يقوم بمعزل عن اللغة باعتبارها مكوناً أساسياً في إنتاج الخطاب وتأويله، وهو بذلك يحيل على مجال لسانيّ ذا رؤية خاصة للغة وهي رؤية لها دورها في تحديد مفهوم التّداولية، والسؤال الواجب طرحه هنا فيما تتلخص تلك الرؤية؟

من المفاهيم التي سبقت لتحديد مصطلح التّداولية في نظر "آن ماري دير" Anne Marie Diller و"فرانسوا ريكاناتي" François Récanati القول أنّها «دراسة استعمال اللغة في الخطاب شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية»<sup>3</sup>. مما يجعلها تهتمّ بدلاله الأشكال اللّسانية التي تتهدّد من خلال السّياق. وبتعبير أكثر دقة تعدّ التّداولية «مذهب لساني يدرس علاقة النّشاط اللّغوي بمستعمليه وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللّغوية بنجاح، والسّياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجزها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية»<sup>4</sup>.

إذا نحن أمعنا النظر في هذه التّعرifات أمكننا أن نستخلص طبيعة العلاقة القائمة بين البحث اللّساني ونظيره التّداوليّ، إذ يعدّ هذا الأخير جزءاً لا يتجزّأ من الأول لدرجة يعتبر فيها "كارناب" Carnap التّداولية «قاعدة اللّسانيات»<sup>5</sup>؛ كونهما يشتراكان معاً في دراسة اللغة، وإن كانت طبيعة اللغة في البحث التّداوليّ تأخذ بعده آخر رحابة إذ لم يعد ينظر إليها باعتبارها أداة تواصل وكفى، وإنّما باعتبارها ظاهرة خطابية بالدرجة الأولى إضافة إلى كونها ظاهرة تواصلية واجتماعية،

<sup>1</sup>- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص.92.

<sup>2</sup>- فان دايك، النّص والسيّاق، ترجمة: عبد القادر قنيسي، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، 2000. ص.255.

<sup>3</sup>- فرانسواز أرمينكو، المقارنة التّداولية. ص.08.

<sup>4</sup>- مسعود صحراوي، التّداولية عند علماء العرب. ص.03.

<sup>5</sup>- فرانسواز أرمينكو، المقارنة التّداولية. ص.07.

وعلى هذا الأساس يقول "فرانسيس جاك" F.Jacque «تتطرق التّداولية إلى اللغة، كظاهرة خطابية، وتواصلية، واجتماعية معاً»<sup>1</sup>؛ بمعنى أنّ التّداولية تتظر إلى اللغة كمجموعة من الأشكال اللّسانية، التي لا ينحدّ معناها إلا من خلال الاستعمال اللّساني الذي يرد في سياقات مختلفة تتعلق بشروط إنتاج الخطاب، حتى أنّ هناك من يعتبر التّداولية «علم الاستعمال اللّساني ضمن السياق، ويتوسّع أكثر هي استعمال العلامات ضمن السياق»<sup>2</sup>.

وهذا تأتي التّداولية لتعيد الاعتبار إلى ظاهرة النّشاط الكلامي بتركيزها على البعد الاستعمالي لللغة واعتباره مبدأ أساسيا في تحليلاتها، إضافة إلى التركيز على «خصائص استعمال اللغة (دافع نفسية للمتكلمين، رد فعل المخاطبين، نوع مشترك للخطاب، موضوع الخطاب...) على خلاف الجانب التّركيبي والدلالي»<sup>3</sup>.

فاللغة في هذا المستوى من التّحليل لم تعد شيئاً تجريدياً يكتفي بمجرد الوصف الشكلي للبني اللغوية، بل أصبح الاهتمام منصبًا على مراعاة العلاقة بين البنية اللغوية والاستعمال و«لا يتبلور الاستعمال إلا من خلال عملية قولية تسمى عملية التلفظ بالخطاب ، فالتلفظ هو النّشاط الرئيسي الذي يمنح استعمال اللغة طابعها التّداولي»<sup>4</sup>.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإذا كان التّحليل التّداولي يقوم على اعتبار اللغة نشاطاً كلامياً، أو ممارسة فعلية، فإنه نشاط يتحقق في وضعية تبادلية مقيّدة بقيود، ومن هنا تأتي التّداولية لتعيد الاعتبار كذلك إلى مختلف المعطيات السياقية التي يمكن لها أن تتدخل في تشكيل البناءات اللغوية وتحديد دلالتها، على أساس أنّ هذه الأخيرة لا يمكن فصلها عن الظروف العامة التي أنتجتها، أو بتعبير آخر لا يمكن فصل الاستعمال اللغوي عن السياق. فهي تدرس الخطاب ضمن أحواله التّبادلية.

و هنا يمكن أن نلحظ تميّز البحث التّداولي الذي يحاول الخروج عن الإطار العام للبحوث السابقة(البنوية والشكلية)، كونها لم تعنى إلا بالبنية اللغوية، صارفة النظر عن كل الاعتبارات غير اللغوية، التي يمكن أن تتدخل في تشكيل تلك البنية.

<sup>1</sup>- فرانسواز أرمينكو، المقارنة التّداولية. ص 08 .

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص 11 .

<sup>3</sup> -Jean Dubois ,Larousse ,Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage,Bordeaux,Paris, 1994.p375.

<sup>4</sup>- فان دايك، النّص و السياق. ص 27.

وما يمكن أن نستخلصه -إذن- عن مفهوم اللغة من المنظور التّداوليّ أنها ليست مجرد قائمة من الأصوات أو نظام من العلامات المجردة، ولكنها إنجاز فعليّ. فالـتّداوليّة تدرس اللغة «بوصفها علماً تخطيطياً تواصلياً يعني بالأبعاد الخطابية الاستعمالية للغة»<sup>1</sup>، وهو مفهوم قاد إلى إيجاد مفاهيم جديدة لمجموعة من التّصورات التي كان ينظر إليها بعيداً عن اعتبار اللغة ممارسة فعلية، كمفهوم الاستعمال أو الإنجاز، الأداء الكلامي، السياق، التلفظ... وهي مفاهيم أساسية في تحقيق تداولية اللغة.

وبناء على ما سبق فقد جاءت التّداوليّة لتعيد الاعتبار إلى مختلف عناصر العملية التّخطيطية ساعية من وراء ذلك الإجابة على جملة من الأسئلة من قبيل: من يتكلّم وإلى من يتكلّم؟ من يتكلّم ومع من؟ من يتكلّم ولأجل من؟ ماذا نقول عندما نتكلّم؟ ماذا علينا أن نعمل حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نرکن إلى المعنى الحرفيّ لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟<sup>2</sup> وغيرها من الأسئلة التي تتدخل للإجابة عنها عدّة اعتبارات تداولية. كما أنها تخول للباحثين في هذا الإطار استثمار مفاهيم عدّة من حقول معرفية أخرى كعلوم اللسان، وعلم النفس، وعلوم الاتصال... في الإجابة عنها. مما يعني أنّ مجال التّداوليّة مجال واسع. وقد حاول "فان دايك" أن يصوغ لنا أهمّ مهام التّداوليّة التي تستعرضها في شكل نقاط كالالتالي: «- أحد مهام التّداوليّة هو أن تتيح صياغة شروط نجاح إنجاز العبارة -المهمة الثانية تقوم في صياغة مبادئ تتضمن اتجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الإنجاز الذي ينبغي أن يستوفى في إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة -والأهمية الثالثة كيف ترتبط شروط نجاح العبارة كفعل إنجازي وكمبادي فعل مشترك الإنجاز التّواصلي مع بنية الخطاب أو تأويله»<sup>3</sup>. وغير بعيد عما يطرحه "فان دايك" يرى "مسعود صحراوي" أنّ «قضية التّداوليّة هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتّعرّف على القدرات الإنسانية للتّواصل اللغوي»<sup>4</sup>.

ومعنى هذين القولين أنّ التّداوليّة تعني أولاً وأخيراً بشروط إنتاج الخطاب، أو ما يصطلاح عليه بقوانين الخطاب Lois de discours أو ظروف الإنتاج Condition de production، والقول بذلك لا يعني أنها تهتم بالصياغة النّظرية فحسب وإنما تعني بتطبيق تلك الشروط لضمان نجاح فعل التّواصل، أو على حدّ تعبير "أوستن وسورل" ضمان نجاح الفعل الكلامي، ما دمنا لا نتكلّم إلا

<sup>1</sup>- مسعود صحراوي، التّداوليّة عند علماء العرب. ص26.

<sup>2</sup>- ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقارنة التّداوليّة. ص07.

<sup>3</sup>- فان دايك، النّص و السياق. ص256.

<sup>4</sup>- مسعود صحراوي، التّداوليّة عند علماء العرب. ص25.

في إطار أفعال، ثم إنّ «كلّ قول هو عبارة عن فعل». فالّتّداوليّة تسعى إلى تحقيق الأفعال من خلال الأقوال؛ أي ما يتحقّق نجاحها، في محاولة منها لتبrier أسباب الإخفاق، أو البحث عن القوانين الكلية للاستعمال، وهذا في إطار عام لا يفصل شروط النّجاح عن بنية الخطاب العامة وكيفية اشتغالها.

## 2- التّداوليّة: النّشأة والتّطوّر

يمكن أن نردّ الإلهادات الأولى لنشأة التّداوليّة إلى تلك التوجّهات التي انصبّ اهتمامها على قضية الدليل والدلالـة، حيث شغلت هذه القضية اهتمام الباحثين من فلاسفة ومنطقة منذ زمن مبكر ولا تزال. واللافت للانتباـه أنّ مختلف الدراسات التي ارتبطت بمعالجة الدليل كانت لا تستبعد مستخدمـيه من البحث، ثم إنـها كانت تعنى بتأثير الأدلة على السلوك البشريـ. ولذا فهي دراسات تعدّ بمثابة أسس اللسانـيات التّداوليـة.

ومن أبرز الدراسات التي تدرج في هذا الإطار لدينا تصوـرات "بيرس" CH.S. Peirce حول العـلامة وتركيزـه على ظروف إنتاجـها، ليكون له بذلك «الـيد الطـولي في المنعطف الحـاسم الذي حـصل صوب اللسانـيات التـداولـية»<sup>1</sup>، وغير بعيد عن إسهامـات "بيرس" نجد تصوـرات "موريس" الذي أـسس هو الآخر لنـظرية العـلامة، ويـنـتـخـصـ اـتجـاهـهـ في جـعـلـ التـداولـيةـ ضـمـنـ سـيـمـيـاـتـيـةـ ثـلـاثـيـةـ الحـدـودـ (ـتـركـيبـ،ـ نـحـوـ،ـ تـداـولـيـةـ)،ـ ثـمـ إنـناـ لاـ نـغـفـلـ أـقـدـمـ تـعرـيفـ لـلتـداولـيـةـ يـعـزـىـ إـلـيـهـ (ـالـعـلـاقـةـ بـيـنـ العـلـامـاتـ وـمـسـتـعـمـلـيـاهـ وـأـثـارـهـاـ)ـ وـهـوـ تـعرـيفـ نـجـدهـ يـؤـكـدـ عـلـىـ الطـابـعـ الـاستـعمـالـيـ لـلـعـلـامـاتـ،ـ الذـيـ لـمـ يـخـرـجـ "ـكـارـلـ بوـهـلـرـ" K.Buhler عن إطارـهـ لأنـهـ كانـ يـنـافـحـ «ـمـنـ أـجـلـ لـسـانـيـاتـ النـشـاطـ الـلـغـويـ،ـ حـيثـ تـتـصـرـفـ مـهـمـةـ الـلـسانـيـ إـلـىـ درـاسـةـ الـاسـتـعمـالـ الـبـشـريـ الـخـاصـ لـلـدـلـيلـ»<sup>2</sup>.

وهـذـهـ التـصـورـاتـ فـيـ مجـملـهـاـ لـمـ تـخلـ مـنـ مـكـونـ تـداـولـيـ هـوـ الـاـهـتمـامـ بـرـيـطـ العـلـامـاتـ بـمـسـتـعـمـلـيـاهـ مـاـ كـانـ لـهـ أـثـرـ الـفـعـالـ فـيـ تـغـيـيرـ وـجـهـ النـظـرـ الـقـلـبيـةـ-ـالـسـوـسـوـرـيـةـ خـاصـةــ وـهـيـ تصـورـاتـ اـحـضـنـهـاـ دـعـاءـ الـفـلـسـفـةـ التـحـلـيلـيـةـ وـسـعـواـ إـلـىـ تـعـمـيقـهـاـ.

وـمـنـ الـدـرـاسـاتـ الـتـيـ تـتـدـرـجـ فـيـ هـذـاـ الإـطـارـ،ـ إـسـهـامـاتـ الـفـيـلـسـوفـ فـرـيجـ Fregeـ حـولـ درـاسـةـ الـدـلـالـةـ وـالـتـمـيـزـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ المرـجـعـ<sup>3</sup>ـ إـضـافـةـ إـلـىـ إـسـهـامـاتـ "ـفـيـتـغـنـشـتـايـنـ" Wettgensteinـ الذـيـ أـولـيـ

<sup>1</sup>- فـرانـسوـازـ أـرمـينـكـوـ،ـ المـقارـيـةـ التـداولـيـةـ.ـ صـ08ـ.

<sup>2</sup>- الـجيـلـالـيـ دـلـاشـ،ـ مـدـخـلـ إـلـىـ اللـسـانـيـاتـ التـداولـيـةـ.ـ صـ14ـ،ـ15ـ.

<sup>3</sup>- يـنـظـرـ:ـ فـرانـسوـازـ أـرمـينـكـوـ،ـ المـقارـيـةـ التـداولـيـةـ.ـ صـ22ـ،ـ23ـ.

عناته بالاستعمال خاصّة وأنّ هدف اللّغة عنده «هو ممارسة تأثير فعلي للواحد في الآخر»<sup>1</sup>. ثم إنّ أهمّ المفاهيم التي ارتبطت به «اللّعب اللّغة»؛ واللّعبة في نظره «تشبه شكلاً من أشكال الحياة، وبوصفها كذلك فإن النّشاط اللغوي ينطوي على تنوع غير متّاه. وهذا لا توجد طريقة واحدة لاستخدام جملة ما بل ثمة عدد غير متّاه من الطرق»<sup>2</sup>.

وقد كان لتلك الدراسات أثراً في دعم أبحاث كلّ من الفيلسوفين "أوستن" Austin و"سورل" Searl لاسيما تراث "فيتاغنشتاين" الذي تبناه "أوستن" وأسس من خلاله نظرية الأفعال الكلامية التي عرضها في كتابه "How to do thinks with words"، وهي نظرية احتضنها فيما بعد تلميذه "سورل" وعمل على تطويرها في مصنفه "Speech Acts".

وما يمكن أن نستخلصه-إذن-أنّ الدرس التّداوليّ في ظهوره لا يمكن فصله عن البحث الفلسفية ولعلّ هذا ما جعل "جيلاي دلاش" يقول: «إن استعراض منشأ اللسانيات التّداولية ليس بالأمر الهين، لاسيما وأنّها مدينة لعدد من التّيارات الفلسفية»<sup>3</sup>، مثل الفلسفة التّحليلية التي كان لها أثراً في دراسة ظواهر دلالية وتدابيرية كانت مهمّة أو مهمّشة<sup>4</sup>، أي أنها فلسفة نتج عنها الاهتمام بمجموعة من المبادئ الإجرائية التّداولية كالدلالة، والمرجع، والاستعمال، والفعل وغيرها. ويشير "فان دايك" إلى روافد الدرس التّداوليّ في قوله: «... فإن النّظرية التّداولية تكاد تستلزم وجودها من المنطق، إذ تستبطأ أساساً من فلسفة اللّغة، ونظرية أفعال الكلام بوجه خاص، وكذلك من ضروب تحليل الحوار، ومن الاختلافات الثقافية في كلّ تفاعل كلاميّ كما هو ملاحظ في العلوم الاجتماعيّة»<sup>5</sup>.

وإذا كنا نلمس فاعليّة البحث الفلسفية في ظهور الدرس التّداوليّ فإنّه قد تبلور كذلك في ظلّ البحث السّيمائيّة واللسانية، وإن تجاوز تلك الدراسات اللغوية ذات الطابع الشكليّ كالتيار البنويّ، لأنّه يعتمد في تحليلاته على معيار البنية اللغوية وحدها بخلاف التّداولية التي تتجاوزها إلى دراسة «أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية المختلفة حسب أغراض المتكلّمين وأحوال

<sup>1</sup>- فرانسواز أرمينكو، المقارنة التّداولية. ص23.

<sup>2</sup>- الجيلاي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التّداولية. ص20.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه. ص04 .

<sup>4</sup>- مسعود صحراوي، التّداولية عند علماء العرب. ص24.

<sup>5</sup>- فان دايك، النّص و السياق. ص255.

المخاطبين»<sup>1</sup>. وبالتالي فهي منهج اعتمدته الباحثون «ليمدّهم برأي متعدد لقصور الدراسات الشكليّة، وإهمالها لمقاربة اللغة في تجلّيها الحقيقية، أي في الاستعمال التّواصلي بين الناس»<sup>2</sup>. وما يسجل بخصوص المنهج التّداولي في مسار تطوره أنه لم يبق حبرا على الدراسات اللغوية وإنما امتد ليشمل الدراسات الأدبية كونه يمتلك إمكانات تطبيقية في حقل الأدب. خاصة إذا علمنا أن هناك بنيات تداولية ثاوية في النصوص الأدبية، «على اعتبار أنّ مكونات كلّ خطاب أدبيّ تحيل باستمرار على مرجعيات اجتماعية وفلسفية، ورصائد ثقافية وطبيعية، وعلاقات ذاتية وموضوعية، وبنيات عميقه وسطحية». من ثم، يمتلك النص الأدبي كامل عناصر التّداولية حيث تسمح مقاربة هذه الأخيرة بإحاطة دقيقة بمكونات النص الأدبي»<sup>3</sup>. وعلى غرار المناهج اللغوية الشكليّة فقد جاء المنهج التّداولي مجاوزاً للمناهج الأدبية الشكليّة ذات النّظرية القاصرة في تحليلها للنصوص كونها اهتمت بالعلاقات الدّاخلية للنص على حساب العلاقات الخارجية.

إذا كان النص الأدبي في نظر البنويين جسداً لغوياً أو كياناً مغلقاً منه في الزّمان والمكان فهي نظرة يعدها التّداوليون عاجزة عن اكتشاف خبايا النص وتفسير العديد من الظواهر النّصيّة، ما دامت تفصل النص عن عوامل إنتاجه.

وهكذا يمكننا أن نستنتج أن ظهور المنهج التّداولي وتطوره كان في فترة اتجهت فيها معظم المناهج لتكوين شكلية، وباعتبار المنهج التّداولي منهج حديث في تحليل الخطاب فقد زادت العناية به وتطور بشكل ملحوظ لاسيما مع إسهامات المنظرين الغربيين أمثال "هانسون" Hansson الذي يعود له الفضل في تكون تداولية من ثلاثة درجات (دراسة الرّموز الإشارية الذاتية)، دراسة طريقة تعبير القضايا "الضمّنويات"، "نظريّة أفعال الكلام"، هذا إضافة إلى إسهامات "أوركيوني" Oreccioni، "ديكرو" Ducrot، "مانغونو" Maingueneau وغيرهم ممّن تظهر نتائج أبحاثهم في مصنفات مختلفة استعنا ببعضها في هذا العمل، كما أنّ للعرب إسهاماتهم في هذا المجال وإن كانت محدودة. يقول "الطّاهر لوصيف" في هذا الصدد في مقالته الموسومة بـ"التّداولية اللّسانية": «بالنسبة للدراسات اللغوية العربية فإنّ البحث في التّداولية كموضوع ناضج لم يعثر عليه في الدراسات اللغوية سواء التّراثية أو الحديثة، لكن هناك كثير من المصادر العربية التي تناولت مادة تعتبر من صميم

<sup>1</sup>- مسعود صحراوي، التّداولية عند علماء العرب. ص 28.

<sup>2</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 21.

<sup>3</sup>- حفناوي بعلي، التّداولية.. البراغماتيّة الجديدة خطاب ما بعد الحداثة، مجلة اللغة والأدب، العدد 17. ص 51.

الدّراسات التّداوليّة<sup>1</sup> لا سيما مصادر البلاغة العربيّة. وهذا ما سنحاول الكشف عنه واستقصاءه في هذه الدراسة من خلال نموذج من تلك النّماذج التّراثيّة، وهو بلاغة "السّكاكى".

### 3-أهم مقولات التّداوليّة

تحاول التّداوليّة الإجابة عن جملة من الأسئلة والإشكالات المحوريّة التي تثيرها مختلف أنواع الخطاب. والتي تتدخل في الإجابة عنها عدّة اعتبارات تداوليّة، «لذلك وُجد مفهوم الفعل، ومفهوم السّيّاق، ومفهوم الإنجاز في التّداوليّة كمقاييس ومؤشرات على اتجاهات النّصّ الأدبيّ في النّظرية النّقدية»<sup>2</sup>. وهي مفاهيم كانت مهملاً في الدرس اللّسانيّ.

#### 3-1-مفهوم الفعل الكلاميّ *Acte de langage*

يعدّ من المفاهيم المحوريّة في الدراسات التّداوليّة، حتى أَنَّه هناك من يذهب للقول أَنَّه «لا توجد تداوليّة مباشرة أكثر من هاته الدراسة»<sup>3</sup>، والتي يعزى الفضل في بلوورتها والتّنظير لها إلى كلّ من الفيلسوفين "أوستن" Austin و "سورل" Searle. تقوم هذه النّظرية على فكرة جوهريّة مفادها أَنَّ اللّغة لا تخدم تمثيل العالم، بل تخدم إنجاز أفعال، أو بتعبير آخر «إنَّ الوحدة الدّنيا للتّواصل الإنسانيّ ليست هي الجملة ولا أي تعبير آخر، بل هي استكمال إنجاز بعض أنماط الأفعال»<sup>4</sup>.

3-1-تعريف فعل الكلام: المقصود بالفعل الكلاميّ «الوحدة الصّغرى التي بفضلها تحقق اللّغة فعلاً بعينه (أمر، طلب، تصريح، وعد...) غايتها تغيير حال المتخاطبين»<sup>5</sup>، وبالتالي فهو مفهوم لا يفصل القول عن الفعل، باعتبار أَنَّ كُلَّ قول هو عبارة عن فعل. فعندما نقول شيئاً ما فإننا في الحقيقة ننجز فعلاً معيناً، أو أَنَا ننجز فعلاً بمجرد أَن نقول شيئاً ما، وهذا يعني أَنَّ مفهوم الإنجاز هو مفهوم محوري في تحديد مفهوم فعل الكلام. لذلك اصطلاح "أوستن" على تسمية كتابه "How to do things with words" أي "كيف تؤدي أشياء بالكلمات". وهو الذي قدم من خلاله تحليلًا لأفعال الكلام.

لقد قام "أوستن" بتقسيم الجمل ذات الصيغة الخبرية إلى:

-جمل وصفية إثباتية أو تقريرية *Constatative* يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة.

<sup>1</sup>- الطّاهر لوسيف، التّداوليّة اللّسانية، مجلة اللّغة والأدب، العدد 17. ص 09.

<sup>2</sup>- فرانسواز أرمينكو، المقارنة التّداوليّة. ص 05.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه. ص 60.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه. ص 60.

<sup>5</sup>- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 07.

- جمل إنسانية Performative يمكن أن تكون ناجحة أو فاشلة. وإذا كان "أوستن" قد أقرّ هذا التقسيم في مرحلة أولية إلا أنه سرعان ما تجاوزه في مرحلة تالية، ليخلص إلى أنّ كلّ قول عمل ولا يوجد جمل وصفية، ولما كانت الأقوال أعمالاً فإنّه يتعرّض الحكم عليها بالصدق والكذب.

**3-1-2-أقسام فعل الكلام:** إنّ إنتاج فعل لغويّ ما يقترن وفقاً "لأوستن" بثلاثة أفعال متزامنة تحدّد في الحقيقة ثلاثة أبعاد أو معانٍ مختلفة لاستعمال اللغة، وهي:

**3-1-2-1-فعل القول Acte locutoire:** وهو الخاص «بإنتاج أصوات أو كلمات تتنظم في تركيب خاصة تحيلنا على دلالة معينة»<sup>1</sup>، ومرجع محدد، فهو فعل يتضمن ثلاثة مستويات لغوية تتمثل في المستوى الصوتيّ، التّركيبيّ، والدلاليّ، وإن كان "أوستن" يسمّيها أفعالاً. وبتنفيذ فعل القول نجد أنفسنا أمام فعل جديد هو الفعل الإنسائي.

**3-1-2-2-الفعل الإنسائي Acte illocutoire:** «يتعلّق بفعل ينجز بقول شيء ما، مما يجعله في تقابل مع فعل القول»<sup>2</sup>. وهو فعل يسعى إلى إحداث تغيير في علاقات المتقاعلين les interactants في الخطاب من خلال إنتاج فعل تأثيريّ، ويؤكد "أوستن" هذه الفكرة بقوله: «لا يمكن أن يكون الفعل الإنسائي ناجحاً تماماً دون أن يحدث تأثيراً على المخاطب»<sup>3</sup>؛ بحيث يمكننا إنجاز فعل إنسائي واحد لتحقيق أفعال متعددة «فالسؤال مثلاً قد تكون الغاية منه استعماله المتلفظ المشارك، أو الإبانة عن تواضعنا أو إزعاج طرف ثالث إلخ»<sup>4</sup>. مما يعني أنّ الأمر يتعلّق بتحديد القيم الإنسانية Valeurs illocutoires للفعل التي ترتبط وفقاً "لأوستن" بـ«نظرية الوظائف اللسانية المختلفة»<sup>5</sup>.

**3-1-3-الفعل التأثيري Acte perlocutoire:** يرى "أوستن" أنه يقع في المرتبة الثالثة بعد فعل القول والفعل الإنسائي لأنّه يتعلّق بالآثار المترتبة عندهما، «قول شيء ما يتسبّب في أغلب الأحيان بعدة آثار على المشاعر، الأفكار، أفعال المستمع أو المتكلّم وأشخاصاً آخرين»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> -John Austin ,Quand dire c'est faire ,traduit par Gilles Lane ,Seuil ,Paris, 1970. P109 .110.

<sup>2</sup> - Op . cit. P 113.

<sup>3</sup> - Op . cit. P 124.

<sup>4</sup> - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 08 .

<sup>5</sup> - John Austin,Quand dire c'est faire . p113.

<sup>6</sup> - Op . cit. p 114 .

وبعد هذه التّحديدات يكون بمقدورنا الآن أن نميّز وجه الاختلاف بين هذه الأفعال، فالفارق بين فعل القول والفعل الإنساني هو أنّ الأول مجرّد قول، بينما الثاني هو عبارة عن فعل متضمن في قول. أما الفرق بين الفعل الإنساني والفعل التأثيري فيكمن في أنّ الأول منهما ذو طبيعة لعوية بينما يخرج الثاني عن إطار اللغة.

وبناء على ما سبق نستنتج أنّ كلّ قول يقوم أساسا على ثلاثة أنواع من الفعل، فهو عبارة عن نشاط لغوي مادي يمثل فعلاً قوليّاً، وهو فعل يسعى لتحقيق غایيات إنجازية كالأمر والتحذير والوعد... وغايات تأثيرية تعنى بالتأثير في المتلقى. مما يعني أنّ مركز الاهتمام في النّظرية هو الفعل الإنساني الذي اعتبر "أوستن" بتحليله والتّمييز بين عدة أصناف منه نعرضها كما يلي:<sup>1</sup>

❖ -**الأفعال الحكمية Verdictifs** : هي أفعال تأخذ بعين الاعتبار ما تمّ قوله حول موضوع ذا قيمة أو حدث، عن طريق هيئة رسمية أو لا انطلاقاً من الشهادات أو من الاستبطارات العقلية. ومن نماذج الأفعال التي تدرج تحت هذا الصّنف نجد الفعل: وضع *placer*، حكم *condamner*، نطق *prononcer* وغيرها.

❖ -**أفعال الممارسة Exercitifs** : يتعلّق فيها الأمر بصياغة حكم مناسب أو لا على سلوك معين أو على تبريرات هذا السلوك. ومن نماذجها: أمر *ordonner*، اختيار *choisir*، نصيحة *conseiller* وغيرها.

❖ -**أفعال الوعود Promissifs** : هي أفعال تفرض على المتكلّم اتّخاذ موقف أو سلوك ما. ومن نماذجها: وعد *promettre*، أقسم *contracter*، تعاقد *jurer de* وغيرها.

❖ -**أفعال الموقف Comportatifs** : هي أفعال تتضمن فكرة ردّ الفعل تجاه سلوك صادر عن الغير، ويتعلّق الأمر بأفعال الشّكر والتحية والتهنئة وما شابهها. ومن نماذجها: اعتذر *s'excuser*، شكر *remercier*، هنا *félicter* وغيرها.

❖ -**أفعال العرض Expositifs** : هي أفعال تسعى إلى تفسير وجهة نظر ما، أو مسار احتجاج ما، أو إيضاح للاستعمال ومرجع المفردات. ومن نماذجها: أكد *affirmer*، وصف *décrire*، فسر *expliquer* وغيرها.

كانت هذه أهمّ أصناف الفعل الكلامي كما حدّدها وصاغها "أوستن"، وهي أفعال يمكن عدّها أوليّة في مقابل الفعل الكلامي الكلّي Macro Actes de langage ، بحيث يمكن لتلك الأفعال

<sup>1</sup> - John Austin ,Quand dire c'est faire. p155,162.

الأولية أن ترد مجتمعة بعضها أو كلّها لكي تشكّل متواالية من الأفعال، أو أفعالاً مركبة يطلق عليها فعل الكلام الكلّي. وتلخيصاً لهذه الفكرة يقول «فان دايك»: «إنّ الأفعال من حيث هي أفعال مجردة، كالمعاني والدلّالات، هي أمور قصدية معنوية، وتعين بحصول ضروب الإنجاز الملاحظة كما تعين بضروب الدلالات بحصول ضروب التلفظ. ثم إنّ الأفعال كالدلّالات تتنظم وتقترب مع أفعال أخرى لكي تشكّل أفعالاً مركبة ومعقدة ومتواлиّات من الأفعال».<sup>1</sup>

انطلاقاً من هذا القول يمكن أن نستخلص بعض المعطيات العامة المتعلقة بفعل الكلام، فهو فعل ذو قصدية Intentionnel؛ أي أنه يحمل دلالة معينة، موجّهة لغرض معين Le but. هذا المفهوم -أي القصدية- قد أخذه «أوستن» بعين الاعتبار في فهم كلام الشخص المتلفظ إليه بالخطاب وفي تحليل العبارات اللغوية. مضافاً إلى ذلك أنّ الفعل الكلاميّ مفهوم لا يمكن فصله عن مفهوم الإنجاز المرتبط أساساً بفعل التلفظ، كما أنّ الانتظام الحاصل بين جملة من الأفعال هو ما يشكّل لنا فعل الكلام الكلّي.

وإن كان «أوستن» يشير إلى تداخل هذه الأصناف إلا أنه لم يقدم لنا معايير محددة يمكن أن نستعين بها في تحديد كلّ صنف، وكان ذلك من بين الانتقادات التي وجهت إليه من طرف «سورل»<sup>2</sup>. إذ بعد استقادته من دروس أستاذة «أوستن» اقترح «سورل» بعض التعديلات فطور نظرية أفعال الكلام. ويختلّص فكره في تصنيف هذه الأخيرة إلى أفعال مباشرة وأفعال غير مباشرة؛ بحيث يكون الفعل مباشرة Verbe directe «إذا تطابق القول (ال فعل Verbe وحكمه Mode نوع الجملة) مع الإنشاء»<sup>3</sup> Illocution ؛ بمعنى هو الفعل الذي يشمل تطابقاً تاماً بين معنى الملفوظ ومعنى القول. أما الفعل غير المباشر Verbe indirecte فهو ما يحتاج إلى تأويل لإظهار قصده. هذا كما ميز «سورل» بين الفعل الإنسائي الثانوي Secondaire «الذي بواسطته يتلفظ المتكلّم بجملة يطابق معناها الحقيقيقصد»<sup>4</sup>، والفعل الإنسائي الأولى Primaire «الذي يستبطه المستمع من مجموع أوضاع التّواصل»<sup>5</sup>؛ بمعنى أنّ تأويله يحتاج إلى الإلمام بمعطيات السياق وهذا يغدو السياق مطلباً أساسياً في عملية التأويل.

<sup>1</sup>- فان دايك، النّصّ والسيّاق. ص310.

<sup>2</sup>- John Searle, Sens et expression, Les Editions de Minuit , Paris ,1982 . p 49.

<sup>3</sup>- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التَّدَاوِلِيَّةِ. ص28.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه. ص29.

<sup>5</sup>- المرجع نفسه. ص29.

انطلاقاً من هذا المعطى الأخير يمكن أن نفهم أنّ الفعل غير المباشر له ارتباط وثيق بحكم الحديث Maximes conversationnelles، حيث يعمل على تجاوزها لأغراض قصدية، كما أنه يقوم على خلفيّة معرفية مشتركة بين المتكلّم والمتلقّي.

وعلاوة على ما قام به "سورل" من تقسيم للفعل اللّغوّيّ، فقد عمل كذلك على إجراء بعض التعديلات على التقسيم الذي اعتمد "أوستن" للأفعال الإنسانية، من خلال تحديد اثني عشر مقاييس اختلاف دلاليّة تتمايز بموجبها هذه الأفعال، كاختلاف غاية الفعل، واختلاف الحالات النفسيّة المعبّر عنها وغيرها<sup>1</sup>. وهذا ما جعله يقترح تقسيماً آخر لها: أفعال التّأكيد Assertifs، الوعود Promissifs، التّوجيه Directifs، التّعبير Expressifs، التّصرّح Declarations. ويرى "سورل" أنّ هذه الأفعال تحمل هدفاً محدّداً يمكن معرفته من خلال دراسة نظام العلاقات التي تربط الكلمات بالعالم .Les mots et Le monde

وممّا أخذ على "أوستن" كذلك أنه «لم يميّز بين الفعل الإنسائي Verbe illocutoire كوحدة لغوّية، والفعل الإنسائي Acte illocutoire كعمل منجز، مما قد يعني أنّ فعلين إنسائين قد يؤديان عملين إنسائين مختلفين، وهذا غير ممكن»<sup>2</sup>.

هذا وقد تمكن "سورل" من خلال تحليله للفعل اللّغوّيّ من التّمييز بين مكونين أساسيين له:<sup>3</sup> محتواه القضوي propositionnel وقوّته الإنسانية Contenu illocutoire Force illocutoire فالمحتوى القضوي هو المحظوظ الدلالي الذي يحيط إليه ملحوظ ما. أمّا القوّة الإنسانية فهي «محتويات الملفوظ التي تسمح له بتأدّية وظيفة كفعل خاص بتألّفها مع المحظوظ القضوي لهذا الملفوظ»<sup>4</sup>، وهي قوّة يدلّ عليها الفعل Verbe أو صيغة الملفوظ Modalité التي تحتمل أن تكون طلباً أو أمراً أو نهياً أو غير ذلك. وبالتالي فهي عنصر أساسيّ لتحقيق إنجاز فعل القول والتّأثير في المتلقّي. ومن ثمة فهي عنصر من أهمّ عناصر التّحليل التّداوليّ لفعل الكلام، حتى أنّ هناك من الباحثين في هذا المجال من يرى أنّ الهدف من دراسة أفعال الكلام هو التّأسيس لمفهوم القوّة الإنسانية. يقول "جاك فرانسيس" J.Francis «فالهدف الرئيسيّ هنا يكمن في التّأسيس لموضوع القوّة الإنسانية لأيّ كلام

<sup>1</sup>- John Searle, Sens et expression . P40,46.

<sup>2</sup>- Op .cit . P 48,49.

<sup>3</sup>- ينظر: دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 07

<sup>4</sup>- P.Charraud, D.Maingueneau ,Dictionnaire d'analyse du discours. P 17.

ممكن بالصورة التي ينجز من خلالها في البنية التّركيبية للغات الطبيعية<sup>1</sup>. وهذا يدل على أن القوّة الإنسانية لأي كلام وثيقة الصلة بالبنية التّداوليّة لأية لغة.

وعلاوة على هذين المكونين يمكن أن نضيف مكونا آخر هو القوّة التأثيريّة التي ترتبط أساساً بآثار الفعل الكلامي لدى متلقيه.

**1-3-إنجاز فعل الكلام:** إن إنجاز الأفعال الكلامية يستلزم في الواقع التقييد بجملة من شروط الاستعمال مما أشار إليه "أوستن" و"سورل"، تجنبًا للإخفاق الذي قد ينجم حين لا ينجز الفعل، أو حين ينجز بإخفاق، وهي شروط «تعنى بالظروف ومنزلة المشاركين في الفعل الكلامي ومقاصدهم والآثار التي من شأنه إحداثها»<sup>2</sup>. أو ما صاغه "أوستن" في النقاط التالية:

- لا بد من وجود إجراء Procédure معترف به اصطلاحا يحتوي على التلفظ بكلمات من قبل أشخاص في بعض الظروف(أي التلفظ بالفعل).
- أن يكون الأشخاص والظروف الخاصة بمثابة العناصر المناسبة حتى تستند لهذا الإجراء(أي التلفظ في ظروف مناسبة)<sup>3</sup>.

وذلك الشروط هي ما يقابل معيار الشروط التّحضيرية Conditions préparatoires حسب "سورل" (شرط المحتوى القضوي، الشرط التمهيدي، شرط الإخلاص، والشرط الأساسي) التي شرحها بمثال الطلب الصادر عن عميد عسكري إلى جندي بسيط بتنظيف الغرفة، فهذا الطلب هو حتماً أمر، أما إن حدث العكس فهو أكيد مجرد اقتراح أو رجاء<sup>4</sup>.

ولنضرب لذلك مثلاً عن فعل الوعد، فلكي تعد شخصاً ينبغي أن تكون صادقاً، وأن تتوجه بالفعل إلى شخص يهتم بتحقيق فعل الوعد، وأن لا تعد بشيء يستحيل تحقيقه.

بناء على ما سقناه من بعض المعطيات الخاصة بمفهوم الأفعال الكلامية نستنتج أنه لا يمكننا الحديث عن أفعال كلامية حقيقة، أو عن تحقيقها في الواقع اللغوي، والتمييز بين نجاحها من فشلها، بمعزل عن مفهوم الإنجاز.

<sup>1</sup>-Jaques Francis, Pragmatique in Encyclopédie Universalis, Vol 18, France, 1999 . P 856.

<sup>2</sup>- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 07 .

<sup>3</sup>- ينظر: جون لـأوستين، القول من حيث هو فعل "نظريّة أفعال الكلام"، ترجمة محمد يحيى، عالم الكتب، ط 01، دب، 2006. ص 20.

<sup>4</sup>-John Searle, Sens et expression, traduction de Joëlle Proust ,Edition de minuit, Paris,1979.P44.

والإنجاز مصطلح يرتبط بمفهوم الكفاية اللغوية Compétence، التي تعني «القدرة التي يتمتع بها الناطقون بلغة ما والتي تمكّنهم من إنتاج وفهم عدد لا متناه من الجمل الجديدة».<sup>1</sup>

فالكفاية اللغوية ملكة تخول ل أصحابها إمكانية إنتاج وفهم عدد لا حصر له من التراكيب اللغوية، لأنّها تقابل مجموع الأنظمة والقواعد سواء منها النحوية أو الصرفية (التركيبية) أو الدلالية المخزونة في ذهنه. وبالتالي فهي مخزون ذهني، وباعتبارها كذلك فهي معرفة ضمنية. هذا في مقابل الإنجاز الذي ينظر إليه على أنّه «مجموع الإرغامات أو القيود التي تفرض على الكفاية من أجل كبح وحصر استعمالها؛ أي إنّ التجلي الواضح لكتابية الذوات المتكلمة في أفعالها الكلامية المتعددة».<sup>2</sup>

إنّ اللغة ليست بظاهرة قارة في الأذهان، ولكنّها نشاط كلامي متحقق عبر الإنجاز، الذي يتمظهر في صور مختلفة تتدّع عن الحصر، على اعتبار أنّ نماذج الاستعمال اللغوي كثيرة.

يرتبط الإنجاز اللساني بالأداء الفردي للغة، فهو ذو طبيعة فردية قبل أن يمتلك طابعا اجتماعياً، على خلفية أنّ الفرد لا ينجز كلامه إلا وفقاً لقواعد اللغة للجماعة البشرية التي ينتمي إليها للتعبير عن قصدده، وتحقيق الفهم والإفهام أو هدفه التّواعدي بشكل عام. فالإنجاز يستند إلى متكلّم فاعل يوضع في علاقة تناطحية مع المخاطب، ثم إنّه يؤدي فعله الإنجزي ضمن ظروف زمانية ومكانية معطاة، هذا بغضّ النظر عن المعطيات اللغوية المسبقة التي يخضع لها (الكتابية اللغوية)، وفي بعض الأحيان يحدث أن يشدّ الأداء اللساني عن تلك القواعد الذهنية، مما له ارتباط بظروف المتكلّم أو المستمع أو الظروف المحيطة بهما.

إذا كانت اللغة عبارة عن مخزون ذهني فإنّها تظلّ مخبوءة عن العيان متوقعة في حيز الموجود بالقوّة، بإمكانها أن تنتقل إلى حيز الموجود بالفعل عبر الإنجاز اللغوي، المتحقق بدوره عبر فعل التلفظ، الذي تتحول بموجبه إلى فعل منجز، محققاً بذلك بعد التّداولي لها. فالتلفظ هو الفعل الذي يجعل الأدلة اللغوية تتحقّق من طرف متألف ما في ظروف زمانية ومكانية خاصة، فعل تَحُول اللغة إلى خطاب منجز، إنه يمثل «النشاط الكلامي الذي يؤديه المتكلّم في اللحظة التي يتحدث فيها، أي تلك الممارسة التي ينسبها ذاته متقاعلاً مع الآخر»<sup>3</sup>. فعل التلفظ يمثل فعل الإنجاز، والملفوظ يمثل المنجز.

<sup>1</sup>- جون ل.أوستين، القول من حيث هو فعل "نظريّة أفعال الكلام". ص 21.

<sup>2</sup>- عمر أوكان، اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، لبنان، 2001. ص 27.

<sup>3</sup>- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ و تداولية الخطاب، دار الأمل، دط، دب، 2005. ص 77.

وإذا كان الأمر كذلك، أي اعتبار اللغة بنية قارة في الذهن، فالأكيد أن «التغيير والتطور الذي يحدث في اللغة يمر عبر مستويات الإنجاز، فالجديد في اللغة يأتي دائمًا عن طريق الإنجاز (الكلام) وبعده الآخر في اللغة... إذن وجود اللغة رهين وجود الكلام»<sup>1</sup>، لأنّه الكفيل بضمان حيوية اللغة.

من خلال تحديد مفهوم فعل الإنجاز يتبيّن لنا دوره في تأدية الأفعال الكلامية، فهو الأساس الذي بنيت عليه نظرية الأفعال الكلامية باعتباره تأدية المرسل لتحقيق فعل لغوي ما، إذ عادة ما ينظر إلى الإنجاز بأنّه «إنجاز الفعل في السياق، إما بمحايثة لقدرات المتكلمين، أي معرفتهم والمأمهم بالقواعد، وإما بتوجّب إدماج التمرّس اللساني بمفهوم أكثر تقهماً كالقدرة التّواصليّة»<sup>2</sup>. ويظهر ذلك من خلال تأثيره الكبير في بلورة علاقات المخاطبين وتوجيهها؛ «فكثيراً ما يتبلور علاقات الناس من خلال إنجازهم لأفعالهم اللغوية، إذ يتقاربون ويتباعدون»<sup>3</sup>، وذلك تبعاً للتغيير نوع الأفعال المنجزة (شكر، اعتذار، تهنئة...). مما يجيء لنا حقيقة البعد التّداولي لفعل الإنجاز. فالأكيد أنّ هناك قوّة تأثيرية يمتلكها الخطاب اللغوي من خلال فعل الإنجاز.

بناء على ما سبق يمكن أن نلمس العلاقات المتكاملة القائمة بين الحقل المعجمي لمصطلح الإنجاز: الأداء الكلامي، الاستعمال اللغوي، التلفظ، والكلام. إذ لا يمكن الحديث أصلاً عن فعل إنجاز لغوي بمعزل عن عملية التلفظ وفقاً للرأي القائل أنه «لا يتبلور الاستعمال إلا من خلال عملية قولية تسمى عملية التلفظ بالخطاب؛ فالتلفظ هو النشاط الرئيس الذي يمنح اللغة طابعها التّداولي، بوصفه نقطة التّحول بالممارسة الفعلية لها»<sup>4</sup>، ثم إنّه المؤدي إلى التعدد الحاصل في الإنجازات.

### Le Contexte - مفهوم السياق

اهتمت الدراسات الشكليّة بما فيها اللسانيات البنوية بدراسة النظام اللغوي في حد ذاته، مما جعلها تهمل الأبعاد خارج نصيّة التي يمكن أن تحيل إليها الوحدات اللغوية، وركّزت اهتمامها على وصف تلك الوحدات صوتياً وتركيبياً، وكيفية تحقيقها. غير أنّه مع ظهور الاتّجاه التّواصلي المتبلور في ظلّ مناهج كثيرة كالدراسات التّداولية وتحليل الخطاب، توجّهت عناية الدارسين إلى الاهتمام بدراسة فعل التّواصل في السياق، مع دراسة أثره في بنية الخطاب. ولا غرو في ذلك أن نجد من

<sup>1</sup>- ذهيبة حمو الحاج، لسانيات التلفظ و تداولية الخطاب. ص 81.

<sup>2</sup>- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداولية. ص 09.

<sup>3</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 25.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه. ص 27.

التعريفات المساقة لتحديد التّداوليّة القول أنّها «دراسة المعنى التّواعدي، أو معنى المرسل في كيفية قدرته على إفهام المرسل إليه»<sup>1</sup>؛ أي الاهتمام لا بدراسة المعنى بمفهومه الدّلالي بل في سياق التّواصل، خاصة إذا علمنا أنّ دلالة وحدة لغوية ما لا تتحدد إلا بمقابلتها مع وحدات أخرى أو بإخضاعها للسّياق، لأنّ هذا الأخير هو الكفيل بنقلها من الدّلالة المجردة إلى دلالات أخرى إضافية، أو من المعنى الحرفي إلى المعنى السّياسي، مما يستدعي العناية بمعرفة السّياق الذي ينجز فيه الخطاب، من خلال تحديد مفهومه، وتحديد عناصره ودورها في تشكيل الخطاب، ومعرفة أنواعه.

**3-2-1- تعريف السّياق:** بالنسبة لمصطلح السّياق هو مصطلح يثير إشكالاً يتعلق باتساع مجاله واختلاف تعريفاته وتعدد مقوماته. فقد اتسع نطاقه في حقل تحليل الخطاب خاصة وأنّه من المهام الأولى لتحليل الخطاب ربط الملفوظات بسياقاتها، «غير أنه لا يدرس الملفوظات بشكل محايٍ *immanente* لكي يربطها بعد ذلك بالمعايير المختلفة(الخارجية) السّياسية: بل على العكس، يسعى إلى الإحاطة بالخطاب بوصفه نشاطاً غير مفصول عن هذا السّياق»<sup>2</sup>؛ ومعنى ذلك أنّ اهتمام تحليل الخطاب لا ينصب فقط على ربط الملفوظات بعناصر السّياق، بل الأكثر من ذلك ينبغي أن ينظر للخطاب كنشاط مرتبط بالسّياق. فإذا كان ينظر للخطاب كنسيج لغوي أو بنية لغوية في نظر البنوين، فإنّها بنية لا يمكن لها أن تستغني عن معطيات السّياق الفاعلة في تشكيلها، ذلك لأنّ «الخطاب ممارسة تجري تداولياً في السّياق»<sup>3</sup>، إذ هو الكفيل بالإحالة إلى عناصر السّياق وتحديدها لا العكس.

لقد غدا مصطلح السّياق من المصطلحات الأكثر استعمالاً في الدرس التّداوليّ الحديث، خاصة أنّ التّداوليّة قد جاءت أساساً لتعيد الاعتبار للمعطيات السّياسية، حتى أنه-أي السّياق- أصبح من أهم المقاربات التي ترتكز عليها التّداوليّة في تحليل الخطاب، فهو القاسم المشترك بين مختلف نظرياتها، إذ بإمكانه تحديد خصائص كل منها.

تبثُّلور في ظلّ مصطلح السّياق تعريفات مختلفة. فقد ينظر إلى السّياق الخاصّ بعنصر ما بأنه «كلّ ما يحيط بهذا العنصر من عناصر». في حالة ما إذا كنا حيال وحدة لسانية ذات طبيعة

<sup>1</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص.22.

<sup>2</sup>- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص.25.

<sup>3</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص.40.

وأبعاد متغيرة (فونيـم، موـنـيم، كـلـمة، جـملـة...) فإنـ ما يحيط بـهـذا العـنـصـر من عـنـاصـر سـيـاقـيـة يمكن أن تكون ذات طبيعة لسانـيـة (محـيـط كـلـامي) Environment verbal أو غير لسانـيـة (سيـاق مـقـامـي اجـتمـاعـي، ثـقـافـي)<sup>1</sup>.

وبـتـعـدـد الـقيـم الـحـافـة بـالـعـنـاصـر الـلـغـوـيـة فإنـ مـصـطـلـح السـيـاق قد يـسـتـعـمـل «ليـحـيل عـلـى المـحـيـط الـكـلـامي لـلـوـحـدة الـلـغـوـيـة أو عـلـى وـضـعـيـة التـوـاـصـل»<sup>2</sup>. مما يـجـعـلـنا حـيـال دـلـالـتـيـن مـتـكـالـمـتـيـن لـمـصـطـلـح وـاحـد؛ بـمـعـنى إـلـاـحـة إـلـى المـحـيـط الـلـغـوـي الدـاخـلـي في مـقـابـلـ المـحـيـط الـخـارـجـي غـير الـلـغـوـي.

إنـ مـصـطـلـح السـيـاق باعتباره مـصـطـلـحاـ من مـصـطـلـحـات تـحلـيلـ الخطـاب قد يـتـدـاـخـلـ مع مـصـطـلـح آخر يـنـتـمـي إـلـى نـفـسـ المـنـظـومـة وهو ظـرـوفـ الإـنـتـاج Conditions de production الذي أـعـيـدـ بـلـورـتـهـ في إـطـارـ تـحلـيلـ الخطـاب «لـدـلـالـة لا عـلـى المـحـيـط الـمـادـيـ والمـؤـسـسـاتـيـ للـخـطـاب فـحسبـ»، بل كذلك لـدـلـالـةـ عـلـى التـصـورـاتـ المـتـخـيـلـةـ التـيـ تـتـهـيـأـ لـلـمـتـفـاعـلـيـنـ حـولـ هـوـيـاتـهـمـ وكـذـاـ عنـ مـرـجـعـ خـطـابـهـمـ»<sup>3</sup>. وـتـحـدـيدـ المـصـطـلـحـ بـهـذاـ المـفـهـومـ يـجـعـلـهـ يـتـدـاـخـلـ وـمـصـطـلـحـ السـيـاقـ،ـ منـ مـنـطـقـةـ أـنـ كـلـيـهـماـ يـأـخـذـ بـعـينـ الـاعـتـارـ الـمـعـطـيـاتـ خـارـجـ نـصـيـةـ،ـ مـثـلـ العـنـيـةـ بـتـحـدـيدـ المـحـيـطـ الـمـادـيـ وـالمـؤـسـسـاتـيـ لـلـكـلـ الـخـاطـبـيـ وـالـظـرـوفـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـعـامـةـ،ـ معـ تـحـدـيدـ العـنـاصـرـ الـمـشـتـرـكـةـ بـيـنـ طـرـفـيـ الـخـطـابـ،ـ كـتـحـدـيدـ طـبـيـعـةـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـهـماـ وـالـمـعـرـفـةـ الـمـشـتـرـكـةـ،ـ دـوـنـ أـنـ نـغـفـلـ مـاـ تـوـحـيـ إـلـيـهـ جـمـلـةـ هـذـهـ الـمـعـطـيـاتـ مـنـ اـفـتـراـضـاتـ مـسـبـقـةـ وـمـاـ تـخـضـعـ لـهـ مـنـ الـقـوـاـدـ الـمـؤـطـرـةـ لـعـلـمـيـةـ التـوـاـصـلـ.ـ وـمـعـ ذـلـكـ يـرـىـ "ـمـانـغـونـوـ"ـ أـنـ مـصـطـلـحـ ظـرـوفـ الإـنـتـاجـ وـإـنـ أـمـكـنـ تـوـظـيفـهـ كـمـقـابـلـ السـيـاقـ «ـبـيـدـ أـنـ هـذـاـ الـلـفـظـ أـصـبـحـ أـقـلـ اـسـتـعـمـالـاـ،ـ لـأـنـهـ يـسـتـقـصـ مـنـ الـبـعـدـ التـقـاعـيـ لـلـخـطـابـ وـالـطـابـعـ الـمـبـنيـ وـالـمـعـطـيـ لـحـالـ الـخـطـابـ»<sup>4</sup>.

وـمـنـ جـهـةـ أـخـرىـ يـوـضـعـ مـصـطـلـحـ السـيـاقـ فيـ تـقـابـلـ معـ مـصـطـلـحـ المـقـامـ Situation المـقـاميـ Niveau situationnel فيـ فـعـلـ الـاتـصالـ الـلـغـوـيـ هوـ ذـلـكـ المـسـتـوىـ «ـالـذـيـ تـحدـدـ فـيـهـ شـروـطـ عـقـدـ التـخـاطـبـ الـمـطـابـقـ لـنـوـعـ الـخـطـابـ:ـ غـايـةـ الـفـعـلـ،ـ هـوـيـةـ الـمـشـارـكـيـنـ،ـ الـمـوـضـوعـاتـ الـواـجـبـ مـعـالـجـتهاـ،ـ وـالـجـهاـزـ الـفـيـزـيـائـيـ لـلـتـبـادـلـ...ـ فـيـ هـذـاـ мـسـتـوىـ تـمـارـسـ الـقـيـودـ التـيـ تـسـمـحـ لـلـاتـصالـ (ـالـتـبـلـيـغـ)ـ بـأـنـ يـكـونـ فـعـلاـ لـغـويـاـ أـكـبـرـ،ـ نـاجـحاـ»<sup>5</sup>.ـ فـالـمـقـامــ إـذـنـ يـشـمـلـ السـيـاقـ الدـاخـلـيـ وـنـظـيرـهـ الـخـارـجـيـ عـلـوةـ عـلـىـ شـروـطـ الـعـلـمـيـةـ التـخـاطـبـيـةـ التـيـ تـجـعـلـ مـنـ فـعـلـ التـوـاـصـلـ فـعـلاـ نـاجـحاـ.

<sup>1</sup>- P.Charaudeau, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours.P 134.

<sup>2</sup>- Op .cit . P 134.

<sup>3</sup>- دـوـمـيـنـيـكـ مـانـغـونـوـ،ـ المـصـطـلـحـاتـ المـفـاتـيـحـ لـتـحلـيلـ الـخـطـابـ.ـ صـ23ـ.

<sup>4</sup>- المرـجـعـ نفسـهـ.ـ صـ24ـ.

<sup>5</sup>- المرـجـعـ نفسـهـ.ـ صـ108ـ.

وبتعبير أكثر إيضاحاً المقام «هو مصطلح يوظّف للإحالات إلى مجموعة الشروط المتحكّمة في توجيه الرسالة Émission الخاصة بفعل من أفعال الكلام. هذه الشروط التي يمكن لها أن تعمل على تحديد مرجعية الضمائر Les Pronoms والظروف Les Circonstances الموظفة في الخطاب (أنا، هذه، البارحة..) أو إزالة الإبهام الذي من المحتمل أن يلحق بملفوظ متعدد المعاني، أو كشف الجانب الضمّني لبعض أفعال الكلام، أو كشف المعنى الخاص بملفوظ ما انطلاقاً من التّموضع الإيديولوجي للشخص المتكلّم، أو لتأويل ملفوظ ما..»<sup>1</sup>.

انطلاقاً من القول يتّعيّن علينا تحديد طبيعة تلك الشروط بالنسبة للملفوظات المنتجة، فهي شروط داخلية ذات طبيعة لغوية، أو خارجية ذات طبيعة غير لغوية.

**3-2-أنواع السياق:** بالنظر إلى المعطيات الداخليّة اللغويّة للخطاب، والمعطيات الخارجية غير اللغويّة، نجد أنفسنا حيال نوعين من السياق:

- السياق اللغوي الداخلي.
- السياق الخارجي غير اللغوي.

فبالنسبة للنوع الأول يمكن تحديده على أنه «تجسيد لتلك التّتابعات اللغويّة في شكل الخطاب، من وحدات صوتية وصرفية، ومعجمية، وما بينها من ترتيب وعلاقات تركيبية»<sup>2</sup>؛ أي النّظر إلى الوحدات اللغويّة في حد ذاتها (من الوجهة داخل نصيّة) من النّاحية الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية، بمعزل عن علاقتها بالمحيط خارج نصيّ، أو ما يطلق عليه ضمن المنظومة المصطلحية لتحليل الخطاب بـ Cotexte الذي يخصّص «للدلالة على المحيط اللغوي الصرف»<sup>3</sup>. هذا في مقابل «مجموعة الظروف التي تحفّ حوث فعل التّلفظ بموقف الكلام»<sup>4</sup>، والتي تختزل في جملة من العناصر السياقية المتمثلة في «طراfa الخطاب: المرسل والمرسل إليه، وما بينهما من علاقة، بالإضافة إلى مكان التّلفظ وزمانه، وما فيه من شخص وأشياء، وما يحيط بهما من عوامل حياتية: اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، وأثر التّبادل الخطابي في أطراف الخطاب الأخرى»<sup>5</sup>. ويبقى لكلّ عنصر من

<sup>1</sup> عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 533، 534.

<sup>2</sup> المرجع نفسه. ص 40.

<sup>3</sup> دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 32.

<sup>4</sup> عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 41.

<sup>5</sup> المرجع نفسه. ص 45.

هذه العناصر المتغيرة صبغته التّداولية. ومع تعدد العناصر السّيّاقية يرى "مانغونو" أنّ هناك شبه إجماع على العناصر التالية: «المشاركون في الخطاب، الإطار الزّمكاني، الغاية».<sup>1</sup>

إنّ عناصر السّيّاق ليست بثابتة بل متغيرة، إذ يمكن تعديها أو تضييقها في خطاب ما أو في أنواع خطابية ما على حساب أنواع أخرى، مما يجعلنا حيال نوعين من السّيّاق، السّيّاق الضيق ونظيره الموسّع.» ففيما يخص السّيّاق غير اللّغوّي فقد يحيل مثلا إلى السّيّاق الضيق الذي يضم: الإطار الزّمكاني، الوضعية الاجتماعية التي يجري فيها التبادل اللّغوّي، المشاركون في عملية التّواصل (عدهم، خصائصهم، دورهم، والعلاقات القائمة بينهم)، والقواعد التي تضبط النّشاط التّوافيقي... أما السّيّاق الموسّع (مستوى أكبر) فإنه يحيل إلى مجموع السّيّاقات المقامية، بمعنى أنّ السّيّاق يظهر من خلاله كسلسلة من العناصر: الإطار الفيزيائي والمؤسسي...»<sup>2</sup>.

وبالنّظر إلى خاصيّة الاتّبات التي تحكم العناصر السّيّاقية، يذهب "فان داييك" إلى تعريف السّيّاق بقوله: «ليس السّيّاق مجرد حالة لفظ، وإنّما هو على الأقلّ متواالية من أحوال اللّفظ. وفضلا عن ذلك، لا تظلّ المواقف متماثلة في الزّمان، وإنّما تتغيّر وعلى ذلك فكلّ سياق هو عبارة عن اتجاه مجرى الأحداث».<sup>3</sup>.

يشير "فان داييك" من خلال هذا القول إلى أحوال اللّفظ أو الأحوال المصاحبة للألفاظ، وبما أنها أحوال ذات أبعاد لغوية، نفسية، اجتماعية، ثقافية، وغيرها، فهي وبالتالي ذات أبعاد متغيرة بحكم عامل التأثير والتّأثر؛ أي إنّها نابعة وخاضعة للظروف المصاحبة لعملية الإنتاج اللّغوّي.

### 3-2-3- عناصر السّيّاق: يمكن تقسيم وتوزيع العناصر المختلفة للسّيّاق بعد ردها إلى أصولها

إلى ثلاثة أقسام هي:<sup>4</sup>

1- عنصر ذاتيٌّ شخصيٌّ هو معتقدات ومقاصد واهتمامات المتكلّم ورغباته.

2- عنصر موضوعيٌّ هو الواقع الخارجيّة التي تمّ فيها القول؛ يعني الظروف الزّمانية والمكانية.

3- عنصر الذّوائيٌّ: يعني ما بين ذوات المخاطبين، أو المعرفة المشتركة بين المخاطبين.

<sup>1</sup>- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص26.

<sup>2</sup>- P.Charadeau, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours.P135.

<sup>3</sup>- فان داييك، النّص والسيّاق. ص258.

<sup>4</sup>- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص44,45.

## 3-2-3-1-العنصر الذاتي

**أ- المرسل** *Déstinateur*: يطلق عليه كذلك المتألف، المتكلّم، المتحدث، والمخاطب. هو القطب الأول من أقطاب عملية التّواصل اللّغويّ، الذي لا يمكن الاستغناء عنه، فهو منتج للخطاب وناتج عنه في نفس الوقت، إذ لا يمكن تصور خطاب دون مرسل أو تصور مرسل دون خطاب. يوضع في مقابل مع المرسل *إليه* *Distinataire* ولهذا توكل له مهمة الترميز *Codage* وفك الترميز *Décodage*، حيث «يقيم المتكلّم علاقة مع مخاطبه وكذلك مع ملفوظه (قوله) لتجسد في الأحداث الكلامية»<sup>1</sup>.

بعد المرسل مصدر الخطاب «إذ يعتبر ركنا حيويا في الدّارة التّوافصليّة اللّفظيّة، فهو الّباعث الأول على إنشاء خطاب يوجه إلى المرسل إليه في شكل رسالة»<sup>2</sup>. والمعرفة المسبقة بهويّة المرسل تمكن - عادة - من معرفة موضوع خطابه.

إنّ اللّغة كما أشار إلى ذلك "سوسور" عبارة عن قواعد مخزونة في ذهن الإنسان لا تظهر فاعليتها إلا بالاستعمال من خلال المرسل الذي يجسدّها عن طريق الفعل التّلفظيّ، مخرجا إياها من حيّز الموجود بالقوّة إلى حيّز الموجود بالفعل، أي أنّه يحوّلها إلى فعل منجز محققا بذلك البعد التّداوليّ للّغة. فالمرسل هو الذي يوظّف اللّغة في مستوياتها المتّمايز، بتفعيلها في نسيج خطابه، ذلك التّفعيل الذي ينوع طاقاتها الكامنة، ويدرك ذلك بإنتاجه خطابات»<sup>3</sup>.

يسعى المرسل من خلال بنائه للخطاب أو من خلال فعل التّواصل بشكل عام إلى التّعبير عن مقاصده وتحقيق أهدافه، إذ أنّ لكلّ متكلّم معتقداته الخاصة ورغباته ومقاصده واهتماماته وأهدافه التي تتحكم في صياغة الخطاب الصادر عنه، أو في تحديد الظاهرة اللّغوية وفي توجيه الإستراتيجية الخطابية كذلك. فنحن بتحليلنا للّغة يمكننا الكشف عن هذه العناصر السّيّاقية وما تتّطوي عليه من أبعاد تداوليّة، ومن ثمة الكشف عن ذاتيّة المرسل. وعليه فالمرسل «يجد ذاته من خلال بناء خطابه، باعتماده إستراتيجية خطابية تمتدّ من مرحلة تحليل السّيّاق ذهنياً والاستعداد له،

<sup>1</sup>- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التّلفظ وتداوليّة الخطاب. ص 88.

<sup>2</sup>- الطّاهر بومزير، التّواصل اللّسانيّ والشّعرية، مقاربة تحليليّة لنظرية رومان جاكبسون، منشورات الاختلاف، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، ط 01، الجزائر، لبنان، 2007. ص 24.

<sup>3</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشّهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 46.

بما في ذلك اختيار العالمة اللّغويّة الملائمة، وبما يضمن تحقق منفعته الذاتيّة؛ بتوظيف كفاءته للنجاح في نقل أفكاره بتوّعات مناسبة»<sup>1</sup>.

يمكن لهذه العناصر التّميّزية أن تختلف من خطاب لآخر أو من سياق لآخر باختلاف الوضع التّخاطبيّ للمرسل وطبيعة خطابه المرسل، إذ المعلوم أنّ كلّ خطاب يتميّز بموضوعه، وأنظمته اللّسانية، وقيمه الإخبارية.

**بـ المرسل إليه** *Déstinataire*: يوضع في تقابل مع المرسل، يطلق عليه كذلك المستقبل، المستمع، المخاطب، المتحدث إليه، الذي يصبح متكلّماً بناء على الخاصيّة التّناظرية للخطاب.

يعرف المرسل إليه في إطار تحليل المحادثات والأشكال الأخرى للتّفاعل الكلاميّ بالعودة إلى مفهوم إطار المشاركة، حيث ينظر إليه «كطرف مشارك في عملية التّبادل الكلاميّ، أو هو الشخص الذي يتواجد داخل العملية التلفظية في وضع مقابل للمتّلظ بالخطاب»<sup>2</sup>.

فالمرسل إليه هو الطرف الثاني من أطراف العملية التّخاطبية الذي يتوجّه إليه المرسل بخطابه كتابة أو مشافهة. أي الشخص الذي توكل له مهمّة التّفكّك. وتلخيصاً لهذه الفكرة المشار إليها يعرّفه صاحباً قاموسـ تحليل الخطابـ بأنّه «المستقبل الخارجيّ لعملية التّلفظ الصادرة عن الفاعل المتّلظ، أو هو الشخص الذي يستقبل فعلياً الرّسالة ويعمل على ترجمتها»<sup>3</sup>.

بناء على ذلك يمكن القول أنّ المرسل هو المرسل إليه الأول للخطاب أو المتلقّى الأول له، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يوجّه كلّ خطاب أو ملفوظ منتج إلى متنقّ ما، سواء كان هذا الأخير متلقّياً معلوماً أو مجھولاً في ذهن منتج الخطاب.

بما أنّ المرسل إليه هو القطب الثاني من أقطاب عملية التّواصل يتعيّن على المرسل مراعاة حاله أو وضعه، وأثره في توجيه الخطاب الوجهة التي يرتضيها وضعه في السياق، مع تحديد نوع الإستراتيجية الخطابيّة المناسبة، «بناء الخطاب وتناوله مرهون إلى حدّ كبير بمعرفة حاله، بافتراض ذلك الحال»<sup>4</sup>. ضف إلى ذلك فإنّ تحديد هويّة المرسل إليه يسهم في تحديد معنى الحدث الكلاميّ.

<sup>1</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص45.

<sup>2</sup>- P.Charaudeau, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours. P169.

<sup>3</sup>- ج.ب.برانون، ج.بول، تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي الزليطي، منير التّركي، جامعة الملك سعود، دط، السّعودية، 1997. ص168.

<sup>4</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص47.

**3-2-3-2-العنصر الذّاتي:** يرى كلّ من "مانغونو" و"شارودو" أنّ مصطلح خطيب orateur (أو الشخص المتكلّم) ومصطلح auditeur (أو المستمع) يحيلان «إلى مفاهيم ذات علاقات متربطة تعمل على تمييز أقطاب عملية الإنتاج والاستقبال ضمن إطار المشاركة الخاص بالبلاغة التقليدية»<sup>1</sup>. ومعنى ذلك أنه لا يكفي النظر إلى قطبي عملية التواصل اللغوي كعنصرين مجرّدين عن المعطيات العامة للسياق أو عن إطار المشاركة le cadre participatif باعتباره سياقاً غير لفظي يشكّل الجانب المهم من العملية التواصلية، وإنما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات المتبادلة les relations mutuelles بينهما والمعرفة المشتركة، مضافاً إلى ذلك مميّزاتهم الشخصية، فهذه العناصر هي ما يشكّل المرجع أو القاسم المشترك الذي يجتمع عنده طرفا الخطاب. وعليه فإنّه وفي هذا المستوى من مستويات تحديد العناصر السياقية يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

#### أ-ما هو خاص بالمشاركين

\*-عدد المشاركين nombre de participants، فإنّا أن تكون المحادثة بين شخصين محدّدين أو بين ثلاثة أشخاص أو يزيدون.

\*-المميّزات الشخصية لهم les caractères individuelles، حيث يتم في هذا المستوى النظر إلى المشاركين في عملية التبادل اللغوي من حيث العمر، الجنس، الوظيفة، الحالة الشخصية...

\*-العلاقات المتبادلة بينهما les relations mutuelles، حيث يتم النظر إليهم من حيث معرفتهم الشخصية عن موضوع الخطاب، علاقتهم الاجتماعية، معتقداتهم، رغباتهم، مقاصدهم. والحقيقة أن العلاقة بين طرفي الخطاب «من أبرز العناصر السياقية التي تؤثّر في تحديد إستراتيجية الخطاب المناسبة واحتياطها، إذ يراعيها المرسل دوماً عند إنتاج خطابه»<sup>2</sup>.

ب-المعرفة العامة بالعالم: المتمثلة في المعرفة المسبقة بمرجعية الخطاب الزمانية والمكانية.

ج-المعرفة العامة بنظام اللغة، في مستوياتها المختلفة التركيبية، والدلالية، والتّداولية.

إن العناصر المشتركة بين طرفي الخطاب لا بدّ أن تؤخذ بحسبان في إنتاج الخطاب وفي تأويله، ثم إن تحديدها المسبق يعمل لا محالة على إنجاح فعل التواصل. فالمعرفة المشتركة هي الأرضية التي يعتمد عليها طرفا الخطاب في إنجاز التواصل، إذ ينطلق المرسل من عناصرها السياقية في إنتاج خطابه، كما يعول عليها المرسل إليه في تأويله، وذلك حتى يتمكّنا من الإفهام

<sup>1</sup>- P.Charadeau, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours. P172.

<sup>2</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص48.

والفهم، أو الإقناع والاقتناع»<sup>1</sup>. فالغاية-إذن-من المعرفة المسبقة بالعناصر السّيّادية تتمثل في تحقيق الغاية من فعل التواصل المتمثل في الفهم والإفهام والإقناع والاقتناع، بما يتضمنه ذلك من جانب تداوليٌّ تأثيريٌّ. فعلى سبيل المثال «تختلف توقيعاتك عن اللغة التي ستسنعمل شكلًا ومضمونًا باختلاف معرفتك بالمتكلّم... وكذلك باختلاف المتنلقي»<sup>2</sup>. فكلّما زادت معرفتنا بخصائص السّيّاق زادت قدرتنا على التنبؤ بما سيقال.

**3-2-3-العنصر الموضوعي:** وفيه يحال إلى الواقع الخارجيّة التي تمّ في إطارها إنتاج الخطاب. والمقصود بذلك الإطار المكانانيّ والزّمانانيّ، أو ما يصطلاح عليه اختصاراً بالإطار الزّمانانيّ le cadre spatio-temporel. فالخطاب ينبغي أن يكون مطابقاً لحيز مكانيّ ولحظة زمانية معطيين. يقول «ليونز» Lyons: «إنَّ كلَّ وحدة كلاميةٍ فريدةٍ من حيث الإطار المكانانيّ والزّمانانيّ حيث إنَّها قيلت أو كتبت في مكانٍ محدَّدٍ وזמןٍ محدَّدٍ. وطالما وُجِد نظامٌ متعارفٌ عليه لتحديد موقع الأشياء مكانيّاً وزمانياً فبإمكاننا من حيث المبدأ، تحديد الظرف الزّمانانيّ الحقيقى لأى حدث كلاميّ»<sup>3</sup>. إنَّ البحث عن المؤشرات المكانانية والزمانانية يرتكز على تداولية الخطاب من حيث هو «الكشف عن الظروف التي تتجلى فيها مرجعيتها انتلاقاً من خطاب المتكلّم شفوياً كان أم كتابياً»<sup>4</sup>؛ أي أنَّ تحديد إحداثياتي المكان والزمان لا ينفصل عن تحديد علاقة المتكلّم المرجعية بالسّيّاق الذي تتمّ فيه عملية التّخاطب.

**3-2-4-أهمية السّيّاق:** يمكن للخطاب أن يحتوي على جملة من الإشاريات كالمحدّدات المكانية والزمانية وحتى الذاتية التي تظلّ مهمّة إذا نظر إليها بمعزل عن السّيّاق الذي ترد فيه، ولكن «إذا أردنا أن نفهم مدلول هذه الوحدات إذا ما وردت في مقطع خطابي استوجب ذلك منا على الأقلّ معرفة هوية المتكلّم والمتنلقي والإطار الزّماناني والمكاني للحدث اللغوي»<sup>5</sup>؛ أي الإمام المسبق بمعطيات السّيّاق الذي أنتج في ظله الخطاب. والأمر سيان بالنسبة لأفعال الكلام غير المباشرة وبعض الأقوال المضمرة أو الضّمنيات بصفة عامة التي لا يمكن استبطان معناها الحقيقي واستخلاص سماتها الدلالية بمعزل عن سياقها العام؛ أي أنّنا نصادف بعض المعطيات الخطابية

<sup>1</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص49.

<sup>2</sup>- ج.ب.برانون، ج.ب.برانون، تحليل الخطاب. ص48.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه. ص62.

<sup>4</sup>- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التّألف وتداولية الخطاب. ص105.

<sup>5</sup>- ج.ب.برانون، ج.ب.برانون، تحليل الخطاب. ص35.

التي تظلّ مبهمة لا تؤدي قصدها الدلاليّ، بل الأكثر من ذلك لا تؤدي قصدها التّواعديّ إذا لم يحسن المتلقّي فعل التّأويل، الذي لا يمكن فصله عن الظروف العامة التي أنتج في ظلّها الخطاب. إنّ توظيف الآليات الخطابيّة لا ينفصل عن الكشف عن السياق العام، وبالتالي فإنّ الكشف عن الأبعاد السياقيّة في النص يتمّ من خلال الكشف عن العناصر اللغويّة، وعن الآليات الخطابيّة المستهدفة للفهم والإفهام، والمتمثلة في الاقتضاءات، والأقوال المضمرة، والأمثلة والشروطات وغيرها، وهذا في حدود النّظر للسياق على أنّه «الإطار العام الذي يسهم في ترجيح أدوات بعينها واختيار آليات مناسبة لعملية الإفهام والفهم بين طرفي الخطاب»<sup>1</sup>.

إنّ اهتمام حقل تحليل الخطاب بما فيه الدراسات التّداولية بمفهوم السياق لم يكن اعترافاً نظرياً للأدوار الكثيرة التي تعزى له، إذ يتحدد طابعه التّداولي بالنظر إلى طبيعته وأهميّته في فهم معطيات الخطاب. فحتى وإن «لم تتوافر لدينا معلومات عن مكان القول الأصليّ وزمانه، وحتى في صورة غياب معلومات عن المتكلّم الكاتب والمستقبل الذي يقصد توجيه الكلام إليه، فمن الممكن في الغالب إعادة بناء جزء من السياق الماديّ على الأقلّ لكي نصل إلى فهم النصّ بطريقة أو بأخرى. وكلّما توافر السياق النصيّ ضمّناً بصفة عامة فهم النص»<sup>2</sup>.

ويضيف مؤلّفاً قاموس تحليل الخطاب أنّ السياق «يلعب دوراً أساسياً في تحديد وظيفة الملفوظات خاصة فيما يتعلق بعمليات الإنتاج اللغويّ وفي عمليات التّأويل. حيث يمكن النظر إليه كحلّ لعديد المبهمات، تحديد الأقوال المضمرة والقيم غير المباشرة، تفعيل أو عدم تفعيل بعض المعطيات الخاصة بالمعنى التي لا تنفصل عن قضايا التبادل المونولوجي أو الحواري»<sup>3</sup>.

إنّ التّأويل الجيد للمعطيات السياقيّة التي ينتج في ظلّها الخطاب لا يتمّ إلاّ من خلال التّأويل الجيد لقرائن السياق Indices de contextualisation التي «تحيل على الأدلة التي تسمح للمشاركين في التّفاعل بالتعرف أو استكشاف سياق هذا التّفاعل. وتحديد مع من يتكلّمون وفي أي نوع من الخطاب سيكونون أو هم مندرجون فيه»<sup>4</sup>.

فالسياق هو المرجع في أيّة عملية تأويلية تستهدف ملفوظاً ما. إذ هناك بون ما بين دلالة الكلمة مفردة (كما توجد في القاموس) ودلالتها في حال الاستعمال (دلالات إضافيّة) أي بإخضاعها

<sup>1</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب. ص 06.

<sup>2</sup>- ج. ب. براون، ج. بول، تحليل الخطاب. ص 60.

<sup>3</sup>- P.Charadeau, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours. P135, 136.

<sup>4</sup>- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 66.

للسيّاق، ومكمّن الفارق بينهما أنّه لا يمكن تحديد دلالة الملفوظ إلا من خلال تحديد السيّاق الذي ورد فيه. وهذه الفكرة يدعمها قول "فيرث" Firth: «لدى أهل المنطق نزعة إلى القول بأنّ الكلمات والأطروحات معنى في حد ذاتها، يمكن بطريقة أو أخرى تحديده بمعزل عن المشاركين في الخطاب والظروف والمناسبات التي وقع فيها الحدث الكلامي... أما أنا -كما يقول فيرث- فأقترح أنّه لا يمكن الفصل فصلاً تاماً بين الأصوات(المتكلمة) وبين السيّاق الاجتماعي الذي تلعب فيه دورها، وبالتالي فإنّه يجب النظر إلى كل النّصوص في اللّغات المنطوقة على أنها تحمل في طياتها مقوّمات القول، بحيث تحيل على مشاركين نموذجيين في سياق معتم»<sup>1</sup>.

### 3-3-3 مفهوم القصد L'intention

هو من المفاهيم المحورية التي يعتدّ بها في تحليل الخطاب بشكل عام، وفي التّحليل التّداوليّ له بشكل خاص. إنّ تحديد المقاصد التّداوليّة هو جانب من جوانب الخطاب. فالخطاب ليس مجرد إنتاج لملفوظات وأصوات فحسب، أو الاكتفاء بالمستوى التعبيريّ والأداء الصوتيّ، إذ لا يمكن الحديث عن إنجاز فعل ما دون قصد المرسل الذي يكون سابقاً على إنتاج الخطاب، بل إنّه المتحكم في إنتاج الملفوظات، كما أنّه لا يعتدّ بالفعل إذا كان مغايراً لقصد المرسل. فإذا كانت الخطابات «إنجاز للأفعال اللغوية في الأساس بما في ذلك تحديد الإشاريات والتّعبير عن المقاصد وتحقيق الأهداف، فإنّ كيفية إنجازها وتوظيفها في السيّاق هو ما يحدونا إلى دراسة اللّغة في استعمالها دراسة تداولية»<sup>2</sup>. وتبعاً لاختلاف كيفيات التّوظيف وطرائق الإنجاز التي يستعملها المرسل لنقل مقاصده إلى المرسل إليه من مباشرة وأخرى غير مباشرة، تتعدد المقاصد وتتنوع وقد تختلف. وتحديدها في مثل هذه الحالة مبنيّ أولاً على معرفة الخطاب اللغويّ؛ أي معرفة الشكل اللغويّ للخطاب(المعنى المباشر)، ثمّ معرفة العناصر السيّاقية، فـ«ما الخطاب اللغويّ إلا علامة تتطوّي عليها مقاصد المتكلّم، وهذا ما يجعل معنى الخطاب يتعدّد بتنوع المقاصد التي ينتج فيها»<sup>3</sup>.

### 3-3-3-1 تعريف القصد وأهميّته في تحقيق التّواصل: إنّ تحديد المقاصد التّداوليّة هو جانب من جوانب الخطاب. وقد تعددت دلالات هذا المفهوم ضمن قائمة الدراسات النّظرية، وعلى العموم

<sup>1</sup>- ج.ب.براون، ج.بولي، تحليل الخطاب. ص46.

<sup>2</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص63.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه. ص185.

فهو لا يخرج عن كونه « DAL على الإرادة، أو DAL على معنى الخطاب، أو DAL على هدف الخطاب».<sup>1</sup>.

يعدّ القصد مطلباً أساسياً في تحديد العلاقة التّخاطبية التي « تتحدد من جانب المتكلّم بالتجوّه إلى المستمع وبإفهامه مراده، ومن جانب المستمع بالتلقي من المتكلّم وفهم مراده»<sup>2</sup>. فدور المقاصد بصفة عامة هو بلورة المعنى كما هو عند المرسل من خلال مراعاة كيفية التّعبير عن قصده. وما دام قصد المرسل هو إفهام المرسل إليه فلكي يحسن الأول التّعبير عن قصده لا بدّ له من إدراكه المسبق باللغة في مستوياتها المختلفة التركيبية والدلالية والتّداولية، « وعلى الإجمال معرفته بالمواقف التي تتضمّن إنتاج الخطاب بها»<sup>3</sup>؛ ويعني ذلك ارتباط القصد بالموضعية، إذ لو لم يكن القصد وراء وضع العلامات سواء منها اللغوية أو غير اللغوية لما أمكن وضعها والموضعية عليها أصلاً.

إذا سلّمنا بخلفية اقتران القصد بالملفوظات عند الاستعمال، فإنه يتعمّن على طرفي الخطاب تحديد المقاصد بدقة، حتى تكون لهما مرجعية موحّدة عن الخطاب، والتّعرّف على الموضعية الأصلية والمجازية للألفاظ والعبارات المتبادلة.

إذا كان قصد المرسل هو المعنى الذي يريد أن ينقله إلى المرسل إليه، فالمرسل إما أن يراعي القواعد أو يخرقها لكي يعبر عن قصده، مما يدفع بالمرسل إليه إلى الاستعانة بالاقضاءات، كالافتراض بأنّ المرسل تلفّظ بالخطاب مراعياً في ذلك مبدأ التعاون، الذي غالباً من أهم المفاهيم التّداولية التي لا تفصل عن نظرية المقاصد، « ذلك المبدأ الذي يرتکز عليه المرسل للتّعبير عن قصده، مع ضمانة قدرة المرسل إليه على تأويله وفهمه»<sup>4</sup>. لذلك نلاحظ أنّ العناية بتحديد المقاصد كان من أولويات "غرايس" ضمن مبدئه الخاص بتفاعل طرفي الخطاب.

<sup>1</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص188.

<sup>2</sup>- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكثير العقلي، المركز الثقافي العربي، ط01، الدار البيضاء، 1998. ص215، 216.

<sup>3</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص183.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه. ص96.

وبناءً على ذلك فالمواضعة لوحدها لا تكفي لتحديد المعنى الذي يبغى المرسل، إذ لا بدّ من معرفة قصده، «فبدون معرفة المقاصد لا يمكن أن يستدلّ بكلام المتكلّم على ما يريد؛ لأنّ المواضعة وإن كانت ضروريّة لجعل الكلام مفيداً، فهي غير كافية إذ لا بدّ من اعتبار المتكلّم، أي قصده»<sup>1</sup>. إنّ قصد المرسل في خطابه قد يختلف عن دلالة الوضع اللّغوّيّ، أي عن الدلالة الحرفية للخطاب، مما يجعلنا حيال نوعين من المعنى: معنى حرفيّ وآخر تداوليّ.

إنّ الحديث عن المعنى الحرفيّ للمفظات يعني النّظر إليها كنمط مستقلّ، يوجب عزلها عن كلّ مقابلة في خطاب آخر، فـ«المعنى الحرفيّ لجملة ما هو المعنى الذي نجده لهذه الجملة في سياق الصّفر أو في سياق منعدم»<sup>2</sup>. ولكن لا يمكن أن يكون المعنى الحرفيّ للخطاب هو معناه الوحيد، فـ«إذا ما أخذنا في اعتبارنا هوية المتكلّم ومقصده والوضعية التي هو عليها، نرى بأنّ المعنى يتعدّل ويتدفق ويعتني». من هنا تتجاوز المعنى الحرفيّ إلى معنى أكثر اكتمالية، يسمح بإمكانية تحديد الحقيقة»<sup>3</sup>. وهو المعنى الضمنيّ التّداوليّ المعبّر عنه بفعل غير مباشر.

ونتيجة لما سبق، فالقصد يتحدد «من خلال السياق بعناصره الكثيرة، فهو ركيزة في الخطاب لتجسيد معنى المرسل، بدلاً من التقيد بالمعنى اللّغوّيّ البحث، رغم أنه قد يتتطابق معه في بعض السياقات»<sup>4</sup>. فقد المرسل إما أن يتتطابق مع المعنى اللّغوّيّ الحرفيّ للخطاب، وإما أن يخالفه إلى معنى آخر ضمنيّ يستفاد من السياق، والعبارة من ذلك في حصول الفهم من طرف المرسل إليه والإفهام من طرف المرسل. فحقيقة الكلام وفقاً لـ«لطه عبد الرحمن» «لا تقوم في مجرد النّطق بألفاظ مرتبة على مقتضى مدلولات محددة، وإنّما حقيقة كامنة في كونه يبني على قصدين اثنين: أحدهما يتعلّق بالتّوجّه إلى الغير، والثاني يتّصل بإفهام هذا الغير. أما القصد الأول فمقتضاه أنّ المنطوق به لا يكون كلاماً حقّاً حتى تحصل من النّاطق إرادة توجيهه إلى غيره... وأما القصد الثاني فلا يكون المنطوق به كلاماً حقّاً حتى تحصل من النّاطق إرادة إفهام الغير»<sup>5</sup>.

فمفهوم الكلام وفقاً لـ«لطه عبد الرحمن» يبني على مفهوم القصد باعتباره يقترن بقصدين تخطابيين. يتعلّق الأول بالتّوجّه به إلى الغير، ويتّصل الثاني بقصد الإفهام؛ أي إفهامه معنى

<sup>1</sup>- محمد الجابري، بنية العقل العربي، المركز الثقافي العربي، ط3، الدار البيضاء، 1993. ص69.

<sup>2</sup>- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة. ص56.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه. ص19.

<sup>4</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص78.

<sup>5</sup>- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكثير العقليّ. ص213,214.

مخصوصاً. فإذا تحقّق في المنطوق به هذا القصد الثّالثيّ سمي خطاباً، لأنّه بالنظر إلى ذلك يعرّف "طه عبد الرحمن" الخطاب «أنّه كلّ منطوق به موجّه إلى الغير بغرض إفهامه مقصوداً مخصوصاً»<sup>1</sup>.

ويلخّص لنا "عبد الهادي الشهري" عملية حصول الفهم والإفهام بين طرفي الخطاب، وعلاقة القصد بمعنى الخطاب الحرفّي من جهة المرسل، وبنّوؤيل القصد من جهة المرسل إليه في النقاط التالية:

«يتّبّاق قصد المرسل مع دلالة الوضع اللّغوّيّ، وهنا يكون المعنى المقصود هو المعنى الحرفّي. ولكن عند فشل المرسل إليه في معرفة هذا القصد فإنّ عملية الاتّصال لا تتم.

- يتّبّاق المعنى المُؤول من لدن المرسل إليه مع دلالة الوضع اللّغوّي ولكنّه لا يتّبّاق مع المعنى المقصود... ولعدم إدراك المرسل إليه هذا الأمر، واعتقاده بأنّ المرسل يقصد الدلالة الحرفية، فإنّ عملية الاتّصال لا تتم، ومردّ هذا إلى عدم اعتبار بعض العناصر السياقية.

- يتّبّاق المعنى المُؤول مع المعنى المقصود، ولكنّه لا يتّبّاق مع دلالة الوضع اللّغوّي... ويدرك المرسل إليه هذا الأمر وذلك بمساعدة بعض العناصر السياقية. وفي هذه الحالة تتحقّع عملية الاتّصال بصورة مؤكّدة.

- لا يتّبّاق القصد المراد مع دلالة الوضع اللّغوّي ولا مع المعنى المُؤول... ومردّ هذا إلى عدم اعتبار بعض العناصر السياقية»<sup>2</sup>.

وعلى ذلك تغدو نظرية المقصودية «وسط بين طرفين متضادين: التّأويلات اللامتناهية التي قد تكون متنافضة والتّأويل الحرفّي الوحيد، إذ هي تتطلّق من ثبات المعنى لثبات مقاصد المؤلف، ومن تغيّرات التّأويل الخاضع لإلزامات عصر المؤلف والسيّاق الذي يعيش فيه»<sup>3</sup>.

بناء على ما سبق، وانطلاقاً من حديثنا عن الأفعال الكلامية، يمكن أن ندرك الأهميّة المولدة للمقاصد في تحقيق الأفعال الكلامية، بدليل أنّه «لا يسمّى الفعل فعلًا ما لم يصحّبه القصد»<sup>4</sup>، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ تحديد المقاصد يعمل على إنجاح الأفعال الكلامية. فالتأتّفظ دون قصد يتطابق الفعل التّعبيري عند "أوستن" إذا ما أخذ بمعزل عن النّظر إليه كفعل إنساني تأثيريّ،

<sup>1</sup>- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكثير العقلي. ص215.

<sup>2</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص220.

<sup>3</sup>- محمد مفتاح، مجهول البيان، دار توبيقال، ط01، دب، 1990. ص106.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه. ص188.

فهو ملفوظ لغويّ ذا معنى معجميّ وبنية صرفية ونحوية، حتى وإن كانت تشمل على دلالة إلا أنّها لا تتجزّ فعلاً في ذاتها دون ربطها بقصد المرسل، مادام لا يمكن الحديث عن فعل التلفظ إلا بتوفّر قصد المرسل. مما يؤكد القول أنّ عملية إنتاج الخطاب تتجاوز مجرد عملية التصويب.

فالفعل التعبيريّ يمكن النظر إليه باعتباره مستوى أول للتعبير عن مقاصد المرسل. ولا بدّ أن يواكب القصد فعل التلفظ ولا يكون تالياً له، إذ لا عبرة بقصد المرسل بعد التلفظ بالخطاب (القصد سابق لفعل التلفظ). فالقصد وإن كان مضمراً في الملفوظ إلا أنّه يبقى كامناً في فعل التلفظ بالخطاب. وأبسط نموذج للمقصود يمكن الحديث عنه في هذا المستوى من إنتاج الخطاب هو إنتاج ملفوظات وفقاً لقواعد لغة معينة.

من خلال ما سبق يظهر الدور المنوط للقصد في عملية التّواصل، هذه الأخيرة التي تتبني أساساً على معرفة القصد من الخطاب، إذ أنّ نجاحها مرهون بحصول الفهم والإفهام. والدليل على ذلك أنّه يتعدّر حصول التّواصل سواءً أكان لغوياً أو غير لغوياً إذا لم تتحقق غايّة الفهم والإفهام. «إنّ وظيفة اللسان الأساسية هي التّواصل، ولا تختصّ هذه الوظيفة بالألسنة، وإنّما توجد أيضاً في البنى السيميوطيقية التي تشكّلها الأنواع السنّية غير اللسانية، غير أنّ هذا التّواصل مشروط بالقصدية وإرادة المتكلّم في التأثير على الغير، إذ لا يمكن للدليل أن يكون أدلة التّواصلية القصدية ما لم تشرط القصدية التّواصلية الوعية»<sup>1</sup>.

وهذا يفتح في الحقيقة باباً آخر من الأبواب التي يوليهما التّحليل التّداوليّ للخطاب عنايته، وهو تحديد إستراتيجية الخطاب وعلاقتها بنظرية المقصودية.

**3-3-2-إستراتيجية الخطاب والقصد:** تعدّ الإستراتيجيات من بين الأبعاد التي يقوم عليها أي خطاب، إذ يمكن اعتبارها «كيفيات في التعامل مع الخطاب وتناوله، تختلف فيما بينها اختلافاً نسقياً (تختلف في حصر الموضوعات ووصلها وفصلها وربطها وتفرع بعضها من بعض)، ككيفيات تختلف في تركيب أشكال العبارات (في اختيارها وتصنيفها وإنشاء مجموعات وتركيبها في وحدات بلاغية كبيرة)، وفي التعامل بالمفاهيم (لوضع قواعد استخدامها، وإدخالها في تناسقات جهوية، وإنشاء بناءات مفاهيمية انطلاقاً من ذلك). ليست تلك العبارات بذوراً أولى للخطابات (تحددتها سلفاً وتجسدّها مقدماً في صورة مصغرة شبه مجهرية) بل هي أساليب مسيطرة (وقابلة لأن توصف من

<sup>1</sup>- داسكار مارسيلو، الاتجاهات السيمiolوجية المعاصرة، ترجمة: حميد لحمداني وآخرون، إفريقيا الشرق، دط، الدار البيضاء، 1987.

حيث هي كذلك) للشروع في توظيف إمكانيات الخطاب واستثمارها<sup>1</sup>، مما يعني أن تحديد الإستراتيجيات التي يقوم عليها أي خطاب هو تحديد لا ينفصل عن حصر الموضوعات التي يقوم عليها الخطاب وكيفية اتصالها وانفصالتها، وأشكال العبارات من حيث اختيارها والتّأليف بينها، وضبط المفاهيم وكيفية توظيفها وتحديد قواعد استخدامها. وإذا كان الأمر كذلك فإن تحديد الإستراتيجيات الخطابية لا يتوقف عند هذا الحد فقط بل يهتم أساسا بوصف كيفيات تناولها والتعامل معها، لأن الإستراتيجية الخطابية هي أولا وأخيراً أساليب مسطرة يتم من خلالها استثمار تلك الإمكانيات الخطابية أو الاختيارات، مما يعني أنه مفهوم يقوم أساسا على مبدأ الاختيار؛ وهو «قانون حاجي عام يعني الاختيار الدقيق والواعي لدقائق الخطاب قبل قضياء الكبri»<sup>2</sup>، ووفقا لهذا المبدأ يمكن النظر إلى الإستراتيجية الخطابية على أنها « فعل الذات (فردية أو جماعية) التي تعمل على اختيار مجموعة من العمليات اللغوية»<sup>3</sup>. هذا وقد حاول كل من «شارودو» و«مانغونو» توضيح المفهوم في إطار الفعل الكلامي، حيث يريا «أن تشكيل بنية فعل لغوي ما تستلزم بعدين أساسيين: يتعلق الأول بالمعطيات التي يجب أن تكون كافية حتى يمكن لفعل أن يتحقق، أما بعد الثاني فهو بعد الإستراتيجية التي تقابل مجموع الاختيارات الممكنة التي تسمح للذوات الفاعلة بإخراج الفعل الكلامي»<sup>4</sup>.

وإذا كان «فوكو» يرى أن الإستراتيجية الخطابية هي «كيفيات في التعامل مع الخطاب وتناوله» أو هي «أساليب مسطرة للشروع في توظيف إمكانيات الخطاب» فإن مفهومها هذا لا يختلف مع اعتبارها «المسالك المناسب الذي يتّخذه المرسل للتلفظ بخطابه، من أجل تنفيذ إرادته والتعبير عن مقاصده، التي تؤدي إلى تحقيق أهدافه من خلال استعمال العلامات اللغوية وغير اللغوية، وفقا لما يقتضيه سياق التلفظ بعناصره المتنوعة، ويستحسن المرسل»<sup>5</sup>؛ أي أن الإستراتيجية ببساط تعريف هي «خطة في المقام الأول للوصول إلى الغرض المنشود»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>- ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، ط03، المغرب، لبنان، 2005. ص65.

<sup>2</sup>- سامية الدريري، الحاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة، بنائه وأساليبه، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، ط01، عمان، الأردن، 2008. ص102.

<sup>3</sup>- P.Charadeau, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours. P 549.

<sup>4</sup>- Op. cit. P 549.

<sup>5</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص62.

<sup>6</sup>- المرجع نفسه. ص53.

وبناء على تلك التعريف فإنّ مفهوم يقوم أساسا على مراعاة ثلاثة أبعاد:

- مراعاة هدف الخطاب.

- مراعاة العناصر السّيّاقية *Éléments contextuels* التي ينتج فيها الخطاب.

- مراعاة العلاقة القائمة بين المرسل والمُرسل إليه، حيث تعمل على تجسيد تلك العلاقة.

ومراعاة هذه الأبعاد الثلاثة هو ما بإمكانه أن يفسّر لنا وجهة النّظر القائمة على اعتبار الإستراتيجية «جزءا من شروط إنتاج الخطاب».<sup>1</sup>

وإذا كانت الإستراتيجية الخطابية بذلك المفهوم، فإنّ الطّريقة المعتمدة في التّعبير عن المقاصد تختلف من شخص لآخر وفق اختلاف العوامل المتحكّمة فيها (معطيات السّيّاق)، فـ«النصّ لا يتمظّر في شاكلة واحدة، وإنما في كيّفيّات مختلفة وراءها مقصوديّة المرسل، ومراعاة مقصوديّة المخاطب، والظّروف التي يروج فيها النّصّ، وجنس النّصّ. وهذه الماورائيّات نفسها تؤدي إلى اختلاف إستراتيجية التأويل من عصر إلى عصر...»<sup>2</sup>. ثم إنّه لا يمكن أن يكون المعنى الحرفي للّغة هو معنى الخطاب الوحيد، بل يمكن أن يتجاوزه إلى معنى آخر ضمّني تداولي؛ بمعنى أن دلالة الخطاب قد تحتمل الصيغة المباشرة أو نظيرتها الضمّنية، وما هذه إلا إحدى الإستراتيجيات الخطابية الخاصة بتعبير المرسل عن قصده. ومن هنا يغدو تحديد نوع الإستراتيجية (تلميحيّة، تصريحية...) مهمّ جدا في التّعبير عن المقاصد، وفي تأويلها، والتعرّف عليها.

وما دامت العملية التواصلية عملية قصديّة واعية، فهي في الأساس لا تفصل عن تحديد نوع الإستراتيجية المعتمدة في إقامة التواصل.

ومن هنا يعدّ القصد عاملاً مهمّا في استعمال اللغة، وفي تشكيل الخطاب وتأويله، أي في العملية التواصلية بشكل عام.

<sup>1</sup> - P.Charadeau, D.Mangueneau, Dictionnaire d'analyse du discours. P549.

<sup>2</sup> - محمد مفتاح، مجهول البيان. ص 89.

### 3-4- مفهوم الضّمنيات: Les implicites

تقع وفق تقسيمات "هانسون" Hansson ضمن الدرجة الثانية من درجات التّداوليّة. تعدّ هي الأخرى من أهم المفاهيم التي يقوم عليها التّحليل التّداولي للخطاب.

**3-4-1-تعريف ضمنيات القول:** يشير إليها "مانغونو" بقوله: «يمكنا أن نستبط من الملفوظ محتويات لا تشكّل مبدئياً الموضوع الحقيقى للتلفظ، ولكنها تظهر من خلال المحتويات الصّريحة»<sup>1</sup>. فالملفوظ وفقاً لهذا المفهوم يتضمن معنيين إحداهما ظاهر جليّ explicite وأخر مضمر خفيّ implicite لكنه يستبط من المعنى الأول. وبتعبير أكثر إيضاحاً، قد يتلفظ المتكلّم بملفوظ ليقصد الدّلالة الحرفية على ما يقوله وهذا في مواضع، بخلاف مواضع أخرى أين يغدو المعنى الحرفيّ Sens Littéral للملفوظ والمعنى المقصود للتلفظ محلّ مضاربة تتدخل فيها مفاهيم مختلفة كالتأمّح، والتّضمين، والإيحاء، والتّأويل... وبناء على هذا التّحديد فالضّمنيات هي ما لا يظهر مباشرة في الكلام، أي أنها تقابل المعنى الضّمني الذي يمكننا أن نستبطه بالاعتماد على البنية اللغوية أو على سياق التّواصل، مما يجعلنا نميز بين نوعين أساسيين من الضّمنيات: ضمنيات دلالية وأخرى تداولية.

### 3-4-2-أنواع الضّمنيات

\*-دلالية Sémantique: لها ارتباط بالمادة اللغوية للملفوظ، « فهي تستند إلى اللغة، والمجمّع، أي إلى الدّلالات العرفيّة المرتبطة بالكلمات»<sup>2</sup>.

\*-تداولية Pragmatique: هي التي يتم التّوصل إليها عن طريق ربط الملفوظ بسياقه بالاستناد إلى قوانين الخطاب Lois de discours. عادة ما يوصف هذا الصّنف من الضّمنيات بأنه «خطابيّ وسياسيّ»، إذ يقوم على كلّ ما يفكّر فيه، انطلاقاً مما يقال، ومن الموقف الذي يقال فيه، وهو موقف يخالف موقف المتكلّم، إلا أنّه موقف مخاطبين وعديد المخاطبين»<sup>3</sup>.

إذا كانت الضّمنيات في عمومها تتقدّم إلى ضمنيات دلالية وأخرى تداولية، فإنّنا نعثر تحت هذين النوعين على عدة أنواع فرعية أخرى، منها:

<sup>1</sup> - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص65.

<sup>2</sup> - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة. ص55.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه. ص53.

### 3-4-2-1-أفعال الكلام غير المباشرة: *Actes de langage indirecte*

قولنا: «هلا تقضلت بإعطائي الكتاب؟» فهو ملحوظ يحمل معنى ظاهرا هو السؤال، هذا الأخير الذي يمكن أن يؤول بوصفه طلبا. مما يعني أن القوة الإنسانية لملحوظ ما يمكن أن تبلغ بشكل غير مباشر ، وللسياق دوره البارز في تحديد المعنى غير المباشر للملحوظ .

### 3-4-2-2-الاقتضاء *Le présupposé*:

يعدّ أبرز أشكال الكلام الضمني الذي يرتبط أساسا بالبني اللغوية أو بسياق التلفظ، مما يعني أن هناك نوعين من الاقتضاءات:

\*-**دلالية** وهي «المعلومات التي لم يصرّ بها إلا أنها وبطريقة آلية مدرجة في الملحوظ الذي يتضمنها بغض النظر عن خصوصية الإطار التلفظي cadre énonciatif»<sup>1</sup>. ومن أمثلتها قولنا: «توقف فلان عن التدخين» - «لم يتوقف فلان عن التدخين». فباختبار النفي والإثبات يمكن أن نستنتج أنّهما ملحوظان يتضمان محتوى ضمنيا واحدا هو أنّ فلانا ممن تعاطى التدخين.

\*-**وتدوالية** هي التي تعني «كل المعلومات التي يحتويها الخطاب والتي ترتبط أساسا بشروط نجاح الفعل الكلامي»<sup>2</sup>; أي بالسياق. ومثال ذلك توجيه سؤال ما إلى المرسل إليه يفترض مسبقا وتدوالية أن المرسل إليه لا يعرف الجواب، ولكنه قد يخرج هذا العرف باتّخاذ موقف مغاير كأن يكون جوابه: إنّك تعرف الجواب. لماذا تطرح علي ذلك؟

وبناء على الاقتضاءات الدلالية وما تخضع له من اختبار النفي والإثبات، يعرّف «ديكرو» الاقتضاء بأنه «العنصر الدلالي الخاص بالملحوظ أو تحويله إلى استفهام هل أ؟ وإلى نفي لا أ؟»<sup>3</sup>. ووفق «ديكرو» فإن الاقتضاءات وإن كانت لها وظيفة « فهي تمثل الشرط الأساسي لتماسك الخطاب»<sup>4</sup>؛ بمعنى أنها الأساس الذي تستند إليه الملفوظات الصريحة، فهي التي تمنح الخطاب صفة الاستمرارية وتمنع عنه الانقطاع.

### 3-4-3-القول المضمر *Le sous-entendu*:

الذي تعرّفه «أوركيني» بأنه «مجموع المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها. ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق التلفظ»<sup>5</sup>. بمعنى أنها تستخلص من سياق الكلام بفعل عمليات ذهنية تراعي فيها قوانين الخطاب. وبالتالي فإن الأقوال المضمرة على خلاف الاقتضاءات هي ضمنيات تدوالية. مثال ذلك قولنا:

<sup>1</sup>- C .K .Orecchioni, l'implicite , Armand Collin , Paris , 1986. P 25.

<sup>2</sup>- Op. cit. P 36.

<sup>3</sup>- O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Hermann, 2ème édition, Paris, 1984. P 81.

<sup>4</sup>- Op. cit . P91.

<sup>5</sup>- C .K .Orecchioni, l'implicite . P 39.

أ- هل ستحضر ملتقى الغد في العاصمة؟ بـ سأكون غدا خارج العاصمة. فالمعنى الظاهر من جواب(ب) يشير إلى أنه لم يحترم قوانين التّخاطب، إذ يفترض أن يجيب على قدر السؤال بالإيجاب أو النفي الصريحين، غير أنه يفترض من (أ) أن يفهم قصد(ب) المعبّر عنه بواسطة محتوى ضمنيّ لأن يفهم بأنه مرتبط بموعد آخر خارج العاصمة.

وبناء على هذه المعطيات يمكننا أن نميز ثلات خصائص أساسية يتّصف بها القول المضمر، فهو غير مستقر أو ثابت، وهو تابع للحال الصادر ضمنها، ثم إنّ المتكلّم وخشية من ردود أفعال المستمع يتخفّى وراء المعنى الحقيقّي ليبعد عنه مسؤوليّة ما اعتقده الآخر (وهذا بناء على أنّ القول المضمر هو الذي يملك صاحبه القدرة على التبرؤ من مسؤوليّة ما يترتب عن القول من نتائج)، كما أنه يعرف عن طريق عملية استنتاجيّة يتدخل فيها سياق الحديث<sup>1</sup>.

**4-2-4- الاستنباط L'inférence:** ويتعلّق الأمر فيه «بجملة مستتبطة من جملة أخرى بواسطة قاعدة واعية أو لا، ونعني بها عادة الجمل الضمنيّة»<sup>2</sup>، وهذه الأخيرة يمكن استبطاطها بناء على المعطى الأول أو بالاستناد إلى معطيات السياق. وهو بهذا المفهوم عملية أوليّة لازمة للمفهومين السابقيين.

**4-2-5- المجاز Le trope:** وفيه يحدث «تحول للمحتوى المتفرق إلى محتوى مركزي»<sup>3</sup>، أي أنه يقوم أساسا على التّقابل بين المعنى الحقيقّي والمعنى المجازي، هذا الأخير الذي لا يستتبع إلا بالرجوع إلى سياق الكلام.

وبعد عرضنا لهذه الأنواع من الضّمنيّات يمكننا أن نستنتج أن إدراك الجانب الضمني للفظ ما يتوقف أساسا على ما يقوم به المخاطب من عملية استنتاجيّة أو تأويل Interpretation، لا يمكن فصلهما عن معطيات السياق، وفي هذه الحالة يمكن النّظر إلى الاستنتاج على أنه «قضيّة ضمنيّة، بإمكاننا أن نستبططها من القول، ونستنتج محتواها الجانبيّ بتراكيب معلومات ذوات أوضاع مختلفة»<sup>4</sup>. وهذه العملية هي الشرط الرئيسي للقول أنّ الملفوظ يدخل ضمن مجال الأقوال الضمنيّة. هذا كما أنّ إدراك الجانب الضمني للفظ ما يتوقف على دراية مسبقة بقوانين الخطاب.

<sup>1</sup> - O. Ducrot, *Dire et ne pas dire* . P 132

<sup>2</sup> - دومينيك مانغونو المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص67.

<sup>3</sup> - C. K. Orecchioni, *l'implicite* . P 97.

<sup>4</sup> - Op. cit . P24.

وفي سياق حديثها عن الكلام الضّمنيّ ترى "أوركيوني" أن أكثر كلامنا هو من قبيل الكلام الضّمنيّ بدليل «أنّا لا نتكلّم دائمًا بطريقة مباشرة، بل إنّ البعض يعتقد أنّا لا نتكلّم أبداً بطريقة مباشرة»<sup>1</sup>، لذلك سمعت إلى تقديم تبريرين يقان وراء لجوء المتكلّم إلى التّلميح بدلاً من التّصريح في بناء خطاباته، وهما:

1- طبيعة الموقف الذي يفرض على المتكلّم اللّجوء إلى استعمال الأسلوب الضّمنيّ مثل «تجنب الخوض في موضوع الطّابوهات في إطار مجتمع معين من أجل تقاديمي نقد وتأنيب النظام الفكريّ، والسياسيّ، والقانونيّ»<sup>2</sup>. ومعنى هذا الكلام أنّ هناك محظوظات تمنع على المتكلّم التّصريح بها لأنّها قد تتعارض وطبيعة المجتمع (عادات ، دين...).

2- طبيعة الغرض الذي يفرض اللّجوء إلى استعمال المعنى الضّمنيّ للوصول إلى هدف معين مثل الكشف عن بعض الأسرار أو عن معطى يحتمل الشكّ...<sup>3</sup>.

وهكذا نستنتج الأهمية المنوطة للضّمنيات في عملية التّبليغ وفي نجاح العملية التّواصيلية، إذ غالباً ما يؤدي الخلل في مجموع الاقتضاءات مثلاً إلى سوء تفاهم بين المخاطب والمخاطب. لذا ينبغي أن تبني هذه الضّمنيات على معطيات وافتراضات معترف بها ومتقّق عليها بين الأطراف المشاركة في عملية التّخاطب لضمان نجاح الفعل التّواصلي بما فيه الفعل الكلاميّ.

وبالنّظر إلى مفهوم الضّمنيات تتجلّي أهمية التّداوليّة ودورها في إثراء المعاني وتأويل المسكون عنه في الخطاب، ما يثير هذا الأخير بفتحه على قراءات متعدّدة.

### 3-5- مفهوم التّواصل *La Communication*

إنّ ظاهرة التّواصل البشريّ ونظرًا لطبيعتها المعقّدة فقد كانت مثار نقاش مختلف العلوم التي لم تتمكن من بلورة المفهوم بشكل نهائيّ، لا سيما في ظلّ التّصور الجديد للخطاب البشريّ. ضف إليه عدم أخذ الجانب التّداوليّ بعين الاعتبار، مما أفضى إلى عجز اللّسانيات عن تبرير الجانب الاتّصالي للّغة، لأنّ الأمر يتجاوز المستوى التّركيبيّ والدلاليّ إلى المستوى التّداوليّ. وبالموازاة مع ذلك فقد احتاج الدّارسون إلى وضع تصور جديد للظاهرة. وفي هذا الإطار «يحاول الباحثون تحديد فعل التّواصل، ومعرفة كيفية حدوثه، ومعرفة الإستراتيجيات التي يوظّفها المرسل لتحقيق التّواصل

<sup>1</sup> - C. K. Orecchioni, l'implicite. P 05.

<sup>2</sup> - Op. cit .P 277.

<sup>3</sup> - Op. cit .P 282 ,283.

مع الآخرين، والعوامل التي تتدخل في اختيارها، وتأثير نظام اللّغة المستعملة في تشكيل الخطاب التّواصلي»<sup>1</sup>.

**3-5-1-تعريف التّواصل:** مصطلح التّواصل هو مصطلح يحيط به بعض الغموض نظراً لتدخله مع مصطلحات أخرى تدرج كلّها ضمن نفس الحقل الدّلالي من قبيل: الإيصال، الاتّصال، الوصل، التّخاطب، الإبلاغ، وغيرها. ولكن ذلك لم يمنع الباحثين من صوغ جملة مفاهيم تقرب مدلوله. وفي هذا الإطار هناك من نظر إلى التّواصل بأنّه «تزويد المخاطب بالمعلومات التي لم تسبق له معرفتها»<sup>2</sup>، أو أنه «إellar برسالة معينة تحمل معلومة أو أكثر. وغالباً ما يستعمل التّواصل بغرض الإبلاغ... حتى إذا لم يكن هناك إبلاغ فلا يمكن القول بانعدام المعنى أو الدّلالة في التّواصل؛ فرسالة تهدف إلى إقامة التّواصل هي رسالة دالة بفضل سنتها اللغويّ، بل وحتى الاجتماعيّ»<sup>3</sup>.

وفقاً لهذين التعريفين فال்தواصل يقتضي الإخبار، والإخبار يقتضي المخاطبة، التي تقتضي المشاركة، حتى أنّ صيغة تفاعل في اللّغة العربية (مثل تواصل وتخاطب) تقتضي المشاركة بين طرفين أو أكثر. ولكن في حالة ما إذا لم يكن هناك إبلاغ (بأخبار، معلومات، تصرفات، مشاعر) كما تعكسه الوظيفة الانتباهية للّغة؛ بحيث يمكن للرسالة أن تخرج عن نطاق الخطاب الإبلاغي لتزويد المتلقّي بقيم غير إخبارية، ففي هذه الحالة فإنّ التّواصل لا يفقد دلالته، ذلك أنّ الرّسالة المتوكّى توصيلها هي رسالة ذات معنى وتحمل دلالة وفق ما توافر عليه أفراد الجماعة النّاطقين بها لغوياً وعرفيّاً، ومن هنا «ليس كلّ تواصل إبلاغاً»<sup>4</sup>. وغير بعيد عن هذا المفهوم يرى "عبد الهاדי الشهري" أنّ التّواصل «نشاط اجتماعي يتمّ بين طرفين أو أكثر، ويكون منظماً حسب مقتضيات اللّغة المستعملة فيه، وذلك لتنسيق علاقات الناس»<sup>5</sup>.

**3-5-2-عناصر عملية التّواصل:** لقد تعددت المفاهيم المرتبطة بنظرية التّواصل، ولعلّ من أهمّ المفاهيم المتداولة فيها ما يعرف في حقل اللّسانيات بمخطط "جاكسون" Le Schéma de

<sup>1</sup>- عبد الهاادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص10.

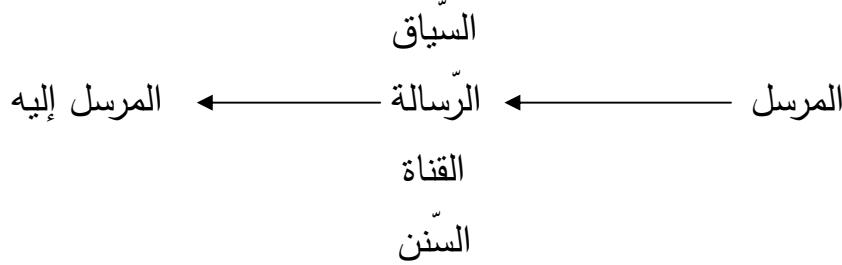
<sup>2</sup> - O. Ducrot, Dire et ne pas dire . P 02.

<sup>3</sup>- عمر أوكان، اللّغة والخطاب. ص36.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه. ص50.

<sup>5</sup>- عبد الهاادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص10.

R.Jackobson، حيث يرى "جاكسون" أن العوامل المختلفة لعملية التّواصل يمكن تمثيلها في المخطط التالي:



وكلّ عامل من هذه العوامل يرتبط بوظيفة لسانية معينة<sup>1</sup>.

لقد بنى "جاكسون" تصوّره للعناصر الجزئية المكونة لمخطط التّواصل على نموذج سداسي ينحصر فيما يلي: المُرسل Destinataire، المرسل إليه Message، الرّسالة Code، السِنن Contexte، السياق Canal، والقناة Canal.

إنّ كلّ فعل تواصلي يضمّ -إذن- مجموعة من العناصر المنظمة للتّواصل، وبناء عليها وعلى مخطط "جاكسون" فإنّ عملية التّواصل تقوم على المنوال التالي: يقوم المُرسل بإرسال رسالة إلى المتنقّي، هذه الرّسالة التي لا بدّ أن تصدر ضمن سياق معين حتّى تؤدي دورها الإبلاغيّ، كما تقوم على نظام ترميز يشترك فيه كلّ من المُرسل والمتنقّي اشتراكاً كليّاً أو جزئياً، كما لا بدّ من وجود قناة الاتّصال التي تسمح لهما بإقامة عملية الاتّصال واستمرارها.

ووفقاً "جاكسون" فإنّ كلّ عامل من عوامل التّواصل الستة ينتج لنا وظيفة لسانية معينة. هذه الأخيرة التي يظلّ عددها محصوراً بالنسبة "جاكسون" في ستة هي: الوظيفة التّعبيرية Fonction التّعبيرية، الإلهامية Cognitive، المرجعية Expressive، ماوراء اللغة Référentielle، الانتباهية Phatique، والشعرية Poétique، واللغوية Métalinguistique.

إنّ نظرية التّواصل قد تجاوزت الحدود النّظرية التي حدّها "جاكسون" وهذا في إطار التّحليل التّداوليّ للخطاب، إذ غدت من أهمّ الأسس التي تقوم عليها التّداولية. لا سيما مع أبحاث "أوركيوني" التي حاولت أن تقترح شكلاً جديداً مخالفًا لشكل "جاكسون"، وعلى هذا الأساس فقد وضعت تصوّراً يقوم على العلاقات التّفاعلية بين المتخاطبين. فإذا كان "جاكسون" يذهب إلى «أحادية عملية الإرسال والتّلقّي»، بحيث تتحكّم عملية الإرسال في عملية التّلقّي أين يظهر الدور الرئيسي للمُرسل في تشفير الرّسالة، والدور الثاني للمتنقّي الذي ينحصر في فكّ شفرات الرّسالة<sup>2</sup>، نقول في الوقت الذي يرى

<sup>1</sup>- C.K Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage . P01.

<sup>2</sup>- C.K.Orecchioni, Les interactions verbales, Tome 01, Armand Collin, Paris, 1990. P25.

فيه "جاكسون" ذلك، ترى "أوركيوني" أنّ عملية التّواصل تقوم أساساً على عملية عكسية التّأثير بين الإرسال والمتلقي، مما يندرج تحت مصطلح التّفاعل Interaction في التّحليل التّداولي للخطاب. تقول في هذا الشأن: «تقوم عملية التّواصل الجديدة على أنّ ثمة اشتراك بين المرسل والمتلقي في عملية الإرسال، فإذا كانت عملية الإرسال من إنتاج المرسل فإنّها في آن الوقت من توجيه المرسل إليه لأنّنا عندما نتكلّم نتوقع العمليات التّأويلية التي يقوم بها المتلقي»<sup>1</sup>، مما يمنح لها الأخير دوراً أساسياً، تصبح من خلاله الرسالة موجّهة من طرف المتلقي وليس من طرف المرسل.

لقد أصبحت نظرية التّواصل من أهم الأسس التي يقوم عليها التّحليل التّداولي للخطاب، لا سيما إذا علمنا أنّ «الدرس اللغوي التّداولي يدرس المنجز اللغوي في إطار التّواصل، وليس بمعزل عنه، لأنّ اللغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه»<sup>2</sup>، مما أفضى إلى تغيير الرؤيا في مفهوم التّواصل ذاته، «فال التواصل ليس فقط إيصالاً للمعلومات من طرف آخر، إنما هو إلزام الغير على التّغيير من سلوكه، وإنشاء سلم ترتيبٍ بين المخاطبين أثناء التّخاطب، وكذا تأويل مضامين المحاور والصيغ النحوية، انطلاقاً مما توفره لنا بعض قوانين السياق»<sup>3</sup>. فال التواصل لا يعني نقل المعلومات من طرف آخر وانتهٍ، وإنما هناك شروط تقييد العملية التّواصلية. وتحديد مفهوم التّواصل على هذه الشاكلة جاء نتيجة إخضاعه لمعايير التّداولية.

**3-3-3- قواعد التّواصل:** أو الآليات التي تتحكم في عملية الحديث. اصطلاح عليها الفيلسوف "غرايس Grice بأحكام المحادثة Maximes de conversation" وديكرو Ducrot بقوانين Lois de discours الخطاب، وهي عبارة عن «مجموعة من القوانين المكملة لقواعد التركيبة الدلالية، تستمدّ وجودها من المجتمع ومما جبل الإنسان عليه من قدرات ذهنية استنتاجية»<sup>4</sup>، ثم إنّها «القواعد المتغيرة بتغيير الثقافات، التي يفترض كلّ مشارك أنّ الآخر يحترمها عندما يلعبون لعبة التبادل اللغوي»<sup>5</sup>.

في كلّ تواصل ينطلق المشاركون من معايير معرفة بها بينهم، تشكّل المرجع الأساس لتحقيق النّجاح في عملية التّواصل، خاصة إذا علمنا أنّ مراعاة نوع العلاقة بين طرفي الخطاب

<sup>1</sup>- C.K.Orecchioni, Les interactions verbales, Tome 01. P 25.

<sup>2</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 23.

<sup>3</sup>- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النّظرية التّداولية، منشورات الاختلاف، ط 01، الجزائر، 2003. ص 39.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه. ص 99.

<sup>5</sup>- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 75.

تكون سابقة لإنّتاج الخطاب، كما أنّ طبيعة العلاقة بينهما لها دورها في توجيه القواعد التّخاطبية، وفي مراعاتها أو الخروج عنها وخرقها. وخرق إحدى القواعد هو ما يطلق عليه الاستلزم التّخاطبيّ (استغلال مبدأ النّعاون).

لقد عني الباحثون في هذا المجال بالبحث في مدى مطابقة معنى المرسل لدلالة خطابه من عدمها، في محاولة منهم لحلّ إشكالية ما يقال وما يعني، لذلك بلوور "غرايس" مبدأ عاماً سماه مبدأ التعاون Principe de coopération إذ يرى ضرورته في كلّ تفاعل لغويّ، ويقصد به «تبني المتكلّم المساهم في محادثة ما هو مطلوب منه، بحسب الكيفية التي جرت بها المحادثة والوجهة التي اتخذتها، ويصوغ "غرايس" هذا المبدأ على النحو التالي: مبدأ التعاون: لتكن مساهمتك في المحادثة لحظة حصولها وفق ما يقتضيه هدف المحاورة اللّغوية التي انخرطت فيها أو وجهتها المقبولة»<sup>1</sup>. وهو مبدأ عام تتفرّع عنه جملة من القواعد الفرعية التي يسمّيها أحكام المحادثة Maximes de conversation، والتي يحصرها في أربعة هي:

**أ-حكم الكمّ Maxime de quantité:**«اجعل مساهمتك في الحديث إخباريّة بالقدر الذي يقتضيه هدف هذا الحديث».

**ب-حكم الكيف Maxime de qualité:**«حاول أن تقدم مساهمة حقيقة للحديث ولا تصرّ بشيء تعتقد خطأه، أو لا يمكنك أن تدعمه بدليل كاف».

**ج-حكم العلاقة Maxime de relation:**«قدم مساهمة دالة للحديث»(مرتبطة بالموضوع)

**د-حكم الجهة Maxime de modalité:**«تكلّم بوضوح، تحاش الغموض والخلط والإبهام وقدّم حججك في شكل منظم».

لقد حاولت "أوركيوني" هي الأخرى صياغة بعض القواعد التّخاطبية، ونظرًا إلى أنّ تحديد وإحصاء هذه القواعد هو موضوع نقاشات بين المهتمين بهذا المجال، فقد اقترحت الباحثة التّمييز بين:<sup>3</sup>

**أ-مبادئ خطابية عامة Coopération:**مثل مبدأ التعاون Principles discursifs généraux الذي سبقت الإشارة إليه، ومبدأ الوجاهة Pertinence الذي يرتبط بحكم العلاقة؛ حيث يطلق لفظ

<sup>1</sup>- جاك موشر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتّداولية، ترجمة مجموعة من الباحثين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، ط02، تونس، 2010. ص214.

<sup>2</sup>- C. K. Orecchioni, l'implicite . P 195. 34.

<sup>3</sup>- C. K. Orecchioni, l'implicite. P 196, 231.

وجيه أو حصيف على الملفوظ الذي يناسب السّياق، والذي بإمكانه أن يحوي معلومات من شأنها تغيير السّياق. ومبدأ الصّدق *Sincérité* الذي يرتبط بحكم الكيف، والذي ينصّ على أن لا تتفوّه بما تعتقد خطأً.

**بــقوانين خطاب أكثر تخصيصا** *Lois de discours plus spécifiques*: ترتبط بطبيعة المحتوى الدلالي، وتنقسم بدورها إلى قسمين:

- **ذات الطابع اللساني**: مثل قانون الإخبار *Loi d'informativité* الذي يرتبط بالكم، إذ لا يجب التكلّم من أجل لا شيء، أو التفوّه بما هو معلوم مسبقاً لدى المخاطب. وقانون الاستيفاء *Loi d'exhaustivité*، وهو قانون يوجب على المخاطب أن يقدم المعلومات الأكثر دقة حول موضوعه. وقانون الجهة *Loi de modalité* الذي يقوم على ضرورة التحلّي بالوضوح، والاقتصاد، والصراحة، والحياد.

- **حول سنن المواقف** *Code de convenance*, ويتعلّق الأمر بقواعد ترتبط بتحديد الوجه الإيجابي أو السلبي للشخص المخاطب، فهي قواعد تحكم سلوكه: لا يجب التحلّي بالسخرية والتملّق المبالغ فيه، واحتقار الكلام. كما تحكم سلوك المخاطب: لا يجب الإفراط في الاحترام أو على العكس من ذلك عدم المبالاة.

إنّ من بين الإشكالات المحورية التي تطرحها التّداولية نموذج التّواصل الأمثل، وهو نموذج يستند إلى مراعاة جملة من القواعد التّخاطبية التي تؤدي إلى نجاح فعل التّواصل. ويتم الكشف عنها من خلال الكشف عن المحتوى الدلالي للملفوظ سواء أكان صريحاً أو ضمنياً، دون فصله عن المعطيات العامة للسّياق، لا سيما إذا علمنا أنّ هذه الشروط ينبغي أن تصاغ في حدود مكونات السّياق التّواصلي وبنياته.

لقد توجّهت عناية الباحثين إلى التنظير لهذه القواعد تداولياً نظراً للدور المنوط لها في توجيه التبادل الكلامي بين الأشخاص «عن طريق تحديدها للأدوار وفي إبراز البعد التّداولي الحواري للخطاب، وكذا منزلة الشخص حين تناوله للكلام»<sup>1</sup>. ولكن إذا كان لا يمكن للخطاب أن يقوم بمعزل عن مراعاة قوانين التّخاطب إلا أنها قواعد «تخضع للتخصيص وفق أنواع الخطابات»<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النّظرية التّداولية. ص 99.

<sup>2</sup> دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 76.

### 3-6- مفهوم الحاج: L'argumentation

**3-6-1-الحجاج والحجّة:** النّظرية الحجاجيّة هي نظرية لسانية تهتم بالوسائل اللغويّة وبإمكانات اللغات الطبيعيّة التي يتوفر عليها المتكلّم، وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة ما تمكّنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجيّة، ثم إنّها تتطاول من الفكرة الشائعة التي مؤداها: أنّنا نتكلّم عامة بقصد التأثير».<sup>1</sup>

هذا عن مفهوم النّظرية الحجاجيّة، أما عن مفهوم الحاج فلتحديده يتعيّن علينا التّفرّق بين La démonstration وبين الأنماط الاستدلاليّة الأخرى التي يمكن أن يتداخل معها كالبرهان وال الاستنتاج la déduction على حصر مجاله ووظيفته من خلال قوله: «لكي نحصر مفهوم الحاج من الضّروريّ أن نفرق حاج argumerter من برهن prouver واستنتاج déduire. فالخطاب الحجاجي ليس خطاباً معنياً بالكلام عن البراهين les preuves، وليس خطاباً معنياً بمبادئ الاستنتاج العقليّ. وبنّعير آخر أن أحاج لا يعني أن أثبتتحقيقة ما أو أبین الطّابع المنطقى السليم لعملية التّكبير... فإن أحاج معناه أن أعطي أسباباً لهذه النّتيجة أو تلك. هذه الأسباب التي تؤلف حجاً بمجرد أن يتم التّلفظ بها. عدد الحجج ليس محصوراً بالضرورة في حجّة واحدة»<sup>2</sup>.

فالحجاج وفقاً للموشر ي يقوم على علاقة بين حجج ونتائج وهي علاقة حجاجيّة لا عقلية منطقية؛ أي إنّها تختلف جذريّاً عن تلك العلاقات المنطقية الصوريّة التي تقوم على الجمع بين مقدّمتين تؤديان إلى نتيجة حتمية بالضرورة بناء على مبدأ السبيبية. وهو من وجهة نظر طه عبد الرحمن» «كلّ منطق به موجه إلى الغير لإفهمه دعوى مخصوصة يحقّ له الاعتراض عليها»<sup>3</sup>، مما يعني أنه فعل يقترن بعملية التّلفظ بالخطاب، كما يقوم أساساً على مفهوم الدّعوى التي يجسدّها المرسل، ومفهوم الاعتراض الذي يجسدّه المرسل إليه.

وإذا كان الحاج نشطاً لغويّاً فإنه «الأليّة الأبرز التي يستعمل المرسل اللغة فيها وتنتجّ عنها إستراتيجية الإنقاع»<sup>4</sup>، حتى أنّ «طه عبد الرحمن» قد أخذ بالبعد الإقتصادي في تعريفه للحجاج، معتبراً إياه فعالّية تواصلية تداوليّة. وهنا تكمن أهميّة الحاج فيما يولّده من افتتاح لدى المرسل إليه

<sup>1</sup>- مسعود صحراوي، التّداوليّة عند علماء العرب. ص.66.

<sup>2</sup>- J. Moeschler, Argumentation et Conversation, Hatier – Credif ,Paris, 1985. p46.

<sup>3</sup>- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكثير العقليّ. ص.226.

<sup>4</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص.456 .

مما يؤكّد أنّه أَنْجع تقنيّة خطابيّة يمكن الاستعana بها في بعض الأنواع الخطابيّة كالخطاب السياسيّ، والدينيّ، والإشهاريّ، لذلك يرى كلّ من "بيرلمان" و"تتيكا" «أنّه ما من محاجة إلّا وباشت عليها وجود شكّ في مدى صحة فكرة ما. إنّ المحاجة تفترض أنّ هناك فكرة ما ينبغي تدقيقها والتّشديد عليها، وبدون ذلك التّدقيق والتّشديد تبقى غامضة وغير واضحة بما فيه الكفاية، فلا يمكن فرضها على المتنّقي الفرض القويّ الذي ينبغي أن تفرض به»<sup>1</sup>. فالحجاج بذلك عملية مقصودة في ذاتها تسعى كما يقول "موشرل" إلى «تحقيق نشاط تواصليّ، وهو نشاط يتحقق بواسطة اللغة و في اللغة»<sup>2</sup>. وما دامت اللغة المحتاج بها قائمة في الأذهان فالعملية الحجاجيّة تخضع لعمليات استنتاجيّة ذهنيّة.

يعرّف الحاجاج كذلك «كتعبير عن وجهة نظر ما بواسطة ملفوظ واحد أو مجموعة من الملفوظات»<sup>3</sup>. وهذه الملفوظات يمكن اعتبارها حجا، فنقول أنّ المرسل قد يبني خطابه على حجة واحدة أو على مجموعة من الحجج وفقاً لما يقتضيه المرسل إليه ونوع الخطاب. ومن جهة أخرى يمكن اعتبار الحاجاج «طريقة خاصة لانتظام مجموعة من الملفوظات»<sup>4</sup>. وهو انتظام يجمع بين حجة ونتيجة تربط بينهما علاقة حجاجيّة تميّزها جملة خصائص تحدّدها في النقاط التالية:

- «1- توجد علاقة حجاجيّة بين ملفوظين A و C عندما يكون أحدهما(A) مقدّماً حتى يثبت أو يقبل الآخر(C). ففي هذه الحالة يكون (A) هو الحجة، أما (C) فهو النّتيجة.
- 2- إن العلاقة الحجاجيّة لا تكون بالضرورة بين وحدتين لسانيتين ملفوظتين، لأنّه يمكن للنتيجة أن تكون ضمنيّة ، كما يمكن لها أن تكون من طبيعة غير لسانية.
- 3- يجب على النّتيجة إذا كانت ضمنيّة أن تكون سهلة الفهم.
- 4- مادامت الحجة موجّهة لخدمة النّتيجة، فإنّها تحتوي على توجيه حجاجيّ. والقيمة الحجاجيّة لمليوفظ ما تحدّد بواسطة توجيهه الحجاجيّ»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- عبد الله صوله، الحاجاج أطروه ومنظّقاته وتقنياته من خلال مصنّف في الحاجاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتبيكا، ضمن أهم نظريات الحاجاج في التقاليد الغربيّة من أرسسطو إلى اليوم، مجلد XXXIX، إشراف حمادي صمود، كلية الآداب منوبة، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس.I. ص302.

<sup>2</sup> - J. Moeschler ,Argumentation et Conversation . p 55,56.

<sup>3</sup> - P. Charaudeau -D. Maingueneau ,Dictionnaire d'analyse du discours . p 67.

<sup>4</sup> - Op . cit. p 67.

<sup>5</sup> - J. Moeschler, Argumentation et Conversation . P 52,55.

وباعتبار الخطاب الحجاجي خطاباً يستعين بتوظيف مجموعة من الحجج les Arguments التي يظلّ عددها غير محصور بالنسبة "لموشر" ، فإنه عادة ما ينظر إلى الحجة «كسبب(حكم كاف)لقبول النّتيجة»<sup>1</sup> ، كما أنها «ملفوظ يقدّم بهدف قبول ملفوظ آخر (حجّة-نتيجة) . والحجّة فكرة، وليس فعلاً»<sup>2</sup> ؛ وهذا يعني أنّ الملفوظ لا يشكّل حجّة في حد ذاته، ولكنّه يأخذ قيمته في الخطاب عندما يقدم بهدف قبول ملفوظ آخر؛ أي أنّ الحجة بنية دلاليّة قائمة بذاتها تتعلق بقصد المرسل وفعاليّته الخطابيّة مما يجعلها تتضمّن بعدها تداولياً . وبناء على هذه المفاهيم فإنه يمكن للحجج أن تكون ذات طبيعة متباعدة، "كأن تكون حجاً تأثيريّة affectifs، أو شواهد إضافيّة".<sup>3</sup>

.<sup>3</sup> illustration

انطلاقاً من المفاهيم التي سبقت للحجاج تتجلى لنا وظائفه كما حددتها "بيرلمان" ، وهي:<sup>4</sup>

- الإقناع الفكريّ الخالص
- الإعداد لقبول أطروحة ما
- الدفع إلى القيام بالفعل

أو بتعبير آخر تتلخص وظائف الحجاج في:الحمل على الإقناع La persuasion ، أو الحمل على الاقتناع La conviction ، أو الحمل على الإذعان. إنّ الغاية الأساسية لكلّ حجاج «أن يجعل العقول تذعن لما يطرح عليها أو يزيد في درجة ذلك الإذعان، فأنجع الحجاج ما وفق في جعل حدة الإذعان تقوى درجتها لدى السّامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب(إنجازه أو الإمساك عنه)، أو هو ما وفق على الأقلّ في جعل السّامعين مهيئين لذلك العمل في اللحظة المناسبة».<sup>5</sup>

وإذا كان الإذعان لا يتمّ إلا بواسطة الاقتناع، إلا أنّ هناك فرق بين الإقناع والاقتناع كما يرى ذلك "شانييه" Chaignet خلاصته «أنّ المرء في حالة الاقتناع يكون قد أقنع نفسه بواسطة أفكاره الخاصة، أما في حالة الإقناع فإنّ الغير هم الذين يقنعونه دائمًا».<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - J. Moeschler, Argumentation et Conversation . P 52.

<sup>2</sup> - Henri Margulieu ,Etude d'un texte argumentative, Ellipse, Paris ,1996. p87.

<sup>3</sup> - Op . cit. p 13.

<sup>4</sup> - ينظر: رضوان الرّقبي، الاستدلال الحجاجي التّداوليّ والآيات اشتغاله، عالم الفكر، العدد 02، المجلد 04، أكتوبر، ديسمبر، 2011. ص 84، 83.

<sup>5</sup> - عبد الله صوله، الحجاج أطروه ومنطوقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتيليكاه. ص 299.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه. ص 301.

ثم إنّ أهمّ عنصرين يعتبرهما "بيرلمان" ضروريان لكلّ حاجـ هـما: القصد والـسـيـاقـ. بالـنـسـبةـ للـقـصـدـ بـإـمـكـانـاـ الاستـنـادـ إـلـيـهـ لـتـحـدـيدـ طـبـيـعـةـ المـتـلـقـيـ الذيـ يـسـعـىـ المـتـكـلـمـ إـلـىـ التـأـثـيرـ فـيـهـ. وبالـنـسـبةـ للـسـيـاقـ فإنـهـ يـأـخـذـ معـنـيـنـ أـسـاسـيـنـ، يـتـمـثـلـ الـأـوـلـ فـيـ الإـطـارـ المـحـدـدـ لـلـخـطـابـ، وـيـتـمـثـلـ الثـانـيـ فـيـ جـمـلـةـ المـقـدـمـاتـ التيـ تـعـيـنـ عـلـىـ بـنـاءـ الحـجـ وـتـرـتـيـبـ الـقـيمـ<sup>1</sup>. وـفـيـ هـذـاـ الإـطـارـ وـعـلـىـ مـسـتـوـىـ أـفـعـالـ الـكـلـامـ المـتـداـولـةـ فـيـ الـحـاجـ نـعـثـرـ عـلـىـ أـفـعـالـ الـكـلـامـ الـعـرـضـيـةـ، الـتـيـ توـظـفـ وـفـقـ "أـوـسـتنـ"ـ لـعـرـضـ الـمـفـاهـيمـ وـبـسـطـ الـمـوـضـوعـ، وـعـلـىـ مـسـتـوـىـ السـيـاقـ هـنـاكـ صـيـغـ وـتـعـابـيرـ تـضـفـيـ السـمـةـ الـحـاجـيـةـ لـلـخـطـابـ، سـوـاءـ تـعـلـقـ الـأـمـرـ بـحـاجـ ضـمـنـيـ أوـ صـرـيـحـ، وـفـيـ هـذـاـ الإـطـارـ تـتـمـ إـلـىـ التـعـابـيرـ الـإنـجاـزـيـةـ الـمـوجـهـةـ إـلـىـ رـيـطـ قـوـلـ ماـ بـبـقـيـةـ الـخـطـابـ وـبـالـسـيـاقـ الـمـحـيـطـ<sup>2</sup>.

**3-6-2-مميزات فعل الحاجـ:** بالـنـظـرـ إـلـىـ الـأـشـكـالـ الـمـخـتـلـفـةـ الـتـيـ تـتـمـظـهـرـ فـيـهاـ الـحـاجـ، فـإـنـ  
الأـمـرـ سـيـانـ بـالـنـسـبةـ لـلـحـاجـ الـذـيـ يـمـكـنـ لـهـ هـوـ الـآـخـرـ أـنـ يـتـخـذـ أـشـكـالـاـ مـخـتـلـفـةـ، أـهـمـهـاـ:

ـ شـكـلـ الـصـرـاعـ La dispute: وـفـيـهـ تـنـوـاجـدـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـأـصـوـاتـ وـتـنـدـاـخـلـ فـيـمـاـ بـيـنـهـاـ لـتـكـسـبـ  
الـنـصـ مـيـزةـ مـنـ التـفـجـرـ.

ـ شـكـلـ الـاـسـتـدـالـلـ La raisonnement: وـهـوـ شـكـلـ يـسـتـدـلـ إـلـىـ اـرـتـبـاطـاتـ منـطـقـيـةـ لـلـحـاجـ مـوـصـولـةـ  
فـيـمـاـ بـيـنـهـاـ بـوـاسـطـةـ أـدـوـاتـ الـرـيـطـ الـحـاجـيـ.

ـ شـكـلـ الـبـرـهـانـ La démonstration: وـهـوـ شـكـلـ يـقـومـ أـسـاسـاـ عـلـىـ الـاـسـتـنـتـاجـ وـالـاسـتـقـراءـ.

ـ شـكـلـ الـمـثـالـ L'exemple: وـهـوـ شـكـلـ يـمـكـنـ مـنـ خـلـالـهـ لـمـتـتـالـيـةـ سـرـديـةـ أوـ وـصـفـيـةـ أـنـ تـعـمـلـ عـلـىـ  
تـوـضـيـحـ فـعـلـ خـاصـ وـطـرـحـ فـكـرـةـ مـعـيـنـةـ، وـفـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ يـمـكـنـ لـلـمـثـالـ أـنـ يـكـتبـ قـيـمةـ الـحـجـةـ.  
وـلـتـميـزـ الـمـثـالـ التـوـضـيـحـيـ تـجـدـرـ إـلـىـ أـنـهـ لـاـ تـوـجـدـ حـجـةـ صـرـيـحـةـ مـرـتـبـةـ بـمـثـالـ وـلـكـنـ انـطـلاـقاـ  
مـنـ هـذـاـ الـأـخـيـرـ يـنـبـغـيـ أـنـ نـقـيـمـ الـاـسـتـدـالـلـ عـلـيـهـاـ<sup>3</sup>.

ـ بـالـنـسـبةـ لـهـذـهـ الـأـشـكـالـ وـإـنـ اـخـتـلـفـ فـيـ أـسـالـيـبـهـاـ إـلـاـ أـنـهـاـ تـنـقـقـ فـيـ تـحـصـيلـ إـلـقـاعـ، إـذـ لـاـ تـعـارـضـ  
بـيـنـهـاـ حـتـىـ أـنـهـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـرـدـ مـجـتمـعـةـ فـيـ نـصـ وـاحـدـ.

ـ هـذـاـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـالـأـشـكـالـ الـمـخـتـلـفـةـ لـلـحـاجـ. أـمـاـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـالـأـسـلـوـبـ الـحـاجـيـ، فـإـنـهـ عـادـةـ مـاـ  
يـصـاغـ فـيـ شـكـلـ إـجـابـةـ عـلـىـ سـؤـالـيـنـ:

<sup>1</sup>- يـنـظـرـ: محمدـ سـالـمـ وـلـدـ الـأـمـينـ، مـفـهـومـ الـحـاجـ عـنـ بـيرـلـمـانـ وـتـطـوـرـهـ فـيـ الـبـلـاغـةـ الـمـعاـصـرـةـ، عـالـمـ الـفـكـرـ، العـدـدـ 03ـ، الـمـجـدـ 28ـ،  
الـكـوـيـتـ، مـارـسـ 2000ـ. صـ 85ـ.

<sup>2</sup>- يـنـظـرـ: فـرانـسوـازـ أـرمـينـكـوـ، الـمـقارـيـةـ الـتـدـاوـلـيـةـ. صـ 83ـ، 86ـ.

<sup>3</sup>- Henri Margulieu ,Etude d'un texte argumentative. p 12.

«-كيف؟ ويتعلّق الأمر هنا بتوضيح القضية المطروحة، وفي هذه الحالة فالحجّة تستدعي عرض الأمثلة والواقع.

-لماذا؟ ويتعلّق الأمر هنا بعرض الاستدلال الفكري الذي يخدم القضية، وفي هذه الحالة تعمل الحجّة على تحقيق العلاقات المنطقية»<sup>1</sup>.

انطلاقاً من هذا القول يمكن أن نفهم أنّ الأسلوب الحجاجي بوجه عام يمكن أن يتلخص في شكل إجابة على سؤالين، يتعلّق الأول منهما بكيفية صياغة القضية للمحاججة، وهي كيفية تستدعي توظيف تقنيات خاصة(شرحها بالأمثلة والواقع)، أما السّؤال الثاني فإنّه يتعلّق بالاستعانة بالاستدلال الفكري والمنطقي الذي يخدم القضية، على أن تتحقّق العلاقة المنطقية بين الحجّة والقضية.

ومن جهة أخرى يميّز "بيرلمان" الحاج بخمسة ملامح رئيسية يرى أنها تميّزه عن البرهان، وهو ما يجعل منه مبحثاً بلاغياً، وتلك الملامح هي: -توجّهه إلى مستمع ما -يعبر عنه بلغة طبيعية -مسلماته احتمالية -لا يفتقر تقدّمه إلى ضرورة منطقية -نتائجها ليست ملزمة<sup>2</sup>. أمّا الخطاب الحجاجي فإنه يتميّز «من الوجهة داخل خطابية Intra discours بأشكاله البنائية المختلفة، ومن الوجهة خارج خطابية Extra discours بالفعل التأثيري الذي يكون مرتبطاً بالإقناع»<sup>3</sup>، وما يمكن أن يقال عن تلك البنية أنها تقوم أساساً على الجمع بين عنصرين حجّة Argument + نتيجة Conclusion تربط بينهما علاقات حجاجية تسعى للتأثير في المتلقّي بحمله على اتخاذ موقف معين اتجاه قضية مطروحة إما تأييدها أو رفضها. مما يعني أنّ الغرض التّداولي من الحاج هو الإقناع الذي يمكن اعتباره فعلاً تأثيرياً. وفي هذه الحالة ينظر إلى الحاج على أنه فعل لغوّي.

وفضلاً عن تلك الخصائص فإنّ انتظام الملفوظات في الخطاب الحجاجي لابدّ أن يخضع لجملة من الضوابط الحجاجية التي يتعين على المرسل الالتزام بها، حيث يؤدي احترامها لإزالة الغموض عن الحاج مما يضمن لها وظيفتها التأثيرية. ومن تلك الضوابط ذكر:<sup>4</sup>

- ليس كلّ شيء قابلاً للنقاش أو الحاج، فهناك بعض المسلمات لا تقبل ذلك.
- أن تكون دلالة الألفاظ محدّدة، ومرجع الخطاب كذلك لئلا نقع في مشكل تأويل المصطلحات.
- موافقة الحاج لما يقبله العقل مع ضرورة خلوه من الإبهام والمغالطة.

<sup>1</sup>- Henri Margulieu ,Etude d'un texte argumentative. p O9.

<sup>2</sup>- ينظر: محمد سالم ولد الأمين، مفهوم الحاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة. ص 61.

<sup>3</sup>- P.Charau deau , D.Maingueneau,Dictionnaire d'analyse du discours. p 66.

<sup>4</sup>- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 465، 468.

- توفر المعاشر المتركة بين طرفي الخطاب.
- ضرورة التّناسب بين الحجّة والسيّاق لأنّه هو الكفيل بتسویغ الحجج من عدمها.

**3-6-3-السلم الحجاجي L'Échelle Argumentative:** يقوم الخطاب الحجاجي على توظيف عدد من الحجج، وبمقدار تعددّها فهـي تحدّد التّفاوت الموجـود بينـها من ناحـية حـجـيتها، غير أنـها قد تدرجـ في نفسـ الفـئةـ الحـجاجـيـةـ إـذـاـ كـانـتـ تـسـتـلزمـ نـتـيـجـةـ وـاحـدةـ، لـذـاـ يـنـبـغـيـ إـخـضـاعـهاـ إـلـىـ تـرـتـيبـ حـسـبـ قـوـتهاـ وـضـعـفـهاـ فـيـ السـيـاقـ، وـهـذـاـ التـرـتـيبـ هـوـ ماـ يـقـابـلـ مـفـهـومـ السـلـمـ الحـجاجـيـ، حـيثـ يـنـظـرـ إـلـىـ هـذـاـ الأـخـيرـ عـلـىـ أـنـهـ «ـمـجـمـوعـةـ غـيرـ فـارـغـةـ مـنـ الـأـقـوـالـ مـزـوـدـةـ بـعـلـاقـةـ تـرـتـيبـيـةـ وـمـوـفـيـةـ بـالـشـرـطـيـنـ التـالـيـنـ»:

أ-كلّ قول يقع في مرتبة ما من السلم يلزم عنه ما يقع تحتـهـ، بـحـيثـ تـلـزمـ عـنـ القـولـ المـوـجـودـ فـيـ الـطـرـفـ الـأـعـلـىـ جـمـيـعـ الـأـقـوـالـ التـيـ دونـهـ.

ب-كلّ قول كان في السلم دليلاً على مدلول معين، كان ما يعلوه مرتبة دليلاً أقوى عليه<sup>1</sup>. وعلى هذا الأساس تكون علاقة الترتيب هي المنشئة للسلم.

إنّ للأقوال الحجاجية علاقة بنتائجها، فمجموعـةـ الحـجـجـ المـوـجـهـةـ لـخـدـمـةـ نـتـيـجـةـ مـعـيـنـةـ تـتـفاـوتـ فيـ درـجـتـهاـ منـ حـيـثـ الـقـوـةـ وـالـضـعـفـ، وـهـذـاـ الـعـلـاقـةـ التـرـاتـبـيـةـ بـيـنـ الـحـجـجـ هـيـ ماـ يـسـمـيـهـ «ـدـيـكـرـوـ»ـ السـلـمـ الحـجاجـيـ.

هـذاـ وـيـشـيرـ «ـدـيـكـرـوـ»ـ إـلـىـ مـعـطـيـاتـ السـلـمـ الحـجاجـيـ بـقـولـهـ: نـقـولـ عـنـ الـجـمـلـتـيـنـ(أـ)ـ وـ(بـ)ـ أـنـهـماـ تـنـتـمـيـانـ إـلـىـ حـقـلـ اـسـتـدـلـالـيـ حـجـاجـيـ مـتـشـابـهـ(دـ)ـ مـتـىـ اـعـتـبـرـ الـمـتـكـلـمـ أـنـ(أـ)ـ وـ(بـ)ـ حـجـجـ لـمـصـلـحةـ(دـ)<sup>2</sup>ـ.ـ وـبـالـتـالـيـ فـهـوـ مـفـهـومـ يـرـتـبـطـ بـعـنـصـرـيـنـ هـمـاـ الـمـتـكـلـمـ وـالـنـتـيـجـةـ؛ـ بـمـعـنـىـ أـنـهـ عـنـدـمـاـ يـنـتـمـيـ مـعـنـىـ جـمـلـتـيـنـ أـوـ أـكـثـرـ إـلـىـ نـفـسـ الـحـقـلـ الحـجـاجـيـ فـإـنـهـماـ سـيـوجـهـانـ إـلـىـ خـدـمـةـ نـتـيـجـةـ وـاحـدةـ،ـ كـمـاـ أـنـهـماـ سـيـرـتـبـطـانـ بـطـبـيـعـةـ الـاـخـتـيـارـ الـمـوـجـهـ مـنـ طـرـفـ الـمـتـكـلـمـ لـخـدـمـةـ مـصـلـحـتـهـ.

مـاـ تـقـدـمـ نـسـتـنـجـ الـأـهـمـيـةـ الـمـنـوـطـةـ بـمـفـهـومـ الـحـجـاجـ فـيـ إـنـتـاجـ الـخـطـابـ،ـ وـالـذـيـ يـظـهـرـ أـثـرـهـ التـدـاوـلـيـ فـيـ فـعـلـ الـإـقـنـاعـ.ـ وـتـنـجـلـيـ أـهـمـيـةـ التـحـلـيلـ التـدـاوـلـيـ لـلـخـطـابـ فـيـ الـكـشـفـ عـنـ آـلـيـاتـ فـعـلـ الـإـقـنـاعـ.ـ وـبـالـنـظـرـ إـلـىـ ذـلـكـ فـقـدـ اـتـسـعـ نـطـاقـ الـحـجـاجـ فـيـ الـدـرـاسـاتـ الـلـغـوـيـةـ الـحـدـيـثـةـ بـمـاـ فـيـهـ الـدـرـاسـاتـ الـبـلـاغـيـةـ،ـ وـهـوـ اـتـسـاعـ كـانـ لـهـ أـثـرـ الـبـالـغـ فـيـ تـغـيـيرـ وـجـهـةـ النـظـرـ إـلـىـ الـحـجـاجـ «ـبـاعـتـبـارـهـ عـنـصـرـاـ»ـ.

<sup>1</sup>- طـهـ عـبـدـ الرـحـمـنـ،ـ الـلـسـانـ وـالـمـيزـانـ أـوـ التـكـوـثـرـ الـعـقـليـ.ـ صـ227ـ.

<sup>2</sup>- O. Ducrot, Les Échelles Argumentatives, Edition de Minuit, Paris, 1989. P17.

خارجياً ثانوياً يوظّف فقط في مواقف تواصليّة معينة، بل تحول مع تيار التّداوليّة المدمجة في الدراسات اللّسانية إلى عنصر كامن في اللّغة، إن من حيث بنيته، أو من حيث وظيفته، وبهذا يصير الحاج فعلاً كلامياً يجب دراسته في نطاق دراسة اللّغة»<sup>1</sup>.

كان هذا حديثاً موجزاً عن أهم مقولات التّداوليّة التي سنحاول استجلاءها في بلاحة "السكاكِي"، ولكن ليس قبل أن نقدم بعض المعطيات العامّة المتعلقة بالبلاغة.

---

<sup>1</sup>- رضوان الرّقبي، الاستدلال الحجاجي التّداوليّ وأليات اشتغاله. ص70.

## الفصل الثاني

في مفهوم البلاغة

## تمهيد:

طرح الدرس البلاغيّ القديم جملة من القضايا الأساسية المتعلقة بتحديد مفهوم البلاغة ومواصفاتها، وهو الطرح الذي أعيدت صياغته في العصر الحديث في ظل التوجهات المنهجية الحديثة التي استقطب اهتمامها الدرس البلاغيّ، آخذة حيناً بإعادة بلورة المفاهيم وتحويرها، ونسفها حيناً آخر بدعوى التجديد. وفي ظلّ هذا وذلك كيف تحدّد المفهوم الجديد للبلاغة؟ وما علاقه هذه الأخيرة ببعض الاتجاهات المنهجية الحديثة؟

**2-1- البلاغة في اللغة و الاصطلاح**

**2-1-1- البلاغة لغة:** بلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً وصل وانتهى، وتبلغ بالشيء وصل إلى مراده. والبلاغة الفصاحة، والبلغُ والبلِّيغُ: البلِّيغُ من الرّجال. ورجلٌ بلِّيغٌ وبلغٌ: حسن الكلام فصيحه، يبلغ بعبارة لسانه ما في قلبه والجمع بلُّغاء. وقد بلَّغ بلاغة: صار بلِّيغاً<sup>1</sup>.

انطلاقاً من هذا التعريف فالبلاغة هي الوصول إلى الشيء والانتهاء إليه، وهي الفصاحة وحسن الكلام، وهي الوسيلة التي يعتمدها المتكلّم لبلوغ غايته وتبلغ رسالته إلى سامعيه. مما يجعلها تعني تعبير الإنسان عمّا في نفسه من المعاني والأفكار، وتشمل جملة توجيهات لما ينبغي أن يكون عليه الكلام.

**2-1-2- البلاغة في الاصطلاح القديم:** بالنسبة لمصطلح البلاغة فقد وردت في تعريفه كثير من المعاني في الفكر القديم، حيث نالت البلاغة عنابة العرب لذلك نجدهم قد حرصوا على ذكر تعريفاتها المختلفة وبيان هدفها وموضوعها. من خلال عرض جملة تعريفات اختلفت باختلاف مجال اهتمام الباحث نفسه واختلاف المرجعية المعرفية والفكرية التي تسيره. فالبلاغة فن لا يقف عند تصور باحث واحد.

البلاغة في الاصطلاح تختلف باختلاف موصوفها «وموصوفها إما الكلام وإما المتكلّم، يقال: هذا كلام بلِّيغ؛ وهذا متكلّم بلِّيغ ولا توصف بها الكلمة؛ فلا يقال هذه الكلمة بلِّيغة، لأنّ الكلمة المفردة لا تكون معنى كاملاً يمكن تبليغه فلا توصف بالبلاغة»<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- ينظر: أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار صادر، ط4، بيروت، لبنان، 2005. ص 143، 144 (مادة بلغ).

<sup>2</sup>- عبده عبد العزيز قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربيّ، ط3، القاهرة، 1992. ص30.

إذا ما تصفّحنا المصادر القديمة سواء منها البلاغية أو النقدية وجدنا أنّ تعريف "أبو هلال العسكري"(395هـ) أكثر شمولاً بمفهوم البلاغة، فقد ورد فيه:«البلاغة من قولهم بلغت الغاية إذا انتهيت إليها وللغتها غيري. ومبلغ الشيء منهاه، والبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته، فسميت البلاغة بلاغة لأنّها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه... والبلاغ أيضاً التبليغ... وبقال: أبلغت في الكلام إذا أتيت بالبلاغة من صفة الكلام لا من صفة المتكلّم».<sup>1</sup>

يشير "ال العسكري" في مستهل قوله إلى مفهوم البلاغة لغة وهو الوصول والانتهاء، وباعتبار الدلالة اللغوية للمصطلح فقد سميت البلاغة كذلك لأنّها تعمل على إيصال المعنى إلى السامع. وإنّه المعنى في صورة مكتملة يكون بعرضه في قالب مكتمل مما يجعل من البلاغة الآلية التوأصلية الأمثل التي تجمع بين إيضاح المعنى وتحسين اللّفظ معاً.

والبلاغة عند "ال العسكري" من صفات الكلام لا المتكلّم، وإذا سمي بها هذا الأخير فلكثرة استعمال الكلمة حتى صارت كالحقيقة، يقول:«تسميتنا المتكلّم بأنه بلغ توسيع. وحقيقة أنه كلامه بلغ إلا أنّ كثرة الاستعمال جعلت تسمية المتكلّم بأنه بلغ كالحقيقة»<sup>2</sup>؛ بمعنى أنّ وصف المتكلّم بالبلوغ يكون من جهة كلامه. وتخصيص البلاغة في الكلام ينفي أن تكون في الكلمة المفردة. وعلى العموم فالبلاغة القول ينظر إليها من وجهين:«الأول:أن يكون بذاته بلغاً، وذلك بأن يجمع ثلاثة أوصاف: صواباً في موضوع لغته، وطبقاً للمعنى المقصود، وصادقاً في نفسه... الثاني: أن يكون بلغاً باعتبار القائل والمقول له، وهو أن يقصد القائل أمراً فيرده على وجه حقيق أن يقبله المقول له»<sup>3</sup>.

وبالنّظر إلى بلاغة الكلام والمتكلّم يمكننا الحديث عن السلم البلاغي الذي «يبدأ بالقرآن الكريم، ثم بالحديث النبوي الشريف، ثم حديث البلاغاء والأبيناء والفصاء، وبعد أن ينتصف السلم البلاغي تبدأ أحاديث الناس على تدّن في المستوى البلاغي، حتى تصل تلك الأحاديث في قيمتها إلى كلام المجانين والموسسين والحمقى، أما التّصاعد البباني الإنساني فيقف دون الإعجاز القرآني، حتى حديث الرسول الكريم في فصاحته وبيانه يبقى قريباً من ساحة الإعجاز القرآني»<sup>4</sup>. وهكذا فإن السلم البلاغي هو الكفيل ببيان مراتب الأقوال البلاغية في تدرجها من أعلى نموذج بلاغي إلى أسفل.

<sup>1</sup>- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البحاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط02، دب، 1971. ص12.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص12، 13.

<sup>3</sup>- أحمد مطلاوب، البحث البلاغي عند العرب، دار الجاحظ، دط، بغداد، العراق، 1982. ص06.

<sup>4</sup>- محمد برकات حمدي أبو علي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، دار البشير، دط، عمان، الأردن، 1992. ص10.

والبلاغة عند العرب لا تعني مجرد إفهام المتنقّي معنى الكلام ونقله له، ولكن لا بدّ من مراعاة مسائل أخرى. فقد نقل "الجاحظ" (255هـ) مفهوم العتابي للبلاغة: «قلت للعتابي: ما البلاغة؟ قال: كلّ من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة فهو بلّيغ. فإن أردت اللسان الذي يروق الألسنة، ويُفوق كلّ خطيب، فإظهار ما غمض من الحقّ وتصوير الباطل في صورة الحقّ».<sup>1</sup>

إذا أخذنا بظاهر هذا القول لوجب أن يكون كلّ الناس بلغاء حتى الأطفال، بل حتى الألّكتن، لأنّ كلّ واحد منهم بمقدوره أن يبلغك ويفهمك حاجته بكلامه مع لُكنته أو بإشارته وإيمائه. وإنّما العبرة في ذلك تبليغ الحاجة بالعبارة الحسنة اللائقة التي بإمكانها أن تخرج بالمعنى الأصلي إلى معانٍ أخرى تستفاد من سياق الكلام، هذا مع مراعاة طبيعة المتنقّي.

وفي مقابل هذه المفاهيم نورد مفهوم "السّكاكِي" (626هـ) للبلاغة، فهي عنده «بلغ المتكلّم في تأدّية المعاني حداً له اختصاص بتوفيق خواص التراكيب حقّها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها»<sup>2</sup>.

"فالسّكاكِي" يسوق لنا تعريفا علمياً للبلاغة، يحدّد لنا من خلاله أسس البلاغة التي ينبغي على كلّ متكلّم احتذاءها والنّسج على منوالها حتى يحقق بلاغة أقواله وكتابته. وهي لا تخرج عن ثلاثة:

- هناك معنى واحداً يراد التّعبير عنه بطرق مختلفة

- التّعبير عنه قد يكون بالزيادة أو بالنّقصان تبعاً لاختلاف وسيلة بلوغ المتكلّم غايته من الكلام.

- التّعبير يكون لهدف الاحتراز عن الخطأ في مطابقة الكلام للمراد منه.

فهذا التّعرّيف قاصر عن علوم البلاغة الثلاثة، لأنّه لم يشر إلى علم البديع وأحال فقط إلى ثنائية المعاني والبيان.

### 2-3-3- بين البلاغة والفصاحة: لقد مضت كتب البلاغة منذ البدايات الأولى للبحث البلاغي

على استفتاح مباحثتها بالتمييز بين مصطلحين مفتاحيين لطالما تداخلاً هما الفصاحة والبلاغة.

إذا جئنا إلى تحديد مفهوم الفصاحة في اللغة لوجدنا لها معاني متعددة تلتقي في دلالتها على الظهور والبيان، والفصاحة في اصطلاح البلاغيين يختلف معناها باختلاف موصوفها الذي يمكن أن يكون الكلمة، أو الكلام، أو المتكلّم، حيث «يقال: هذه كلمة فصيحة، إشارة إلى كلمة معينة...»

<sup>1</sup> - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء 01، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط 07، القاهرة، 1998. ص 113.

<sup>2</sup> - أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السّكاكِي، مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الرّسالة، ط 01، بغداد، 1982. ص 652.

ويقال: هذا كلام فصيح، إشارة إلى مرّكب معين... ثم يقال: هذا متكلّم فصيح، إشارة إلى شخص معين<sup>1</sup>. فالفصاحة وصف لمستوى الكلمة المفردة، أو الكلام المرّكب، أو المتكلّم. وعلى هذا لا يسمّي الشخص فصيحاً إلا «من يختار لكلمه مفردات فصيحة، وينظمها في كلامه نظماً ملائماً فصيحاً، مع التزامه بضوابط قواعد اللغة وأحكام أهل اللسان النحوية والصرفية، فإنّه يصحّ أن يسمّي ناطقاً فصيحاً»<sup>2</sup> بحكم اعتداده بكلّ من المستوى الإفرادي والمستوى التّركيبي للمفردات.

ويذهب "عبد القاهر الجرجاني" (471هـ) مذهبًا متميّزاً في كتابه "دلائل الإعجاز" باعتباره البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكلّ ما شاكل ذلك مصطلحات متراوفة تؤدي دلالة واحدة، باعتبارها وسائل يستعان بها للتعبير عن الأغراض والمقاصد وإيصالها إلى المتلقّي. فهي مصطلحات يوصف بها حسن الكلام، تخصّ اللّفظ والمعنى معاً، على أن يختار للمعنى اللّفظ المناسب له الذي يكشف عن مدلوله ويكتبه حسناً ونبلاً في آن واحد. فالفصاحة والبلاغة وفقاً "للجرجاني" يجريان في نظم الكلام، أي في الأسلوب لا في اللّفظ أو المعنى وحده.

ومن وجهة نظر أخرى فقد تعرّض "ابن سنان الخفاجي" (466هـ) إلى ذكر الفصاحة وبين الفرق بينها وبين البلاغة، ذلك أنّ «الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني». لا يقال في كلمة واحدة لا تدلّ على معنى يفضل عن مثلها: بلية، وإن قيل فيها: فصيحة وكلّ كلام بلية فصيح، وليس كلّ كلام فصيح بلية، كالذى يقع فيه الإسهاب في غير موضعه»<sup>3</sup>.

وفقاً "للخفاجي" فالفصاحة وصف لّفظ وحده باعتبارها تخصّ كيفية النّطق، فهي ميزة اللّفظ دون المعنى، على خلاف البلاغة التي تشمل اللّفظ والمعنى، وهي الفكرة التي تجد ما يؤيدّها في رسالة "المبرّد" (285هـ) *البلاغية* قوله: «حقّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النّظم، حتى تكون الكلمة مقاربة أختها، ومعاضدة شكلّها، وأن يقرب بها البعيد، ويحذف منها الفضول»<sup>4</sup>، إذ يحكم على بلاغة الكلام بالنظر إلى لفظه ومعناه. وعلى هذا الأساس يصحّ وصف الكلام البلّيغ بالفصاحة لمزاوجته بين اللّفظ والمعنى، ولا يصحّ وصف الكلام الفصيح بالبلاغة لاعتداده باللّفظ فقط.

<sup>1</sup>- عبده عبد العزيز قافقية، البلاغة الاصطلاحية. ص 21.

<sup>2</sup>- عبد الرحمن حسن جبنـك الميداني، البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها، الجزء 01، دار القلم، الدار الشامية، ط 01، بيروت، دمشق، 1996. ص 16.

<sup>3</sup>- عبد الله بن سعيد بن سنان الخفاجي، *سر الفصاحة*، تحقيق: داود غطاشة الشوابكة، دار الفكر، ط 01، عمان، الأردن، 2006. ص 53.

<sup>4</sup>- أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الريفية، ط 02، القاهرة، 1985. ص 81.

و دعماً لهذه الفكرة يوضح "أبو هلال العسكري" الفرق بين الاثنين «ذلك أنّ الفصاحة تمام آلة البيان فهي تتعلق باللفظ؛ لأنّ الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى؛ والبلاغة إنّما هي إنتهاء المعنى إلى القلب فكأنّها مقصورة على المعنى»<sup>1</sup>.

وإذا اجتهد العلماء القدماء في رسم الحدود بين المصطلحين إلا أنّهما متكملان، «فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلف أصلاهما؛ لأنّ كلّ واحد منها إنّما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له»<sup>2</sup>.

**2-4-البلاغة في الاصطلاح الحديث:** شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا جملة من التحولات التاريخية والمعرفية، صاحبها تغيير النّظرة إلى القديم، فكان ذلك إذانا بإعادة بعث البلاغة القديمة في ظل فقدانها شرعية البقاء. ولعل احتاط البلاغة في هذه العصور كما يرى "بيير جирول" كان وليد تغيير النّظرة إلى مفهوم الفن واللغة بصفة عامة، الشيء الذي انعكس سلباً على مفهوم البلاغة الذي أخذ يسقط شيئاً فشيئاً، خاصة وأنه لم يعد يملك من الأسس الجمالية ما كان يستند إليه في وقت مضى، كل ذلك أدى إلى نزول البلاغة إلى مستوى دون فن الكتابة وتقوّعها في إطار ضيق من التّوصيف العلمي لا تتجاوزه<sup>3</sup>.

وبالتالي فقد أدى تطور الأدب في ظل المذاهب الأدبية المختلفة إلى تهميش قواعد البلاغة القديمة التي لم تعد توافق ما هو جديد. وبالموازاة مع تلك التحولات المعرفية الهامة تطورت الأبحاث اللسانية في القرن العشرين، والتي أدت إلى بلوغ اتجاه معرفيّ جديد هو "علم الأسلوب".

ومن وجهة نظر أخرى يرى "رولان بارت" Roland Barth أنّ انتصار البلاغة القديمة زماناً طويلاً يتمثل في هيمنتها على حقل التعليم، أمّا احتضارها فيتجلى في اختزانها ضمن هذا الحقل<sup>4</sup>. وفي ذات السياق من ارتباط البلاغة بحقل التعليم الذي عرق مسيرة تطورها ، يرى "صلاح فضل" أنّ حماية القوانين التعليمية في أوروبا حالت دون زوال نهائياً لتقاليد البلاغة القديمة، مما أثر سلباً على تفعيل دورها في الحركة الأدبية والنقدية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- أبو هلال العسكري، الصناعتين. ص14.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص13.

<sup>3</sup>- ينظر: بيير جيرول، الأسلوبية. ص33،39.

<sup>4</sup>- ينظر: رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ترجمة عمر أوكان، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، 1994. ص38.

<sup>5</sup>- ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، سلسلة عالم المعرفة، العدد 164، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دط، الكويت، 1992. ص188.

وبالتالي فإن منحى التجديد في البلاغة الغربية لم يكن وليد الصدفة، بل إنّ تغيير النّظر للدرس البلاغي كانت بالموازاة مع تقدّم الدراسات اللسانية، والأدبية، والنقدية على السّواء، الشيء الذي أثّر إيجاباً على مسار الدرس البلاغي، وفي ذات الإطار يختزل "هنريش بليث" سبب تلك النّهضة البلاغيّة في قوله: «إنّ سبب هذه النّهضة البلاغيّة يرجع في مجال التّنظير إلى الأهميّة المتزايدة للسّانيات التّداوليّة، ونظريّات التّواصل والسيميائيّات.. في مجال وصف الخصائص الإقناعية للنّصوص وتقويمها. ونتيجة لهذه الأهميّة يجب أن نسجل، أولاً، أنّ البلاغة قد صارت علماً، وأنّنا نهدف من جهة ثانية إلى نظرية بلاغيّة، وأنّ البلاغة، من جهة ثالثة، ليست محصورة في بعد الجماليّ بشكلٍ صارم، بل تنزع إلى أن تصبح علمًا واسعاً للمجتمع».<sup>1</sup>

يندرج هذا القول ضمن عملية إعادة بناء البلاغة، حيث يطرح جملة من المعطيات الأساسية. فنهضة البلاغة مرهونة حسب الباحث بنهاية الحقول المعرفية المجاورة لها سواء منها اللغوية أو الأدبية أو النقدية، كونها تصب جميعاً في معين واحد، ولها غاية موحدة هي الكشف عن مكونات الخطاب وعن ميكانيزمات اشتغاله؛ أي الاهتمام بكيفية إنتاج الخطاب وتأويله. والملاحظ أنّ وظيفة الإنتاج لم تعد كافية بمعزل عن عملية التّحليل(تحليل الخطاب) لا سيما مع تغيير المفهوم الحديث للبلاغة. فإذا نظرنا مثلاً للبلاغة باعتبارها «منهجاً لفهم النّصي مرجعه التأثير»<sup>2</sup>. فهو تعريف فيه دعم للفكرة القائلة أنّ كلّ نصّ بلاغة باعتبار الوظيفة التأثيرية التي يمتلكها. وفي مستوى آخر تسعى البلاغة لأن تغدو مبحثاً علمياً عصرياً أو علمًا واسعاً للمجتمع، خاصة وأنّها تملك من الوسائل التعبيرية أو الآليات التحليلية المنهجية التي تحكم في عملية التّواصل، والتي تمّس خاصيّة ملزمة للإنسان هي الكلام، باعتباره وسيلة من وسائل التّواصل داخل أفراد الجماعة البشرية، حتى أنّ هناك نموذجاً بلاغياً للتّواصل، مما يعني أنّ «البلاغة على نحو من الأحياء قد اتّصلت بالواقع الاجتماعي»<sup>3</sup> ولم تعد تقتصر على بعد الجماليّ فحسب.

وفي ذات الإطار يقدم لنا "محمد الماكري" صورة مختلة المعالم عن واقع البلاغة القديمة ونظرتها الحديثة في قوله: «كان اهتمام البلاغة القديمة منحصراً في تثمين الأفكار والحجج واستثمارها في صور بيانية وأسلوبية دقيقة التّحديد والتّصنّيف والتّقييد، واليوم يسجل حضور البلاغة

<sup>1</sup>- هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النّص، ترجمة محمد العمري، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، لبنان، 1999. ص 22.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص 25.

<sup>3</sup>- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية، قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون، دط، مصر، لبنان، 1997. ص 07.

في مجال الأسلوبيات في صيغة جديدة، بفعل تأثير إحقاقات اللسانيات والسيميويطيقا، مسجلة حضورها إلى جانب الشعرية والسيميويطيقا كمبحث مؤهل لمعالجة أنماط التعبير والتواصل المختلفة»<sup>1</sup>.

❖ **البلاغة والأسلوبية:** ظهرت دعوات ملحة إلى ضرورة إعادة النظر في البلاغة الغربية القديمة، ولم يجد الباحثون الغربيون بداً من إحلال الأسلوبية كبديل عن البلاغة القديمة، معتبرين «البلاغة هي أسلوبية القدماء، وهي علم الأسلوب»<sup>2</sup>. ثم إنّ ما يدّني البلاغة القديمة من الأسلوبية المعاصرة هو أنّ البلاغة وإن كانت فناً للكتابة وفناً للتأليف في الوقت نفسه، فإنّها فنّ لغوّي وأدبي، وهاتان سمتان في الأسلوبية المعاصرة<sup>3</sup>.

لقد كان لتلك الدّاعوى الغربية أثراً على المشغلين بذات الحقل من العرب الذين أصابتهم عدوى الثورة على البلاغة المتحجرة وعلى قوالبها الجاهزة، ولعلّ قصور المناهج النقدية التحليلية الحديثة كان دافعاً لإعادة النظر في المدونة البلاغية القديمة، هذا في مقابل تعاليّ أصوات تدافع عن البلاغة على غرار "أحمد حسن الزيات" في مصنفه "دفاع عن البلاغة".

إنّ البلاغة العربية علم قائم بذاته، له من المصطلحات ومن الآليات الإجرائية التحليلية ما يجعله كذلك. والعلمية البلاغية لا تتحضر في المباحث البلاغية فحسب، وإنّما تمتدّ لتشمل علوماً أخرى كعلم اللغة، والنحو، والصرف، والأدب. ثم إنّها كانت ذات تأثير مهمٍ في مسيرة النقد الأدبي منذ القديم؛ حيث اتّصلت بالممارسات النقدية الشعرية وال-literary، حتى ظهر ما يعرف بالنقد البلاغي القائم على أسس بلاغية. وما يزال تأثيرها قائماً حتى يومنا هذا؛ إذ ما تزال أغلب أدواتها هي عدة النقد الأساسية، مما جعل الدرس البلاغي نافذة مفتوحة على الثقافة اللغوية والأدبية، «ومن ثمّ كان الأمر في حاجة إلى معاودة النظر في مباحث البلاغة، جملة وتفصيلاً، للإمساك بتصور شمولي يجمع بين مفرداتها من ناحية، والكشف عن تقسير عميق لتحولاتها الظاهرة والعميقة من ناحية أخرى»<sup>4</sup> لا سيما وأنّ البلاغة العربية قد تدرّجت منذ العصر الجاهلي إلى العصر الحاضر، مع ما رافق ذلك من تعدد في مساراتها وخلفياتها الفكرية، وعوامل نشأتها، وتعدد المصادر واختلاف

<sup>1</sup> محمد الماكري، الشكل والخطاب، مدخل لتحليل ظاهراتي، المركز الثقافي العربي، ط01، الدار البيضاء، بيروت، 1991.ص33.

<sup>2</sup> ببير جيرو، الأسلوبية. ص27.

<sup>3</sup> ينظر: المرجع نفسه. ص27.

<sup>4</sup> محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص01.

مشاربها، مع تعدد مؤثراتها، واختلاف في طرائقها وأساليبها مع تنوع مستوى المتكلمين، مما وسع مجالها.

يرى "شوفي ضيف" أنّ «هذا النَّطُورُ الْوَاسِعُ لِأَدْبَنَا فِي شَكْلِهِ وَمَضْمُونِهِ وَأَسَالِيبِهِ وَفَنُونِهِ حِرَىٰ أَنْ يَقَابِلَهُ نَطُورٌ فِي بِلَاغَتِنَا بِحِيثِ تَصُورُ فَنُونَهَا الشَّعُورِيَّةُ وَالنَّثْرِيَّةُ وَأَسَالِيبِهَا الْمُتَوْعِةُ، وَبِحِيثِ تَكُونُ صُورَةُ صَادِقَةٍ لِحَيَاةِنَا الْأَدْبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ». وليس معنى ذلك أن نهمل تراثنا البلاغي القديم، إنما نهمل منه الأصداف العاطلة عن الدلالة...»<sup>1</sup>. وهذا ما عبر عنه الباحث "محمد بركات حمدي" بقوله: «إنّ أمر البيان العربي في العصر الحاضر باتجاهاته ورجاله وقضاياها يستحق الدرس والتأمل... بصورة متوازنة مع الحياة الحاضرة، تلك التي لا تقطع عن القديم لقدمه، ولا تتنكر للحديث لحدثه بل تهتم بالنافع المفيد من القديم... نستفيد من قيم الماضي في توظيفها لأبناء الجيل الماثل والانتفاع بتجديده البلاغة»<sup>2</sup>. ولذا فقد كان لزاماً على هذه الأخيرة «أن تبحث لنفسها عن رفيق حقيقي من شأنه أن يفتح أمامها الباب حتى تغير من ثيابها البالية وتجدد طاقتها وحيويتها النقدية فتكون بذلك قادرة على مواجهة غيرها من المدارس والمناهج اللغوية والنقدية المعاصرة»<sup>3</sup>. ومن هنا جاء التوجّه صوب تغيير النّظرة للتّراث البلاغي في ظلّ تغيير المعطيات المنهجية الراهنة. وبحث تلك المتغيرات التي أدت إلى نشوء بلاغة جديدة يعد خطوة أولى في السير نحو بلاغة جديدة.

وبالتالي فإنّ «البلاغة المعاصرة عليها أن تدرج في المفاهيم العلمية الحديثة، وتكتسب تقنياتها التحليلية»<sup>4</sup>، لا سيما في ظلّ توجهها العام المتمثل في وصف النصوص وتحديد وظائفها، كما ارتبطت بوظائف الاتصال العام ووسائل الإقناع.

تمتلك البلاغة من الأدوات التعبيرية ما يمكن اعتباره أطراً معرفية ذات تحديدات مضبوطة قائمة في بنية التراكيب مع ما تحيل إليه من دلالة. وهي بذلك «تشارك التوجهات الشكلية والبنوية، والسيميويطيقية في اهتمامها بالأدوات الشكلية اللغوية، ثم ينضاف إلى ذلك اهتمامها بالكيفية التي يمكن لهذه الأدوات أن تؤدي بها مهمتها داخل الخطاب الأدبي»<sup>5</sup>. مما يندرج في إطار المنهج البلاغي وتصوراته الكلية لإنتاج الصياغة الإبداعية وتلقّيها.

<sup>1</sup>- شوفي ضيف، البلاغة نطور وتاريخ، دار المعارف، ط02، القاهرة، دت. ص378.

<sup>2</sup>- محمد بركات حمدي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل. ص06.

<sup>3</sup>- ملاس مختار، البلاغة والتداولية، قراءة في تداولية الخطاب البلاغي. مجلة الخطاب، العدد 08. ص140.

<sup>4</sup>- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص. ص234.

<sup>5</sup>- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص08.

إنَّ الملاحظ على أبرز ما ميَّزَ محاولات تجديد البلاغة العربية بعض الدراسات التي اهتمَّت بموضوع المقارنة بين الدرس الأسلوبِيُّ الحديث والدرس البلاغيُّ القديم، وعلى العموم هي دراسات لا يمكن فصلها عن اتجاهين اثنين:<sup>1</sup>

**1-الاتجاه الأول:** حاول أصحابه مقاربة مفهوم النظرية الأسلوبية في الإنتاج التراثي البلاغي، من خلال استعراض الآراء المختلفة للبلغيين القدماء. ومن الدراسات التي تدرج في هذا الإطار دراسة "محمد الهادي الطرابلسي" في كتابه "مظاهر التفكير الأسلوبِي عند العرب"، وعلى خطتها دراسة "محمد عبد المطلب" "مفهوم الأسلوب في التراث".

-أَمَّا الاتجاه الثاني فكان أكثر تحديداً وضيّقاً تمثِّل فكره في محاولة الكشف عن أصول النظرية الأسلوبية في مصنف من المصنفات البلاغية القديمة، على غرار ما قام به "عبد السلام المسدي" في كتابه "المقاييس الأسلوبية في النقد الأدبي من خلال البيان والتبيين"، وما قام به "نصر حامد أبو زيد" في كتابه "مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية". ومع كثرة المصنفات التي تدخل في هذا الإطار فهي مصنفات تأرجحت في عمومها بين التأصيل والتجديد.

وعلى أعقاب تلك المصنفات ظهرت مصنفات جديدة حاولت خلق نوع من المقاربة الدلالية بين التفكير الأسلوبِيُّ ونظيره البلاغيُّ، مقاربة تقوم على التمثيل أو الإسقاط، على غرار ما نصادفه في كتاب "الأسلوبية ونظرية النص لـإبراهيم خليل" وكتاب "الأسلوبية والبيان العربي" لـمحمد عبد المنعم خفاجي، وعبد العزيز شرف، ومحمد السعدي فرهود. فمما ورد في هذا المصنف الأخير بخصوص تقرير علاقة الأسلوبية بنظرية النظم الجرجانية قول أصحابه: «وليس من شك في أنَّ الأسلوبية المعاصرة لا تكاد تختلف في كثير عن نظرية النظم العربية التي وضع أصولها الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه *النفيس* دلائل الإعجاز، وحين صاغ عبد القاهر آرائه في النظم لم يكن يبعد عن فكرة اختلاف الأسلوب باختلاف ترتيب الكلام... وكانت دراسات عبد القاهر في التقديم والتأخير، والذكر والمحذف... كان ذلك كلَّه عملاً جديداً في البلاغة العربية، وتصنيعلاً واسعاً للأسلوب وتحديداً قريباً من مفهوم الأسلوبية في المذاهب الغربية الحديثة»<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- ينظر: إبراهيم عبد الله أحمد الججاد، الاتجاهات الأسلوبية في النقد العربي الحديث، وزارة الثقافة، دط، عمان، الأردن، 1996، ص 47.

<sup>2</sup>- محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف، محمد السعدي فرهود، الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط 01، القاهرة، 1992، ص 05.

❖ **البلاغة والتداولية:** على غرار الدراسات التي اهتمت بمقاربة الدرس البلاغي بنظيره الأسلوبى، فقد ظهرت توجهات أخرى سعت إلى مقاربة الدرس البلاغي بالدرس التداولي. وإذا ما أردنا تحديد علاقة البلاغة بالتداولية لا بد من تحديد مجال كلّ منها. حيث يرى أنصار التحليل التداولي للخطاب «أن المهمة الأولى لتحديد علاقة البلاغة بالتداولية هي تعريف مجال كلّ منها»<sup>1</sup>.

إن قراءة التراث أو بالأحرى قراءة الخطاب التراثي من المنظور التداولي لا بد أن يتم ضمن سياقه التاريخي وظروف إنتاجه، من أجل الفهم الصحيح للمحتوى المضمنى له وتحديد دلالاته. هذا ما تعدد به التداولية، ثم في مرحلة لاحقة بحث البذور الحداثية فيه ومحورته.

إن تحديد علاقة البلاغة بالتداولية يندرج في إطار محاولة ربط البلاغة التراثية بالدرس اللغوي الحديث بما استجدى فيه من نظريات، ونخص بالذكر نظريات التحليل التداولي للخطاب. ولا يتأتى ذلك إلا بمعاودة البحث في النصوص البلاغية القديمة لفهمها في ضوء المعطيات الحديثة، انطلاقاً من الفكرة القائلة بأنه «لا يوجد جيد إلا على أساس أصيل من قديم موروث يؤخذ خير ما فيه أساساً»<sup>2</sup>. وهي الفكرة التي يدعمها الأستاذ «أحمد مطلوب» الذي يرى أن البحث في البلاغة يقتضي العودة إلى التراث واستقرائه وأخذ ما فيه النفع، فأول عمل يقوم به المجدّد في نظره هو العودة إلى الكتب القديمة وتجريدها من كلّ غريب، من قبيل المسائل الفلسفية والمنطقية والكلامية، وإضافة ما ينفع مواكبة مع تصوير الواقع الأدبي والنقدى في هذه الأيام. ويتمثل هذا النظر في مسألتين هما المنهج والمعالجة. يقول «أحمد مطلوب»: «والمنهج الجديد يقتضي العودة إلى التراث البلاغي والنقدى ليؤخذ منه ما فيه النفع، ويوضع منهج يقوم على أساسين:

-الأول: إعادة النظر في المنهج القديم وتصنيف فنون القول تصنيفاً جديداً ليس فيه اضطراب أو مجافاة للنزعه الأدبية.

-الثاني: إعادة النظر في معالجة الفنون ووضع منهج تحليلي... وهو منهج يتّخذ من العلاقات بين الكلم سبيلاً، ومن الذوق الرفيع دليلاً»<sup>3</sup>.

هناك الكثير من المصطلحات الحديثة تستطيع أن تستوعب بعض المفاهيم التراثية في حدودها المفهومية، إذ أن «جلّ مبادئ التداولية الحديثة حاضر في تراثنا العربي، ولو بمصطلحات مغايرة أحياناً، أو غير منضبطة، في أحيان أخرى، وذلك من بداية طلائع الدرس اللغوي مع

<sup>1</sup> صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص. ص 88، 89.

<sup>2</sup> مصطفى الصاوي الجوني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد، منشأة المعارف، دط، الإسكندرية، 1985. ص 17.

<sup>3</sup> أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب. ص 109.

"سيبوبيه"، وصولاً إلى النقاد والبلاغيين المتأخرين<sup>1</sup>، ولا يعني بذلك التّعصب للتراث أو للحديث، وإنما إقامة حوارية ما بينهما من شأنها أن تتشَّعّب موضوعاً متكاملاً للأطراف؛ بمعنى أننا «يمكن أن ننقد لقراءة بلاغتنا القديمة قراءة جديدة تستوعبها أولاً لتعيد إنتاجها في صياغة حديثة، قد لا تتوافق مع المقولات التراثية شكلاً، لكنها تعبر عن مضمونها تعبيراً صحيحاً»<sup>2</sup>. ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين أمثال "محمد عبد المطلب" إلى الاعتقاد أن «الحكم الذي يطرح نفسه تلقائياً، هو أنّ معظم الجهد البلاغي القديم جهد معاصر بكل المقاييس»<sup>3</sup>.

لقد أفادت البلاغة بتقنياتها المختلفة الخطاب الأدبي مثل التّداولية، حتى أن هناك من ينظر للبلاغة بأنّها أداة ذرائجية، ومن هنا يمكن أن نعتبر كل شيء بلاغة بناء على أن لكل فعل أو قول أهدافه النفعية، لذلك يرى المهتمون بالتداولية ضرورة تضييق مجال دلالتها، وبناء على تحليلاتهم فإنّهم يجعلون التداولية «قاسمًا مشتركًا بين أبنية الاتصال النحوية والدلالية والبلاغية»<sup>4</sup>.

تعمل كل من البلاغة والتّداولية - باعتبارهما أداتين نفعيتين ذرائجيتين - على تعديل أو تغيير موقف المستمع بتسخير كافة الوسائل اللغوية وغير اللغوية للتأثير عليه، ليتركز الاهتمام حول المعطيات غير اللغوية (السيّاقية) باعتبارها مطلباً أساسياً في تحليل الخطاب وتحديد دلالته. ومن جهة أخرى فإنّهما «تنقمان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتنقي، على أساس أن النصّ اللغوّي في جملته إنما هو نصّ في موقف»<sup>5</sup>.

وفي سياق الحديث عن بعد التداولي للبلاغة يرى "هنريش بليث" أن «توجه البلاغة نحو الآخر التداولي يظهر في تمييزها منذ القدم بين ثلاثة أنماط أساسية من المقصدية، واحد منها فكري (مقصدية فكرية) واثنان عاطفيان (مقصدية عاطفية) أحدهما معتدل والثاني عنيف (انفعالي أو تهبيجي) (مقصدية التهبيج)»<sup>6</sup>. ويمكن تمثيل هذه الأنماط من المقصدية في المخطط التالي:

<sup>1</sup> نواري سعودي، في تداولية الخطاب الأدبي، مجلة الخطاب، العدد 08. ص 31، 32.

<sup>2</sup> محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 18.

<sup>3</sup> المرجع نفسه. ص 14.

<sup>4</sup> صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص. ص 89.

<sup>5</sup> المرجع نفسه. ص 89.

<sup>6</sup> هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص 25. وأنظر شرح هذه العناصر ص 25، 26، 27.

## البعد التّداولي للبلاغة

## أنماط المقصدية

## مقصدية التّهيج

\***مكوّن غير غائيّ:**  
المتعة الجمالية للجمهور  
(إحالّة النّصّ على نفسه)

## مقصدية عاطفية معتدلة

\***مكوّن غائيّ:** الظّرف  
بإيقاع الجمهور (إيقاع  
خارج الخطاب)

## مقصدية فكريّة

\***مكوّن احتجاجيّ:** جعل موضوع  
الخطاب ممكناً بالرجوع إلى العقل.  
\***مكوّن أخلاقيّ:** تعليم المجتمع في  
مجال الأخلاق.

\***مكوّن تعليميّ:** إخبار المتلقّي مع الطرح الموضوعيّ

إنّ إعادة النظر إلى البلاغة بمنظور حديث له أهدافه النّفعيّة، حيث يرى "هنريش بليث" أنّ  
إعادة بناء البلاغة منهجاً لتحليل النّصوص يقوم على مبررين:<sup>1</sup>  
- الأوّل ذو طبيعة تاريخيّة، وهو أنّه على طول تاريخ وجود نظرية بلاغيّة فإنّ نصوصاً مختلفة  
تنتج حسب قواعدها.

- الثاني، قابلية النّسق البلاغيّ للاستمرار مع إمكانية تطبيقه على نصوص جديدة.  
وغير بعيد عن هذا الطرح في الثقافة العربيّة، ووفقاً "لهاشم طبطبائي" -مثلاً- فإنّ الاستئناس  
بجهود هؤلاء العلماء في دراسات موضوعات جديدة تدرج في إطار البحث اللّسانيّ التّداوليّ  
الحديث، «يراد منه في المرحلة الأولى البحث عن المصطلحات الفنية الملائمة لترجمة هذه الدراسات  
الغربيّة إلى لغة عربيّة فنيّة متّسقة وموحدة. وفي المرحلة الثانية يراد منه استكشاف ما توصل إليه  
هؤلاء العلماء من نتائج في هذه المجالات من وجهة نظر تاريخيّة، بما يتبع ذلك من نتائج تهمّ  
العاملين في مجال تاريخ الفلسفة والعلوم الإنسانية. وفي المرحلة الثالثة يراد منه إعادة عرض تلك  
الدراسات بلغة معاصرة يمكن في ضوئها إجراء تقييم فنيّ موضوعيّ لها، ومن ثمّ تمثيلها مع  
النظريّات الغربيّة المعاصرة في نظريّات جديدة مبتكرة، فيما لو توفّرت الشروط الخارجيّة الملائمة  
لذلك».<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص 23، 24.

<sup>2</sup> - طالب سيد هاشم طبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلسفة اللغة المعاصرين والبلغيين العرب، جامعة الكويت، دط، الكويت، 1994. ص هـ من المقدمة.

يطرح هذا القول جملة من المعطيات نعرضها في شكل عناصر:

- محاولة إيجاد لغة عربية موحدة بإمكانها أن تستوعب الوافد المصطلحي الغربي.
- الوقوف عند مجهودات القدامى في مدى مقارنتها للفكر الحديث.
- مقاربة التفكير القدامى بالتفكير الحديث من خلال استيعاب واستثمار النظريات الحديثة في إعادة بعث الجهود القديمة وقراءتها من منظور حديث (تقييم ونقويم).

ليست غايتنا من هذا البحث إعادة البلاغة بكل مصطلحاتها لتحل محل النظرية التداولية أو نظرية تحليل الخطاب، لأنّها ليست في حاجة إلى ذلك، خاصة إذا علمنا أنّ هذه النظريات توظّف كثيراً من تلك المصطلحات، كما أنها لا تفصل في إطارها العام عن توظيف بعض الإجراءات البلاغية القديمة.

وإذا كان بالإمكان الحديث عن البعد التداولي للبلاغة، فهل بالإمكان الحديث عن تداولية بلاغية؟ يمكن في هذا الإطار الحديث عن المهمة الموكّلة للدرس التداولي، فـ«بوسع التداولية النصية أن تأخذ من جديد مفهوم المقام النصي، والوظائف التي تحدّد المقامات، وتدمج ذلك كلّه في نموذج نصي وظيفي... وإلى ذلك يستطيع العلم الحديث إعادة استعمال مفهوم تراتبية الوظائف للحصول على كفاءة كبيرة في وصف النصوص... يمكن للتداولية النصية إعادة البناء للوظائف النصية»<sup>1</sup>. وهذا ما يبرر وجود تداولية بلاغية.

معنى أن التداولية تسعى لإعادة بناء الوظائف النصية من خلال عنايتها بالمقام النصي، والوظائف المرتبطة به، للوصول إلى تحديد نموذج نصي وظيفي يظهر جيداً من خلال النظريات التداولية، أو مركبات التحليل التداولي للخطاب. هذا النموذج الذي يجيء بوضوح الكفاءات التداولية بما تتطوّي عليه من كفاءات جزئية لا تفصل عن التركيب والدلالة. والأمر سيان بالنسبة للدرس البلاغي الذي يسعى للعناية بالنّموذج الوظيفي في تحليل النصوص، هو الانطلاق من فرضية مؤداها «أن النموذج النصي البلاغي هو انعكاس للكفاءة البلاغية». وهذه تتضمّن مجموعة من الكفاءات الجزئية (أي السنن)... يتعلق الأمر بالسنن الحجّية (الإيجاد)، واللسانية (العبارة)، والتّعبيرية (الإلقاء)...»<sup>2</sup>.

فمن نموذج تحليل النص وفقاً للكفاءة البلاغية يأخذ بعين الاعتبار كفاءة التّعبير والأسلوب والبناء والجاج. مما لا ينفصل عن جوهر التّصوير التداولي لكلّ من المرسل والخطاب والمتلقي.

<sup>1</sup> هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص 32، 33.

<sup>2</sup> المرجع نفسه. ص 35.

وإذا كانت العلاقة بين البلاغة والتدليل علاقة وثيقة كما يشير إلى ذلك عديد المهتمين بكل الحقلين، فهذا ما نسعى لإثباته في الصفحات المعاونة من خلال بحث أهم مقولات التدليل في البلاغة السكاكيّة.

وفي ظل ذاك المناخ المعرفي بما شابه من ثورة على البلاغة القديمة وسعيا إلى إيجاد بديل لها، برع إلى الوجود مصطلح "البلاغة الجديدة"، التي تعرف بأنّها «علم الخطاب الاحتمالي الهدف إلى التأثير أو الإقناع أو هما معا إيهاما أو تصديقا»<sup>1</sup>. يختزل لنا هذا التعريف البعد التدلي للبلاغة الجديدة المتمثل في تحصيل الأثر التدولي، وعلى هذا الأساس ينظر للبلاغة الجديدة على أنها «الجانب الحجاجي التدولي من البلاغة القديمة من خلال تلحيم أطراف الخطاب الأساسية، المخاطب والمخاطب، وإبراز البعد التأثيري والإقناعي للغة، والذي لا يظهر في البنية الصوريّة لنسقها الداخلي فقط، وإنما في القيم الخطابية المشحونة بواسطة الاستعارة والإطناب والإيجاز... التي تمارس فعاليتها الاجتماعية ووظيفتها الإقناعية التي تدفع إلى القيام بالفعل»<sup>2</sup>. وعليه ينظر للبلاغة الجديدة باعتبارها آلية من آليات الخطاب الإقناعي؛ حيث تعنى بالخطاب الذي تخرج فيه اللغة عن النمطية في طرح المواضيع إلى التتويج الأسلوبي، عبر توظيف مختلف التقنيات البلاغية لا سيما ما تعلق بأساليب المعاني والبيان، مما يسمح لها بتadianة وظيفتها الإقناعية كفعل خاص.

إن المتتبع لمسيرة البلاغة الغربية منذ العصر القديم إلى عصرنا الحاضر سيلاحظ أن مفهوم البلاغة تجاذبه عدة مجالات معرفية، حيث تأرجحت البلاغة بين المفهوم الفلسفى الذى قصرها على الإقناع، وهو المفهوم الذى أعاد "شaim بيرلمان" Chaïm Pérelman بلوبرته في سبيل تأسيس نموذج منطقي للإقناع. والمفهوم الأدبى الذى جعلها تعنى بالتخيل وبمختلف صور الأسلوب، وهو المفهوم الذى رسم "بارت" خطوطه العامة. والمفهوم النسقى الذى يسعى لجعل البلاغة علمًا أعلى يشمل التخييل والحجاج معا، وهو بذلك يستوعب المفهومين السابقين في محاولة استرجاع البعد المفقود للبلاغة في تجاذب بين الحقل الأدبى (حيث يهيمن التخييل) والبعد الفلسفى ولللسائى (حيث يهيمن التداول)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، 2005. ص 06.

<sup>2</sup>- ناصر عمارة، الفلسفة والبلاغة، مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفى، منشورات الاختلاف، ط 01، الجزائر، 2009. ص 17.

<sup>3</sup>- ينظر: محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول. ص 11، 12.

وبشكل موسّع نسبياً يقدم لنا "أوليسي روبل" Olivier Reboul في مقاله الموسوم "هل يمكن أن يوجد حجاج غير بلاغي؟" عدّة مفاهيم للبلاغة الجديدة، اختزلها في أربعة مفاهيم مختلفة:<sup>1</sup>

- المفهوم الأول ينسب إلى مجموعة من منظري الأدب خاصة الذين يتبعون منهم إلى مجموعة Mu فالبلاغة في نظرهم تضم كل العناصر الأدبية في الخطاب، أي كل ما يشكّل انتزاعا.
- وهذا التعريف نراه يراعي العلاقة بين البلاغة والأدب، أو بالأحرى البلاغة وصور الأسلوب، وبهمل علاقة البلاغة بالإيقاع.
- المفهوم الثاني يعزى إلى "جان بليز جرايز" Jean Blaise Grize الذي يرى أن العنصر البلاغي هو ما يخص الخطيب، وهو كل ما يستعين به الخطاب لتسهيل تلقّيه.
- والمفهوم الثالث ينسب إلى "بيرلمان وتتيكا" اللذين طابقا بين البلاغة والحجاج كما يشير إلى ذلك عنوان كتابهما. وبالنظر إلى ذلك فإن كل ما يعتبر بلاغة في خطاب ما وخاصة صور الأسلوب سيفسر باعتباره حالة خاصة من أحوال الحجاج.
- المفهوم الرابع يعود إلى "جاك فرancis" Jaque Francis الذي يميّز بين ثلاثة مستويات من الخطاب: البرهاني، والجاجي، والبلاغي. والبلاغة بالنسبة إليه غير عقلية، كما أنها تعمل على تمرين الحجة الأكثر ضعفا وكأنها الحجة الأكثر قوّة، مما يجعلها لا تخرج عن دائرة الاحتمال، وتبعاً لذلك فهي تقيم علاقة أحادية الجانب ترتبط بالمتكلّم الذي يسعى إلى السيطرة على المتنّقي بواسطة الكلمات.

لقد تطّورت البحوث التي سعت إلى تجديد البلاغة في الدراسات الغربية، والتي مثلت في الحقيقة طرائق مختلفة في خلفيتها المرجعية وزاوية نظرها، وهي بحث يلخصها لنا "صلاح فضل" في ثلاثة اتجاهات هامة لا تخرج عن سابقتها، نعرضها كالتالي:<sup>2</sup>

- الاتّجاه الأول: يمثله "بيرلمان" و"تتيكا" Olbrechts Tyteca من خلال كتابهما "Traité de l'argumentation : La nouvelle rhétorique النّظرية الحجاجية الأرسطيّة، وهي محاولة سعت إلى ربط البلاغة الحديثة بأصولها الأرسطيّ، إذ اهتمّت بالخطابات الموجّهة إلى كل أنواع المستمعين. والبلاغة عند "بيرلمان" و"تتيكا" تتجاوز حقل

<sup>1</sup> - ينظر: أوليفي روبل، هل يمكن أن يوجد حجاج غير بلاغي، ترجمة محمد العمري، ملحق ضمن كتاب البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول. ص 214، 215.

<sup>2</sup> - ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص. ص 73، 74. - 83 -

الأدب إلى الخطاب اليومي والفلسفة والقانون والعلوم الإنسانية. والبلاغة بهذا التوسيع لا تتفصل عن الجدل.

-**الاتجاه الثاني:** يمثله أنصار البلاغة الجديدة التي تمّضت عن البنوية، والتي قامت كرد فعل مناقض للبلاغة التعليمية الفيلولوجية.

-**الاتجاه الثالث:** يمثله أنصار المنهج الوظيفي المعتمد على التداولية والسيمائيات، إلى حدّ اعتبرت فيه السيمائيات بلاغة معاصرة.

لقد كان من نتائج التطور الذي عرفته البلاغة أن تحولت إلى علم مستقبلي، فهي لم تعد علماً خاصاً بالخطاب لأنّها صارت علماً لكلّ الخطابات، ثم إنّها قد تجاوزت مهمّة استنتاج الخطاب إلى دراسة خصوصياته، وباعتبارها تنزع إلى أن تصبح علماً عاماً للمجتمع-على حدّ تعبير هنريش بليث- فإنّها اهتمّت برصد الواقع، فكان من نتائج ذلك أن تخلّت عن نزعتها المعيارية.<sup>1</sup>

واعتداداً بهذا التوجّه البلاغي الجديد سبقت عدّة مفاهيم للبلاغة لم تخرج في أصلها عن تلك الاتجاهات الأولى التي سبقت الإشارة إليها. فمن وجهة نظر غربية حديثة يرى "هنريش بليث" أنّ «البلاغة فنٌ، والفن يعني هنا الصنعة. إن إنتاج هذه الصنعة أمر مدبر... هو نتاج العقلانية المنهجية الإنسانية. وبعبارة أخرى: البلاغة منهج يمسّ خاصية ملزمة للإنسان هي الكلام»<sup>2</sup>. وغير بعيد عن هذا المعنى يرى "بيير جيرو" أنّها «فن لغوي، وتقنية لغوية تعتبر فناً. إنّها كانت في الوقت نفسه بمنزلة قواعد التعبير الأدبي وأداة نقدية تستخدم في تقويم المؤلفات»<sup>3</sup>.

فالبلاغة فن القول، أو فن صناعة الكلام، تقوم على اعتماد تقنيات خاصة في التعبير، وهي تقنيات يعدّ الخروج عنها خروج عن دائرة الكلام البلجي، لأنّها المعيار الذي يحتم إلّي في ضبط الأساليب التعبيرية الفنية منها أو الأحاديث العادية. وليس مهمّة المتكلّم أو الكاتب إنشاء تلك المعايير بل السير وفقها. وعادة ما ينظر إلى تلك المعايير على أنّها «مجموعة القوانين، أي مجموعة الالتزامات التي يفرضها النّظام والمعيار على مستعمل اللغة»<sup>4</sup>. والبلاغة بوصفها فناً للتّعبير الأدبي من جهة ومنظومة قواعد في الجهة المقابلة فهي تقوم على المزاوجة بين الجانب النّظري والآخر التطبيقي، وهي بذلك نشاط يجمع بين العلمية والفنية. وإذا كان يسمح النّظر إلى البلاغة على أنّها

<sup>1</sup> ينظر: رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة. ص 07، 08.

<sup>2</sup> هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص 23.

<sup>3</sup> بيير جيرو، الأسلوبية. ص 17.

<sup>4</sup> المرجع نفسه. ص 13.

منهج في تأليف وتقويم وتحليل الخطاب «فإنها تتميز بمجموعة من القواعد؛ هذه القواعد ليست مرصوفة بطريقة تعسفية، بل لقد ربط بينها من زوايا نظر قائمة على أساس منطقي». وتكون هذه القواعد في مجموعها بناءً معقّداً<sup>1</sup> يفرض سلطته على منتج ومحل الخطاب.

البلاغة منهج تقويم وضبط الكلام، أو بالأحرى منهج خاص في صياغة الكلام بغرض التّواصل والتّبليغ ، مما يعني أنها آلية مقصودة لذاتها ؛ «على معنى أنّ البلاغة كانت دراسة واعية لأدوات التّعبير اللغوية وكيفية إنتاجها للمعنى»<sup>2</sup>. وفي مستوى آخر ممارسة التأثير على المتنقّي باعتبارها تملك من الآليات ما يخول لها ذلك. وعلاوة على ما سبق يمكن اعتبار البلاغة «منهجاً للفهم النّصي مرجعه التأثير»<sup>3</sup>. وهو تعريف فيه دعم لفكرة القائلة بأنّ كلّ نصّ بلاغة باعتبار الوظيفة التأثيرية التي يمتلكها.

ومن المنظور الحديث دوماً يمكن تعريف البلاغة باعتبارها «واقعة خطابية ومنهجاً في التّحليل ونظرية في الكتابة»<sup>4</sup>، وهذا إذا نظر إليها على أنها من الدّروس المهمة بقضايا اللغة والخطاب، لأنّ ما يميّزها هو نظرتها للخطاب وتعاملها معه ومع قواعد تحليله، ثم إنّها صناعة للكلام باعتمادها تقنيات خاصة في التّعبير وكيفية إنتاجها للمعنى بهدف التأثير على المتنقّي، وبأنّها منهج تقويم وضبط الكلام.

وعلى ضوء البحوث الجديدة في الشّعرية والسيميوโลجيا، حدد "لوتمان" Lotman ثلاث دلالات لمصطلح البلاغة: «1- دلالة لغوية باعتبارها مجموعة من قواعد تركيب الخطاب على المستوى الذي يتجاوز الجملة... 2- علم يدرس الدلالة الشّعرية وأنماط المعاني البلاغية المنقوله... 3- علم يدرس شعرية النّص وهو جانب من الشّعرية يبحث في العلاقات الداخلية للنصوص ووظائفها الاجتماعية»<sup>5</sup>.

فالبلاغة وفقاً لذلك منظومة من القواعد التركيبية التي تساهم في تشكيل الخطاب، ثم إنّها منظومة من القواعد الدلالية التي تعمل على ضبط دلالات الخطاب ومتغيراتها، وتهتم في المستوى الثالث بالبعد التّداولي للخطاب من خلال المزاوجة بين العلاقات السياقية الداخلية له وما تؤديه من وظائف خارج نصية ترتبط بالمتلقّي.

<sup>1</sup>- هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص23.

<sup>2</sup>- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص04.

<sup>3</sup>- هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص25.

<sup>4</sup>- مجلة الخطاب، العدد 08. ص 05 من المقدمة.

<sup>5</sup>- صالح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص. ص233،234.

ألا يمكن أن نستخلص بعد ذلك أن «البلاغة طبيعة نسقية»<sup>1</sup>. فهي تقنيات تعبيرية خاصة تتبع لصاحبتها تمرير مقاصده التوأصلية باعتماد قناع الجمالية اللغوية، كما تتيح لمتلقى تلك المقاصد كشف المخبأ بكشف حيل التعبير البلاغية. ويحدد لنا «شفيع السيد» دلالتين أساسيتين لمصطلح البلاغة، الأولى دلالة وصفية خاصة بالقدرة على التعبير الحسن الذي يشمل العناصر الفنية الضرورية، مما يجعله يتجاوز مستوى التعبير العادي ليبلغ من التأثير على المتلقى الغاية المنشودة، والثانية دلالة معيارية، وهي التي تعنى ببحث دراسة القواعد والمعايير الخاصة بفن الكلمة. فنحن إزاء دلالتين لهذا المصطلح، يقول «شفيع السيد»: «إدراهما القدرة الخاصة على التعبير حيث يصوغ الشاعر أو الناشر كلامه مشتملا على قيم وعناصر فنية يسمو بها على مستوى الكلام الجاري بين عامة الناس؛ ويبلغ بها من التأثير والدلالة على المعنى المراد ما لا يتأتى بهذا النوع الأخير، وهذه الدلالة يمكن أن نسميها الدلالة الوصفية للكلمة... الدلالة الأخرى ويمكن أن نسميها دلالة معيارية... والمقصود بها مجموعة المباحث التي تدرس الأصول والقواعد المتعلقة بفن الكلمة على المستوى الجمالي»<sup>2</sup>.

أما مصطلح البلاغة الجديدة مع المهتمين الأوائل بخاصية التجديد من الدارسين العرب فقد خُص بجملة من المفاهيم لا تختلف في عمومها عما ورد عند المنظرين الغربيين، ومن بين المفاهيم التجددية التي سيقت للبلاغة تعريف «أحمد حسن الزيات» بأنها «ملكة يؤثر بها صاحبها في عقول الناس وقلوبهم عن طريق الكتابة أو الكلام، فالتأثير في العقول عمل الموهبة المعلمة المفسرة، والتأثير في القلوب عمل الموهبة الجانبية المؤثرة، ومن بين هاتين الموهبتين تنشأ موهبة الإقناع»<sup>3</sup>. الملاحظ في تعريفه هذا أنه يحمل بعدها تداولياً يتمثل في التركيز على البعد التأثيري أو الفعل التأثيري للبلاغة، والمتمثل في حمل المخاطب على الاقتناع، لأنها تملك من المفاهيم الجمالية ما من شأنه أن يحدث خلخلة على مستوى البنية الذهنية للمتلقى، ومن ثمة تغيير أفق توقعه. ومحاولة «أحمد الشايب» الذي سعى إلى تجديد الرؤية للبلاغة من خلال نقد تقسيمها إلى ثلاثة علوم، مقترباً في مقابل ذلك تقسيمها قسمين:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص 24.

<sup>2</sup> شفيع السيد، البحث البلاغي عند العرب تصميم وتقييم، دار الفكر العربي، دط، القاهرة، دت. ص 13.

<sup>3</sup> أحمد حسن الزيات، دفاع عن البلاغة، مطبعة الرسالة، دط، مصر، 1945. ص 20.

<sup>4</sup> ينظر: أحمد الشايب، الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النهضة المصرية، ط 05، دت. ص 37.

### في مفهوم البلاغة

-القسم الأول يهتم بدراسة موضوعات العلوم الثلاثة دون فصل بينها، وذلك بالاعتماد على علوم الصوت والنفس والموسيقى.

-أما القسم الثاني فيهتم بدراسة الفنون الأدبية وقوانينها.

وغير بعيد عن ذلك نعثر على محاولة "أمين الخولي" في مصنفه "فن القول"، الذي سعى من خلاله إلى ربط فن القول بعلوم مختلفة كعلم النفس والفلسفة والجمال.

ومن بين المصنفات الأخرى التي اقتفت رؤى التجديد كتاب "البلاغة الجديدة" بين التخييل والتدالُّل لـ محمد العمري، الذي نظر من خلاله للبلاغة على أنها علم الخطاب الاحتمالي بنوعيه التخييلي والتداولي، حيث سعى إلى كشف أهمية الدرس البلاغي في الاهتمام بالخطاب في كلية، في بعديه التخييلي الأدبي والجاجي المنطقي.

وهذه المفاهيم التجددية في عمومها نراها توسيع دائرة البلاغة التي لم تعد تقتصر على الحقل اللغوي ونظيره الأدبي بل أصبحت تشملهما معاً، خاصة وأنها أصبحت تقيم علاقات جوارية مع مختلف المناهج النقدية واللغوية، بما في ذلك افتتاحها على حقل تحليل الخطاب وعلى التداوily، والأكثر من ذلك تواصلها مع علوم مختلفة مثل علم الفلسفة والجمال، وعلم النفس والاجتماع...

**2-1-4-1- التفكير التداولي في المدونة البلاغية:** إن المتابعة الاستيعابية للجهد البلاغي تكشف عن أبعاد لافتة، حيث يثير الدرس البلاغي جملة من القضايا التراثية التي تتصل بشكل أو بمضمون الخطاب. فالملحوظ في هذا الشأن أن البلاغيين القدماء قد قدّموا تحليلات مدهشة، استهدفوا من خلالها الكشف عن العلاقات الداخلية والخارجية في الخطاب، مما مكّنهم من عرض نظرية بلاغية متميزة في أصولها وفروعها بكل ما تضمنته من أسس فكرية وإجراءات تحليلية، نحن بحاجة إلى مزيد تنقيب فيها.

وإذا كان الخوض في هذا الموضوع متشعب بتشعب المتون البلاغية، فإن حديثنا سيقتصر على استقصاء بعض من مقولات التداوily عند علمين يعدان من أبرز الأعلام التي استقطبت اهتمام البحث اللغوي في الدرس البلاغي، هما: "الجاحظ" في مصنفه "البيان والتبين"، و"الجرجاني" في مصنفه "دلائل الإعجاز". مع التتبّيه إلى أن حديثنا في هذا الإطار سيكون مقتضباً، إذ يكفي حظاً لهذا الموضوع صلاحيته أن تعد فيه المصنفات المنفردة.

**أولاً- التّفكير التّداولي عند الجاحظ:** في إطار النظر إلى علوم البلاغة يعدّ البيان أحد المحاور الرئيسية لهذا العلم، إذ يعني بدراسة علاقة الخطاب بقائله في السياقات المختلفة.

يعتبر "الجاحظ" من أهم البلاغيين العرب، أو فلنقول من أهم مؤسسي البلاغة العربية، اعتنى بتوصيف مفهوم البيان في كتابه "البيان والتبيين" الذي اشتهر به أكثر ما اشتهر؛ حيث انصرف اهتمامه فيه إلى تحديد مفهومه وكشف آياته. يعرف "الجاحظ" البيان بقوله: «والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهناك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، وبهجم على محصوله كائناً ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، وذلك هو البيان في ذلك الموضوع».<sup>1</sup>

يرتبط مفهوم البيان عند "الجاحظ" بتحقيق غاية الخطاب، أو الغاية من عملية التواصل في عمومها وهي الفهم والإفهام، باعتباره قائم أساساً على كشف المعاني الكامنة في الذهن عبر توظيف اللّفظ المناسب.

ترتبط خاصية الفهم والإفهام بكل من المتكلّم والسامع؛ حيث تتجلى وظيفة المتكلّم في تحقيق القصد اللّساني المتمثل في الإفهام بتوظيفه كل آيات البيان. أمّا وظيفة السامع فتتجلى في تحقيق غاية الفهم. وعليه تتمحور الخاصية الأساسية للبيان عند "الجاحظ" في تحقيق غاية التواصل الأمثل. وهذه سمة من أهم السمات التي تحرص التّداولية على تحقيقها في الخطابات المختلفة.

لقد حدد لنا "الجاحظ" المستوى البلاغي للبيان بواسطة ربطه بـ الوظيفة التواصلية، حتى غدا مفهومه الموجّه الفعليّ لمختلف المباحث اللغوية عنده. وفي هذا الإطار نراه أشار في عديد الأقوال وفي مختلف المواقع إلى أسس العملية التواصلية مثلاً تداولها اللّسانيون المحدثون، من بينها القول أنّ المعاني الكامنة في النفس تظلّ مستورة خفية لا يتمّ بيانها أو الإفصاح عنها إلا بذكرها والإخبار عنها بطريق التعبير والاستعمال، مما يطابق مفهوم الإبلاغ في الفكر اللّساني، «فالمعاني القائمة في صدور الناس المتصرّفة في أذهانهم، والمترجلة في نفوسهم، والمتعلقة بخواطرهم، والحادية عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية.. لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه.. وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسية إلا بغيره. وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها. وهذه الخصال هي التي تقربها من الفهم وتجليها للعقل، وتجعل الخفيّ منها ظاهرا...»<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- الجاحظ، البيان والتبيين، ج 01. ص 76.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه، ج 01. ص 75.

وعلى العموم فقد عد "الجاحظ" «الاختيار والاستعمال المسؤولين المتحكمين في تفعيل المعاني وإعطائها وظائف لسانية وبلاغية وإنقاعية معينة»<sup>1</sup>. وإذا كان الأمر كذلك فإن مفهوم الإبلاغ وفق "الجاحظ" لا بد أن يخضع لمواصفات شكلية ومعنوية حتى يحقق غاية البيان، ومن ثمة تحقيق الفهم والإفهام، إذ «على قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل، يكون إظهار المعنى. وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح، وكانت الإشارة أبين وأنور، كان أفع وأنفع»<sup>2</sup>.

لذلك نراه استهلّ مصنفه بالاستعاذه من السلطة والهذر، ومن العي والحصر ومساوئهم.

وإذا كان مفهوم "الجاحظ" للبيان يشرح الغاية الأساسية التي تقوم عليها عملية التواصل، وهي الفهم والإفهام، في أحسن صورة، فإنه لم يغفل الإشارة إلى مختلف عناصر العملية التواصلية «التي ترجع إلى:

- القائل: ويقابل المتصل، البليغ، المخاطب

- السامع، المتلقّى، المخاطب

- كل شيء كشف القناع: ويقابل الرسالة

- الدليل: الوسيلة

- الغاية التي يجري إليها القائل: الفهم والإفهام والتأثير»<sup>3</sup>.

واعتدادا بما سبق يضع "الجاحظ" الفهم والإفهام كشرطين رئيسيين سابقين لعملية التأثير، لأنّه من غير المعقول أن يتأثر السامع بخطاب مبهم يستغلّ عليه معناه.

إن تحقيق غاية الفهم عنده يكون باعتماد الوسائل اللغوية وغير اللغوية (الإشارة)، لذلك نراه جعل أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة، هي: اللفظ، والإشارة، والعقد، والخط، والنصبة. وإن دلّ هذا فإنّما يدلّ على أنّ مفهوم الخطاب عنده يتجاوز شكله اللغوي إلى نظيره غير اللغوي، وشكله المكتوب إلى شكله المنطوق، ثم إنّه كان يجمع بين هذه الأشكال المختلفة لتحقيق غاية البيان؛ بحيث جعل «حسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللسان»<sup>4</sup>. ولعلّ هذا ما يبرّ عنایته بمختلف المظاهر الإشارية والسلوكية التي تصاحب الفعل اللغوي، إضافة إلى العناية بمختلف صور التعبير الاجتماعي والثقافي، من لباس وأزياء...

<sup>1</sup>- نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، مجلة اللغة والأدب، العدد 17. ص 177.

<sup>2</sup>- الجاحظ، البيان والتبيين، ج 01. ص 75.

<sup>3</sup>- سامية بن يامنة، الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية، دراسات أدبية، دورية فصلية محكمة، العدد 01، مركز بصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ماي 2008. ص 50.

<sup>4</sup>- الجاحظ، البيان والتبيين، ج 01. ص 79.

ومن الأبعاد التّداوليّة التي نعثر عليها عند "الجاحظ" إشارته إلى صفات الألفاظ والمعاني، وما يوافقها من أحوال السّامعين، مشيراً إلى تفاوت الكلام بتفاوت السّامعين، يقول: «ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاماً، وكلّ حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات».<sup>1</sup>

بناء على قوله هذا فإنّ مفهوم المقام عنده يشمل:<sup>2</sup>

-أقدار المستمعين: حيث نراه في هذا المستوى من الكلام يميّز بين فئات مختلفة من المستمعين، مثل: المتكلّمين والنّحاة. كما فرق بين العامة والخاصة.

-أقدار الحالات: تحدث في هذا المستوى عن ظروف القول، بحيث جعل اختلاف المعاني تابعاً لاختلاف مناسبات القول.

وعلى العموم فقد اهتمّ "الجاحظ" بثنائية المقام والمقال التي «أسّس عليها تصوّره لعلاقة الفهم بالإقناع، مع ربطها بالمقدار والإصابة المكافئة لفكرة الموازنة بين أقدار المعاني وأقدار المستمعين».<sup>3</sup>

وفي سياق الحديث عن صفات الألفاظ وما يوافقها من أحوال السّامعين نسوق قوله التالي: «..وكما لا ينبغي أن يكون اللّفظ عامياً، وساقطاً سوقياً، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريباً وحشياً، إلا أن يكون المتكلّم بدويّاً أعرابياً؛ فإنّ الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى من النّاس، كما يفهم السّوقى رطانة السّوقى. وكلام النّاس في طبقات كما أنّ النّاس أنفسهم في طبقات، فمن الكلام الجزل والسّخيف، والمليح والحسن، والقبيح والسمّج، والخفيف والتّقيل، وكلّه عربيّ».<sup>4</sup> "فالجاحظ" هنا يضع صفات للألفاظ التي جعل منها: العاميّ، والساقط، والسوقيّ، والغريب، والوحشى، والجزل، والسّخيف، والمليح، والحسن، والقبيح، والسمّج، والخفيف، والتّقيل، وكلّ صنف من هذه الأصناف مقام يقتضيه. فإذا كنا نرى أنّ اللّفظ ينبغي أن لا يكون غريباً وحشياً وإنّما كان مستهجناً، فإنه يكون الأنسب في مواضع، لأن يكون المتكلّم بدويّاً أعرابياً، كما قد يحتاج إلى سخيف الألفاظ في بعض

<sup>1</sup> الجاحظ، البيان والتّبيين، ج 01. ص 138، 139.

<sup>2</sup> ينظر: محمد العمري، البلاغة العربيّة أصولها وامتداداتها. ص 139، 140.

<sup>3</sup> نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، مجلة اللغة والأدب، العدد 17. ص 178.

<sup>4</sup> الجاحظ، البيان والتّبيين، ج 01. ص 144.

الموضع، وربما كانت أمتع بكثير من الجزل الفخم. وإذا كان "الجاحظ" قد عدّ أصناف الألفاظ، فإنه يرى بالموازاة مع ذلك أنّ الناس أنفسهم في طبقات؛ فيهم الوحشيّ، والسوقيّ... ونظراً لعاليته بصفات الألفاظ والمعاني، وبوجوه المطابقة المقامية، نراه قد اعنى بصحيفته "بشر بن المعتمر"، التي تصوغ جملة من التوصيات التي من شأنها إكساب المهارة الخطابية. ومن الأبعاد التّداولية الأخرى التي نعثر عليها في "البيان والتّبيين" ويحدثنا عنها "الجاحظ" عاليته بتلقي الخطاب وإحداث فعل التأثير في المتلقّي، مما جعله يقترب من مفاهيم جماليات التلقّي وما يرتبط بها من معطيات كما صاغها المحدثون، وما يستوجبه المتلقّي من توفر جملة من المواصفات كالدّرية والممارسة، والفصاحة والبلاغة، مع الاعتداد بملابسات القول. وخير مثال نضريه لذلك حديثه عن النّوادر من كلام الإعراب؛ حيث يرى أنّها لا يمكن أن تصيب فعلها في المتلقّي إذا غيرنا ظروف القول، فإنّ «غيرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخارج المولدين والبلديين خرجت من تلك الحكاية... وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام... فإياك أن تستعمل فيها الإعراب، أو تخير لها لفظاً حسناً... فإنّ ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها، ومن الذي أريده له، ويدّه استطابتهم إليها واستملحهم لها»<sup>1</sup>. لذلك ينبغي أن تحكى مع إعرابها ومخارج أفالظها.

**ثانياً- التّفكير التّداولي عند الجرجاني:** يعدّ هو الآخر أحد مؤسسي البلاغة العربية، حيث ماتزال مؤلفاته منبعاً للفكر الأصيل والمتجدد، لا سيما وأنّه قد وقف نفسه على فهم أسرار البلاغة العربية، وفهم أسرار النّظم القرآني. اشتهر أكثر ما اشتهر بكتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة". وهما كتابين وإن كانوا متكاملين في موضوعهما، إلا أنّنا سنخصص كتابه "الدلائل" بالحديث، في محاولة استقصاء بعض المقولات التّداولية المبثوثة فيه.

تناول "الجرجاني" في كتابه جملة من القضايا البلاغية والنحوية والنقدية، التي أراد أن يدلّل من خلالها على أنّ بلاغة القرآن تكمن في نظمها، جاعلاً من مفهوم النّظم محور أبحاثه، حيث كان هدفه الأول والأهمّ من تأليف "دلائل الإعجاز" هو بيان إعجاز القرآن، وبيان عجز البشر عن مجارة أسلوبه، جاعلاً من نظريته في نظم الشعر وسليته في ذلك.

أول ما نستهل به هو كيفية بناء خطابه، حيث بناء على افتراض وجود متلقّ لخطابه، من خلال توظيف فعل التّوجيه "اعلم"، الذي يرتبط بطلب فعل في المستقبل. إنّ ضمير المخاطب "أنت"

<sup>1</sup>- الجاحظ، البيان والتّبيين، ج 01. ص 145، 146.

في هذا السياق يخرج من الإحالة النحوية ليحمل بعده تداولياً، ويظهر ذلك في توظيفه ضمير المخاطب المتصرف مع الفعل "اعلم" حتى يجسد من خلاله تواصلاً مع مخاطبه<sup>1</sup>. وهو أسلوب يوحي بالخطاب المباشر، كما يدل على نوعية العلاقة التّخاطبية التي يقيمها "الجرجاني" بينه وبين مخاطبه، وهي علاقة تقم المتكلّم في الخطاب، وتجعله طرفاً مهماً فيه. ويندرج فعل التوجيه هذا ضمن قسم من الأفعال الكلامية التي أشار إليها "سورل"، وهي أفعال التوجيه.

وحتى يعطي "الجرجاني" لفعل التوجيه الذي وظّفه دلالة أكبر، وحتى يحقق الفعل بعده التّداوليّ نراه يستعين بجملة من التعريفات يشفعها باستشهادات وأمثلة، يحلّلها ويناقشها حتى يتمكّن من ترسیخ القاعدة في ذهن المتكلّم.

هذا ويتجلّى بعد التّداوليّ كذلك من خلال استناده إلى آلية الإقناع بالحجّة والبرهان، وهو ما أقرّه بصريح النّفظ من خلال قوله: «واعلم أنه ليس للحجّ والدّلائل في صحة ما نحن عليه حدّ ونهاية، وكلّما انتهى منه باب انفتاح فيه باب آخر، وقد أردت أن آخذ في نوع آخر من الحاجّ ومن البسط والشرح فتأمل ما أكتبه لك»<sup>2</sup> ، لذلك نراه يكثر من توظيف جملة من العبارات في خطابه، على سبيل (إإن قلت... قيل لك، وليس يتصرّر مثل ذلك... لأنّه...)، فإن قال منهم قائل إنّك... قيل له، وإذا كان ذلك فما جوابنا لخصم يقول لنا...، وهذا سؤال لهم من جنس آخر في النّظم، قالوا... قيل). ولنضرب لذلك مثلاً بقوله: « وإن تعسف متعرّض في تلاؤم الحروف فبلغ به أن يكون الأصل في الإعجاز، وأخرج سائر ما ذكره في أقسام البلاغة من أن يكون له مدخل أو تأثير فيما له كان القرآن معجزاً، كان الوجه أن يقال له: إنه يلزمك على قياس قولك أن تجوز أن يكون هنا نظم للألفاظ وترتيب لا على نسق المعاني، ولا على وجه يقصد به الفائدة، ثم يكون مع ذلك معجزاً وكفى به فساداً»<sup>3</sup>. "فالجرجاني" هنا في مقام الردّ على من تعسف بالقول أنّ إعجاز القرآن مرده إلى تلاؤم الحروف وانتظام الألفاظ وترتيبها، بغضّ النظر عن انتظام المعاني وتاليفها الائتلاف المناسب الذي يخول لها تحقيق الفائدة الدلالية.

ومن الأساليب الحجاجية الأخرى التي نعثر عليها عند "الجرجاني" الأسلوب الخاص بإجراء المحاورات الافتراضية مع المخاطب للتدليل على صحة الدّعوى، وهو أسلوب غير منفصل عن

<sup>1</sup> حامدة ثبياث، قضايا التّداولية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمرى، تizi وزو، 2012. ص36.

<sup>2</sup> عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ترجمة محمد رضوان الدّايمى، فايز الدّايمى، دار الفكر، ط01، سوريا، 2007. ص402.

<sup>3</sup> المصدر نفسه. ص105.

سابقه، من ذلك محاولة استجلاء مدى فصاحة قوله: وتأبى الطّباع على النّاق، وهي محاولة يستهلّها بالسؤال: «أخبرنا عنك أتقول في قوله: وتأبى الطّباع على النّاق إنّه غاية في الفصاحة؟ فإذا قال: نعم. قيل له: أو كان كذلك عندك من أجل حروفه، أم من أجل حسن ومزية حصلا في المعنى؟ فإن قال من أجل حروفه، دخل في الهذيان، وإن قال: من أجل حسن ومزية حصلا في المعنى، قيل له: فذلك ما أردناك عليه حين قلنا إنّ اللّفظ يكون فصيحاً من أجل مزية تقع في معناه»<sup>1</sup>. ولا يجب أن نفهم من هذا الكلام أنّ "الجرجاني" كان من أنصار المعنى، بل إنّه كان يعتبر «اللّفظ تبع للمعنى في النّظم»<sup>2</sup>.

والحقيقة إنّه وإن اختلف أنصار اللّفظ في فصاحة هذا الأخير، فتارة يردونها لللّفظ في حد ذاته، وتارة يرجعونها لاتصال اللّفظ بغيره في السياق، فإنّ مذهب "الجرجاني" في ذلك مرتب بمفهومه للنظم، إذ في اعتقاده أن «لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وبينى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك»<sup>3</sup>. ولعلّ هذا ما يبرر عنايته ببحث علاقات التأثير بين الأبنية الدّاخلية، كما اعتبرت ببحث جماليات التّركيب، من منطلق أنّ الكلمة لا تكتسب دلالتها إلّا من تفاعلها مع الكلمات الأخرى من الأسماء والأفعال والصفات، ثم إنّ تحديد الدّلالة المتكاملة للتركيب لا يتم إلّا بواسطة التّحليل؛ بمعنى تحليل دلالة أو دلالات الكلمات المكونة له. هذه الأخيرة التي تتشكل في صيغ صرفية لا تكتسي قيمة نحوية إلّا عندما تتموضع في تركيب ما. فالعبرة في ذلك ليست النّطق باللّفظة بعد اللّفظة من غير اتصال يكون بين معنييها، مما يخرجها عن دائرة الفصاحة، «لأنّه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللّفظ إلى اللّفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل (ضحك، خرج) أن يحدث من ضم (خرج إلى ضحك) فصاحة. وإذا بطل ذلك لم يبق إلّا أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معنى من معاني النحو فيما بينها»<sup>4</sup>. ولا يمكن أن نفهم هذا الكلام إلّا إذا فهمنا أنّ "الجرجاني" كان ينظر إلى الفصاحة والبلاغة على أنها مصطلحات متراوفة.

لقد ناقش "الجرجاني" مسألة الفروق النّظمية للألفاظ عندما تجاور بعضها في السياق، أو ما يتعلّق بالمحور الأفقي للّغة. وما يميز آراءه بخصوص هذه الفكرة هو «تبیان العلاقة الذهنية والنّفسية

<sup>1</sup> عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص 398.

<sup>2</sup> المصدر نفسه. ص 102.

<sup>3</sup> المصدر نفسه. ص 101.

<sup>4</sup> المصدر نفسه. 376، 377.

في حركة الدلالة اللغوية، وإقامة الروابط بين الألفاظ أصواتاً وكتابة وانطباعاتها التصورية ووقائعها المادية»<sup>1</sup>. مضافاً إلى ذلك أنّ حديثه عن الفروق النظمية لم يهدف إلى إعطائنا أدوات تسمح لنا بالكتابه، بل إنّه كان يهدف على رأي «عمر أوكان» «إلى تزويد المتلقّي للأثر القرآني أو الشعري بأدوات تخول له القيام بالتأويل وإدراك جمالية الأثر الفني»<sup>2</sup>.

وإذا كانت المعاني في نظر "الجرجاني" تتطلّق من نفس المتكلّم وتتولّد عن طريق الفكر، فهو يقرّ على أسبقية المعاني الذهنية على التراكيب الصوتية، وهو ذات المعنى الذي نادى به فلاسفة اللغة المحدثين.

وإذا كان مفهوم النظم عنده يخصّ تعليق الكلم بعضه ببعض، فقد أشار إلى ما في طريقة تركيب الألفاظ وتعليق بعضها بعض من أهمية كبيرة في بلوغ المعنى المراد، رابطاً هذا الأخير بقصدية المتكلّم. وفي هذا الإطار نراه يؤكّد على مبدأ تداوليّ مهمّ هو مبدأ الإفادة. ويمكن أن نلمس ذلك في سياق حديثه عن تعارض أنصار اللّفظ في العديد من الأحكام المتعلقة بالمعنى الظاهر والآخر الخفي.

وعلى هذه الشّاكلة في الردّ على أنصار اللّفظ سرى "الجرجاني" في صوغ جملة من الحجج حتى يدعم القول بأنّ وجه الإعجاز القرآني يكمن في نظمه. وهذا يعني أنّ سياق إنجاز الخطاب هو الذي اقتضى توظيف جملة الآليات الخطابية، التي عملت على توجيه إستراتيجية الإقناع عنده. ومن خلال النماذج المستشهد بها تتبّدّى لنا تلك الإستراتيجية الخطابية التي تقوم أساساً على آليتي القياس والاستدلال الحجاجيين. وفي هذا الشأن يرى محققا الكتاب أنّ "عبد القاهر الجرجاني" يستعمل كلا المصطلحين «ويقصد بهما إلى الاحتياج على الشيء والإتيان ببينة تعلّل ما يورد وتجعله مقبولاً ومستساغاً لدى الآخرين، والأهم هو اشتمال المادة البلاغية على هذا القدر من التعليل»<sup>3</sup>. وحتى يتحقّق فعل الإقناع عند مخاطبته نراه يلجأ كذلك إلى ضرب الأمثلة والشواهد محاوراً مخاطبه وكأنّه ماثل أمامه.

وإذا كان "الجرجاني" قد اهتمّ بجانب المتكلّم، فقد اهتمّ كذلك بجانب السامع؛ حيث اشترط فيه امتلاك سمة التذوق التي لا تتفصل عن إدراك معاني النحو، لأنّ ذلك يعينه على تأويل المعنى بشكل سليم. وقد عقد في مصنفه فصلاً خاصاً بالذوق والمعرفة، مما ورد فيه قوله: «واعلم أنه لا

<sup>1</sup> عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص 21.

<sup>2</sup> عمر أوكان، اللغة والخطاب. ص 93.

<sup>3</sup> عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص 31.

يصادف القول في هذا الباب موقعا من السّامِع، ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذّوق والمعرفة، وحتى يكون ممّن تحدّث نفسه بأنّ لما يومئ إليه من الحسن واللطف أصلا، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد أريحيّة نارة، ويعرى منها أخرى».<sup>1</sup>

وما يمكن أن نفهمه من هذا الكلام أنّه وإن كانت الدّرایة المسبقة بالسياق شرطاً أساسياً في تحقيق غاية التّواصل والإفهام، فإنّ "الجرجاني" يضيف إليها كفاءة أخرى هي الذّوق.

ومن المفاهيم التّداولية التي نعثر عليها عند "الجرجاني" إشارته إلى صريح وضمنيّ الخطاب، حيث نراه قد عقد فصلاً في كتابه بعنوان (في اللّفظ يطلق والمراد به غير ظاهره). ومدار الأمر هنا على الكناية والمجاز. وفي هذا الإطار يرى "الجرجاني" أنّنا وإن اعتبرنا الكناية أبلغ من الإفصاح، والتّعرض أوقع من التّصريح، وأنّ للاستعارة مزية، وأنّ المجاز أبلغ من الحقيقة، إلا أنّ نفس العاقل ينبغي أن لا نطمئن إلى ذلك حتى يبلغ فيه غايته، وحتى يغلغل الفكر إلى زواياه<sup>2</sup>، عن طريق تحديد مقاصد المتكلّم الكامنة وراء مضمر الخطاب. أو عن طريق تحديد "المعنى" و"معنى المعنى" وفق مصطلحات "الجرجاني" الذي جعلهما سليلا النّظم، بحيث يحيل مفهوم المعنى إلى «المفهوم الظّاهر من ظاهر اللّفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللّفظ معنى ثمّ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر».<sup>3</sup>

وعلى العموم فقد تحدّث "الجرجاني" عن الجوانب الضّمنية في الخطاب المجازيّ، مبيّناً كيف أنّ غرض المتكلّم وقصده متعلّقان بطريقة نظمه، أو انتقاءه للألفاظ ورصفها في تركيب معينة، وفق ما يقتضيه السياق.

وفي تأكيده على أثر السياق في تحديد الدلالة نسوق تحليله للآية الكريمة ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم: ٤)، فهي استعارة اكتست شرفاً عظيماً ومزيةً جليلة؛ حيث سُلك بالكلام هنا طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء، فيرفع به ما يسند إليه ويؤتى بالذى الفعل له في المعنى منصوباً بعده، مبيّناً أنّ ذلك الإسناد إلى الأول كان من أجل الثاني.

<sup>1</sup> عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص 291.

<sup>2</sup> ينظر: المصدر نفسه. ص 113.

<sup>3</sup> المصدر نفسه. ص 269.

<sup>4</sup> ينظر: المصدر نفسه. ص 139، 140.

وإن كان اشتعل للشّيْب في المعنى، وإن كان هو للرّأْس في اللفظ، يبيّن أنَّ الشّرْف كان لأنَّ يُسلِك فيه هذا المَسْلَك أن تدع هذا الطَّرِيق فيه، وتأخذ اللفظ فتسنده إلى الشّيْب صريحاً فتقول: اشتعل شيب الرأس، هل تجد ذلك الحسن؟

فإنَّ السَّبَب أنَّه يفيد مع لمعان الشّيْب في الرَّأْس الذي هو أصل المعنى معنى الشّمْول، وأنَّه قد شاع فيه واستغرقه، وهذا ما لا يكون إذا قيل: اشتعل شيب الرأس.

وإذا كانت لفظة "اشتعل" في أعلى المرتبة من البلاغة، فإنَّ المزية لا ترجع لها وحدها لأنَّ في الآية شيء آخر من جنس النَّظم وهو تعريف الرَّأْس بالألف واللام مقوينا إليه الشّيْب منكراً منصوباً، مع إضافة معنى الإضافة من غير إضافة، وهو ما أوجب المزية - كما يقول الجرجاني -.

وانطلاقاً مما سبق يمكن أن ندرك أهمية مفهوم النَّظم عند "الجرجاني" الذي عمل على صياغة وبلورة الرؤية البلاغية والنحوية والأدبية عنده. ففي ظلِّ ذاك المفهوم نراه قد أخرج النَّص من مستوى الشكلي إلى مستوى أرجح باعتباره بناءً متكامل الأجزاء ومتلاحمها، مدراًكاً بذلك أهمية الاتساق النصي، مما يندرج في إطار اللسانيات النصية. ويختلف لنا "محمد عابد الجابري" وجه الجدة في اجتهادات "الجرجاني" في أنه «أبرز من خلال تحليله معنى النَّظم الطَّابع الاستدلالي للأساليب البيانية العربية، من تشبيه ومجاز واستعارة وكنية وتمثيل، وهذا الطَّابع الاستدلالي الذي يجعل الذهن ينتقل من خلال الأساليب البلاغية تلك من المعنى إلى معنى المعنى هو ما عنده مؤلفنا حينما قرأ النَّظم على أنه تناقض دلالات الألفاظ، وتلاقي معانيها على الوجه الذي ارتضاه العقل»<sup>1</sup>.

## 2-2- موضوع البلاغة: بناء على المفاهيم السابقة الذكر يمكن أن نحدد موضوع البلاغة.

تمتلك البلاغة أدوات تحليلية إن كان على مستوى الشكل أو على مستوى المضمون يمكن الإفادة منها في رصد الخواص الفنية للصياغة الشعرية والثرية، من خلال بحث الظواهر التعبيرية في مستوياتها المختلفة، وتحديد مواصفاتها في الخطاب الأدبي مع استخلاص الحقائق الجمالية. فالبلاغة تدرس كلَّ صنوف القول في الخطاب والرسائل والقصائد الشعرية، والنَّظم القرآني، وأحاديث الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْحُكْمُ، وَالْأَمْثَالُ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنْ ضرُوبِ الْقَوْلِ، حَتَّى النَّصوصُ الْحَوَارِيَّةُ الْمُتَبَادِلَةُ، فِي قَضِيَّةِ مِنْ الْقَضَايَا، أَوْ مِنْاسِبَةِ مِنَ الْمَنَاسِبَاتِ»<sup>2</sup>؛ أي أنَّها تتَّخذ من الأداء اللغوي ميداناً لعملها مما يجعلها تحتوي الأدب جميعاً.

<sup>1</sup>- محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي، الجزء 01، دار الطليعة، ط01، بيروت، دت. ص87،88.

<sup>2</sup>- شفيق السيد، فن القول بين البلاغة العربية وأرسطو، دار غريب، ط01، القاهرة، 2006. ص37.

يسعى المنهج البلاغي بالياته الإجرائية التحليلية وتصوراته الكلية لإنتاج وتقسيم الصياغة الإبداعية، خاصة أنها آليات قابلة للتعامل مع الخطاب الأدبي بكل مستوياته. وبتعبير أكثر إيضاحا فالبلاغة «تقوم على خبرات مستمدّة من معايشة النصوص لرصد أشكالها المتّوّعة فيما يتّصل بالخروج على الموضعية اللغوية في مباحث البيان... كما تتّصل البلاغة ببناء الجملة بكل احتمالاتها التركيبية... ثم تمتّد إلى البديع بوصفه أدوات إضافية تحسينية»<sup>1</sup>.

يشير هذا القول إلى علوم البلاغة، أو مقاييس الجمال البلاغي، التي تتمحور حولها البلاغة، وهي: علم البيان، وعلم المعاني، وعلم البديع.

إن تقسيم البلاغة إلى هذه العلوم هو الشائع والمعمول به منذ القرن السابع للهجرة وحتى عصرنا هذا، وهو المعتمد لدى دارسي البلاغة العربية، وإن كانت المؤلفات البلاغية في القرون الأولى وقبل القرن السابع تبحث في تلك العلوم دون التّفرّق بين مصطلحاتها. فقد كانت مباحث البلاغة وإلى وقت متأخر مختلطة وغير متمايزة «تسمى تارة علم البيان، وتارة علم البديع، وتنتظر كلّها نظرة واحدة بدون فرق بين ما يرجع منها إلى النظم والتّأليف، وما يرجع منها إلى وضوح الدلالة وخفائها، وما يرجع منها إلى المحسنات البلاغية التي تلي مرتبة ذلك في البلاغة والفصاحة، فكانت كلّها علما واحدا متّحدا الموضوع والغاية، ويرجع الأمر فيه إلى البحث في أسرار البلاغة والفصاحة»<sup>2</sup>.

ويشرح لنا "عبد العزيز قافقلة" ما حمل بعض الباحثين على تلك التسمية، يقول: «بعض المؤلفين يسمّي الثلاثة علم البيان، لأنّ البيان هو الكلام الفصيح المعرب عمّا في الضمير... ومنهم من يسمّي البيان والمعاني علم البيان، لأنّهما يبحثان في صلب المعنى المراد وفي حسن عرضه... وبعضهم يسمّي الجميع علم البديع لما في مباحثه... بعد هذا الاتّساع... من الروعة والإبداع»<sup>3</sup>.

لقد اعتنّ علماء البلاغة بالبحث في ماهية هذه العلوم، وأركانها، وأقسامها، وحدودها اللغوية. وممّا ورد في تعريف علم المعاني قول "السكاكبي": «هو تتّبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره ليحتّرز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما

<sup>1</sup>- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 05.

<sup>2</sup>- عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، علم المعاني. ص 36.

<sup>3</sup>- عبد العزيز قافقلة، البلاغة الاصطلاحية. ص 33.

يقتضي الحال ذكره. وأعني بتركيبات الكلام: التركيب الصادرة عن له فضل تمييز وتعريف، وهي تركيب البلاغة، لا الصادرة عن سواهم<sup>1</sup>.

علم المعاني هو التعرض لدراسة خواص التركيب، بالتعرف لدراسة التركيب النحوية واللسانية ومكونات الجملة، من ناحية إفادتها للمعاني المقصودة، مع ما يتصل بها من جودة التركيب. وبالتالي فهو علم يجمع بين إفادة تركيب الكلام وبين استحسانها، والعلم بمقاماتها، ومعرفة أصول هذا العلم تكون معيناً على الاحتراز من الخطأ في تطبيق الكلام وتأدية المعنى المراد. فاللفظ لوحده لا يشكل أسلوباً إلا إذا ضم إلى غيره من الألفاظ وتم عرضه في حليّة جميلة مع مراعاة السياق. والمقصود بتركيبات الكلام -كما يرى السكاكي- هي التركيب الصادرة عن البلاغة لا عن عامة الناس.

قد يلتبس مفهوم علم المعاني بعلم النحو ما دام هذا الأخير ينظر في بعض ما ينظر فيه علم المعاني من التقديم والتأخير، والذكر والمحذف... ولكن «ينظر فيها من جهة بيان وجوه صحتها وامتناعها، أما علم المعاني فإنما ينظر فيها من جهة بيان الوجوه التي ترجع بعضها على بعض»<sup>2</sup>.

وبالنسبة لمفهوم البيان فقد فسرت لفظة "البيان" تفسيرين في البحث البلاغي هما:<sup>3</sup>

1- الإقناع بالحجّة والإفهام بالدليل الواضح، مما يجعله مرادفاً للبلاغة. وهذا ما حمل بعض الدارسين على إطلاق لفظة البيان على مباحث البلاغة جماء.

2- هو القسم الثاني من علوم البلاغة.

لقد ازدادت عناية البلاغيين بالبيان الذي أطرّ أهمّ المباحث اللغوية، ويعدّ "الجاحظ" بحقّ واضح اللّبنة الأولى للبيان العربيّ في مصنفه القيم "البيان والتبين"، الذي أكدّ من خلاله على ضرورة مراعاة العلاقة القائمة بين القائل والسامع، وأنّ الغاية التي تجمعهما هي الإفهام عن طريق الإفصاح عن المعنى وإظهاره بالطرق المختلفة. وعلى هذا الأساس يعرّفه "السقاكي" بأنّه «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحتذر بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام ل تمام المراد منه»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- السقاكي، مفتاح العلوم، ص341.

<sup>2</sup>- عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالمية، علم المعاني، ص40.

<sup>3</sup>- ينظر: فتحي عبد القادر فريد، بحوث ومقالات في البلاغة، مكتبة النهضة المصرية، ط01، دب، 1984. ص132.

<sup>4</sup>- السقاكي، مفتاح العلوم، ص342.

فالبيان هو الكشف عن المعاني الخفية القائمة في النفس بذكرها والإخبار عنها؛ بمعنى أنه «الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي»<sup>1</sup>. فوضوح المعنى وإظهاره يكون بقدر وضوح الدلالة عليه، إذ الغرض هو الصورة التي يخرج إليها الكلام والغاية التي يتوجهها المتكلم. ووفقاً لهذا الاعتبار، فالبيان موضوع بالغ الأهمية في البلاغة العربية.

وإذا كان مجال علم البيان هو دراسة معاني الألفاظ ودللات التراكيب، فقد جعل "الجاحظ" أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء:اللفظ، والإشارة، والعقد، والخط، والحال أو النسبة.

وبالنسبة لمفهوم البديع فقد كانت دراسته قبل تحديده كمبحث ثالث من مباحث البلاغة، عبارة عن دراسة لمفهومه المتضمن مباحث البلاغة على جهة التغلب، حيث «نجد الرواية العرب يطلقون اسم البديع بادئ ذي بدء إطلاقاً عاماً على كلّ جديد من الألوان البلاغية من مثل التشبيه والمجاز وغيرهما من صنوف التقى في التعبير والمحسنات البديعية ويقصدون من هذه التسمية إلى أنه شيء جديد مبدع»<sup>2</sup>.

ورد تعريفه عند "السّكاكِي" على أنه وجوه مخصوصة لقصد تحسين الكلام، يقول: «وإذ قد تقرر، أنَّ البلاغة بمرجعيها وأنَّ الفصاحة بنوعيها، مما يكسو الكلام حلَّةَ التزيين، ويرقيه أعلى درجات التحسين، فمهما هنا وجوه مخصوصة كثيراً ما يصار إليها، لقصد تحسين الكلام... وهي قسمان: قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللُّفْظ»<sup>3</sup>. إنَّ علم البديع بهذا التعريف هو العلم الذي يهتمُّ بوجوه القول التي تزيده حسناً ورونقًا، حيث يظهر قدرة الأديب سواءً أكان شاعراً أو ناثراً في صوغ عباراته ورصف كلامه مع مراعاة المطابقة لمقتضى الحال ووضوح المعنى. ولعلَّ هذا ما حمل بعض البلاغيين -أمثال السّكاكِي- إلى عَدِّ البديع تابعاً للمعاني والبيان، خاصة وأنَّهما يشكلاً بناعين أساسيين في الهيكل العام للنظم القرآني.

إنَّ لكلَّ علم من هذه العلوم مفهومه ومصطلحاته ومسائله و المجاله مما يميِّزه عن غيره من العلوم، ليس لغرض الفصل بينها لأنَّها تشكلَ علمًا واحدًا متَّحدًا للموضوع والغاية، أو إنَّ شئنا هي مباحث متكاملة في اتصالها بالخطاب الأدبي؛ إذ منها ما يرجع إلى النظم والتَّأليف، ومنها ما يرجع

<sup>1</sup>-الجاحظ، البيان والتبيين، ج 01. ص 75.

<sup>2</sup>- مصطفى الصاوي الجوني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد. ص 177.

<sup>3</sup>- السّكاكِي، مفتاح العلوم. ص 532.

إلى وضوح الدلالة وخفائها، ومنها ما يرجع إلى تحسين الكلام. وبالتالي فكل علم أطره المعرفة المحددة بوسائل تعبيرية خاصة.

وإذا ما أمعنا النظر في مقاييس الجمال البلاغي وجذبها لم تخرج في إطارها العام عن تركيب الكلام، ووضوح الدلالة على المعنى المراد، مع ما يستوجبه ذلك من مراعاة السياق. كان هذا حديثاً مختصراً عن تلك الثلاثية البلاغية التي استقرّ عليها الدرس البلاغي إلى اليوم. وليس غرضنا في هذا الموضوع التاريخ لهذه العلوم، فقد تكفلت بذلك كتب كثيرة ومليئة بها صفحات.

### 2-3-هدف البلاغة: إن تحديد هدف البلاغة وثيق الصلة بتحديد مفهومها وموضوعها وظروف نشأتها.

لقد ارتبطت البلاغة العربية في نشأتها بالوازع الديني في المقام الأول، وتحديداً بمسألة الإعجاز كما هو الحال في كتب المفسرين والمتكلمين والبلاغيين من جعلوها هدفهم النهائي، «فالبلاغة العربية تكشف عن جماليات فن القول العربي، كما أنها تجلّي الإعجاز البصري في الحرف، والكلمة، والآية، والسورة، والقرآن الكريم بآياته وسوره وحروفه وألفاظه»<sup>1</sup>، لذا كانت من أشرف العلوم لأنّها تكشف عن سرّ إعجاز القرآن. فكرة تحديد وجوه وأسرار الإعجاز القرآني كانت همّ جمع من الدارسين، لعلّ أبرزهم "عبد القاهر الجرجاني" في كتابيه "دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة" اللذين أراد من خلالهما أن يبيّن معنى الإعجاز وأصوله وظواهره عن بصيرة ثاقبة، لذلك كانت «الكتابة التي اهتمّ بها هذا الرجل وقلده فيها جماعة ساروا على دربه كان جلّ هممها أن تربّي الملكة الأدبية والذوق البصري ليستطيع من يتوفّر له أن يطرب إلى حدّ ما للروعة التي يخلقها في نفسه هذا البيان الإلهي الذي يجده في كتابه، دون أن يقف على حقيقة الأسباب والعلل»<sup>2</sup>.

لقد عني "ال العسكري" في سياق حديثه عن علم البلاغة بالحديث عن ارتباطه بعلوم التفسير، كما أكد على ضرورته في فهم إعجاز القرآن، وأشار إلى ضرورة تعلم البلاغة محدداً أهدافها وفوائدها قائلاً: «أنّ أحقّ العلوم بالتعلم، وأولاًها بالتحفظ -بعد المعرفة بالله جلّ ثناؤه- علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة، الذي به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى... وقد علمنا أنّ الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأخلّ بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصّه الله به من حسن التأليف، وبراعة التركيب. ولهذا العلم بعد ذلك فضائل مشهورة، ومناقب معروفة، منها أنّ صاحب

<sup>1</sup>- محمد برकات حمدي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكملاً. ص 96.

<sup>2</sup>- محمد برکات حمدي، الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي، دار الفكر، ط 02، عمان، 1983. ص 04.

العربية إذا أخل بطلبه.. عَفَى على جميع محسنه، وعمى سائر فضائله؛ لأنَّه إذا لم يفرق بين كلام جيد، وأخر رديء؛ ولفظ حسن، وأخر قبيح، وشعر نادر، وأخر بارد، بان جهله، وظهر نقصه. وهو أيضاً إذا أراد أن يصنع قصيدة، أو ينشئ رسالة - وقد فاته هذا العلم - مزج الصفو بالكدر... وإنَّما أراد تصنيف كلام منثور، أو تأليف شعر منظوم، وتخطىء هذا العلم ساء اختياره له، وقبحت آثاره فيه...».<sup>1</sup>

فهذا القول وعلى طوله يرصد لنا الوعي التام بالأبعاد المختلفة للدرس البلاغي، لذلك تتفاوت أهداف كثيرة دفعت العرب إلى الخوض فيه. فكان لها الفضل في ظهور البحث البلاغي وتقدمه وظهور المصنفات. وهذه الأهداف يمكن اختزالها في ثلاثة مثلاً يشير إلى ذلك قول "العسكري":

**2-3-1-الهدف الديني:** الذي يتمثل في خدمة القرآن والبرهنة على وجوه إعجازه من خلال تذوق بلاغته، في محاولة فهم آياته وأسلوبه واستبطاط الأحكام منه. والدليل على ذلك أننا لو عدنا إلى تفسير الكشاف -مثلاً- نجده متميِّزاً؛ من حيث أنه مؤسس على علمي المعاني والبيان. وعلى العموم فقد «أصبحت كتب البلاغة سبيلاً تقضي إلى رحاب القرآن ومعالم يهتدى بها الدارسون، ويستعين بما فيها من مضات مشرقة ولمحات بد菊花 المفسرون». ولذلك كانت البلاغة مقدمة لدراسة كتاب الله وتفسيره وإدراك فصاحتَه وبلاجته»<sup>2</sup>. والأكثر من ذلك فـ«إنَّ محاولة فهم النص القرآني فهما صحيحاً وإدراك مراميه، ودفع الشبهات المثارَة من حوله كانت سبيلاً إلى التوصل إلى كثير من الطواهر الأسلوبية التي عرفتها البلاغة العربية، واستقرَّت عليها في مراحلها الأخيرة خلال القرنين الخامس والسادس الهجري ثمَّ من بعد ذلك إلى الوقت الحاضر»<sup>3</sup>.

وكان ذلك قبل أن تعنى البلاغة في مرحلة ثانية بتحليل ودراسة الوجوه البلاغية للخطاب الأدبي عامَّة شعره ونثره، «على معنى أنَّ الجهد البلاغي القديم استهدف تقديم أطر كليَّة تصلح لتقسيم ما أنتجه الخطاب القرآني من دلالات، ثمَّ بالتبعية - تصلح لتقسيم ما أنتجه الخطاب الأدبي أيضاً، مع التركيز على طبيعتها الإبداعية»<sup>4</sup>.

**2-3-2-الهدف التعليمي:** المتمثل في تعلم الناشئة بيان اللغة العربية ومعرفة أساليبها، أي صناعة الكلام، خاصة بعدما شاع اللحن على الألسنة وامتد إلى العرب. فتعلم العربية يسمح بهم

<sup>1</sup> العسكري، الصناعتين. ص 07,08.

<sup>2</sup> أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب. ص 34.

<sup>3</sup> شفيق السيد، البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقدير. ص 16.

<sup>4</sup> محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 92.

كتاب الله، ثم إن معرفتها يعني الإمام بمفرداتها وتراتيبها ومعانيها وأساليبها، ومعرفة البلاغة كفيل ببلوغ تلك الغاية. فهي العامل على تقويم وضبط الألسنة لأنها الأداة إلى التعبير الحسن والنظم البديع. ثم إنها وسيلة من وسائل تربية الإنسان على الذوق العربي، الذي يقود وبالتالي إلى فهم البيان القرآني. يقول "عبد القاهر الجرجاني" مشيرا إلى ذلك «... ثم إنك لا ترى علما هو أرسخ أصلا، وأبسط فرعا، وأحلى جنى، وأعذب وردا، وأكرم نتاجا، وأنور سراجا، من علم البيان، الذي لواه لم تر لسانا يحوك الوشي، ويصوغ الحلي...والذي لولا تحفيه بالعلوم، وعナイته بها، وتصوирه إليها، لبقيت كامنة ومستورة، ولما استبنت لها يد الدهر صورة ...»<sup>1</sup>.

إن ما يمكن أن نلمسه من خلال المسيرة التطورية لعلم البلاغة بما يشتمله من حدود وأصطلاحات خاصة ومحاولات فرعية، أنه علم عني عند ظهوره بتقسيم الخطاب قبل أن تتوجه عنايته إلى إنتاج الخطاب. وهذا ما يؤكد "عمر أوكان" في قوله: «إن البلاغة العربية قد ارتبطت بالشعر والقرآن، والقول البلوي عموما. ومن ثمة كانت محاولة لتقسيم الخطاب، ولم تهدف إلى إنتاجه، وإن صارت فيما بعد آلة لإنتاج الخطاب»<sup>2</sup>. أو بتعبير آخر إن شئنا فإن غاية البلاغة هي «اكتساب المهارة العملية في الإنتاج»<sup>3</sup>، إذ لا يكفي الاهتمام بالجانب التئيري إذا لم يصاحب اهتمام بالمهارات الأدائية أو الإنجازية المعاينة على إنتاج الخطاب وفق قواعد وإجراءات تنظيمية، ثم العمل على فهم معطياته.

**2-3-3-الهدف النّقدي:** المتمثل في السعي إلى المفاضلة في الكلام، أي التمييز بين كلام جيد وآخر رديء بالاحتكام إلى المعايير البلاغية. ويظهر دور البلاغة هنا في أنها تقدم الآليات التي تعين على إقامة الموازنة. فالبلاغة هي الكفيلة بكشف روعة الصياغة وجودة المعنى واستجلاء مواطن الجمال، وذلك من خلال العمل على «تربيـة القدرة على الإحساس بعناصر الجمال الأدبي في الكلام الأدبي الرفيع، وتربيـة القدرة على فهم النصوص الجميلة الراقية، والقدرة على محاكـاة بعضـها في إنشـاء الكلـام، والقدرة على الإبداع والابتكـار لدى الذين يملـكون في نظرـهم الاستعداد لشيـء من ذلك»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص 63.

<sup>2</sup>- عمر أوكان، اللغة والخطاب. ص 111.

<sup>3</sup>- مصطفى الصاوي الجوني، البلاغة العربية تصمـيل وتجـديد. ص 202.

<sup>4</sup>- عبد الرحمن حسن حبنـك الميدانـي، البلاغـة العـربية، أسـسـها وعلـومـها، جـ 01. صـ 11.

إن تحديد البعد النّقدي للدرس البلاغي يجلّي بوضوح التّداخل الموجود بين الحقّلين النّقدي والبلاغي، واعتداداً بذلك «فالدرس البلاغي يكاد يتوقف عند المستوى اللّفظي للنص في مفرداته وتراكيبه، بهدف الكشف عن عناصر الجمال فيه، وإبراز قيمته الدلاليّة... فالنصوص التي لا تتوافر فيها عناصر الجمال وفقاً للمقاييس التي استتبعها القدماء من القرآن، والشعر العربي القديم، ليست موضوعاً للدرس البلاغي من الأصل»<sup>1</sup>.

ومعنى ذلك أنّ الدرس البلاغي يعني بالكشف عن عناصر الجمال الكامنة في المستوى اللّفظي والتّركيبي للخطاب، مما يسمح بتحديد القيمة الدلاليّة لأي خطاب، لا قبل المفاضلة بينها، على أساس أنّ مكمن الجودة والرّداءة يتوقف على الاستيعاب والتّوظيف الحسن لعناصر الجمال تلك، هذا إذا رأينا الجانب التعليمي للبلاغة العربية وأنّها تشريع وتوجيه سابق على النّص، يسعى دوماً إلى رسم معالم السّبيل المؤدي إلى الأداء البياني الجميل، فكلّ ما سار على نهج تلك المعايير الصانعة للقول الجميل ووافقها من نماذج الخطاب المختلفة فهي معتمدٌ بها، تدرج ضمن رزنامة الدرس البلاغي، وكلّ ما حاد عنها يعدّ مبتور الصلة بالدرس البلاغي.

ويشير "محمد عبد المطلب" إلى مهمّة البلاغة في محاولة تحليل الخطاب والكشف عن ميكانيزمات اشتغاله على خلفية أنّ البلاغة العربية تملك من الأدوات اللغوية ما يخول لها ذلك، يقول في سياق حديثه عن اتصال البلاغة بالوافد الغربي والاهتمام المتزايد بالبحث اللغوي: «...وكل ذلك أتاح للبلاغة أن تتحول عن مهمتها الأولى وهي إنتاج النّص، إلى مهمّة جديدة هي تحليله والكشف عن نظامه»<sup>2</sup>.

ويخلص لنا "عبد العزيز قلقيلية" تلك المهام المختلفة لعلوم البلاغة -مما سبق ذكره- في النقاط التالية:

«1-أنّ النّاظر في هذه العلوم والمحصل لملكتها يعرّف إعجاز القرآن الكريم معرفة يقينية، فيكون مؤمناً عن بيّنة.

2-أنّ المتمكن من أصولها وأحكامها يلمس بنفسه دقائق العربية وأسرارها ويدرك مراتب الكمال ومزايا صوره شعراً ونثراً، وبعبارة أخرى يصير ناقداً واعياً.

3-أنّ الدّارس لها الخبير بضوابطها وقوانينها إذا أراد أن يقول شعراً أو نثراً في أيّ غرض يستطيع أن يجد من أمره رشداً فيصبّب الهدف ويدرك القصد، ويأتي بما يطابق الحال من الألفاظ والتّراكيب

<sup>1</sup>- شفيع السيد، فن القول بين البلاغة العربية وأرسطو. ص 37.

<sup>2</sup>- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 07.

ويهتدى إلى المستجاد من الكلام، والمختار من القول، لأنّ معه مصباحه الذي يستضيئ به، ويسير على هديه، وبعبارة أخرى يصير أديباً مبدعاً<sup>1</sup>.

فهذا القول يعكس لنا تلك المهمة المزدوجة للبلاغة العربية دينياً ودنيوياً، مما لا يختلف عما حدده القدماء. وبالنظر إلى ذاك التراث، فـ«إنّ البحث في البلاغة العربية معين لا ينضب، وإنّ دارس القرآن الكريم والأدب العربيّ ومصنّف المختارات والنّاقد الأدبيّ لن يستغنوا عنها، لأنّ أهدافها واسعة، ومداها بعيد»<sup>2</sup>.

هناك من نظر للبلاغة على أنها «فنّ القول وأناقة التعبير» أو هي «الكلام الهدف إلى الإقناع»<sup>3</sup>. وهذا التعريفان على اختصارهما فيما يصوغان مفهوماً مزدوجاً للبلاغة، إذ نجدها تجمع بين الإمتناع والإقناع، أو بين الجمال والحجاجيّ؛ بمعنى أنّ مهمّة البلاغة لا تتحصر في الكشف عن بعد الجمال وحده، بل تتجاوزه إلى عملية التأكيد والإقناع التي ترتبط بالمتلقين في مقاماتهم وأحوالهم المتباينة. يقول «الجويني»: «وإن كانت للبلاغة من وظيفة، فهي في رأيي الإمتناع والإقناع وترقيق الوجدان، وتهذيب السلوك»<sup>4</sup>.

فالنظريّة البلاغيّة الجديدة لم يعد ينظر إليها «بوصفها مدرسة تخيلية تجميلية بحتة بل نظرية مقصديّة تداولية»<sup>5</sup>. إذ لم تعد مهمتها الاعتناء بالبعد الجماليّ فقط بقدر الاهتمام بالبعد التداوليّ، بالتركيز على الفعل التأثيري المتمثل في الإقناع بنوعيه، إقناع العقل وإقناع العاطفة، وهي غاية تعيد الاعتبار لدور المتلقّي، «حتى أنّ ما يميّز المقاربة البلاغيّة عن غيرها من المقاربات النصيّة هو نظرتها للنصّ من ناحية تأثيره في المتلقّي، مما يجعلها تتراوح بين النصّ والمتلقّي تتساءل عن كيفيات التأثير فيه جمالياً وتداولياً»<sup>6</sup>.

وبالنظر إلى هاتين الوظيفتين يمكن تعرّيف البلاغة إلى بلاغة الإقناع التي تخاطب العقل بالاستناد إلى البرهان والحجاج (بلاغة الحجاج)، وبلغة الإمتناع التي تخاطب العاطفة عن طريق جمال العبارة (بلاغة الأسلوب)، لدرجة يرى فيها «الجويني» أنّ المصطلحات البينية «ما جاءت إلا لتعين على تذوق الجمال في النصوص الأدبية، إنّ المصطلح البلاغيّ رائد لاستكشاف الجمال

<sup>1</sup>- عبد العزيز قلقيلية، البلاغة الاصطلاحية. ص 20.

<sup>2</sup>- أحمد مطلوب، بحوث بلاغية. ص 55.

<sup>3</sup>- عمر أوكان، اللّغة والخطاب. ص 100.

<sup>4</sup>- مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد. ص 06 من المقدمة.

<sup>5</sup>- ملás مختار، البلاغة والتداولية، قراءة في تداولية الخطاب البلاغي، مجلة الخطاب، العدد 08. ص 140.

<sup>6</sup>- محمد مشبال، البلاغة والأدب، من صور اللغة إلى صور الخطاب، دار العين، ط 01، القاهرة، 2010. ص 09.

### في مفهوم البلاغة

الأدبي»<sup>1</sup>. والقول بذلك لا يعني أن النوعين منفصلان بل هما متكاملان، بدليل أن بلاغة الإقناع لا تخطاب العقل(إقناع عقلي) فقط بل تخطاب العاطفة(إقناع عاطفي)أيضا، ثم إن بلاغة الإمتناع قد تكون الغاية منها الإقناع(سواء منه العقلي أو العاطفي)؛ بمعنى أن الإقناع قد ينبع عن الإمتناع؛ «إن الإقناع نجده أساسا ناتجا عن الوظيفة الإجتماعية وهيمتها من خلال التوازنات الصوتية والصور البلاغية، والتقديم والتأخير»<sup>2</sup>، مما يعكس فاعلية الناحية الجمالية في تحصيل الأثر التداولي.

وبناء على ما سبق إذا كانت مهمة البلاغة تمتد إلى الإمتناع (تحقيق قيم وجودانية) والإقناع واكتساب القدرة على فهم الخطاب وتحليله من خلال مستوياته الدلالية والتركيبية والتداولية، مع القدرة على إنتاج الخطاب وتقويمه، فإنها مهمة تمتد كذلك إلى تحقيق كفايات تواصلية ومنهجية، وهي كفايات تلخص لنا العديد من المهام. ويلخص لنا "عمر أوكان" هذه المعطيات في قوله: «يهدف الدرس البلاغي إلى دراسة بعض ظواهر اللغة العربية من حيث أنها نساقها البلاغية وبنياتها الجمالية. وهو يهدف مثل باقي مكونات اللغة العربية عموما، والدرس اللغوي خصوصا، إلى تربية الكفايات التواصلية والمنهجية والثقافية، وتعزيز القيم والمواصفات الوجودانية»<sup>3</sup>.

ـ قيم وجودانية: اكتساب حس فني.

ـ كفايات تواصلية: معرفة أساليب التواصل، مطابقة المقام...

ـ كفايات منهجية: القدرة على تطبيق القواعد كتابة ومشاهدة، التعامل مع جل أنواع الخطاب...

ـ كفايات ثقافية: معرفة علوم البلاغة، معرفة الخصائص البلاغية للغة الأدبية أو نظيرتها غير الأدبية...

وعلى العموم فإن كثرة المصنفات البلاغية وما أعقبها من كثرة المصطلحات التي خصّتها البلاغيون لدراسة المدونة الشعرية والتراثية، دليل على انشغالهم بتعقب الظاهرة الإبداعية، ثم إنّه دليل على هيمنة البلاغة على الإنتاج الأدبي الذي اقتفي أثرها. والأكثر من ذلك، فإنّ مهمة البلاغة اليوم لم تعد تقتصر على الإنتاج الأدبي فقط، بل تجاوزته إلى مجالات أخرى لها من الخصوصية المعرفية ما يجعلها تتمايز عنه، إذ نجدها «تفرض نفسها في مختلف مجالات المعرفة الاجتماعية

<sup>1</sup>- مصطفى الصاوي الجوني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد. ص 05 من المقدمة.

<sup>2</sup>- عمر أوكان، اللغة والخطاب. ص 153.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه. ص 142.

والسياسية والقانونية والإعلامية، لأنّها توفر للمتكلّم الكثير من الإمكانيات والوسائل من أجل الوصول إلى المخاطب وحزّحه عن موقعه<sup>1</sup>.

## 2-4-البلاغة العربية النّشأة والتّطوّر

إنّ أيّ علم من العلوم لا يمكن أن يبرز إلى الوجود بصورة مكتملة، مكتمل الأصول والفروع، إلاّ بعد أن يسبق بمراحل تكوينية مختلفة، من مرحلة النّشأة إلى مرحلة التّطوّر والنّضج فالاكتمال. والشّأن نفسه بالنسبة للعلم الذي نحن في سياق التعريف به وهو علم البلاغة العربية.

إنّ المباحث البلاغية لم تنشأ من وفي فراغ، وإنّما استقرّت على ما هي عليه بعد طول نظر واستقراء لأساليب التّعبير في الأعمال الأدبية المختلفة. ومن المصادر المتميّزة في نشأة البلاغة العربية القرآن الكريم الذي كان له أثراً كبيراً في تشكيل مسار البحث البلاغي.

إنّ ما شاع على السنة العامة من لحن على مستوى الألفاظ والتركيب كان مدعاه إلى الاهتمام بعلوم اللغة وإلى وضع قواعد من شأنها أن تضمن سلامة النّطق والفهم.

وعلاوة على ذلك فقد اهتمَّ اللّغويون بوضع القواعد التي من شأنها أن تعمل على تبيان ما ورد من ضروب القرآن (تفسيره)، إذ «لم يكن هدف البلاغيين الوقوف عند حدود تأسيس مجموعة من المبادئ العامة فحسب، بل تعدّاه إلى عملية التفسير التي تحولت -أحياناً- إلى دائرة التأويل»<sup>2</sup>. فكان أن شكلَ النّص القرآني مصدراً استلهموا منه القواعد النحوية والصرفية والبلاغية. ومعنى ذلك أنَّ الدرس البلاغي نشا في ظلِّ البحث اللغوي واتصاله بالدراسات القرآنية.

لقد ساهمت مسألة الإعجاز القرآني في نشأة البحث البلاغي وإثرائه، لأنَّ بيان وجوه الإعجاز مرتبط بتفسير أساليبه البيانية وتركيبيه واستظهار معانيه، فـ«بنزول القرآن الكريم التفتت أنظار العلماء والبلغاء إلى هذا النّص المعجز، وحاول كثير منهم البحث عن مصدر بلاغة آياته، والاستدلال على ماهية إعجازه البياني، ثمَّ تحول البحث إلى التعرّف على الخواص الأسلوبية لأنواع الكلام، وتغيير الدلالات تبعاً لأنواع المقال، والمزايا التي تتفرد بها الصور الكلامية المختلفة، وكان من ذلك كله بدايات لما يشكلَّ اليوم علوم البلاغة العربية»<sup>3</sup>. لذلك نجد أنَّ عدداً من المصنفات طبعت عناوينها لفظة الإعجاز. فمن منطلق الدّفاع عن كتاب الله وتأويل ما أشكل فيه ألف "ابن قتيبة" (ت276هـ) كتابه "تأويل مشكل القرآن". كما استخدم كلمة المجاز بمفهوم أوسع مما عرف

<sup>1</sup>- هشام صوبلح، بلاغة الإنفاس في الخطاب الإعلامي، دراسة في ضوء البلاغة الجديدة، مجلة الخطاب، العدد 08. ص261.

<sup>2</sup>- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص92.

<sup>3</sup>- بيتهنَّ أيوب، أحمد محمود المصري، قضايا بلاغية، دار الوفاء، ط01، الإسكندرية، 2005. ص10.

لدى البلاغيين فيما بعد، أي بمعنى طرق القول وأساليب التعبير، "أبو عبيدة" في مصنفه "مجاز القرآن". فكانت بذلك عديد المصنفات في مباحث الإعجاز «أمراة اقتدار هذه البلاغة على البحث في الكلام الإلهي، وعلى الارتقاء بهذا الفن إلى ذرى سامية»<sup>1</sup>.

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن الهدف الديني من الحوافز الفعالة التي استدعت الخوض في الدرس البلاغي، هذا الهدف الذي يوضحه لنا "أحمد مطلوب" في قوله: «الهدف الديني هو خدمة القرآن الكريم الذي كان معجزة تحدي الجن والإنس. ولكي يبرهنوا على إعجازه ويفهموا آياته وأسلوبه ليستبطوا الأحكام منه، اتجهوا إلى البلاغة باحثين فنونها موضعين أقسامها لتكون لهم عونا في فهم القرآن. وكان هذا من أهم الأهداف التي دفعتهم إلى البحث والتأليف فيها»<sup>2</sup>.

وعلى العموم فإن كانت هناك دراسات اهتممت بالقرآن تفسيرا لبعض آياته وكشفا لوجه إعجازه البلاغي، فإنه في المقابل هناك عدد من الكتب «ألفها أهل الأدب وعلماء البلاغة والنقد بداع فني في المقام الأول، وهو تقديم صورة للبيان العربي في مستوياته الرفيعة، ووصف تقاليده الفنية التي جرى عليها سواء في الشعر أم في النثر، منذ أقدم العصور»<sup>3</sup>، وإن لم تخل من التنويه ببلاغة الخطاب القرآني باعتباره أعلى مستويات البلاغة.

إن البحث البلاغي لم يكن حكرا على اللغويين فحسب بل اهتم به الأصوليون والمفسرون، وخاضوا في مباحثه باعتبارها إحدى المباحث اللغوية التي يعتقد بها في عملية التفسير، فهي مدخل إلى علم أصول الفقه الذي يهتم بمعرفة النص الذي تستربط منه القاعدة الشرعية.

وليس لنا أن نغفل حقيقة أخرى مفادها أن «البلاغة نشأت في حجر المتكلمين دفاعا عن الدين»<sup>4</sup>. فالمتكلمون شغلوا بالبحث في بلاغة القرآن، ويرون أن من وجوه الإعجاز القرآني ما فيه من بيان ومعانٍ وبديع، وهو إعجاز لا يفهم إلا بفهم علوم البلاغة.

لقد لجأ المتكلمون في مناظراتهم غيرهم من الفرق الدينية إلى تعليم آثارهم بما اطّلعوا عليه من منطق وفلسفة وثقافات أجنبية، مما خول لهم اكتساب ملكة لغوية بيانية فذة، جعلت مصنفاتهم المتمحورة حول بيان الإعجاز البلاغي للقرآن غاية في الإقناع والحجاج.

<sup>1</sup> - أحمد الجوة، التداوilyة وتحليل الخطاب، مجلة الخطاب، العدد 08. ص 167.

<sup>2</sup> - أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب. ص 21.

<sup>3</sup> - شفيق السيد، البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقدير. ص 64.

<sup>4</sup> - مصطفى الصاوي الجوني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد. ص 203.

لقد تأثّرت الأبحاث البلاغية وامترجت بأبحاث أخرى قد تبدو دخيلة عنها، والقول بذلك لا يعني تحول الدرس البلاغي إلى تجريد فلسي بحث. فالبلاغيون استلهموا المنهج في بحوثهم، كما استلهموا تقسيمات المناطقة، ونظرة متأنّية تجعلنا نلاحظ «كيف انفع البلاغيون بالفكر الفلسفى والفهم المنطقي من غير تمثّله مجرّدا كما عند الفلاسفة والمناطقة، بل بناء النتائج على الأسباب والمقدّمات، في استلهام أدبي»<sup>1</sup>. ولكن هذا الحكم يتغيّر مدلوله بتتابع مسيرة الدرس البلاغي عبر محطاته التاريجية، ونقصد بذلك الفترة التي أصبحت فيها الفلسفة «من مطالب المقدمة في البلاغة العربية... وزاد الأمر حتى أصبحت هذه الدراسات الفلسفية والتّقسيمات المنطقية من القضايا التي تحكم الفن البلاغي كلّه. فكثُرت الحواشي والتقارير والشروح، حتى شكلّت تركّة بلاغية واضحة، واتّجاها بيانيا لاحبا»<sup>2</sup>.

وبناء على ما سبق فالبحث البلاغي استقى من روافد مختلفة، إذ ساهمت في نشأته عوامل متعدّدة هي المشار إليها سابقاً، وهي عوامل يلخصها لنا «محمد العمري» في عوامل أولية وأخرى مساعدة. وبالنسبة للعوامل الأولى «هي تلك التي أدت إلى ملاحظة الخصوصية الأدبية، سواء كان ذلك من الدّاخل، أي عن طريق معاناة موضوع البلاغة (النص الأدبي)، أو من الخارج عن طريق معاناة أسئلة أخرى لغوية أو دينية أو معرفية عامة»<sup>3</sup>. وبالنسبة للعوامل الثانية «هي العوامل التي ساهمت في تعزيز البحث في الموضوع أو تطويره، وهي تتعلّق أساساً بالمتّافق، وتطور البحث والتألّيف في المجالات الفكرية المختلفة»<sup>4</sup>.

وعلى العموم فقد أخذت البلاغة لنفسها عدة اتجاهات:

- فالبلاغة العربية نشأت في أحضان القرآن تفسيراً وبياناً لوجوه إعجازه.
- اتجهت إلى دراسات الأدباء والشعراء، حتى ظهر في تاريخ البلاغة ما سمي ببلاغة الأدباء كتاباً وشعراً ونقداً.

- اتجهت وجهة أجنبية متأثرة بالبلاغة اليونانية حتى ظهرت بلاغة المتكلّفة. وبالتالي فإن العوامل التي أثرت في البلاغة العربية اختلفت منها الأدبية ومنها الكلامية، وهذا ما جعلها تهجّج نهجين، نهج أدبي آخر كلامي أسّسا فيما بعد لمدرستين بلاغيتين هما المدرسة

<sup>1</sup> محمد بركات حمدي، الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي. ص 14.

<sup>2</sup> محمد بركات حمدي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل. ص 10، 09.

<sup>3</sup> محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها. ص 18.

<sup>4</sup> المرجع نفسه. ص 19.

الكلامية والمدرسة الأدبية. مما حدد اتجاهات الباحثين فيها، كاتجاه الأدباء، والكتاب، واللغويين، والنحوين، والإعجازيين، والفلسفه. وكل واحد من هذه الاتجاهات يمثل لوناً بلاغياً ينضاف إلى غيره، فمنها ما يربّي الذوق ويشرح العبارة ويحافظ على بيان التركيب ووضوحيه، ومنها ما يخدم المعنى القرآني من وجهة نظر نحوية لغوية، ومنها ما يمثل طرائق فهم القرآن الكريم من خلال الوجهة البلاغية، ومنها ما كان عبارة عن شروحات لأعمال سابقة.<sup>1</sup>

إذا ما جئنا إلى تتبع مسيرة المباحث البلاغية منذ العصر الجاهلي مما تناقلته الألسن وتدارالته الكتب وجدنا شعراء هذا العصر «يقفون عند اختيار الألفاظ والمعاني والصور... ومن يتصرف أشعارهم يجدها تزخر بالتشبيهات والاستعارات...». وفي ذلك إشارة إلى عنايتهم بتأليف الكلام نظراً لإدراكهم المسبق بما تولّده تلك الفنون البلاغية من قيم تعبيرية ونفسية وتواصلية مختلفة، حتى وإن لم يشهد هذا العصر تأصيل المصطلحات البلاغية، لكن الفنون البلاغية التي وردت في الشعر تشهد أنَّ العرب كانوا يعرفون من الأساليب والصور والقضايا البلاغية ما يكسب كلامهم حسناً وطلاوة، فقد كانت بمثابة الأصول العامة التي نهجها الشعراء والأدباء فيما نظموا أو أفسوا، لذلك نجدهم يقفون طويلاً عند القصائد ينقدونها، وأمام الشعراء يبدون فيهم الآراء والملحوظات التوجيهية، فإنما أنَّ يسموا بشعرهم إلى أعلى المراتب أو ينزلون به إلى أدناها بناءً على الإجادة في فنِّ القول. وقد نمت تلك العناية بعد ظهور الإسلام خاصة وأنَّ القرآن كان حدثاً بلاغياً أضفى على العرب بلاغة جديدة، والأمر سيان بالنسبة للحديث. فقد غلت في هذا العصر الناحية التطبيقية وكثُرت الملاحظات البيانية، وهي كثرة كانت وليدة عوامل مختلفة «فقد تحضر العرب واستقرُّوا في المدن والأمسار، ورقيت حياتهم العقلية... فكان طبيعياً أن ينمو النظر في بلاغة الكلام وأن تكثُر الملاحظات المتصلة بحسن البيان»<sup>2</sup>، وهي ملاحظات تأتي لها أن تتسع أكثر في العصر العباسي لا سيما مع تطور وانتعاش الحركة الفكرية والأدبية بما رافقها من تعليقات وأحكام بلاغية. فقد أخذت العلوم منحى آخر مغايراً لما كانت عليه، حيث بدأت تتمايز وتتض Jeg، مع الكثرة في الكِّم والأعلام الذين تشعبت مناخيهم، مما سمح بظهور المصنفات البلاغية المستقلة.

وعلى العموم فقد نشط البحث البلاغي وتتنوعت مصادره منذ القرن الثالث وحتى القرن السادس حيث «سار البحث البلاغي خاضعاً لمجموعة من التعديلات التي أضافها كلَّ باحث إلى ما سبقه،

<sup>1</sup>- ينظر: محمد بركات حمدي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكملاً. ص 20، 22.

<sup>2</sup>- شوقي ضيف، البلاغة: تطور وتاريخ. ص 13.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه. ص 15.

كما خضع لمجموعة من التطورات التي نقلته -نهاياً- من دائرة التطبيق العفوّي إلى دائرة التّنظير المنهجيّ، الذي وصل إلى قمّته على يد السّاكّي ومدرسته<sup>1</sup>. بعدها اتجه به أصحابه نحو الجمود والركود، مما أكسب الظواهر البلاغية مسحة من الجمود الفكريّ لا سيما على أيدي رواد التقعيد. فكان مما ميّز هذه الفترة أن توالّت الشروحات والتلخيصات وشرح الشروح فحدّ ذلك من التجديد في الدّرس البلاغيّ. والملاحظ أنّه وإن تفاوتت أساليب العرض والتحليل إلا أنّ التقسيمات والتعريفات ظلت محافظة على سماتها عند علماء البلاغة منذ القرن السابـع للهجرة «وهو القرن الذي قسمت فيه البلاغة إلى علومها الثلاثة ودخلتها المقاييس الكلامية والتحديـات المنطقية والنـزعات العقليـة»<sup>2</sup> التي تناقلها الدارسون جيلاً بعد جيل حتى غدت بمثابة القانون الذي يعمل به، لا سيما أنّ القرن السابـع للهجرة قد شهد كذلك استقرار الدّرس البلاغيّ وتأصيل المصطلح وتحديـه تحديـاً نهائـاً ظلـ يلازم البلاغة العربيـة التي بقيت خاضـعة لمنهج «السّاكـي» حتى الآن، وإن كانت دعوات المحدثـين ملحة على ضرورة التـأسيـس لبلاغـة عـربـية جـديـدة.

وإذا كانت البلاغـة العربيـة قد مرـت بأطوار عبر مسـيرـتها التـطـورـية، فهي أطوار يـلـخصـها لنا الصـعيـديـ في أربـعة هيـ<sup>3</sup>:

ـ الطـور الأول: من عـهد «الجـاحـظ» إلى «عبد القـاهر» «يـمتاز الطـور الأول بـأنـ الكلام فيه على الفـصـاحـةـ والـبلاغـةـ كـانـ أـقـرـبـ إـلـىـ الأـدـبـ مـنـهـ إـلـىـ الـبـحـثـ الـفـلـسـفـيـ».

ـ الطـور الثاني: من عـهد «عبد القـاهر» إلى «الـسـاكـي» «يـمتاز الطـور الثاني بـأخذـهـ فـيـ ذـلـكـ بشـيءـ مـنـ الـبـحـثـ الـفـلـسـفـيـ مـمزـوجـاـ بـالـصـيـغـةـ الـأـدـبـيـةـ».

ـ الطـور الثالث: من عـهد «الـسـاكـي» إلى عـهد «نهـضةـ الـقـاهـرـ» «يـمتاز الطـور الثالث بـطـغيـانـ الـبـحـثـ الـفـلـسـفـيـ فـيـ عـلـىـ الصـيـغـةـ الـأـدـبـيـةـ الـتـيـ يـمـتـازـ بـهـاـ الطـورـ الأولـ،ـ وـإـنـ كـمـلـ الـكـلامـ فـيـهـ عـلـىـ الفـصـاحـةــ وـالـبلاغـةــ مـنـ النـاحـيـةـ الـعـلـمـيـةـ،ـ وـصـارـ فـيـهـ إـلـىـ هـذـهـ الـعـلـمـوـنـ الـثـلـاثـةـ الـمـعـروـفـةـ».

ـ الطـور الرابع: يـبـتـدـئـ بـعـدـ عـهدـ الـنـهـضـةـ إـلـىـ وقتـناـ هـذـاـ «يـمتازـ الطـورـ الرابعـ بـمحاـولةـ الـقـضاـءـ عـلـىـ الـبـحـثـ الـفـلـسـفـيـ فـيـ هـذـهـ الـعـلـمـوـنـ».

<sup>1</sup> محمد عبد المطلب، البلاغـةـ العربيـةـ قـراءـةـ أـخـرىـ. صـ96ـ.

<sup>2</sup> أحمد مطـلـوبـ،ـ الـبـحـثـ الـبـلـاغـيـ عـنـ الـعـربـ.ـ صـ69ـ.

<sup>3</sup> يـنـظـرـ:ـ عبدـ المـتعـالـ الصـعيـديـ،ـ الـبـلـاغـةـ الـعـالـيـةـ،ـ عـلـمـ الـمـعـانـيـ.ـ صـ01ـ مـنـ الـمـقـدـمةـ.

وعلى العموم فقد تظافرت جهود طائفة من المهتمين بالدرس البلاغي على وضع أسسه وقواعده غير بعيد عن المزاوجة بين جانبي التّنظير والتطبيق، ويظهر ذلك جلياً في آثار المفسّرين والأصوليين، واللغويين، والمعلميين، والأدباء، وال فلاسفة، والمتكلّمين... نكتفي بهذه الإشارات البسيطة ولمن شاء الاستزادة فقد تكفلت مصنفات عديدة بالتّأريخ للبلاغة العربية.

## 2-5- مفتاح العلوم للسكاكى(555هـ-626هـ)

هو مصنفٌ ذات صيغة، ضمّ بين دفتيه علوماً مختلفةٍ تخصّ اللغة العربية من صرف ونحو وبلاطه وعروض، إضافة إلى علمي المنطق والاستدلال، فحقّ له أن يكون «أول كتاب عربيٍ جمع ما بين علوم اللغة العربية على هذا النحو الذي لم يسبق إليه»<sup>1</sup> على رأي محقق الكتاب. والقول بذلك لا ينفي أنه قد سبقه الكثير من المؤلفين إلى طرق موضوعات تخصّ الأدب وعلوم اللغة على اختلافها، على غرار "أدب الكاتب" و"عيون الأخبار" لابن قتيبة (276هـ)، و"المقتضب في النحو والصرف" للمبرد (285هـ)، و"دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" للجرجاني (471هـ)، و"سر الفصاحة" لـ"الخاجي" (466هـ)، و"المفصل" لـ"الزمخشري" (538هـ)، و"نهاية الإعجاز في دراسة الإعجاز" للرازي (606هـ)، وغيرها، «ولكن يبقى مفتاح العلوم منفرداً في تعدد مواده وترابطها وبنائها المحكم، ويعود ذلك إلى عقلية "السكاكى" المنطقية وهدفه التعليمي الذي قصده وتوخاه من تأليف كتابه، فقد رأى التّبعثر وعدم التّكامل في حصر المادة عند غيره فأراد أن يكون الكتاب جاماً للعلوم»<sup>2</sup>، وتسميته كذلك دالة على ذلك.

يعدّ مفتاح العلوم من المصنفات القليلة التي وقع عليها الاهتمام بالشرح والتّحليل والتعليق، حتى كثُر شرّاحه وشرّاح شرّاحه، ويرى محقق الكتاب أنَّ لذلك أسباباً يمكن اخترالها في «قيمة الكتاب وأسلوبه ومنهجه، وعصره الذي اعْتَنَى بالشرح والتعليق»<sup>3</sup>. مضافاً إلى ذلك أنه مصنف انتهت إليه جهود اللغويين الذين تقدّموه، حيث قدّم صياغة واضحة المعالم لمختلف علوم العربية.

وبالرغم مما رمي به القرن السادس والسابع للهجرة من أنهما عصر الركود والجمود والانحطاط الفكري والحضاري على جميع المستويات، فإننا قد نعدل عن هذه الفكرة، أو على الأقلّ نخضعها للتّتعديل إذا نحن طالعنا كتب التاريخ، التي تظهر أنَّهما كانا عصرًا ازدهار علميٍّ وتقديمٍ حضاريٍّ في

<sup>1</sup>- السكاكى، مفتاح العلوم. ص 23.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 23.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص 23.

مستوى من مستويات الفكر، على الرغم من الأحوال السياسية غير المستقرة، لا أدلّ على ذلك من جهود "جار الله الزمخشري" (ت538هـ) صاحب "المفصل في النحو" وأساس البلاغة، و"فخر الدين الرازى" (ت606هـ) صاحب "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز".

ولعلّ أهمّ ما ميّز هذين القرنين هو دخول المقايس الكلامية والتحديات المنطقية إلى علوم اللّغة العربيّة، بما فيها البلاغة العربيّة، التي دخلت دائرة التّنظير المنهجيّ مع "السّكاكى"، وعرفت استقرار بحوثها.

من المعلوم لدينا أنّ نشأة الدرس البلاغيّ كانت في ظلّ البحث اللغوي واتصاله بالدراسات القرآنية، حيث شكلَ النصُ القرآني مصدر استلهام القواعد البلاغية ومجمل القواعد اللغوية، وساهمت مسألة الإعجاز تحديداً في إثراء البحث والدراسات، فلم يبقَ البحث البلاغي حكراً على اللغويين بل اهتمَ به الأصوليون والمفسرون وحتى المتكلمون، وامتزجت البحث في فيما بينها، فكان من نتائج ذلك أن اصطبغت البحث اللغوية ومنها البلاغة بعلوم المنطق والفلسفة، ولا غرابة في ذلك إذا سلّمنا بالرأي القائل أنّ «البلاغة نشأت في حجر المتكلمين دفاعاً عن الدين»<sup>1</sup>. وهو ما يقرّه "السّكاكى" صراحة في إشارة منه إلى الغرض من الخوض في علمي المعاني والبيان من خلال قوله: «...وإذ قد أفضى بنا القلم إلى هذا الحدّ من علمي المعاني والبيان، وما أظنّك يشتبه عليك وأنك منذ وقفنا لتحريك القلم فيهما، لتشاهد ما تشاهد أنا ما سطرنا إلا وجّل الغرض توخي إيقاظك مما أنت فيه من رقدة غباك عن ضروب افتنانك في النسيج لحبير الكلام على منوال الفصاحة، وإبداع وشيء بتتصاوير عن كمال التأنق في ذلك إشداداً وإنجاماً، عسى إن استيقظت أن يضرب لك بسهم، حيث ينصّ الإعجاز لل بصيرة تليله، ويقصّ على المذاق دقّيقه وجليله، فتختلط في سلك المنقول عنهم في حقّ كلام رب العزة (أنّ له لحلوة، وأنّ عليه لطلاوة، وأنّ أسفله لمعدق، وأنّ أعلىه لمثمر، وأنّه يعلو وما يعلى عليه، وما هو بكلام البشر)»<sup>2</sup>.

لقد حظي كلّ من علمي المعاني والبيان بعناية فائقة عند "السّكاكى" الذي أسهب في عرض ما يتعلق بهما من مفاهيم بأجزائها ولوازمها، وفي ظنه «أن لا علم في باب التفسير بعد علم الأصول أقرأ منها على المرء لمراد الله تعالى من كلامه، ولا عون على تعاطي متشبهاته ولا أنفع في دراك

<sup>1</sup>- مصطفى الصاوي الجوني، البلاغة العربية تصصيل وتجديد. ص203.

<sup>2</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص765.

لطائف نكته وأسراره، ولا أكشف للقناع عن وجه إعجازه هو الذي يوّفي كلام رب العزة من البلاغة حقّه، ويصون له في مظان التأويل ماءه ورونقه»<sup>1</sup>.

أماً عن الغرض من الخوض في موضوع الكتاب ككل وإنشاء المصنف فكان سعيًا منه إلى التأسيس لعلم الأدب، نظراً إلى تعدد الرؤى واختلاف المشارب بخصوص التأصيل له، بين من يرجع فيه إلى علم واحد أو علمين لا يكاد يتجاوزهما، مع حاجة علم الأدب إلى الاستقاء من علوم مختلفة وفق "السكاكبي". وتلخيصاً لهذه الفكرة نسوق قوله التالي: «إنّ نوع الأدب نوع يتفاوت كثرة شعب وقلة، وصعوبة فنون وسهولة، وتباعد طرفيـن وتدانـيا بحسب حظّ متولـيه من سائر العـلوم كما لا ونقـانا، وكفاء منزلـته هـنالـك ارتفاعـا وانحطـاطـا، وقدـر مـجالـه فيـها سـعة وضـيقـا، ولـذلـك تـرى المعـتـين بشـأنـه عـلـى مـراتـب مـخـتلفـة، فـمـن صـاحـب أدـب تـراه يـرجـع مـنـه إـلـى نوعـاً أو نوعـيـن لا يـسـتطـيع أنـ يـتـخـطـى ذـلـكـ، وـمـن آخـر تـراه يـرجـع إـلـى ما شـئـت مـن أنـواع مـرـبوـطة فيـ مـضمـار اـخـتـلـاف»<sup>2</sup>. ثم وإن كان التأسيس لعلم الأدب مراده، إلا أنه مراد يرتبط كذلك بمعرفة أسرار اللغة العربية، وتذليل معاني القرآن، يقول: «واعلم أنّ علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع، وشيء من الاصطلاحات، فهو لديك على طرف التمام، أما إذا خضت فيه لھمة تبعثك على الاحتراز عن الخطأ في العربية، وسلوك جادة الصواب فيها اعترض دونك منه أنواع تلقى لأنـها عـرـقـ القرـبةـ، لا سـيـما إـذـا انـضـمـ إـلـى هـمـتكـ الشـغـفـ بالـتـلـقـيـ لمـراد اللـهـ تـعـالـى مـنـ كـلـامـهـ»<sup>3</sup>.

استهلّ "السكاكبي" مصنفه بتمهيد أعقبه بالحديث عن بعض القضايا المتعلقة باللغة، قبل أن ينتقل للخوض في علوم العربية والمنطق، مبتدئاً الكلام بعلم الصرف، فالنحو، فالبلاغة، فالحدّ والاستدلال، فالعروض، منتهياً إلى الحديث عن وجوه الإعجاز والردّ على الطاعنين في كتاب الله. ويختزل لنا "السكاكبي" منهجه هذا في قوله: «وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بدّ منه وهي عدة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصرف بتمامه وأنه لا يتمّ إلا بعلم الاشتراق المتّوّع إلى أنواعه الثلاثة وقد كشفت عنها القناع، وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه بعلمي المعاني والبيان... ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحدّ والاستدلال لم أر بداً من التمسّح بهما، وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقفاً على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النثر يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثبت عنان القلم إلى إيرادهما. وما ضمنت

<sup>1</sup>- السـكـاكـيـ، مـفـتـاحـ الـعـلـومـ. صـ659ـ.

<sup>2</sup>- المـصـدرـ نـفـسـهـ. صـ105ـ.

<sup>3</sup>- المـصـدرـ نـفـسـهـ. صـ105ـ.

جميع ذلك كتابي هذا إلاّ بعد ما ميّزت البعض عن البعض التميّز المناسب، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك، وعهدت لكلّ من ذلك أصولاً لائقة وأوردت حجاً مناسبة وقررت ما صادفت من آراء السلف... مع الإرشاد إلى ضرورة مباحث قلت عناية السلف بها وإيراد لطائف مفتقّة ما فتق أحد بها رتق أدن، وهذا أنا ممل حواشـي جاريـة مجرـى الشرح للمواضع المشـكلـة مستكشـفة عن لطائف المباحث المهمـلة مطلـعة على مزيد تفاصـيل في أماكن تمسـ الحاجـة إلـيـها<sup>1</sup> ارتكـزـ في تقديمـها على منهجـ منطـقيـ؛ حيثـ كان يـحكمـ على المسـائلـ المـطـروـحةـ عـقـليـاـ، ويـخـضـعـهاـ لمـفـاهـيمـ الـحـدـ والـاسـتـدـلـالـ، ثـمـ إـنـهـ كـانـ يـبـنـيـ نـظـرةـ مـتـكـامـلـةـ لاـ يـقـومـ بـيـنـهـ فـصـلـ خـاصـةـ وـأـنـ عـنـايـتـهـ كـانـتـ موـجـهـةـ صـوـبـ فـهـمـ النـصـ الـقـرـآنـيـ. فـهـوـ مـنـ خـلـالـ طـرـقـهـ لـعـلـومـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ يـكـونـ قدـ حـدـدـ لـلـدـارـسـ وـالـقـارـئـ السـبـيلـ التـيـ يـصـارـ إـلـيـهـ لـفـهـمـ إـعـجازـ الـقـرـآنـ وـالـرـدـ عـلـىـ الطـاعـنـينـ فـيـ كـلـامـ اللـهـ، وـلـيـسـ أـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ مـنـ أـنـهـ خـصـصـ فـصـلـ مـنـ مـصـنـفـهـ لـمـنـاقـشـةـ الـمـسـأـلـةـ، ذـاهـبـاـ عـلـىـ غـرـارـ الـمـتـكـلـمـينـ لـلـقـولـ أـنـ مـنـ وـجـوهـ إـعـجازـ الـقـرـآنـ مـاـ فـيـهـ مـنـ فـصـاحـةـ وـبـلـاغـةـ، وـبـالـتـالـيـ فـهـوـ إـعـجازـ يـفـهـمـ بـهـمـ عـلـومـ الـبـلـاغـةـ. وـلـكـ مـعـ مـاـ لـهـذـاـ الـعـلـمـ مـنـ الشـرـفـ الـظـاهـرـ وـالـفـضـلـ الـبـاهـرـ كـماـ يـقـولـ السـكـاكـيـ «لـاـ تـرـىـ عـلـمـاـ لـقـيـ مـاـ لـقـيـ، وـلـاـ مـنـيـ مـنـ سـوـمـ الـخـسـفـ بـمـاـ مـنـيـ، أـينـ الـذـيـ مـهـدـ لـهـ قـوـادـاـ وـرـتـبـ لـهـ شـواـهـداـ، وـبـيـنـ لـهـ حـدـودـاـ يـرـجـعـ إـلـيـهـ، وـعـيـنـ لـهـ رـسـوـمـاـ يـعـرـجـ عـلـيـهـ، وـوـضـعـ لـهـ أـصـوـلاـ وـقـوـانـيـنـ وـجـمـعـ لـهـ حـجـجاـ وـبـرـاهـيـنـ...»<sup>2</sup>. وـكـأنـ بـهـ يـشـيرـ إـشـارـةـ وـإـنـ كـانـتـ ضـمـنـيـةـ إـلـىـ حـيـازـتـهـ فـضـلـ السـبـقـ فـيـ اـسـتـيـفاءـ طـرـقـهـ لـمـوـضـوعـاتـ الـبـلـاغـةـ وـفـقـ الـمـوـاصـفـاتـ الـمـذـكـورـةـ.

وبالنظر إلى ما تقدم فقد كان "السكاكى" في دراسة علوم اللغة العربية - ومنها علم البلاغة منهجا خاصا في ترتيب موضوعات كل علم، وهو منهج انفرد به عن المقدمين، وإن استفاد منه من لحنه.

وإن كان "مفتاح العلوم" يحوي علوماً مختلفة فقد وزّعها "السكاكى" على ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: في علم الصرف
  - القسم الثاني: في علم النحو
  - القسم الثالث: في علمي المعانى والبيان

<sup>1</sup> - السّاكِي، مفتاح العلوم. ص 105.

- المصدر نفسه. ص 659.<sup>2</sup>

وتكمّن أهميّة عمله في اكتشاف منطقة تقاطع النحو والمنطق والشعر، لذلك «فإنّ البلاغة السّاكاكيّة (المعاني والبيان) تقع عند تقاطع ثلاثة مباحث متداخلة ومتتافرة في الوقت نفسه، هي النحو والمنطق (الاستدلال) والشعر (البديع)»<sup>1</sup>.

وإذا كان الأمر كذلك إلا أنّ حديثنا سيقتصر على القسم الثالث من "المفتاح" الخاص بالبلاغة، وبخصوص هذا القسم يرى "شوقي ضيف" أنّ شهرة المصنف «إنما دوّت بالقسم الثالث من الكتاب الخاص بعلمي المعاني والبيان ولوأحدهما من الفصاحة والبلاغة والمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية، فقد أعطى لهذا كله الصيغة النهائية التي عكف عليها العلماء من بعده، يتدارسونها ويشرحونها ماراً، إذ استطاع أن ينفذ من خلال الكتابات البلاغية قبله إلى عمل ملخص دقيق لما نثره أصحابها من آراء وما استطاع أن يضيفه إليها من أفكار. وصاغ ذلك كله صيغة مضبوطة محكمة استعان فيها بقدره المنطقية في التعليل والتسبيب، وفي التجريد والتحديد، والتعرّيف والتّقسيم، والتّقريع والتشعيّب»<sup>2</sup>. وهو قسم موزّع على ثلاثة مباحث، فدم الحديث عن علم المعاني لصلة بالنحو، ثم أتى للحديث عن علم البيان الذي عده شعبة من علم المعاني، منتقلًا بعدها للحديث عن الفصاحة والبلاغة والمحسنات.

وإن كان "السّاكاكي" فضل مزيّة في هذا القسم فهي راجعة إلى كيفية ترتيب المسائل وتبويبها وعرضها في قالب منهجي، حيث أدرج كلّ ما يتعلّق منها بنظم الألفاظ تحت علم المعاني، وما يتعلّق بوضوح الدلالة وخفائها تحت علم البيان، وما يقصد لتحسين الكلام تابعاً لهذين العلمين وهو ما عرف بعلم البديع، وذلك بعد أن كان الرّصيد الموجود من الكتب البلاغية حتى ذلك العهد عبارة عن مزيج من تلك العلوم غير المتمايزة، «ولم يأت بعد "السّاكاكي" من أضاف إلى مباحث البلاغة إضافة تذكر. كلّ من جاء بعده فبظله استظلّ، ومن بستانه قطف، كان قصارى جهدهم أن تتناولوا كتابه بالاختصار تارة وبالشرح أخرى»<sup>3</sup>. ولعلّ فيما ذكرناه آنفاً تبرير لذلك الإقبال المشهود على المفتاح بالدراسة والشرح والإيضاح والتحليل والمناقشة. ومن أهمّ مختصراته تلخيص "الخطيب القزويني" (739هـ)، وهو الشرح الذي تناوله من أعقابه بالشرح كذلك، حتى أصبح عمل يحتذى به في مجال تعلم وتعليم البلاغة العربية.

<sup>1</sup>- محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتأويل. ص 46، 47.

<sup>2</sup>- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ. ص 288.

<sup>3</sup>- عبده عبد العزيز فلقيلة، البلاغة الاصطلاحية. ص 19.

## الباب الثاني: مقوّلات التّداوليّة في بلاغة السّكاكي

الفصل الأوّل: الأفعال الكلامية

الفصل الثاني: الضّمنيات

الفصل الثالث: التّواصل

الفصل الرابع: الحجاج

## الفصل الأوّل

### الأفعال الكلامية

## تمهيد:

يشكّل مفهوم الأفعال الكلامية مفهوماً أساسياً ضمن الهيكل النظري العام للمنهج التداولي، وما يقابل نظرية الأفعال الكلامية في الدرس البلاغي القديم دلالات الأساليب العربية المختلفة خبرية وإنسانية، ودلالات الحروف والأدوات الدالة على الصيغة الإنسانية، التي تعد من منظور تداولي أفعالاً كلامية كونها تهدف إلى إنشاء أفعال وإحداث سلوكيات ومواقف اجتماعية. ولهذا سنحاول في هذا الإطار الوقوف على الأفعال الكلامية التي تمت صياغتها من خلال تطبيق نظرية الخبر والإنصاء.

**1- مبادئ تمييزية لمفهومي الخبر والطلب**

**1-1-مفهوم الخبر:**أورد "السكاكى" عدّة تعريفات للخبر بقوله:«هو الكلام المحتمل للصدق والكذب أو التصديق والتكذيب»<sup>1</sup>. و قوله أيضا:«هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً أو إثباتاً»<sup>2</sup>؛ بمعنى أنَّ الخبر يرجع إلى الحكم على شيء بشيء أو ما يسمى بالإسناد الخبريّ.

فمفهوم الخبر كفعل مباشر يراعي قاعدة الصدق Sincérité، والسبب في كون الخبر محتملاً للصدق أو الكذب هو إمكان تحقق ذلك الحكم في الواقع من عدمه، يقول "السكاكى":«ومرجع كونه صدقاً أو كذباً عند الجمهور إلى مطابقة ذلك الحكم للواقع أو غير مطابقته له»<sup>3</sup>. وبالنظر إلى هذا التعريف تكون فنون الاعتبارات الراجعة إلى الخبر ثلاثة: فن يرجع إلى الحكم (قد يكون لغوياً أو عقلياً)، وفن يرجع إلى المحكوم له (بغض النظر عن كونه حقيقة أو مجازاً)، وفن يرجع إلى المحكوم به.

وهنا لا ينبغي أن نغفل أنَّ "أوستن" قد أشار إلى خاصية الصدق والكذب في نعته للجمل الوصفية الإثباتية أو التقريرية، وكان ذلك في إطار تصنيفه للجمل ذات الصيغة الخبرية. فالإثباتات في نظره-هو إنجاز لفعل إنساني، إذ يستجيب للمعايير التي يتتوفر عليها الفعل الإنساني بما في

<sup>1</sup>- السكاكى، مفتاح العلوم. ص344.

<sup>2</sup>-المصدر نفسه. ص344.

<sup>3</sup>-المصدر نفسه. ص347.

ذلك النجاح أو الفشل. يقول "أوستن": «الإثباتات معرضة لجميع أنواع الإخفاقات التي قد تصيب الأقوال الإنسانية»<sup>1</sup>.

فأفعال الإثبات أو ما يقابل الأفعال الخبرية عند "السكاكبي" يمكن القول أنّها تتعرض للإخفاق أو الفشل إذا كانت تحتمل الكذب. وعليه ينظر للذنب هنا على أنّه نوع من الإخفاق، «فعندما يقول المتكلّم قوله كاذباً فإنه ينطق بجملة لها في الأغلب قوّة متضمنة في القول خبرية ومضمون قضويّ يعتقد أنّه خاطئ، وإن كان المتكلّم يعتقد أنّه كاذب فلأنّه قادر على تأويل القول دلاليّاً، أي إنّه قادر على تحديد شروط صدق هذه الجملة»<sup>2</sup>، أو ما يعادل مطابقتها لمعتقداته الخارجية. وباعتبار ذلك فإنّنا وفي أحيان كثيرة ومن عدّة زوايا لا يمكن الحكم على القول بأنّه صادق أو كاذب، لأنّ ذلك يتوقف على المعرفة التي نملك حين إصدار القول. «إنّ صدق الإثبات أو كذبه لا يتوقف على دلالة الكلمات وحدها بل على الفعل الدقيق والظروف الدقيقة التي يجري فيها»<sup>3</sup>، أو بتعبير آخر إنّ صدق الجملة الخبرية هو جزء من مسار تأويلها لا ينفصل عنه.

أما عن أغراض الخبر، فقد تحدث "السكاكبي" عن الخبر الحقيقي الذي يلقى لأحد الغرضين وهو ما فائدة الخبر ولازم الفائدة، يقول: «ومرجع كون الخبر مفيداً للمخاطب إلى استفادته المخاطب منه ذلك الحكم، ويسمى هذا فائدة الخبر كقولك: "زيد علم" لمن ليس واقفاً على ذلك، أو استفادته منه أنّك تعلم ذلك كقولك لمن حفظ التوراة "قد حفظت التوراة" ويسمى هذا لازم فائدة الخبر»<sup>4</sup>.

فالغرض من إلقاء الخبر في أصل الوضع هو إفاده المخاطب بمضمون إخباريّ لم يكن له علم به من قبل، هذا ما يعرف بفائدة الخبر. وهنا ينظر إلى مطابقة الخبر للواقع بغض النظر عن قائله. وإنما أن يكون له علم به من قبل وهذا ما يعرف بلازم الفائدة، وهنا ينظر إلى مطابقة حكم الخبر لاعتقاد المتكلّم. هذا ما يجعلنا نقرّ أنّ الأسلوب الخبريّ مرتبط بالجانب النّفعيّ للّغة بحكم أنّه يسعى إلى تقديم معلومات إلى المتنقي.

وهذين الغرضين قائمين وفق مقتضى الظاهر لأنّ هناك أغراضاً أخرى بخلاف مقتضى الظاهر ترتبط بالمتكلّم والمخاطب على السّواء، خاضعة لمقاصد المتكلّم وتصوره لأحوال المخاطب.

<sup>1</sup>- جون ل.أوستين، القول من حيث هو فعل "نظريّة أفعال الكلام". ص112.

<sup>2</sup>- جاك موشر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية. ص122.

<sup>3</sup>- جون ل.أوستين، القول من حيث هو فعل "نظريّة أفعال الكلام". ص119.

<sup>4</sup>- السّكاكبي، مفتاح العلوم. ص347.

قد يلقى الخبر إلى مخاطب ذي أوضاع مختلفة<sup>1</sup>، فقد يلقى إلى من هو خالي الذهن، وفي هذه الحالة تستغنى الجملة عن مؤكّدات الحكم، ويسمى الخبر ابتدائياً، غرضه مطلق الإخبار. مثل ذلك قول الشاعر:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى  
صادف قلبي خاليا فتمكنا  
وقد لا يكون المخاطب خالي الذهن من الحكم ولكنه ينزل منزلة الخالي منه، ويكون ذلك لاعتبارات خطابية مرّجعها تجهيله بوجوه مختلفة.

وقد يلقى الخبر إلى من هو شاكّ أو متّرد بين قبول الخبر أو رفضه باعتباره لا يعرف مدى صحته، لذا وجب تأكيده بموكّد، مثل ذلك قوله: إني صادق. تكون قد أكدت الخبر بنون التوكيد. وفي هذه الحالة يسمى الخبر طليبياً. وفي مقابل ذلك قد ينزل غير المتّرد منزلة المتّرد في ثبوت الحكم من عدمه. والتّأكيد كما هو معلوم فعل من الأفعال الكلامية باعتباره يهدف إلى التأثير في المخاطب وحمله على التسلّيم بأمر ما، يمكن أن يرد في أشكال لغوية مختلفة مثل التّأكيد بأدوات بعينها -كما هو حاصل هنا-.

وغير بعيد عن هذا الضرب الأخير قد يلقى الخبر إلى منكر مبالغ في الإنكار، لذا وجب تأكيده بأكثر من مؤكّد، مثل قوله: إني لصادق؛ فقد أكدت الخبر بنون ولام التوكيد معا. كما أنه قد ينزل غير المنكر منزلة المنكر. وهذا الضرب من الخبر يسمى إنكارياً.

ولعل أكثر مثال في النص القرآني يبيّن لنا هذه الحالات قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَثَلًا أَصَحَّ بَالًا لِفِرَقَةٍ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ١٤ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ أَنْتَنِينَ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزَنَا بِشَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُرْسَلُونَ ١٥ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْنِيْبُونَ ١٦﴾ (يس). فـإلقـاءـ الخبر هنا كان على طبقـاتـ بنـاءـ علىـ السـيـاقـ التـداـوليـ؛ فقد وردـ الخطـابـ فيـ الأولـ مؤـكـداـ بمـؤـكـدـ واحدـ هوـ النـونـ تـبعـاـ لـوضـعـيـةـ المـخـاطـبـينـ المحـتمـلةـ للـشـاكـ والـترـددـ فيـ حـقـيقـةـ الرـسـلـ المـبـعـوثـينـ إـلـيـهمـ وـفيـ إـمـكـانـيـةـ تـصـديـقـهـمـ، وـنـظـراـ لـتكـذـيبـهـ المرـسـلـينـ وـتـمـادـيـهـمـ فيـ الإنـكارـ وـالـشـاكـ فـقدـ أـورـدـ الخطـابـ التـالـيـ لـلـأـولـ مؤـكـداـ بمـؤـكـدـينـ هـمـ النـونـ وـالـلامـ. مـاـ يـعـنيـ أنـ زـيـادـةـ المؤـكـدـاتـ تكونـ تـبعـاـ لـزـيـادـةـ حـالـةـ الإنـكارـ وـالـشـاكـ، ثـمـ إـنـ «ـغـرـضـ المـتـكـلـمـ هوـ الـذـيـ يـحدـدـ الطـرـيـقةـ الـتـيـ يـتـكـلـمـ بـهـ»<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- السّكّاكـيـ، مـفتـاحـ العـلـومـ. صـ353،354.

<sup>2</sup>- محمد العبد، تعديل القوة الإنسانية، دراسة في التحليل التداولي للخطاب، التداوليات علم استعمال اللغة، تقديم حافظ إسماعيلي علوـيـ، عـالـمـ الـكـتـبـ الـحـدـيثـ، طـ01ـ، عـمانـ، الـأـرـدـنـ، 2011ـ. صـ323ـ.

فهذه الصيغة التّركيبية ليست من باب الاعتراضية في التعبير والتركيب، وإنما هي صيغة خاضعة لوضعية المخاطب ومقام الخطاب، مما يعني أن دوافع السلوك الاتصالية تتتنوع من حالة إلى أخرى، وهي موجهة لهدف محدد. وما جواب "أبي العباس" "الكندي" إلا دليل على ذلك حين سأله قائلاً: «إنّي أجد في كلام العرب حشوا يقولون "عبد الله قائم" ثم يقولون "إنّ عبد الله" قائم ثم يقولون "إنّ عبد الله لقائم" والممعن واحد، وذلك أن قال بل المعاني مختلفة فقولهم: "عبد الله" قائم إخبار عن قيامه وقولهم: "إنّ عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، وقولهم "إنّ عبد الله لقائم" جواب عن إنكار منكر قيامه»<sup>1</sup>.

فهنا اعتبرتى السائل(الكندي) بالمحظى القصوي للجمل؛ بمعنى أنه نظر إليها في مستوى دلالتها القضية لم يتجاوزها إلى دلالتها الإنجازية، بينما اعتبرتى المجيب(أبو العباس) بالقوة الإنسانية المصاحبة لكل تركيب، مما يكشف الفرق بين التصور القضية والآخر التخاطبي للخطاب.

إن هذه الصيغة التعبيرية وإن بدت متشابهة إلا أنها متفاوتة من الناحية التّركيبية والدلالية؛ فهي ملفوظات تعبّر عن أغراض ومقاصد إنجازية متباعدة، وإن كانت قد انبثقت عن ملفوظ واحد قدم في درجات مختلفة من القوة، صاحبها توظيف علامات لغوية دلت على اختلاف درجات إضعاف القوة الإنسانية للملفوظ أو تقويتها. إن التصور التخاطبي هنا وإن بني على اختلاف درجات الشدة المضمنة في كل قول، فإن ذلك كان بحسب اختلاف المقام والغرض من القول، وهذا التعديل المستمر في القوة الإنسانية الممنوعة لملفوظ: عبد الله قائم، حينما يلغا إليه المتكلّم «فإنه يدلّ بذلك على وعيه بالمقصد وتقديره مقتضيات السياق»<sup>2</sup>.

إن هذا التحليل لأنواع الخبر كما يبدو للعيان هو تحليل تداولي وظيفي، وبالنظر إلى المؤكّدات باعتبارها عناصر لغوية وظيفية، فإن توالياًها يكون تبعاً لحالة التصور الإنكاري؛ حيث يظهر لنا «أنّ أنماط المؤكّدات تستعمل في أغراض الخبر التي تكون بخلاف الظاهر؛ إذا أنزل المتكلّم مخاطبه منزلة السائل المتردد، أو الشاكّ، أو المنكر على الرغم من أنه خالي الذهن تماماً من حكم الخبر»<sup>3</sup>.

كانت تلك -إذن- أضرب الخبر باعتبار طريقة إلقاءه إلى المخاطب تبعاً لأحواله في قبول الخبر أو إنكاره. ومنه يتبيّن أن «كلّ بنية تركيبية إذن معناها ومقصدها وغايتها التّداولية، وكلّ

<sup>1</sup>- السّكّاكى، مفتاح العلوم. ص 354,355.

<sup>2</sup>- محمد العبد، تعديل القوة الإنسانية "دراسة في التحليل التّداولي للخطاب". ص 323.

<sup>3</sup>- حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء "دراسة بلاغية جمالية نقديّة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دط، دمشق، 2005. ص 41.

صيغة لفظية وظيفة إبلاغية توجبها ملابسات الخطاب وأغراضه، ومن أهم تلك الملابسات والأغراض مراعاة حال السامع والفائدة التي يجنيها من الخطاب<sup>1</sup>، حتى يخرج الكلام وفق القاعدة البلاغية لكلّ مقام مقال.

**1-2-مفهوم الطلب:** أول شيء تتبعه الإشارة إليه في هذا المقام قبل تحديد دلالة المصطلح هو الأزدواجية في الاصطلاح بين الطلب والإنشاء. فالملحوظ أنّ بلاغييناً قدماً لم يتّفقو على مصطلح واحد، إذ كثيراً ما كان يعبر عن مفهوم الطلب عندهم بمصطلح الإنشاء، أو التعبير عن مفهوم الإنشاء بمصطلح الطلب، وهو ما نلمسه عند "السكاكى" الذي استخدم مصطلح الطلب معرفاً إياه بأنه ما «يستدعي مطلوباً لا محالة ويستدعي فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلاً وقت الطلب»<sup>2</sup>. وهو عنده نوعان:

- نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول.
- نوع يستدعي إمكان الحصول.

وقوله ما يستدعي مطلوباً شبيه بمفهوم الفعل الكلاميّ، أي أنه يقتضي إنجاز شيء ما أى تحقيق الفعل. فـ«كلّ إنشاء إحداث لمعنى المستفاد من تركيبه». وقد جرت تسمية مختلف وجوه الإنشاء بمعانيها تبعاً لذلك»<sup>3</sup>. فالإنشاء قائم على أساس الطلب الذي يطلب المتكلم من المخاطب. والنوع الأول من الطلب هو التمني في مقابل الاستفهام والأمر والنهي والنداء. يقول "السكاكى": «وأماماً في الطلب فلأنّ كلّ أحد يتمنى ويستفهم ويأمر وبينه وبينادي يوجد كلاً من ذلك في موضع نفسه عن علم، وكلّ واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم بالطلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس الطلب»<sup>4</sup>.

والأساليب الطلبية هي أساليب يكتفي فيها اللّفظ ذاته، وتكون قيمته في إنجاز شيء ما، إما أن يكون ممكناً الحصول أو غير ممكناً الحصول. وتحديد مفهوم النوعين عند العلماء البلاغيين يعود أساساً إلى تحديد معنى الطلب ذاته باعتباره من الأساليب اللغوية ذو مفهوم عام.

<sup>1</sup>- مسعود صحراوي، التّداولية عند علماء العرب. ص 238.

<sup>2</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 523.

<sup>3</sup>- الأزهر الزناد، دروس البلاغة العربية " نحو رؤية جديدة" ، المركز الثقافي العربي، ط 01، بيروت، تونس، 1992. ص 106.

<sup>4</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 345، 346.

**1-2-1- صور الطلب ودلالاته:** حصر "السكاكبي" معاني الطلب الأصلية في خمسة معانٍ، واضعاً لكلّ قسم شروطاً تحدّده وتضبطه حين إنجازه في المقامات المناسبة أو في غيرها. وقد اعتمد في تقسيمه لذك الدلالات المتضمنة في الأقوال أو المعاني المتضمنة في صيغ التّواصل العربي أو بالاصطلاح التّداولي الحديث الكلاميّ بالغرض الذي يرمي إليه المتكلّم. وتلك الأنواع ما هي إلا ظواهر أسلوبية تختلف باختلاف الصيغ اللغوية الدالة عليها أو باختلاف دلالاتها وأغراضها التّواصلية. هدف التّحليل التّداولي هو الربط بين تلك الأغراض وبين بنية الخطاب.

وفيما يلي بعض المعطيات الخاصة بأساليب الطلب:

**أ-التنّي:** هو طلب حصول أمر بعيد المنال، «أو ما ترى كيف تقول "لَيْت زِيدا جائني" فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه، أو كيف تقول "لَيْت الشّباب يعود" فتطلب عود الشّباب مع جزمه بأنه لا يعود»<sup>1</sup>. الكلمة الموضوعة للتنّي هي ليت، ولكن لا يقتصر التنّي عليه على الخطاب المتضمن أداة التنّي "لَيْت"، بل يدخل في إطاره جميع أدوات التّحضيض من قبيل "هلا وإنّا ولو لا ولو ما"، منطلاقاً في ذلك من البنية العميقّة لهذه الأدوات، «إذا قيل "هلا تكرّم زِيداً" أو لو لا فكان المعنى "لَيْتك تكرّمته" متولّداً منه معنى السؤال والتّخصيص»<sup>2</sup>.

وبخصوص التنّي ترى "أوركيوني" أنه حتى «توصف الأمانة بالموقفة ينبغي أن يكون ظرف الأمور الذي تعبّر عنه هذه الأمانة ذا طبيعة قابلة للتحقّق بشتّي الأحوال سواء أدلّي بعبارة التنّي هذه أم لا»<sup>3</sup>.

**ب-الاستفهام:** هو «طلب حصول في الذهن والمطلوب حصوله في الذهن إما أن يكون حكماً بشيء على شيء أولاً يكون، والأول هو التّصديق...والثاني هو التّصور»<sup>4</sup>. له أدوات معينة مثل الهمزة، هل، ما، من، أيّ، كمّ، كيف، أين، أني، متى، أيّان. وهي أنواع: منها ما يختصّ بطلب حصول التّصور، ومنها ما يختصّ بطلب حصول التّصديق، ومنها ما لا يختصّ. ومعاني هذه الأدوات قد تخرج عن دلالاتها الأصلية إلى أغراض أخرى تفهم من السياق بحكم القوى الإنجازية المضمنة فيها.

<sup>1</sup>- السّاكاكبي، مفتاح العلوم. ص524.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص529.

<sup>3</sup>- كاترين كيربيرات أوركيوني، المضرمر، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، ط01، بيروت، لبنان، 2008. ص430.

<sup>4</sup>- السّاكاكبي، مفتاح العلوم. ص524.

ويمّا أن الأمر فيه قد لا يتعلّق أحياناً بالإجابة عن السؤال، بل يتعلّق بتصرّف المتكلّم، مما يجعله يخرج إلى أسلوب مجازيٍّ فيصبح بمعنى الخبر، وهذا يعني أنّ هناك استفهام حقيقيٍّ وآخر مجازيٍّ.

جـ-الأمر: هو طلب حصول في الخارج: إمّا حصول انتقاء متصرّف، أو ثبوته. «للهُ حرف واحد وهو اللام الجازم في قوله: ليفعل وصيغة مخصوصة... وعدة أسماء... والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعنيـ كما يقول السكاكـيـ استعمال نحو لينزل وأنزل ونزل وصـه على سبيل الاستعلـاء»<sup>1</sup>. والأصل فيه أن يكون منـ هو أعلى مرتبـة لمنـ هو أدنـى مرتبـة. فإذا وظـفت صـيغـه في أصل الاستعمال أفادـت الوجـوب وإلا لم تـقدـ غـيرـ الـطـلبـ، مما يـجعلـناـ حـيـالـ أمرـ حـقـيقـيـ وـآخـرـ مـجازـيـ. يقولـ السـكـاكـيـ: «إذا كانـ الاستـعلـاءـ مـنـ هو أعلىـ رـتبـةـ منـ المـأـمـورـ استـتـبعـ إـيجـابـهـ وجـوبـ الفـعلـ بـحـسـبـ جـهـاتـ مـخـلـفةـ وإـلاـ لمـ يـسـتـتـبعـهـ، فإذاـ صـادـفـ هـذـهـ أـصـلـ الاستـعمـالـ بـالـشـرـطـ المـذـكـورـ أـفـادـتـ الـوـجـوبـ وإـلاـ لمـ تـقدـ غـيرـ الـطـلبـ، ثمـ إنـهاـ تـولـدـ بـحـسـبـ قـرـائـنـ الـأـحـوالـ ماـ نـاسـبـ المـقامـ إنـ استـعـملـتـ عـلـىـ سـبـيلـ التـضـرـعـ كـقولـنـاـ: اللـهـمـ اـغـفـرـ وـارـحـمـ وـلـدـتـ الدـعـاءـ، وإنـ استـعـملـتـ عـلـىـ سـبـيلـ التـلـطـفـ كـقولـ كـلـ أحدـ لـمـ يـساـويـهـ فـيـ المـرـتبـةـ أـفـادـتـ مـعـنـىـ السـؤـالـ وـالـالـتـمـاسـ، وإنـ استـعـملـتـ فـيـ مـقـامـ الإـذـنـ كـقولـكـ: جـالـسـ الـحـسـنـ أوـ اـبـنـ سـيـرـينـ لـمـ يـسـتـأـذـنـ فـيـ ذـلـكـ بـلـسانـهـ أوـ بـلـسانـ حـالـهـ وـلـدـتـ الإـبـاحـةـ»<sup>2</sup>.

فصـيـغـ الـأـمـرـ قدـ لاـ تـقـتضـيـ الإـلـازـامـ بـتـفـيـذـ الـطـلبـ الـذـيـ تـتـضـمـنـهـ الـجـمـلةـ، وإنـماـ يـسـتـخـرجـ المـعـنـىـ منـ الـقـرـائـنـ الدـالـةـ فـيـ السـيـاقـ. ثمـ إنـ الـأـمـرـ المـجازـيـ لاـ يـشـرـطـ مـنـزـلـةـ الـاستـعلـاءـ لـأـنـهـ لـيـسـ عـلـىـ الـوـجـهـ الـحـقـيقـيـ لـلـأـمـرـ، إـذـ يـسـمـيـ الـطـلبـ أـمـراـ إـذـ صـاحـبـهـ اـسـتـعلـاءـ المـتكلـمـ عـلـىـ الـمـخـاطـبـ، وـالـتـمـاسـ إـذـ تـساـوىـ الـمـتكلـمـ مـعـ الـمـخـاطـبـ، وـدـعـاءـ أوـ سـؤـالـ إـذـ خـضـعـ الـمـتكلـمـ لـلـمـخـاطـبـ. وـعـلـيـهـ فـإـنـ مـنـزـلـةـ الـمـتكلـمـ مـقـارـنةـ بـالـمـخـاطـبـ هيـ الـتـيـ تـصـبـغـ الـطـلبـ بـصـيـغـةـ خـاصـةـ، وـيـؤـديـ بـهـ الـلـفـظـ غـرـضاـ خـطـابـيـاـ وـوـظـيفـةـ تـواـصـلـيـةـ معـيـنةـ اـعـتـادـاـ بـقـاعـةـ خـروـجـ الـأـسـلـوبـ عـنـ مـقـضـىـ الـظـاهـرـ.

<sup>1</sup>ـ السـكـاكـيـ، مـفـتـاحـ الـعـلـومـ. صـ543ـ.

<sup>2</sup>ـ المـصـدرـ نـفـسـهـ. صـ543ـ، 544ـ.

**د-النّهي:** «للنّهي حرف واحد وهو لا الجازم في قوله: لا تفعل. والنّهي محنو به حذف الأمر في أنّ أصل استعمال لا تفعل أن يكون على سبيل الاستعلاء ... فإن صادف ذلك أفاد الوجوب وإلا أفاد طلب التّرك فحسب»<sup>1</sup>. إضافة إلى ارتباطه بالمخاطب.

وأسلوب النّهي هو الآخر يضمّ نهياً حقيقياً وآخر مجازياً؛ إذ الأصل فيه أن يكون لطلب الكف عن القيام بالفعل، ولكن «إن استعمل على سبيل التّضرع كقول المبتهل إلى الله "لا تكلني إلى نفسي" سمي دعاء. وإن استعمل في حقّ المساوي الرّتبة لا على سبيل الاستعلاء سمي التّماساً»<sup>2</sup>. وبالنّسبة لهذين الفعلين والمقصود بهما فعل الأمر والنّهي فإنّ هناك شروط تساهمن في تحقيقهما، باعتبارهما يرجعان إلى ممارسة السلطة، مما يجعلهما يندرجان ضمن الأفعال الإلزامية في مقابل الأفعال الأقل إلزاماً. ومفهوم الإلزام الذي عبر عنه "السّكاكى" بمصطلح الوجوب هو مفهوم نجده يتناسب ومفهوم القوّة الإنسانية عند "سول"، التي «ترجم مفهوم تأثير الكلام الذي يصدر في مقام تتوفّر فيه جميع الشّروط القانونية التي تؤثّر على المخاطب والمستمع وتحمله على الخضوع لمضمون الفعل الكلامي»<sup>3</sup>.

ولكن أحياناً وفي ظروف تواصليّة مغايرة قد لا تقتضي صيغ الأمر أو النّهي الإلزام بتنفيذ الطلب الذي تتضمنه الجملة، وإنّما يستخرج المعنى من القرائن Indices الدالة في السياق. ثمّ أنهما وكغيرهما من الأساليب الطلبية عامة قد يعبر فيها عن معنى حاصل قبل الطلب، مما يجعلها تقارب الإنشاء غير الطلبية دلائلاً.

**ه-النداء:** هو طلب حصول في الخارج ويكون بأدوات: "يا، أيها، هيا" لنداء البعيد أو لما هو بمنزلة البعيد من نائم أو ساه، وأي والهمزة" لنداء القريب. وقد ينضمّ في جملتها "يا وواو التّدبة"<sup>4</sup>. وهناك نداء حقيقي وآخر مجازي.

الملاحظ في تعريفه لتلك الأساليب الطلبية الحقيقة أنّها توافق مفهوم الفعل الكلامي عند المنظرين له، من باب أنّ تحقيق تلك الأفعال الإنسانية أو إنجازها بالمفهوم التّداولي لا يمكن أن يتم دون التّلفظ بشيء ما، خاصة أنّها تقوم على الرّغبة في التّحقيق مما يقابل شرط الصّراحة عند

<sup>1</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص545.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص545.

<sup>3</sup>- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التّداولية. ص203.

<sup>4</sup>- ينظر: السّكاكى، مفتاح العلوم. ص246.

"سُورَل"<sup>1</sup>. ثم إن إنجازها في المقامات المختلفة يصاحب تأثير ما، فمن تلك الأفعال ما يقتضي جواباً قوليًا كالاستفهام، ومنها ما يقتضي جواباً فعليًا كالأمر والنهي. وإنجازها وفقاً لحقيقة وضعها يجعل منها أفعالاً كلامية مباشرة، أو إشائيات صريحة، يطابق القول فيها الإنشاء. وفي حالة خروجها عن العرف اللغويّ وممّا امتنع إجراؤها على الأصل تولد منها ما ناسب المقام؛ ففي أحيان كثيرة قد يكون التلفظ بالكلمات أو بالفعل سليماً ومعترفاً به، لكن الظروف التي استند إليها والأشخاص الذين أُسند إليهم ليسوا مناسبين، مما يخرج الفعل عن معناه الأصلي إلى أغراض أخرى تستفاد من السياق، وهذا تحديداً ما أشار إليه "السكاكى" الذي حاول صياغة شروط معينة يسمّيها بأصل الاستعمال بني عليها أصل الفعل الكلامي عندـه.

هذا ويندرج الإنشاء بالنظر إلى أقسامه تلك وفق تصانيف المنظرين له ضمن الأصناف الكلامية الخاصة بالممارسة، الموقف، التوجيه، العرض، والتعبير.

إن ذلك الاختلاف في الأساليب اللغوية التواصلية وذلك التنوع الدلالي محکوم لا محالة بعناصر السياق وقصد المتكلّم وغرضه من المخاطب. ووفقاً لمعايير "سُورَل" فإن هذه القاعدة هي ما يقابل معيار الشروط التحضيرية.

إذا كان الأسلوب الخبري مرتب بالجانب النفعي للغة، فإن الأسلوب الإنساني مرتب بالجانب التأثيري لها «إذ يضفي على الأساق التعبيرية حيوية ونشاطاً، ينعكس تأثيرها إيجاباً على مدركات المتكلّم وأحساسه، فيندفع إلى المشاركة البناءة في إنتاج الدلالة النصية»<sup>2</sup>.

والعلوم أن "السكاكى" قد اقتصر في تحليلاته البلاغية على تلك الأنواع من الطلب باعتبارها تحمل دلالات حقيقة ومجازية معينة وقيماً جمالية تناسب المقام. فنجد اعتماده بتفسير الآليات التي تنتقل فيها دلالات نفس القول من مستوى دلاليٍّ لأخر.

وفي تعريفه لتلك الأنواع نلمس عناية خاصة بالنوع الثالث من الأفعال الكلامية عند "أوستن" أين يجري الاهتمام بقصدية المتكلّم وغرضه من المخاطب؛ حيث يهدف إلى التأثير فيه وحثّه على أداء فعل ما، وردّ فعل هذا الأخير، إذ تستلزم كلّ قوّة إنسانية جواباً معيناً، فجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب، وجواب النداء إقبال أو إعراض، وجواب الأمر والنهي طاعة أو معصية.

<sup>1</sup> - John Searle, Sens et expression(1982). P143.

<sup>2</sup> - محمد صلاح زكي أبو حميد، البلاغة والأسلوبية عند السكاكى، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الأزهر، غزة، 1428هـ، 2007م. ص188.

فإن إنشاء على العموم في حاجة إلى جواب بالقول أو استجابة بالفعل، يقول "عمر بلخير": «إن استعمال الفعل الكلامي من المخاطب يستلزم إجابة كلامية أو غير كلامية من المخاطب تحمل في طياتها فعلاً كلامياً، تتوقف صفة المباشرة فيه على رتبة المخاطبين، وبالتالي فالخطاب كلّه مجموعة من الأفعال الكلامية»<sup>1</sup>. ويبقى لفعل الإنجاز دوره في إحداث الأثر المطلوب.

فال فعل الكلامي عند "السكاكبي" وعلى رأي المنظرين الغربيين له فاعلية إنجازية، ثم إن له وظائف تداولية مرتبطة أساساً بقصد المتكلم؛ منها وظيفته الحاجية المتمثلة في التأثير والإقناع؛ بحيث يرتبط نجاح أو فشل الفعل الكلامي بالفعل التأثيري.

### 1-3- مبادئ التمييز بين الخبر والطلب

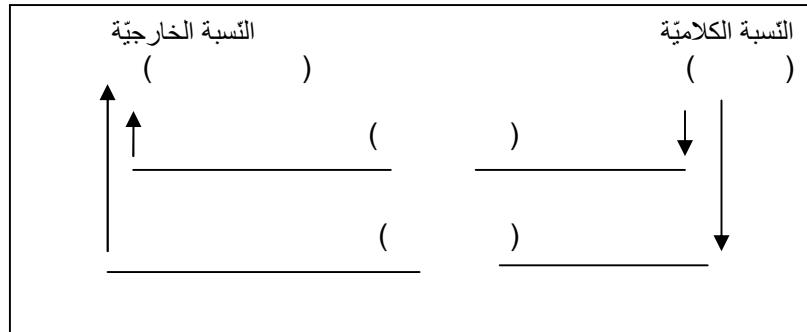
إذا كان "السكاكبي" يرى استغناء مصطلح الخبر عن التعريف الحدي فقد عرّفه بلازمه، واللازم الذي به يعرف هو قبول أو عدم قبول الصدق والكذب، هذا إضافة إلى مطابقة النسبة الخارجية. وبالنظر إلى هاتين الخاصيتين يمكن القول أن الخبر هو ما يتحقق مدلوله في الخارج بدون النطق به، بحكم أن المدلول ثابت قبل التلفظ. فالخبر إما أن يكون له خارج يتطابقه أو لا، وهذا المعيار الأخير مبني أساساً على المعيار الأول من حيث المطابقة، فهو يصف نسبة الخارجية أي يصدقها أو يكذبها. وعليه فإن مطابقة الكلام للواقع الخارجي يعني صدقه ومخالفته له يعني كذبه، مما يجعلنا حيال نسبة كلامية وأخرى خارجية. فالنسبة الكلامية هي ثبوت المدلول المفهوم من الجملة، والنسبة الخارجية هي موافقة المدلول للواقع الخارجي. «إن النسبة الكلامية (الخطاب) لا تقبل الصدق والكذب إلا في هذه الحال، حال وجود حقيقة مرجعية في الواقع يتم وصفها صدقاً أو كذباً وتسمى حينئذ خبرا»<sup>2</sup>.

ويخالف الطلب الخبر في اعتقاده بمبدأ الصدق والكذب، إذ لا يمكن الحكم بصدق أو كذب الأقوال الإنسانية، بل بإنجازها أو بطلانها كما يرى "أوستن". فقولك مثلًا: زيد قائم - المحتوى القضوي للملفوظ: إسناد لغوي - نسبة القيام لزيد، يمكن الحكم على زيد بالقيام أو عدمه؛ أي الحكم بصدق الملفوظ أو كذبه. وقولك: هل زيد قائم؟ القوة المتضمنة في الملفوظ هي الاستفهام: نسبة (القيام) مستفهم عنها. وبما أن الأمر يتعلق بطلب الفهم لوضعية غير معلومة للسائل ففي هذه الحالة لا يمكن الحديث عن صدق الملفوظ أو كذبه. وبالنسبة لمبدأ مطابقة النسبة الخارجية فإن إنشاء قد تكون

<sup>1</sup>- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية. ص 195.

<sup>2</sup>- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 90.

له نسبة خارجية غير موجودة زمن التلفظ بالمعنى الإنساني مما يجعله موجداً لها. كما يمكن التفريق بينهما على أساس تداولي بإدخال مفهوم القصد، هذا الأخير الذي استثمره "أوستن" في دراسته للأفعال الكلامية، و"سول" الذي اتّخذه كمعيار لتصنيف القوى المتضمنة في القول، «فالخبر والإنشاء كلاهما له خارج، وكلاهما يطابق ذلك الخارج، لكن القصد من الخبر أن يطابق ذلك الخارج، وليس القصد من الإنشاء ذلك»<sup>1</sup>.



أما من ناحية المضمون فإنّ مضمون الجملة الخبرية لا يتوقف على النّطق بها، أي لا يتحقّق بنطقها حدوث فعل ما، لأنّ الفعل متحقّق ولا يتوقف على نطق المتكلّم به. في مقابل الإنشاء الذي يتوقف مضمونه على النّطق به لأنّه يستلزم استدعاء ما هو غير حاصل ليعمل المخاطب على فعله «فالإنشاء لا دلالة له قبل نطقه، ولم يقع سابقاً... ولهذا لا يطابق الواقع الذي تقدّمه»<sup>2</sup>. وإن كانا يلتقيان في علاقة الإسناد.

### 2- البعد التداولي لنظرية الخبر والطلب

يعرف "السكاكبي" علم المعاني بقوله: «هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»<sup>3</sup>. باماننا في هذا التعريف نجده قد ركز على القرينة التداولية المتمثلة في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره في تحديده لموضوع علم المعاني، لاسيما إذا علمنا أنه مفهوم أساسي في دراساتهم الخطابية بشكل عام. والإفادة هنا زائدة على تأدية المعنى الأصلي، والمراد بها هو «حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ووصول الرّسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي

<sup>1</sup>- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 95.

<sup>2</sup>- حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء "دراسة بلاغية جمالية نقديّة". ص 75.

<sup>3</sup>- السكاكبي، مفتاح العلوم. ص 341.

يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلّم<sup>1</sup>. فمفهوم الإفادة مفهوم تداولي محكم بمعايير الکم والكيف في الإخبار اللذين أشارا لهما "غرابيس" في حكم المحادثة. كما أنه ذا ارتباط وثيق بمفهوم القصد.

وما يحقق غاية الإفادة عندهم ببعض المباحث ذات البعد التداولي مما تتطوي عليه ثنائية الخبر والطلب. وبناء على ذلك فقد اقتصرت دراستهم لظاهرة الأفعال الكلامية على التراكيب الدالة المفيدة؛ أي التي لها دلالات مباشرة حرفية أو غير مباشرة كافية دلالياً من الناحية التوافصية. قسم "السكاكى" الكلام إلى ضربين خبر وطلب، فوضع لكل ضرب شروطاً مقامية تتحكم في إنجازه على ما يقتضي الحال ذكره، مع ما يتفرع إليه النوعان من أغراض فرعية تكون ناتجة في حال عدم إجراء الكلام على ما يقتضيه المقام. وهنا بالتحديد يمكننا الحديث عن ظاهرة الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة.

لقد تقطن "السكاكى" إلى ظاهرة الأفعال الكلامية غير المباشرة وحاول تعقيدها بفهم الآليات المتحكمة في تحقيقها، مما جعل اقتراحاته حتى تحلياته للظاهرة تقارب بعض معطيات الدرس التداولي الحديث. وهناك ميزة أخرى طبعت تحلياته وهي أنها كانت نابعة من وصف لغوي شامل أخذ في الحسبان جميع المستويات اللغوية.

### 3- الاستلزم التخاطبي عند "السكاكى"

ينطلق "السكاكى" من الثنائية التي لطالما نوقشت في الفكر اللغوي العربي القديم، وهي ثنائية الخبر والطلب، معتمداً في دراستهما على تقسيمهما أقساماً مع ما يتفرع له كلّ قسم من أنواع فرعية، واضعاً لكلّ نوع شروطاً تضبطه حين إنجازه في المقامات المختلفة، حتى يوفق مقتضى الحال. وقد أشار "السكاكى" في غضون ذلك إلى ما يمكن أن تتفرع عنه تلك الأنواع من أغراض فرعية، هي حاصل ناتج إجراء الكلام على خلاف مقتضى الحال:

- بالنسبة إلى الخبر إذا أجري على ما يقتضي الحال ذكره يتفرع عنه غرضان، أما إذا أجري على خلاف ذلك فيتفرع عنه أغراض مختلفة يلعب السياق دوراً أساسياً في تحديدها.

<sup>1</sup> - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 231.

- والأمر سيان بالنسبة إلى الطلب الذي يضم هو الآخر أنواعاً أصلية قد يطابق فيها الإنجاز مقتضى الحال، أو بتعبير آخر قد تتجز في مقامات مطابقة لشروط إجرائها على الأصل، وفي حالة إجرائها في مقامات مخالفة لذلك تتولد أغراض فرعية عديدة.

لقد سعى "غرايس" إلى صياغة إطار نظري عام حاول من خلاله تفسير عدم مطابقة المعنى المقصود للدلالة الحرفية للخطاب، وهو ما سماه بالاستلزم التخاطبي Implicature. وفيما يلي سنتحدث عن تحول كل من الصيغ الخبرية والطلبية عن دلالاتها الأصلية إلى دلالات فرعية حسب ما يناسب المقام.

### 3-1- تحول دلالات الخبر والطلب

من خلال تحديدنا لمفهوم كل من الخبر والطلب والأنواع المتفرعة عن هذا الأخير يمكن أن نستنتج من مفاهيمها تلك شروط إجرائها على الأصل. فقد تخرج كل من الأساليب الخبرية والطلبية عن مقتضى الأصل لتنفيذ دلالات إضافية حسب ما يناسب المقام، هذا الأخير الذي يفرض تحولاً دلائياً على الصيغة المستعملة. يقول "السكاكى": «اعلم أن الطلب كثيراً ما يخرج لا على مقتضى الظاهر وكذلك الخبر فيذكر أحدهما في موضع الآخر ولا يصار إلى ذلك إلا لتوكى نكت قلماً يتقطن لها من لا يرجع إلى دربة في نوعنا هذا»<sup>1</sup>. ويمكن اختزال هذه الفكرة في نقطتين:

- الصيغ أو الأساليب الأصلية تعني إجراء الكلام على ما يقتضي الحال ذكره.

- الصيغ الفرعية تعني إجراء الكلام لا على ما يقتضي الحال ذكره. وهنا يلغا المتكلم إلى استغلال إمكانات اللغة بقصد توجيه خطابه وجهة ما، يقول "سورل": «هناك حالات يمكن فيها للمتكلم قول جملة يريد بها معناها الظاهر، أو قد يدل ذلك على قول ذا محتوى إسناديّ مغاير. يمكن للمتكلم أن يتلفظ بجملة هل بإمكانك أن تتناولني الملح؟ ولا يريد بها استفهاماً، ولكن طلب تقديم الملح»<sup>2</sup>. فإذا كان الاستفهام يستعمل ك فعل لغوي مباشر للسؤال، فإنه يستعمل أيضاً ك فعل لغوي غير مباشر للطلب. وهذا يعني أنه يمكن للمحتوى الافتراضي الواحد أن يعرض بقوى إنجازية عدّة. والسؤال الذي يطرح في هذا الإطار يتعلق بكيفية ضبط المعنى الذي تخرج إليه صيغة من الصيغ الجملية كالنداء والاستفهام والأمر... وغير ذلك.

<sup>1</sup> - السكاكى، مفتاح العلوم. ص 549.

<sup>2</sup> - John Searle, Sens et expression(1982). P71

هذا الصنف من الأفعال يمكن أن تدرجه ضمن لائحة الأفعال غير المباشرة أو الأولية، وهي أقوال مجازية بتعبير القدامي، تحتاج إلى تأويل لإظهار قصدتها، والتي يتوقف تحقيقها على عوامل السياق. ومن منظور "سولر" فإن الإشكال الذي تطرحه اللغة غير المباشرة هو «كيف يمكن لمتكلّم أن يقول شيئاً، ويريد أن يقول هذا الشيء، ويريد كذلك قول شيء آخر؟ وكيف يمكن لمستمع فهم فعل اللغة غير المباشرة، بينما ما يقصده يدل على شيء آخر»<sup>1</sup>. هذا الإشكال يسوق في الحقيقة للحديث عن الوظائف الاجتماعية التي يوظّف لأجلها الفعل غير المباشر، وهي الوظائف التي يحصرها "دوروثي فرنك" D.Frank في «تحاشي المحظورات، التحايل على حواجز غير مرغوب فيها، وتقادي مطلب غير مبرر، أو تخفّف ما لمنزلة ما، أو حقّ ما، وخلق إمكانات واسعة للذات وللطرف الثاني تمكّن من الاهتداء إلى مخرج. وهذه العمليات هي في الغالب أشكال لبروز مبدأ الكياسة بمعناه الواسع أي لبروز تكتيكات Tactiques تحمي التفاعل الاجتماعي»<sup>2</sup>.

**3-1-3 تحول دلالات الصيغ الخبرية:** أشرنا سابقاً أنّ الأصل في الخبر أن يلقى لأحد غرضين: إفاده المخاطب حكمه، أو لإفاده المخاطب أنّ المتكلّم عالم بالحكم. وفي هذه الحالة يندرج الأسلوب الخبري ضمن صنف التقريريات Assertifs وفق تصنيف "أوستن"، وهي أقوال تصف حالاً معيناً لشيء أو شخص، وغرضها المتضمن في القول هو التقرير. فهي بذلك خاضعة لمعايير التصويب والتخطيـء. ولكن قد يخرج الخبر عن هذين الغرضين إلى أغراض أخرى وذلك في حالة ما إذا كان للمخاطب علم بهما فلا يكون الغرض عن الخبر إفادتهما. وهذا يذكرنا بقاعدة أساسية في نظرية أفعال الكلام، حيث تلعب هذه الأخيرة «دور تحويل معتقدات المتخاطبين من جهة، واستمرارية الخطاب بين أطرافه من جهة أخرى. إنّ أقوال المتكلّم تبني على ما قاله المخاطب. فلا توجد هناك أقوال قولـب، كلّ قول يخضع لمضمون القول السـابق ولافتراضات والتـأويـلات التي يحتويـها»<sup>3</sup>.

رأى "السكاكـي" أنّه كثيراً ما يوضع الخبر في موضع الطلب لاعتبارات تتصل بحال المتنـقيـ في كثير من الأحيـان، مما يجعلـه موافقـاً للفعل الإنـجـازـي عند "أوستـن"؛ إذ يمكنـ أن يتعلـقـ الأمرـ بقولـ إنسـائيـ، ولكنـ صيـغـةـ المـلـفـوـظـ لمـ تستـندـ إـلـيـهـ بشـكـلـ صـرـيـحـ. فـ«ـالمـتـكـلـ يـحرـصـ عـلـىـ الانـزـياـحـ فـيـ

<sup>1</sup>- فرانسواز أرمـينـكوـ، المقارـيـةـ التـداوـلـيـةـ. صـ71ـ.

<sup>2</sup>- الجـيلـاليـ دـلاـشـ، مـدـخلـ إـلـيـ اللـسـانـيـاتـ التـداوـلـيـةـ. صـ32ـ.

<sup>3</sup>- عمرـ بـلـخـيرـ، تـحلـيلـ الـخـطـابـ الـمـسـرـحـيـ فـيـ ضـوءـ النـظـرـيـةـ التـداوـلـيـةـ. صـ193ـ.

النسق التعبيري ليرز لطائف بلاغية لا تكمن في الأسلوب اللغوي الذي يقتضيه المقام الخبري<sup>1</sup>. فقد يرجع هذا الاستخدام «إلى أنّ الأسلوب الظليّ كالأمر والنهي يشعر بنوع من الاستعلاء المثير لحافظة المتنقي، والذي قد يؤدي إلى قطع الصلة بين طرفي الكلام، فيعدل المتكلّم إلى الخبر حرصا على مشاعر المتنقي، أو تأدّبا في مخاطبته إن كان ذا مرتبة أعلى»<sup>2</sup>. فالأمر يتعلق بتحقيق حاجة نفسية أو خارجية تتصل بالمتنقي. وقد يكون لقصد الكناية ذكر الخبر موضع الطلب، «كقول العبد للمولى إذا صرف عنه الوجه: ينظر المرء إلى ساعة... الاحتراز عن صورة الأمر. وتارة حمل المخاطب على المذكور أبلغ حمل بالطف وجه كما إذا سمعت من لا ينسب إلى الكذب يقول لك: تأتيني غداً أو لا تأتيني»<sup>3</sup>. وقد يكون ذلك لـ«قصد التفاؤل بالوقوع كما إذا قيل لك في مقام الدّعاء أعاذك الله من الشّبهة وعصنك من الحيرة ووفنك للنّقوي»<sup>4</sup>؛ فالمعنى هنا مصاغ بلفظ الإخبار وإن كان المقصود به الدّعاء.

ويدخل في ذات السياق أي إيراد الخبر في موضع الطلب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَذَّنَا مِيقَاتُ بَيْهِ إِسْرَئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ وَبِالْمَلَائِكَةِ حَسَانًا﴾ (البقرة: ٨٣) في موضع لا تعبدوا. وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ أَمْنَوْهُمْ أَدْلُوكُمْ عَلَىٰ تَحْرِفٍ ثُجِيجُكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ ١٠ ﴿لَوْمَتُمُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهَدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفَسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ١١ (الصف) فظاهر الآية الإخبار وإن كان الأصل فيها قوله آمنوا وجاهدوا في موضع تؤمنون وتجاهدون<sup>5</sup>.

هذا الصنف من الأقوال هي أفعال لغوية ضمنية لا تدلّ صيغتها على ما تدلّ عليه. «ولعل جمالية التساوق البلاغي لأغراض الخبر المجازية ترتبط بالهدف الذي يرمي إليه المتكلّم من وراء الجملة الخبرية وإخراجها بصورة فنية مغايرة تماماً لما عرفناه من قبل»<sup>6</sup>.

إنّ هذا الصنف من الأفعال النّاثيرية التي لا تتوفّر على صيغة إنشائية هي أفعال تدرج ضمن قائمة الأفعال غير المباشرة، يرى "أوستن" أنها قد تكون لها عواقب بدلاً من غaiات<sup>7</sup>. ولكن

<sup>1</sup>- حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء "دراسة بلاغية جمالية نقدية". ص32.

<sup>2</sup>- محمد صلاح زكي أبو حميد، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص210.

<sup>3</sup>- السكاكي، مفتاح العلوم. ص551.

<sup>4</sup>- المصدر نفسه. ص550.

<sup>5</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص552.

<sup>6</sup>- حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء "دراسة بلاغية جمالية نقدية". ص47.

<sup>7</sup>- ينظر: جون ل. أوستين، القول من حيث هو فعل "نظريّة أفعال الكلام". ص98.

لا ينبغي الحكم عليها بذلك مطلقاً، لأنّه وفي كثير من الأحيان تؤدي مجازية الفعل الغرض التأثيري المقصود، وذلك مرهون طبعاً بالعلاقة القائمة بين المخاطبين وأحوالهما التّخاطبية وظروف التّخاطب بشكل عام. وهنا يمكن أن نستثنى الأفعال التي تؤدي تحت الضّغط أو الإكراه.

### 3-1-2- تحول دلالات الصيغ الطلبية

يحصر "السكاكبي" الطلب في خمسة أبواب «وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل»<sup>1</sup>. فالمعلوم لدينا أن تحقيق الأفعال الكلامية يتوقف على بعض القواعد التّأسيسية بمفهوم "سور" (قواعد لسانية وأخرى تداولية) وخرقها يؤدي لا محالة إلى عدم تحقيق الفعل أو تحوله إلى فعل آخر، نأخذ على سبيل المثال خرق شرط الاستعلاء بالنسبة لفعل الأمر يخرج الفعل عن معنى الأمر إلى الالتماس أو الدّعاء، ومكمّن التجاوز هنا أو الخرق مرتب بدرجة الإلزامية المحتواة في الفعل بالمفهوم "السكاكبي". وبالمفهوم التّداولي يتم ذلك وفقاً لاختلاف درجة الشدة للغرض المتضمن في القول، أو بتعبير آخر تفاوت القوّة المضمنة في الفعل الممنوحة لكلّ قول. ولهذا ارتباط بالآثار القصدية وغير القصدية للفعل اللغوي، التي أشار "أوستن" إلى ضرورة التمييز بينها من خلال تحديده لمفهوم الآخر، فالآخر عنده «يتمثل في أغلب الأحيان في إحداث فهم الدلالة وقيمة القول. ومن ثم فإنّ إنجاز فعل إنساني ينطوي على الضمانة بأنّ الفهم الجيد قد حصل»<sup>2</sup>.

إنّ الأغراض غير الأصلية للأسلوب الإنساني أو المعاني الثانوية هي نوع من المجاز اللغوي لأنّ اللغة فيها لا تستعمل فيما وضعت له. وإن كنا «أمام نمط متّيّز من المجاز، يكون الانحراف فيه بالنسبة إلى المقام، وليس بالنسبة إلى الصورة المثالية للتركيب اللغوي»<sup>3</sup>.

انطلاقاً مما أشار إليه "السكاكبي" من آلية الانتقال من المعاني الأصلية إلى الفرعية يمكن أن نستنتج آليات تولد هذه الأخيرة :

- ❖ معاني الطلب الأصلية قد تخرج إلى معانٍ فرعية حين يمتنع مقامياً إجراؤها على الأصل، ومعنى ذلك أنّ الأمر لا يتعلّق بمخالفة معانيه - أي معاني الطلب - لقواعد اللغة «الأمر الذي يدلّ على حاجة الأسلوب الإنساني إلى ضرورة مشاركة المتكلّم بصورة فعلية في إنتاج الدلالة»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- السكاكبي، مفتاح العلوم. ص344.

<sup>2</sup>- جون ل. أوستين، القول من حيث هو فعل "نظريّة أفعال الكلام". ص97.

<sup>3</sup>- محمد صلاح زكي أبو حميد، البلاغة والأسلوبية عند السكاكبي. ص190.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه. ص190.

❖ في حال عدم المطابقة المقامية لشروط الإنجاز يمكن الانتقال من معنى إلى معنى آخر داخل معاني الطلب الأصلية ذاتها، إذ يمكن باعتبار عوامل السياق أن يتولد مقامياً عن التمني الاستفهام أو العكس وما شابه هذا، ويرى "ديكرو" أن ذلك مرده إلى المحيط الذي استعملت فيه تلك الأقوال والمتمثل في الأشخاص المشاركون في المحادثة وزمان ومكان الخطاب<sup>1</sup>. وعلى العموم يتم الانتقال في مرحلتين متلازمتين:<sup>2</sup>

- 1- يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط إجراء المعنى الأصلي فيمتنع إجراؤه.
  - 2- يتولد عن خرق شرط إجراء المعنى الأصلي تحقيق معنى آخر يناسب المقام.
- وفي هذه الحالة تعد معرفة قوانين الخطاب شرطاً أساسياً باعتبارها «تمكن الدارس من فهم الكيفيات والآليات التي تصاغ فيها بعض أفعال الكلام، بالرغم من تأديتها أفعالاً لغوية غير تلك التي صيغت عليها في الأول»<sup>3</sup>.

إن شروط الانتقال تلك من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم مقامياً يمكن أن ندرجها ضمن ما أشار إليه "سورل" بمصطلح الشروط التحضيرية، وهي من المبادئ المؤثرة في تحديد هوية الفعل الكلامي أي في تحديد قوته وضعفه، وتعني أن تتوفر عناصر تداولية معينة خاصة بطرف الخطاب تعمل على توجيههما وتجعل الفعل الكلامي ناجحاً أو فاشلاً.

بالإضافة إلى تلك الأغراض الفرعية التي تخرج إليها الصيغ الطلبية يشير "السكاكبي" إلى مستوى آخر من مستويات العدول اللغوي، وهو الذي يرافقه إحلال الأساليب الإنسانية محل الخبرية لتحقيق فائدة دلالية قد تقتصر الجملة الخبرية عن آدائها. كقوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُهُمْ أَوْ لَا سَتَغْفِرُهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهِدِ الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (التوبه)، فقد أورد لفظ الأمر بالاستغفار للدلالة على أن ليس المراد بالأمر الإيجاب المانع عن الترک، لكن المراد هو الإباحة التي تتأفي تخير المخاطب بين الفعل أو عدمه. والأمر سيان في قوله أيضاً: ﴿فُلَّا يَنْفَقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهًا لَّنْ يُنَقِّبَ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ (التوبه) ومن منطلق ﴿٥٣﴾، فقد ظهر معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب إظهاراً إلى درجة كان المرضي مطلوب قوله «إظهار معنى الرضا بواقع الداخل تحت لفظ الطلب إظهاراً إلى درجة كان المرضي مطلوب قوله

<sup>1</sup> -O.Ducrot ,Le dire et le dit, Edition de Minuit,Paris,1984. P96.

<sup>2</sup> - ينظر:أحمد المتوكل،الاستلزم التّخاطبي بين البلاغة العربية والتّداوليّات الحديثة،التّداوليّات علم استعمال اللغة، ص299،298.

<sup>3</sup> - عمر بلخير ، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية. ص100.

"كثير": أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة<sup>1</sup>؛ فقد أورد لفظ الأمر بالإساءة وإن لم يرد بالأمر الإيجاب المانع عن الترک، لأنّ المقصود هو الإباحة التي تنافي تخير المخاطب بين الإساءة من عدمها. فكان المعنى إظهار الرضا بأيّ ما اختارت في حقه. ولعلّ هذه الفكرة هي ما نجد لها مقابلاً عند "أوستن" في قوله: «يوجد في الظاهر حالات واضحة حيث تبدو نفس الصيغة قولاً إنسانياً تارة وتارة أخرى قولاً وصفياً»<sup>2</sup>.

ثم إنّ "السّاكاكي" لم يقصر الانزياح الذي يقع خارج الصياغة على تغيير موقع الخبر والطلب، وإنما أضاف العدول عمّا يقتضيه حال المتلقّي الذي أطلق عليه مصطلح "الأسلوب الحكيم" والمتبادر في صورتين:

- تلقي المخاطب بغير ما يتربّى بحيث يكون ترقيه ضمنيّ يقدر المتكلّم مع مراعاة حال السياق، ثم يعدل عنه إلى ما يثير انتباهه.
- تلقي السائل بغير ما يتطلّب من الجواب، وهذا يتضح قصد الإشارة إلى العدول. مما يدفع بالمتلقّي إلى بحث أوجه العدول للوصول إلى مقصود المتكلّم، كقوله تعالى: ﴿يَسْأُلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ فَلَمْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾ (البقرة: ١٨٩) فقد نزل الجواب عن سؤال السائل عن السرّ في تشكيل الهلال منزلة جواب عن سؤال غير سؤاله «لتوكّي التّبيه له باللطف وجه على تعديه عن موضع سؤال هو أليق بحاله أن يسأل عنه أو أهمّ له إذا تأمل»<sup>3</sup>.

انطلاقاً من هذه المعطيات يمكن أن نستنتج شروط إجراء معاني الطلب على أصلها، ثم كيف تتم عملية الاستلزم، أو الانتقال من المعاني الأصلية إلى المعاني الثانوية.

يحلّ "السّاكاكي" ظاهرة الاستلزم التّخاطبيّ على أساس أنها تتولّد عن خرق أحد شروط إجراء المعاني الأصلية لأنواع الطلب. وقد اهتم في تحليله بضبط علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقامياً، كما اهتم بتحديد آلية الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم بوضع قواعد، وهو في تحليله هذا يقارب تحليلات بعض اللغويين وال فلاسفة المحدثين منهم "غرايس" الذي توصف ظاهرة الاستلزم التّخاطبيّ عنده انطلاقاً من مبدأ التعاون والقواعد المترفرفة عنه، باعتبار أنّ مصدر الاستلزم هو الخرق المقصود لإحدى قواعد التّخاطب مع احترام المبدأ العام.

<sup>1</sup> - السّاكاكي، مفتاح العلوم. ص 552.

<sup>2</sup> - جون لـ أوستن، القول من حيث هو فعل "نظريّة أفعال الكلام". ص 70.

<sup>3</sup> - السّاكاكي، مفتاح العلوم. ص 554.

وعليه يعبر عن ظاهرة الاستلزم التّخاطبي عند "السّكاكى" بالأغراض التي تخرج إليها الأساليب، أو بما يقابل المعنى المقامي.

ومن منطلق تقسيم الأفعال الكلامية إلى أفعال مباشرة وأخرى غير مباشرة، سعى "سورل" إلى تقديم نسق من القواعد الاستدلالية لوصف قدرة المخاطب على استنتاج الفعل غير المباشر المنجز في سياق بعينه، من بينها:

- أن المخاطب يريد قول أكثر مما صرّح به، جاعلاً من الدلالة الحقيقة للمفهوم مخالفة لظاهر الصياغة اللغوية.
- من الشروط الأساسية للإنجاز أي فعل هو القدرة على الإنجاز في ظل شرط المحتوى القضوي.
- على طرفي الخطاب مراعاة القواعد الاستدلالية للتوصيل إلى استنتاج الغاية الكلامية الأولى.

### 3-1-3- نماذج في الأغراض الفرعية للأساليب الطلبية

**أ-التنّي:** قد تخرج صيغ التنّي عن أصل الوضع لتفيد معانٍ أخرى، كما إذا قلت لمن همك همه: "لَيْتَكَ تَحْدِثُنِي" فالأسلوب يبدو أسلوب تمنٍ وظفت لأجله الأداة ليت، ولكن «امتنع إجراء التنّي والحال ما ذكر على أصله فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال»<sup>1</sup> وقولك: "هلا أو لولا تكرم زيدا" كان المعنى ليتك أكرمته متولداً منه معنى السؤال.

**ب-الاستفهام:** معاني حروفه قد تخرج عن دلالتها الأصلية التي ينتهي إليها أسلوب الاستفهام الحقيقي، وهو ما يشير إليه قول "السّكاكى": «واعلم أن هذه الكلمات كثيراً ما يتولّد منها أمثل ما سبق من المعاني بمعونة قرائن الأحوال. فيقال: ما هذا؟ ومن هذا؟ لمجرد الاستخفاف والتحقيق»<sup>2</sup>.

وقد تقييد صيغة "مالي" التّعجب، وهو ما نجده في قوله تعالى حكاية عن سليمان: ﴿وَنَقَدَّ الْطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِكَ لَا أَرَى أَهْمَدْهُمْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (النمل). كما قد تقييد "كيف" معنى التّعجب والإنكار، مثل ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكُفُّرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَيْتُكُمْ ثُمَّ يُمْسِكُمْ ثُمَّ يُحِيِّكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (البقرة)، أو كما إذا قلت: "هل لي من شفيع" «في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى

<sup>1</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 525، 526.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 537.

التمّني»<sup>1</sup>. وقولك لمن تراه يؤذي أباه: أتفعل هذا؟ «امتنع توجّه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك حاله، وتوجّه إلى ما لا تعلم مما يلابسه من نحو أستحسن وولد الإنكار والزّجر»<sup>2</sup>. وبما أنّ الأمر فيه قد لا يتعلّق بالإجابة عن السّؤال بل يتعلّق بتصوّر ما للمتكلّم، ما يجعله يخرج إلى أسلوب مجازيٍّ فيصبح بمعنى الخبر ويكون غرضه التّقرير كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا نَّا جَعَلْنَا حَرَمًا إِمَّا نَّا﴾ (العنكبوت ٦٧).

ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه النّماذج المتفرّعة عن النّموذج الأصليّ لأسلوب الاستفهام أنها تحوي قوتين إنجازيتين، تقع الأولى خلف القالب التّركيبيّ الاستفهاميّ، وتقع الثانية خلف قوة المنطوق الإنجازية؛ يعني هذا «أنّ القالب التّركيبيّ الاستفهاميّ قد جعل وسيلة لإضافة قوة إلى قوة المنطوق الإنجازية، في سياقات لا يكون السّؤال عن محتوى القضية أثناءها هو وظيفة المنطوق الأولى»<sup>3</sup>. كما هو الحال في هذه النّماذج. مما يجعلنا حيال نوعين من الأسئلة التّوجيهية:

- الأسئلة التّوجيهية التي قد توجّه المرسل إليه إلى التّلفظ بخطاب جوابيّ فقط.

- الأسئلة التّوجيهية التي قد توجّه المرسل إليه إلى فعل عمليّ في المستقبل.

ج-الأمر: قد يؤتى بالأمر لا على جهة الاستعلاء وإنّما على جهة التّضرّع والدّعاء. وإنّ وظفت صيغه في مقام الإذن كقولك: "جالس العلماء" ولدت الإباحة. وقولك لمن يدعى أمراً ليس في وسعه: "إفعله" «امتنع أن يكون المطلوب بالأمر حصول ذلك الأمر في الخارج بحكمك عليه بامتلاكه، وتوجّه إلى مطلوب ممكّن الحصول مثل بيان عجزه، وتولّد التعجب والتّحدي»<sup>4</sup>. وبخصوص خروج أسلوب الأمر عن أصل استعماله يقول "عمر بلخير": «إنّ استعمال صيغة الأمر لا تعني دائماً الدّلالة على الأمر؛ أي إجبار الطرف الآخر على تغيير سلوكه بمجرّد سماعه لتلك الصيغة، إذ أنّ صيغة الأمر في لغات عديدة قد تعني الدّعاء في أحوال والمناجاة في أحوال أخرى»<sup>5</sup>.

د-النّهي: قد يخرج النّهي عن طلب الكفّ عن القيام بفعل إلى إفاده الدّعاء إن صاحبه تضرّع كقولك: "ربّ لا تكلّني إلى نفسي طرفة عين". وكقولك لعبد لا يمتنّ أمرك: "لا تمتّنّ أمري" «امتنع

<sup>1</sup> السّكّاكى، مفتاح العلوم. ص526.

<sup>2</sup> المصدر نفسه. ص526.

<sup>3</sup> محمد العبد، تعديل القوّة الإنسانية، "دراسة في التّحليل التّداوليّ للخطاب"، التّداوليات علم استعمال اللغة. ص335.

<sup>4</sup> السّكّاكى، مفتاح العلوم. ص527.

<sup>5</sup> عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التّداولية. ص100.

طلب ترك الامتثال لكونه حاصلًا، وتوجه إلى غير حاصل مثل لا تكرر لأمرٍ»<sup>1</sup> وتولد منه التهديد. وإن استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء كان التماسا.

هـ-النّداء: كمناجاتك الله تعالى بقولك: «يا الله» متذللاً إليه، إذ ليس الغرض هنا طلب الإقبال لأنّه من غير المعقول، مما يفتح المجال لتعدد الأغراض، فقد تكون الغاية من النّداء التّلطّف، أو إظهار الضعف، أو الدّعاء. وقولك لمن أقبل عليك بتظلم: «يا مظلوم» «امتنع توجيه النّداء إلى طلب الإقبال لحصوله، وتوجه إلى غير حاصل مثل زيادة الشّكوى بمعونة قرينة الحال وتولد منه الإغراء»<sup>2</sup>.

وغيرها من الأغراض الفرعية التي تتدّ عن الحصر، والتي تعكس تعده الوظيفة التّداولية للأفعال الطّلبية. ويبقى للبعد التّداولي دوره الهام في تحديد دلالة الصّياغة. وإدراك «السّاككي» لذلك يجعلنا نلاحظ أنّه وفي سياق ذكره للمعاني المتفرّعة عن المعاني الأصلية يردّ عبارات دالة على ذلك، من قبيل: ما يناسب المقام، أو ما يتولّد بمعونة قرائن الأحوال.

يطرح كلّ من مفهوم تحول دلالات الصّيغ الخبرية والطلبية إشكالية العلاقة القائمة بين الشكل اللغوي والمعنى، أو بين قصد المرسل الذي يتولّ للتعبير عنه بأدوات لغوية مختلفة، وبين الصيغة اللغوية الموظفة، وذلك من منطلق افتراضي مفاده أنّ «كلّ معنى شكلاً لغوياً يدلّ عليه وفق مواضعه اللغة»<sup>3</sup>. ولكن قد يحدث كسر شرط المواجهة إذا ما أخذنا في الحسبان أنّه وفي إطار فعل لغوي واحد قد يقصر شكل الخطاب عن التّدليل على قصد المرسل.

انطلاقاً مما سبق يمكن أن نستنتج أنّ لإخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر أساليب مختلفة؛ «إذ ما من مقتضى كلام ظاهري إلا ولهذا النوع مدخل فيه بجهة من جهات البلاغة»<sup>4</sup>، أو ما يسمى في التراث البلاغي بالوجوه أو الأغراض البلاغية. فالاستفهام-على سبيل المثال- كفعل لغوي أساسه طلب الفهم عن أمر لم يكن حاصلاً قبل السؤال، والفهم صورة ذهنية قد تتعلق بشخص، أو شيء، أو بسبة حكم وغير ذلك. ولكن قد لا يتعلّق الأمر فيه بالإجابة عن السؤال، «وحين يخرج الاستفهام إلى أسلوب مجازي إنما يؤدي ظاهرة جمالية وبلاغية لا تعرف في الأسلوب

<sup>1</sup>- السّاككي، مفتاح العلوم. ص527.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص527.

<sup>3</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص114.

<sup>4</sup>- السّاككي، مفتاح العلوم. ص553.

ال حقيقي الذي يسأل به المتكلّم عن شيء معروف ومشهور، أو عن معنى يفهم من السياق؛ ويتجوّه فيه المتكلّم إلى نفسه قبل أن يتوجّه به إلى الآخرين»<sup>1</sup>.

الملحوظ من خلال تحليله لبعض النماذج الفرعية ارتكازه على شرط المعنى المستلزم كمنطلق لعملية الاستلزم، أين يمكن الاستغناء عن قرائن الأحوال في تحديد المعنى المنتقل إليه. ففي شرحه لمثال: «هل لي من شفيع؟» المعنى الأصلي للجملة هو الاستفهام، والمعنى المتولد هو التمني؛ فالمعنى الذي يقتضي المقام إجراؤه هو شرط غير ممكن الحصول، في مقابل خرق شرط ممكن الحصول، الذي يعدّ من شروط إجراء الاستفهام على أصله. وتلخيصاً لهذه الفكرة نسوق قول المتوكّل: «تنقل الجملة الاستفهامية من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على التمني بالانتقال خرقاً من شرط طلب ممكن الحصول إلى شرط طلب غير ممكن الحصول»<sup>2</sup>.

هذه النماذج من الأغراض الفرعية المجازية أو الأساليب التّواصليّة الإبلاغيّة كما اعتبرها القدامي وعلى رأسهم «السّكاكى»، يمكن أن نعدّها من منظور نظرية الأفعال الكلامية كأفعال متضمنة في القول (خبر وطلب مجازين) مقابل الفعل الكلاميّ الأصليّ(الذي تمثله دلالات كلّ من الأساليب الخبرية والطلبيّة الحقيقية) تختلف باختلاف قوتها الإنسانية ومحتوها الافتراضي؛ حيث يتضمن كلّ فعل إنسانيّ قوّة إنسانية تحدّدها طبيعة الوظائف اللسانية الكامنة خلف تلك الأفعال. وهي جزء من البنية الدلاليّة للقول. وقد لاحظنا من خلال النماذج الفرعية أنّه يمكن للأفعال الكلامية الإنسانية أن تختلف في القوى(المتضمنة في المنطق الواحد) التي يعرض بها غرض إنسانيّ واحد؛ كالطلب الذي يمكن أن يعرض بقوّة التمني، أو الاستفهام، أو الأمر، وغير ذلك. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن لهذه الأفعال الإنسانية المتفرّعة عن الطلب أن تختلف هي الأخرى في القوى التي يعرض بها غرض إنسانيّ واحد؛ كالأمر مثلاً الذي يمكن أن يعرض بقوّة الالتماس أو الدّعاء. وبناء على هذه الفكرة يكون «لكلّ غرض رئيسيّ أغراض فرعية... وكلّ غرض درجات مختلفة من القوّة وفقاً لسياقات الاتّصال»<sup>3</sup>. ويقول «مسعود صحراوي» بخصوص اعتبار الأغراض المجازية أفعالاً لغوياً: «ولذلك يصحّ أن تعدّ تلك المعاني والمقاصد التّواصليّة باعتبارها أفعالاً كلامية في منظورنا، باعتبارنا لا ننظر إليها على أنّها مجرّد دلالات ومضامين لغوياً، وإنّما هي

<sup>1</sup>- حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء "دراسة بلاغية جمالية نقدية". ص108.

<sup>2</sup>- أحمد المتوكّل، الاستلزم التّخاطبيّ بين البلاغة العربية والتّداوليّات الحديثة، التّداوليّات علم استعمال اللغة. ص303.

<sup>3</sup>- محمد العبد، تعديل القوّة الإنسانية، "دراسة في التّحليل التّداوليّ للخطاب"، التّداوليّات علم استعمال اللغة. ص319.

فوق ذلك إنجازات وأغراض تواصلية ترمي إلى صناعة أفعال وموافق اجتماعية أو مؤسساتية أو فردية بالكلمات، والتأثير في المخاطب<sup>1</sup>. وبضيف في ذات السياق: «وما اعتبره بعض اللغويين والنّحاة معاني مجازية إنما هي أفعال كلامية تؤدي أغراضًا خطابية ووظائف تواصلية معينة يحكمها مبدأ الغرض أو القصد الذي يبتغيه المتكلّم من الخطاب»<sup>2</sup>.

ووفقاً لهذا الكلام فقد تمكّن "السكاكى" من استبطان أنواع لغوية جراء البحث في المقاصد والأغراض التي تقول إليها الأفعال الأصلية؛ مبدأ القصدية الذي يعدّ مبدأ هاماً للأفعال اللغوية في الاصطلاح التّداوليّ المعاصر؛ إذ تتوقف عليه الهوية الإنجازية لأيّ فعل لغوي عند "أوستن". أما عند "سورل" فهو مرتبط بمعاييرين: معيار الغرض المتضمن في القول، ودرجة الشدة الخاصة به. وانطلاقاً مما سبق تعكس النماذج المستشهد بها إمكانية خروج الأساليب الطلّبية عمّا يقتضي الحال ذكره؛ أي إخراجها عن صفتها المباشرة التي يحدث على مستوىها تطابق القول مع الإنشاء، وتطابق المعنى الحقيقي مع القصد، إلى معانٍ أخرى إضافية يمكن للمستمع أن يستتبعها من مجموع أوضاع التّواصل، مشكلة بذلك أفعالاً لغوية غير مباشرة أو ضمنية.

إنّ ذاك التّغيير الذي يلحق الفعل الكلاميّ يرى "سورل" أنه فرق إنجازيّ لا يغير من هوية الفعل الكلاميّ، ولكن يؤثّر في قوته الإنسانية(نمط الإنجاز)<sup>3</sup>. فالفرق بين العديد من تلك الأساليب يمكن في الغرض المتضمن في القول أو في معيار درجة الشدة للغرض المتضمن في القول وليس في شرط المحتوى القضويّ، وقد لاحظنا ذلك مثلاً مع صنف الأفعال الداللة على الاستفهام من حيث الصيغة لا المعنى أو القصد، فالقوّة الإنسانية المتضمنة في الفعل(التمني) لا تدلّ عليها صيغة القول(الاستفهام)، وإنما يتدخل قصد المتكلّم وعوامل السياق في تحديدها. وهنا نجد تفاوتاً بين التّفكير السكاكى والتّفكير الأوستيني، فالسكاكى لا يحتمم إلى الصيغة وحدتها في تحديد الأغراض التّواصلية وفي تنميط الأساليب الطلّبية على عكس ما نلمسه عند "أوستن".

ولا شكّ أنّ مراعاة تلك الأغراض والغايات والدلّالات التي يريدها المتكلّم من التلفظ بتلك الصيغ في المقامات المناسبة هي رؤية تداولية وظيفية.

<sup>1</sup>- مسعود صحراوي، التّداولية عند علماء العرب. ص 09.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص 144.

<sup>3</sup>- John Searle, Sens et expression(1982). P 82 .

يمكن توزيع تلك الأفعال الكلامية وفق التصنيف الوظيفي للمنظرين لها إلى أفعال الإثبات أو التقرير والأحكام (الخبر)، أفعال الموقف أو التعبير (التمني)، أفعال العرض (الاستفهام)، أفعال الممارسة والتوجيه (الأمر، النهي، والنداء).

وعليه نخلص للقول أنَّ الدرس التَّدَاوِلِيُّ الحديث يتفق مع تقسيمات "السَّكَاكِي" فيما يخصَّ ثنائية الخبر والطلب مراعاة لقصد المتكلِّم، فالأسلوب الخبري هو ما يقابل الفعل التقريري، والأسلوب الطلبِي هو ما يقابل الفعل الإنشائي. كما أثنا نجد في مسألة التمييز بين الخبر والإنشاء وتحليلاته للأساليب شبهها ببعض المسائل أو المفاهيم المتعلقة بالتحليل التَّدَاوِلِي، مثل الأخذ بعين الاعتبار لقصد المتكلِّم ومراده من المخاطب، والقوَّة المضمنة في الفعل التي تحملها العبارة اللُّغُوَّية. ولكن دون القول أنَّ البحث في الظَّاهِرَة -أي ظاهرة الأفعال الكلامية- كان مقصوداً لذاته في التراث.

وقد أمكننا أن نستنتج أيضاً أنَّ الأسلوب الطلبِي عند "السَّكَاكِي" لا يتعلَّق فيه الأمر بمخالفة معانيه لقواعد اللغة، وإنما هي حاصل ناتج مخالفتها لما يقتضيه المقام، أين يغدو هذا الأخير مطلباً أساسياً في فهم معطيات الخطاب.

#### 4- الفعل التوجيهي في أسلوب السَّكَاكِي

علاوة على ما سبق فإننا نصادف في المفتاح نمطاً خاصاً من الأفعال الكلامية يكشف عنها أسلوب "السَّكَاكِي" في بسط أفكاره وعرض آرائه، ونقصد بذلك أفعال التوجيه verbes d'orientation التي تحيل إليها جملة من النماذج الأسلوبية لا يخلو منها فصل من فصول الكتاب، نمثل لها بالأقوال التالية:<sup>1</sup>

- يستهل كلامه في علم البلاغة بقوله: "اعلم أنَّ علم المعاني هو تتبع خواص تركيب الكلام..."
- "اعلم أنَّ مساق الحديث يستدعي تمهيد أصل".
- "...أنَّ مقتضى الحال عند المتكلِّم ينقاوت كما ستقف عليه".
- "... وإنما مثار الخطأ هو الثاني وإن احتاج في وهنك أنَّ الاحتراز عن الخطأ في الثاني إن لم يتوقف على علم المعاني استغنى عنه وإن توقف عليه، ولا شبهة في أنَّ الكلام فيه كلام من القبيل الثاني فيتوقف تعريفه على تعريف له سابق ويتسلسل أو يدور فاستوضح ما أجبنا به عن تعلم علم الاستدلال وعلم العروض".
- "...وإذ قد عرفت هذا..."

<sup>1</sup> - ينظر: السَّكَاكِي، مفتاح العلوم. ص 341، 344، 351، 358، 359، 636.

- ..و قبل أن نمنح هذه الفنون حقّها في الذّكر ننبّهك على أصل ل تكون على ذكر منه.

-”إِذَا صَادَفَ مَا أَرَيْنَاكَ بُصِيرَةً مِنْكَ وَوَقَطَ عَلَى مَا سَيَأْتِيكَ فِي الْفَنِ الرَّابِعِ أَعْثِرْكَ فِي بَابِ النَّفَدِ لِتَرْكِيَّاتِ الْجَمْلِ الْخَبْرِيَّةِ فِي نَحْوِ (اعْبُدْ رَبَّكَ إِنَّ الْعِبَادَةَ حَقٌّ لَهُ) وَ(اعْبُدْ رَبَّكَ فَالْعِبَادَةُ حَقٌّ لَهُ) وَ(اعْبُدْ رَبَّكَ الْعِبَادَةُ حَقٌّ لَهُ) عَلَى تِقاوِتِهَا هُنَاكَ وَاجِدًا مِنْ نَفْسِكَ فَضْلًا الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَّةِ بِحَسْبِ الْمَقَامِ“.

-واعلم أنك إذا حذقت في هذا الفن لصدق همتك واستفراغ جهلك فيه أمكنك التسلق به إلى العثور على السبب في إنزال رب العزة قرآنـه المجيد على هذه المناهج إن شاء الله تعالى".

– "...وإذ قد عرفت ما ذكرت وما ذكروا فاختر أَيْهُما شئت".

إنّ نمط الإِسْتَرَاتِيجِيَّةِ الْمُوْظَفُ هُنَا هِيَ الإِسْتَرَاتِيجِيَّةِ التَّوْجِيهِيَّةِ كُونَهُ يُوجَّهُ مُتَلِّقِّي خُطَابِهِ نَحْوِ  
الْإِقْرَارِ بِكَلَامِهِ وَالتَّسْلِيمِ بِأَرَائِهِ قَصْدُ التَّأْثِيرِ فِيهِ، وَمِنْ ثُمَّةِ الْاقْتَاعِ بِأَفْكَارِهِ، فَالْمُرْسَلُ يُولِي عَنْايَتَهُ فِي  
هَذَا النُّوْعِ مِنَ الإِسْتَرَاتِيجِيَّةِ بِ«تَبْلِيغِ قَصْدِهِ وَتَحْقِيقِ هَدْفِهِ الْخُطَابِيِّ، بِإِغْفَالِ جَانِبِ التَّأْدِيبِ التَّعَامِلِيِّ  
الْجَزِئِيِّ فِي الْخُطَابِ». كَمَا يُودُّ بِاستِعْمَالِ هَذِهِ الإِسْتَرَاتِيجِيَّةِ أَنْ يَفْرُضَ قِيَداً عَلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ بِشَكْلِ أَوْ  
بِآخِرِ، إِنْ كَانَ الْقِيدُ بِسِيطاً، أَوْ أَنْ يَمْارِسَ فَضْلَوْلاً خُطَابِيًّا عَلَيْهِ»<sup>1</sup>. وَهَذَا مَا تَوْحِي إِلَيْهِ عَبَاراتٌ:  
أَعْلَمُ أَنْ، نَنْبَهُكُمْ عَلَى أَصْلِهِ، وَإِذَا صَادَفَ مَا أَرِينَاكُمْ بِصِيرَةً...

وبالتالي حتى يتحقق فعل التوجيه فقد اعتمد "السكاكى" في صوغ خطابه على توظيف جملة من الآليات التوجيهية من قبيل الأساليب الدالة على الطلب بالأمر، التي تفعّل دور السياق في استخلاص دلالتها القصدية. ومن خلال دلالة فعل الكلام(الأمر/اعلم) فإنّه يشترط في متنّلقيه عنصر المعرفة، مما خول لخطابه أن يكتسب الصفة التداولية التي تفترض أصلاً وجود متنّلقي للخطاب. والسؤال الواجب طرحه هنا، ما طبيعة هذا المتنّلقي؟ الأكيد أنّه متنّلقي متخيّل غير معين كونه غير حاضر لحظة التلفظ بالخطاب بحكم طبيعة هذا الأخير، فالمتنّلقي هنا متنّلقي متخيّل «بما له من صورة نمطية معينة في السياق مما يؤكّد عدم حضوره العيني عند إنتاج الخطاب»<sup>2</sup>. وهو ما أقرّه "السكاكى" صراحة في أحد مواضع "المفتاح" قوله: «وحقّ الخطاب أن يكون مع مخاطب معين ثمّ يتراك إلى غير معين»<sup>3</sup>، يظهر وجوده من خلال عامل الإسناد -أى إسناد الفعل إلى المتنّلقي-

<sup>1</sup> - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب. ص 322.

2 - المرجع نفسه. ص 323.

<sup>3</sup> - السّاكِن، مفتاح العلوم. ص 368.

الذي يحمل طابعاً تداولياً باعتباره يتجاوز الدلالة النحوية إلى نظيرتها التداولية. الواقع أنَّ هذه الآلية تذكرنا بمبدأ التعاون حسب "غرايس" الذي يمثل نقطة انطلاق لفهم ما يقال.

وإنْ كان التوجيه كفعل لغويٍّ فإنه من وظائف اللغة كما ألحَّ على ذلك "جاكسون" ويتعلق الأمر بالوظيفة الانتباهية *phatigue* لاسيما وأنَّ عناية المتكلِّم متوجهة نحو تبليغ قصده التواصلي بتأثيره انتباه المتنقِّي عن طريق توظيف بعض الآليات التوجيهية المتمثلة خاصة في أسلوب الأمر (اعلم)، وفي ضمير المخاطب (الكاف والتاء)، وأدوات التوكيد والنفي، مما جعل من خطابه خطاباً حيَاً فيه نوع من المحاورة المباشرة، مع ما تتطوّي عليه هذه الأخيرة من أبعاد تداولية. وعلى العموم فقد أرسى "السكاكِي" من خلال أسلوبه معاً علاقة تخطيطية جعلت من المتنقِّي الافتراضي طرفاً مهماً في إنتاج الخطاب.

## 5- القصد في الأفعال الكلامية

لدى المرسل أكثر من آلية للتعبير عن قصده، بحيث يمكنه التألفُ بصيغة الإنشاء الطلبية صراحة لإنشاء الفعل الكلامي المقصود صراحة، كما يمكنه توظيف صيغة الإنشاء الطلبية غير المباشر لإنشاء ذات الفعل المقصود ولكن بطريقة ضمنية. ثم إنَّ الحديث عن القوة الإنسانية الحرافية للفعل اللغوي وعن القوة المستلزمة يوحِي بأنَّ لدى المرسل خيارات إستراتيجية متاحة للتعبير عن قصده. ويحدد لنا "المتوكل" الفارق بين القوة الإنسانية الحرافية والأخرى المستلزمة بقوله: «ويميز عادة بين هاتين القوتين على أساس أنَّ القوة الأولى مدلول عليها بطريقة مباشرة بصيغة العبارة، في حين أنَّ القوة الثانية تتولد عن الأولى طبقاً لمقتضيات مهام معينة»<sup>1</sup>.

وعليه فالقوة الإنسانية الحرافية تؤخذ من صيغة العبارة اللغوية بطريقة مباشرة وتظل ملزمة لها في مختلف المهام التي يمكن أن ترد فيها، في حين أنَّ القوة الإنسانية المستلزمة مرهونة بسياق استعمالها، بحيث «لا يتوصَّل إليها إلا عبر عمليات ذهنية استدلالية تتفاوت من حيث الطول والتعقيد»<sup>2</sup>.

من خلال النماذج الفرعية لأسلوبي الخبر والطلب لاحظنا أنه يمكن للأفعال اللغوية الإنسانية أن تختلف في القوى المتضمنة في الملفوظ الواحد التي يعرض بها غرض إنساني واحد، كالطلب

<sup>1</sup>- أحمد المتوكَّل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، سلسلة بحوث ودراسات رقم 05، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1993. ص 21، 22.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص 23.

الذي يمكن أن يعرض بقوّة التّمني أو الأمر، كما يمكن لتلك الأغراض الإنسانية المترفة عن الطلب أن تختلف هي الأخرى في القوى التي يعرض بها غرض إنساني واحد؛ مثل أن يجمع فعل الاستفهام بين حقيقته الوضعية المتمثلة في طلب الفهم أو أن يخرج إلى أغراض فرعية كالتوبيخ أو التّحقيق... أو أن يجمع فعل الأمر بين مطلق الأمر الذي يفيد الوجوب، أو أنه يفيد الدّعاء، أو حتى الالتماس، وغير ذلك من الأغراض التي تظهر عدم التّاسب بين دلالة لغة الخطاب أي الدّالة الوضعية وبين معطيات الخطاب. وتبعاً لذلك يرتبط إنجاز الأفعال بمقاصد خطابية تواصيلية معينة، واختلاف دلالة الأفعال أو الخروج على مقتضى الظّاهر حسب "السكّاكِي" محكوم بقصد المرسل وبمقامات الإنجاز، لا سيما إذا أخذنا في الحسبان أنَّ المعنى الحرفي لمفهوم ما لا يتوقف عند حدود التلفظ بالملفوظ ذاته، بل يتجاوزه إلى الدررية المسبقة بمعطيات السياق، هذا كما أنَّ المعنى قد لا يتضح من خلال إنجاز الفعل بشكله اللّغوّي المباشر، وبالنظر إلى ذلك «يتحدّد القصد من خلال السياق بعناصره الكثيرة، فهو ركيزة في الخطاب لتجسيده معنى المرسل، بدلاً من التقيد بالمعنى اللّغوّي البحث، رغم أنه قد لا يتطابق معه في بعض السياقات»<sup>1</sup>.

وعليه فالمقاصد الممكنة هي :

- 1- يرتبط إنجاز هذه الأفعال الكلامية بالمقاصد.
- 2- يمكن تحقيق فعل الإنجاز عبر أكثر من إستراتيجية.
- 3- التّفاوت الدّالي للأنمط اللّغوّية أو للنمط الواحد اقتضته بعض عناصر السياق.
- 4- من خلال هذا الاختيار من مجموعة الإمكانيات اللّغوّية المتاحة يتضح نوع الإستراتيجية الخطابية الموظفة.

## 6- إستراتيجية الخطاب في الأفعال الكلامية

انطلاقاً من المعطيات الآتيةذكر تتلخص الإستراتيجية الخطابية Stratégie discursive الموظفة في الأفعال الكلامية عند "السكّاكِي" تحديداً في نوعين أساسيين:

- الإستراتيجية التوجيهية.

- الإستراتيجية التلميحية.

وهذا بناءً على تفريع الأفعال الكلامية عنده إلى مباشرة وأخرى غير مباشرة.

<sup>1</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 78.

**6-1-الإستراتيجية التوجيهية:** هي إستراتيجية تقوم على أولوية التوجيه لأداء فعل مستقبلي. فالمرسل يتحدد دوره في تبليغ مضمون الخطاب ودفع المرسل إليه إلى إنجاز الفعل المطلوب «كما يود باستعمال هذه الإستراتيجية أن يفرض قياداً على المرسل إليه بشكل أو بآخر، وإن كان القيد بسيطاً، أو أن يمارس فضولاً خطابياً عليه، أو أن يوجهه لمصلحته بنفعه من جهة وبإبعاده عن الضّرر من جهة أخرى»<sup>1</sup>. ومن هنا ينظر إلى التوجيه كفعل لغوي.

يتم توظيف الإستراتيجية التوجيهية في ظل توفر علاقة سلطوية بين طرفي الخطاب «ولذلك فتتوفر السلطة لدى المرسل شرط أساسي عند استعمال معظم آليات إستراتيجية التوجيه»<sup>2</sup>، إضافة إلى تضمين الخطاب معنى التوجيه وهذا ما يحيل عليه معنى الخبر وأغراضه، ومعاني الطلب الأصلية والفرعية عند "السكاكى". فالخبر هو الكلام المفید بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً أو إثباتاً فهو مرتبط إذا بالحكم على شيء ما بشيء آخر. ثم إن أغراضه وفق مقتضى الظاهر لا تخرج عن أحد الأصلين: فائدة الخبر ولازم الفائدة. كما أن هناك أغراضًا أخرى بخلاف مقتضى الظاهر تخضع لمقاصد المتكلم.

وناتج هذا الكلام أن الخبر يحمل قصداً توجيهياً إلى المرسل إليه، يتلخص في إفادته معنى معيناً قد لا تكون له دراية مسبقة به، بهدف توجيه الخطاب وجهة ما.

ثم إن أضرب الخبر وفق "السكاكى" المحصورة في ثلاثة أضرب: خبر ابتدائي، وطلبي، وإنكارىٰ تعكس هي الأخرى إستراتيجية التوجيه الموظفة في تبليغ مضمون الخطاب، خاصة وأنها صيغ موجهة لقصد خطابي معين خاضع لوضعية المخاطب وأحواله في قبول الخبر أو إنكاره، ثم إنها خاضعة لسياق الخطاب.

وبالتالي فقد يحصل التوجيه بالأسلوب الخبرى سواء أكانت دلالته وضعية أو ضمنية. أما بالنسبة لمعاني الطلب الأصلية فقد حصرها "السكاكى" في خمسة معانٍ، إنجازها وفقاً لحقيقة الوضع يجعل منها أفعالاً لغوية مباشرة. أما في حالة خروجها عن العرف اللغوي يتوارد منها ما ناسب المقام.

إذا أمعنا النظر في مفهوم "السكاكى" لتلك المعاني أمكننا أن نستنتاج ارتباطها بقصد التوجيه، فهي تعمل على دفع المرسل إليه إلى أداء فعل ما بما أنها تعتبر أفعالاً إنسانية وفق "أوستن".

<sup>1</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص322.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص325.

من منظور "السكاكى" يبدو الإنشاء بحاجة إلى جواب بالقول أو استجابة بالفعل حيث تستلزم كل قوة كلامية جواباً معيناً، مما يجعله لا ينفصل عن إستراتيجية التوجيه.

وعليه تتحدد إستراتيجية التوجيه في مفهومه للأساليب الطلبية؛ فالتمني والاستفهام كما مرّ بنا هو طلب حصول أمر في الذهن، في حين أنّ الأمر والنهي والنداء هو طلب حصول أمر في الخارج.

وباعتبار أنّ توظيف الإستراتيجية التوجيهية يتمّ في ظلّ توفر علاقة سلطوية بين طرفي الخطاب فإنّ هذا ما يحيل عليه مفهوم كلّ من الأمر والنهي في بلاغة "السكاكى"، فتعريف كلّ من الأمر والنهي يعكس الطابع السلطوي الذي يتضمنه الأسلوبين كفعلين كلاميين مباشرين، وهي سلطة متدرّجة إذ يمكن أن تقوى أو تضعف عندما تخرج دلالة الفعلين إلى دلالات إضافية أخرى خارجة عن غرض الأمر والنهي المباشرين، مما يؤثّر لا محالة في طبيعة القوة الإنسانية للأفعال الناشئة.

فقوة أفعال التوجيه تتدرج «طبقاً لدرجة السلطة ووجودها من عدمها»<sup>1</sup>، والأمر سيان بالنسبة للاستفهام الذي يعدّ استعماله من الآليات اللغوية التوجيهية. فالمرسل قد يستعمله «للسيطرة على مجريات الأحداث، بل وللسيطرة على ذهن المرسل إليه، وتسيير الخطاب تجاه ما يريد المرسل»<sup>2</sup>.

لا يخرج عن ذلك فعل التمني؛ فإنّ تمني شيئاً ما لغيرك يعني أن توجه له بتحقيق فعل ما حتى وإن كان بعيد المنال. وهذا حال النداء الذي يعتبر توجيهياً لأنّه يدفع المرسل إليه إلى ردّ فعل اتجاه المرسل.

في بالنسبة لمونجي الأمر والنهي، يعمل المرسل وفهمه على توجيه المرسل إليه مع الإلزام، غير أنّ أسلوب النداء أقلّ إلزامية، وعلى المرسل إليه أن يفعل مضمون التوجيه المقصود مما يسمح بتحقيق إستراتيجية المخاطب في خطابه.

وبالنظر إلى وضعية المخاطب في تلك الحالات بالنظر إلى المخاطب فإنّ إستراتيجية الخطاب الموظفة لإنجاز تلك الأفعال تتباين بين إجراء الكلام على الأصل أو العدول عن هذا الأصل. وهذا ما يعني أنّ طبيعة العلاقة بين طرفي الخطاب لها دورها في اختيار إستراتيجية الخطاب.

<sup>1</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص325.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص352.

تتحدد طبيعة الإستراتيجية التوجيهية عند "السكاكى" من خلال مفهومه للصيغة الطلبية، التي لا يقترب فيها المعنى بالتلفظ، لأنّه لاحق به لا سابق عليه، فأفعال التوجيه أصلاً قائمة على طلب القيام بفعل من المرسل إليه بعد لحظة التلفظ، ثم إنّ كلّ أداة دالة عليها توجه المرسل لفعل يختلف عما توجهه لفعله أداة أخرى.

**6-2-الإستراتيجية التلميحية:** إذا كان الشكل اللغوي لمفهوم ما يحتمل معنيين أحدهما حرفيّ وآخر مضمر، فإنه يمكن بالنظر إلى ذلك تعريف الإستراتيجية التلميحية بأنّها «التي يعبر بها المرسل عن القصد بما يغاير معنى الخطاب الحرفيّ لينجز بها أكثر مما يقوله، إذ يتتجاوز قصده مجرد المعنى الحرفيّ لخطابه»<sup>1</sup>.

قد تخرج الأساليب الطلبية عن دلالاتها الوضعية أو الحرفية إلى دلالات أخرى إضافية ذات مقاصد ضمنية. وتكمّن أهميّة الكشف عن هذا النّمط من الإستراتيجية في تقسيم استعمالات المرسل المتّوّعة، وعدوله عن بعض المعايير الثابتة في مستويات اللغة حتى يوائم خطابه السياق الذي يرد فيه.

تتجاوز الإستراتيجية التلميحية الكفاءة اللغوية المباشرة إلى ضرورة امتلاك كفاءة موسوعية ذات أبعاد مختلفة، من شأنها إكساب طرفي الخطاب معلومات موحدة عن مرجع الخطاب. وهنا تغدو ضرورة توظيف الآليات الذهنية ومعرفة بعض الأبعاد المتعلقة بالسياق ضرورة لا مفرّ منها في كشف المعطيات الضمنية للخطاب، فـ«الانتقال من دلالة الوضع(المعنى الحقيقي) إلى دلالة الملزوم بالعقل(المعنى المستلزم) يتمّ بواسطة استدلالات ذات طبيعة غير لغوية»<sup>2</sup>.

وقد أشرنا فيما سبق إلى خروج بعض صيغ التلفظ بالفعل المعجمي صراحة عن إنجاز الفعل الكلامي صراحة، وهذا ما عبر عنه "السكاكى" بعبارات من قبيل: امتناع إجراء الكلام على الأصل، والخروج على مقتضى الظاهر، وعما يستدعيه المقام؛ ذلك «أنّ بعض الأفعال الكلامية تتحوّل باستعمال اللّفظ الصريح من فئة الإنشاء إلى فئة الخبر»<sup>3</sup>، فضلاً عن خروجها داخل فئة الإنشاء نفسه إلى دلالات أخرى غير ما تدلّ عليه صيغها اللغوية الطلبية. وتدرج في هذا الإطار طائفة

<sup>1</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص370.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص378.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه. ص138.

الأفعال الكلامية غير المباشرة وفق تصنيفات "سورل"، أو الأغراض الفرعية للصيغة الطلبية وفق "السكاكى".

وقد أمكننا أن نستنتج انطلاقاً من تحليلنا للمقاصد الضمنية التي تحتملها، أهمية السياق في تحديد دلالة الخطاب المعبّرة عن القصد، ذلك أنّ الأفعال الكلامية غير المباشرة بما أنّ الدال عليها ليس دلالة الخطاب الحرفيّة فهي تحتاج إلى عمليات ذهنية استدلالية.

ثم إنّ المرسل عند إنتاج خطابه في ظلّ الإستراتيجية التلميحية فهو يعتمد على تفعيل مبدأ التعاون، حرصاً منه على توجيه خطابه الوجهة التي يقتضيها السياق.

## الفصل الثّانِي

### الضمّنِيات

## تمهيد:

يعدّ مبحث الحقيقة والمجاز المدخل إلى ما هو ضمني في البلاغة بشكل عام، حيث تتنوع هذه الأخيرة في مختلف اللغات وعبر العصور «نحو تبيان الجانب الكيفي أو النوعي في تظيراتها المختلفة منظوراً إليه عبر بنيات القول وأشكاله وضروربه، مواضعة أو انتزاعاً»<sup>1</sup>. وقد اهتمت التّداولية المعاصرة بالآليات التي تسمح بترجمة الصورة المجازية، وبكيفية الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المجازي.

يرى "السكاكى" أنّ مبني كون الكلمة حقيقة ومجازا هو «أن تستعمل الكلمة مطلوباً بها نفسها تارة معناها الذي هي موضوعة له ومطلوباً بها أخرى معنى معناها بمعونة قرينة»<sup>2</sup>. ففي هذا القول إ حالـة إلى فـكرة جـوهـرـيـة تقوم علىـها نـظرـيـة الضـمـنـيـات التـدـاوـلـيـة وهي قـيـامـ الخطـاب عـلـىـ معـنـيـينـ أـسـاسـيـينـ: أحـدـهـماـ المعـنـىـ المـوـضـوـعـ لـهـ فـيـ الأـصـلـ(الـدـلـالـةـ الـحـرـفـيـةـ)،ـ وـالـآخـرـ المعـنـىـ المـتـقـرـعـ عـنـهـ أوـ التـانـويـ(الـدـلـالـةـ الـمـجـازـيـةـ)ـ الـذـيـ نـتـقـلـ مـنـ خـالـلـهـ مـنـ الـلـازـمـ إـلـىـ الـمـلـزـومـ،ـ أوـ مـنـ الـلـازـمـ إـلـىـ الـلـازـمـ.ـ وـعـلـىـ هـذـاـ اـسـاسـ وـغـيرـ بـعـيدـ عـنـ مـفـهـومـ "الـسـكـاكـىـ"ـ لـلـمـجـازـ يـرـىـ "ـتـوـدـوـرـوـفـ"ـ "ـأـنـ المـجـازـ دـالـ بـمـدـلـوـلـيـنـ أحـدـهـماـ أـوـلـيـ وـالـآخـرـ مـجـازـيـ"ـ<sup>3</sup>.ـ هـذـيـنـ الـمـعـنـيـيـنـ قدـ يـحـصـلـ أـنـ يـكـوـنـاـ مـحـلـ مـضـارـيـةـ،ـ مـمـاـ يـفـتحـ الـمـجـالـ لـلـحـدـيـثـ عـنـ التـلـمـيـحـ وـالتـضـمـيـنـ وـالتـأـوـيلـ وـالـاستـدـلـالـ.ـ

وفي هذا الصدد تميز "أوريكيني" بين قيمتين أساسيتين للملفوظ: القيمة الكلامية المنطقية الأولية، ونظيرتها المنطقية المشتقة، تقول: «كثيراً ما نصادف داخل القول نفسه وبشكل متزامن وجود قيمتين (أو أكثر) كلاميتين منطوقتين ترتيبتين، ونصف إدراهما بالحرفيّة والأولية وال مباشرة والبيّنة، في حين ننعت القيمة الأخرى (أو القيم الأخرى) بالثانوية والمشتقة وغير المباشرة والمضمرة»<sup>4</sup>.

إذا حاولنا أن نبحث عن صدى هذه المقوله في المفاهيم البلاغية عند "السكاكى"، فإننا نجد لها صدى في مباحث علم البيان؛ أي من خلال حديثه عن الصور البيانية.

إن المكونات الأساسية للصورة البيانية في الفكر البلاغي و"السكاكى" القديم تجسدّها الأنواع البلاغية المحصورة في التشبيه بأقسامه المختلفة، والاستعارة بأنواعها، والمجاز بعلاقاته الكثيرة،

<sup>1</sup>- بنعيسى أزيبيط، نظرية الكلّ الخطابي في البلاغة العربية، من ثوابت اللغة إلى متغيرات الخطاب، التّداوليات علم استعمال اللغة. ص 191.

<sup>2</sup>- السكاكى، مفتاح العلوم. ص 588.

<sup>3</sup>- Tzvetan Todorov, Théorie du symbole, Edition de Seuil ,Paris,1977. P 127.

<sup>4</sup>- أوريكيني، المضمّر. ص 128، 129.

والكنية بأقسامها. هذه هي الأدوات الفنية التي من شأنها إثراء النواحي الجمالية المختلفة للخطابات الإبداعية.

ولعل ارتباط الصورة بالتمثيل أو التصوير الحسي هو ما يجعل منها أداة فعالة في تقريب المدلولات وتوضيح المفاهيم، وفي منحها شحنة دلالية أكبر من خلال ما يميّزها من خرق دلالي وتركيبي. فالصورة البينية في مجملها تنشئ علاقات جديدة من خلال الاستخدام المجازي للغة. وبغض النظر عن ارتباط مباحث علم البيان بنظرية الضمنيات، فإننا لا ينبغي أن نغفل ما تحتمله بعض مباحث علم المعاني من تراكيب ضمنية ومقاصد تلميحية مثل مبحث الحذف، ومبحث الصيغ الخبرية والطلبية غير المباشرة باعتبارها أفعالاً لغوية غير مباشرة تسمح بالنظر إليها كنوع من أنواع الكلام الضمني عند المنظرين الغربيين. ولا داعي لإعادة ذكر هذه الأخيرة في هذا المبحث لأنّه سبقت الإشارة إليها.

يستهلّ "السّكاكى" حديثه في علم البيان بقاعدة أولية، مفادها أنّ محاولة إبراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه أو بالنقصان، لا يمكن أن يتم في الدلالات الوضعية بل في العقلية «وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه»<sup>1</sup> لزوماً بحكم العقل أو بحكم الاعتقاد، ومرجع علم البيان في هذا:

- الانتقال من لازم إلى ملزم - أو من ملزم إلى لازم  
ولكي يكون هذا الطرح قريب المأخذ يضرب لذلك مثالاً بتشبيه الخد بالورد «امتنع أن يكون كلام مؤدّ لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوضوح أو أنقى... وإنما يكون ذلك في الدلالات العقلية»<sup>2</sup>.

وفيما يلي محاولة استجلاء القيمة الحرفية والضمنية للصور البينية وقيمتها التصويرية انطلاقاً من نواحيها التركيبية وخواصها التعبيرية. يليها استجلاء الخواص الضمنية لأسلوب الحذف.

<sup>1</sup> - السّكاكى، مفتاح العلوم. ص556.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه. ص555، 556.

## 2-1- التّحليل التّركيبي والدّلالي والتّداولي للمقوّمات الضّمنية

### 2-1-1- التشبيه

هو ضرب من ضروب الصورة البلاغية عند "السكاكى"، اعتراه بعض الغموض على شراح المفتاح سواء قديماً أو حديثاً فيما يخص محله من ثالوث علوم البلاغة، فقد أخرجه بعض النقاد من دائرة علم البيان لأن دلالته وضعية، ثم إنه لا تفاوت بين طرق التشبيه في وضوح الدلالة. وما أشار إليه "السكاكى" كمقدمة لعلم البيان هو في حقيقته مدخل لدراسة الاستعارة كونها لا تتفصل عن مبحث التشبيه. هذا ما ذهب إليه "أحمد مطلوب" على سبيل الذكر لا الحصر<sup>1</sup>.

ولكن إذا أمعنا النظر في طروحات "السكاكى" سوف يتبيّن للمتأمل أنه لم يخرج التشبيه من موضوعات علم البيان بحكم أن دلالته وضعية، وإنما تحدث في ذات السياق عن الكلام المؤدى بدلالات وضعية، ضاربا لذلك مثال "خذ يشبه الورد".

ثم كيف يحكم عليه بإخراج التشبيه من علم البيان وهو الذي يقر صراحة بأن الاستعارة فرع من فروع التشبيه، لا تتحقق بحصول الانتقال من الملزم إلى اللازم فحسب، بل لا بد أن يتبع ذلك العلاقة المشابهة بينهما، أو على حد تعبيره «لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزم إلى اللازم بل لا بد فيها من تقدمة تشبيه شيء بذلك الملزم في لازم له»<sup>2</sup>.

**2-1-1- مفهوم التشبيه:** هو الأصل الأول من أصول علم البيان عند "السكاكى" يحدّده كالتالي «التشبيه مستدعاً طرفين مشبه ومشبه به واشتراكاً بينهما من وجه وافترقاً من آخر، مثل أن يشتركا في الحقيقة ويختلفا في الصفة أو بالعكس»<sup>3</sup>. فالأول كالإنسانين إذا اشتراكا في الحقيقة واختلفا صفة طولاً وقصراً. والثاني كالطويلين إذا اختلفا حقيقة انساناً وفرساً.

هذا عن الأصل الأول في التشبيه عنده، أما الأصل الثاني فهو كون «تشبيه الشيء لا يكون إلا وصفاً له بمشاركة المشبه به في أمر، والشيء لا يتّصف بنفسه، كما أن عدم الاشتراك بين الشيئين في وجه من الوجوه يمنعك محاولة التشبيه بينهما»<sup>4</sup>. أما الأصل الثالث فهو كون التشبيه على مراتب متباينة بين القبول والرد والقرب والبعد.

<sup>1</sup>- ينظر: أحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكى، مكتبة النهضة، دط، بغداد، 1964. ص 173.

<sup>2</sup>- السكاكى، مفتاح العلوم. ص 558.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص 558.

<sup>4</sup>- المصدر نفسه. ص 558.

انطلاقاً من هذه الأصول التي يبني عليها "السكاكى" مفهومه للتشبيه، نرى أنه مفهوم يستند أساساً على نقطتين هما: طرف التشبيه، وطبيعة العلاقة القائمة بينهما.

فالصورة التشبيهية تقضي وجود مشبه ومشبه به، وهذا التقابل المقام بينهما يقتضي أن يخضع لعلاقة معينة، يرى "السكاكى" أنها:

- إما أن تكون علاقة اشتراك وتماثل تام يحدده وجه الشبه

- وإما أن تكون علاقة اختلاف

ولكلّ اتجاه من هذين الاتجاهين وظيفته الدلالية ودوره في تفعيل الصورة التشبيهية الفنية. فإذا كانت أوجه التشابه تعمل على تبرير علاقة المشابهة، فإنّ أوجه الاختلاف هي الأخرى تعمل على تحديد طبيعة تلك العلاقة الجامعة بين الطرفين وتفعيل الدلالة، ذلك لأنّ «ارتفاع الاختلاف من جميع الوجوه حتى التعين يأبى التعدد فيبطل التشبيه، لأنّ تشبيه الشيء لا يكون إلا وصفا له بمشاركة المشبه به في أمر والشيء لا يتّصف بنفسه، كما أنّ عدم الاشتراك بين الشيئين في وجه من الوجوه يمنعك محاولة التشبيه بينهما لرجوعه إلى طلب الوصف حيث لا وصف»<sup>1</sup>.

وبما أنّ التشبيه يقتضي مقاربة المشبه بالمشبه به، أو المقاربة بين عنصرين إما متقاربين أو متبعدين نسبياً، فإنّ طبيعة هذه العلاقة تفرض أو تقتضي أن يحتفظ كلّ عنصر بمقومات تمييزية وإلاً لكان العنصران شيئاً واحداً، وقد أشار "السكاكى" إلى أنّ الشيء لا يتّصف بنفسه.

وإذا كانت عناصر الاختلاف ضرورية لخلق دلالة جديدة تتجاوز الدلالة الحرفية، فإنّ الفقرة المستشهد بها تؤكد شيئاً آخر مفاده ضرورة توفر عناصر التشابه الكفيلة بإحداث صلة بين طرفي التشبيه، ذلك لأنّ «عدم الاشتراك بين الشيئين في وجه من الوجوه يمنعك محاولة التشبيه بينهما». فكان "السكاكى" يقرّ بحقيقة لغوية هي محلّ اهتمام الدراسات اللغوية الدلالية والتداولية الحديثة، التي أصبحت تبحث في طبيعة العلاقات اللغوية الناشئة عن تجاور الوحدات اللغوية، إذ لا تكفي الاستعانة بمبدأ التجاور لفهم طبيعة الصور المجازية مثلاً، ما لم تستعن بالدور المنوط للسياق في خلق العلاقات الدلالية.

<sup>1</sup> - الساكاكى، مفتاح العلوم. ص558.

**2-1-2- التّشبيه باعتبار طرفيه:** يمكن لطرف التّشبيه أن يتمظهرا في صورة أربع حالات:  
أ- إما أن يستندا إلى الحس: والأمثلة على ذلك كثيرة في المبصرات والمسموعات والمشمومات والمملومسات، كالخدّ عند تشبّيّهه بالورد<sup>1</sup>، فكلّ من المشبّه والمشبّه به شيئاً محسوساً يمكن إدراكهما. وهذا التّشبيه يحتمل قوله مضمراً هو الجانب غير المنطوق أو المتصّرّ به هنا، وهو حمرة الخدّ ولوّنه الفاتح اللّاذان يوحيان بجمال الشخص الممدوح، وهي عادة ما تكون المحبوبة.

فالقول على أصله يخالف الدلالة الوضعيّة إذا اعتمدنا الدلالة الحرفية للقول، ولكن يمكننا عن طريق إجراء تأويلات ذهنية لإيجاد علاقة استلزمية بين المعنى الحرفي: تشبّيّه الخد بالورد، وبين المعنى الضمني المستلزم: تشبّيّه حمرة الخد بحمرة الورد وما يستتبعه ذلك من جمال. وقد تمكنا من إدراك ذلك بواسطة تحديد ما ينطوي عليه التّشبيه من قول مضمّر، تأتى بتحديد وجه الشّبه.

أو كتشبيه الرّيق بالخمر، وهي صورة تشبيهية تحمل في طياتها معنى ضمنياً، إذ ما طبيعة العلاقة الجامعية بين الرّيق والخمر؟ القول المضمّر في هذه الصورة فيما يخصّ المشبّه به مرتبط بأهمّ ميزاته وهي البعث على اللذّة وإحداث المتعة الحسيّة، وهذه هي الدلالة المتواضع عليها، أما الرّيق فقد شبه بالخمر والراجح أن يكون ريق المحبوبة المعطر وللذيد، حتى أنه قد أثار حافظة المتكلّم لدرجة تشبّيّه مذاقه الحلو بحلوة الخمر، فكلاهما مما يثير الشّهوة.

ب- إما أن يستندا إلى الخيال: كالشّقيق عند التّشبيه بأعلام ياقوت منتشرة على رماح من الزّيرجد، إشارة إلى قول الصّنوبري<sup>2</sup>:

وكأنّ محمر الشّقيق إذا تصوّب أو تصعدّ أعلام ياقوت نشرن على رماح من زيرجد فالصّورة التشبيهية كما يبدو بعيدة عن الإدراك بالحسّ، لأنّها ضرب من ضروب الخيال.

ج- إما أن يستندا إلى العقل: كالعلم إذا شبّه بالحياة<sup>3</sup>، ووجه الإضمار ما يرتبط بالعلم والحياة من البعث والميلاد الجديد، فالشخص الجاهل إذا سقي علمـاً يكون قد خرج من الظلمات إلى النّور، مثلما يخرج الوليد من ظلمات ثلاثة إلى نور الدنيا.

<sup>1</sup>- ينظر: السّاكّي، مفتاح العلوم. ص 558.

<sup>2</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 559.

<sup>3</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 559.

د- إما أن يكون المشبه معقولاً والمشبه به محسوساً: مثل تشبيه المنية بالسبع أو الوحش المفترس في قول أبي ذؤيب الهدلي<sup>1</sup>:

وإذا المنية أنشبت أظفارها الفيت كلّ تميمة لا تنفع

أول شيء نشيره الصورة التشبيهية هنا ما العلاقة الجامدة بين المشبه والمشبه به، أو بين المنية والسبع؟ تحديد طبيعة تلك العلاقة سيقودنا إلى استظهار ما خفي من الكلام، أي تحديد غير المنطوق به انطلاقاً من المنطوق. لا بأس أن نستعين هنا بتحديد المقومات أولاً، أو ما يسمى بالتحليل بالمقومات المعتمد في تحليل الخطابات المجازية:

المنية: تخر الجسم، تتلفه، تقضي على الإنسان...

السبع: مفترس، متوجّش، يفتّك بفريسته، ينخر الجسم، يتلفه، يقضي على الإنسان...

وفي نهاية التحليل نستخلص أنّ المنية حالها كحال السبع؛ فهي تفترس جسم الإنسان. ومن هنا يمكننا أن ندرك طبيعة العلاقة القائمة بين المشبهين. ثم إنّا نلمس علاقة وطيدة بين المعنى الحرفي والمعنى المستلزم مقامياً.

انطلاقاً من تلك الحالات المختلفة التي يتخذها طرفي التشبيه، يمكن أن نستنتج أنّ تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين تتجاوز مجرد المقارنة بتحديد أوجه الشبه والاختلاف. ثم إنّ "السكاكِي" لم ينظر إليهما كطرفين مستقلين لا تجمع بينهما علاقة تفاعلية، بل إنّ الصورة التشبيهية لها القدرة على الجمع بين المتناقضات والأضداد في صيغة فنية تتجاوز الحدود والفاصل. من هنا يكتسي التشبيه خاصية تجاوز الدلالة الوضعية.

**2-1-3- التشبيه باعتبار وجه الشبه:** لما كان التشبيه من الصور التي يمكن أن يكون فيها الاشتراك بالحقيقة والافتراق بالصفة أو العكس، كان لوجه التشبيه أن يتفاوت بين المشبهات.

وعلى العموم يتخذ وجه التشبيه الصور التالية:<sup>2</sup>

- إما أن يكون أمراً واحداً.

- و إما أن يتعدد، وفي هذه الحال يمكن أن يكون في حكم الواحد أو لا يكون.

<sup>1</sup>- ينظر: السكاكِي، مفتاح العلوم. ص 560.

<sup>2</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 561.

أما عن أقسامه فقد قسمه "السكاكى" ثلاثة أقسام:

❖ - الأول إما أن يكون حسياً أو عقلياً «ولا بد للحس أن يكون طرفاً حسيناً لامتاع إدراك الحس من غير المحسوس جهة دون العقلية»<sup>1</sup>. لذلك نراه يوافق الرأي القائل بأن التشبيه بالوجه العقلي أعم من التشبيه بالوجه الحسي. «فالحس كالخد إذا شب به بالورد في الحمرة، وكالصوت الضعيف إذا شب به بالهمس في الخفاء...»<sup>2</sup>.

يرى "السكاكى" «أن التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون غير عقلي، وذلك أنه متى كان حسياً وقد عرفت أنه يجب أن يكون موجوداً في الطرفين، وكل موجود فله تعين، فوجه الشبه مع المشبه متعين فيمتنع أن يكون هو بعينه موجوداً مع المشبه به، لامتاع حصول المحسوس المعين هنا مع كونه بعينه هناك بحكم ضرورة العقل»<sup>3</sup>.

أول فكرة يلح عليها "السكاكى" في قوله هذا هو أن وجه الشبه لا يمكن له أن يتحقق خارج العملية العقلية أو التخييلية. فوجه الشبه في حقيقته وكما تجسده الصورة التشبيهية هو ضرب من ضروب العملية التخييلية التي يبتدعها المتكلّم ويدركها المتنقى، حتى وإن استناداً طرفي التشبيه إلى الحس، إذ هو صورة مركبة من متعدد، يتم تركيبها على مستوى الذهن عن طريق التخييل، وتحليلها على مستوى أيضاً بالاستعانة بالعمليات التأويلية. وقد أشار "السكاكى" في موضع سابق إلى أن وجه الشبه يمكن أن يكون أمراً واحداً كما يمكن أن يتعدد. وبالنظر إلى أوجه التشابه والاختلاف، يمكن لطرفي التشبيه أن يشتراكاً في الصفة الحسية الجامدة بينهما، التي يمكن أن تكون واحدة أو متعددة، ولكن دون أن يجعل منهما شيئاً واحداً، لأن «المثلين لا يكونان شيئاً واحداً ووجه الشبه بين الطرفين كما عرفت واحد فيلزم أن يكون أمراً كلّياً مأخوذاً من المثلين بتجريدهما عن التعين»<sup>4</sup>.

ويقدم "السكاكى" نماذجاً تعكس وجه الشبه العقلي، «كالرجل إذا شب به بالأسد في الجرأة وكأصحاب النبي عليه السلام ورضي الله عنهم إذا شبوا بالنجم في مطلق الاهداء»<sup>5</sup>. الملاحظ في طبيعة هذه النماذج أنها تحوي معنى حرفيًا هو المعنى الظاهر، الذي يتبدى لنا بمجرد مطالعتها، ومعنى ضمنياً لا يقع في المستوى السطحي للمثال بل في مستوى العميق، إذ ما

<sup>1</sup> - السكاكى، مفتاح العلوم. ص 561.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه. ص 561.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه. ص 562.

<sup>4</sup> - المصدر نفسه. ص 562.

<sup>5</sup> - المصدر نفسه. ص 562.

الرّابط بين طرفين غير متماثلين في الحقيقة، أي أنّهما غير متماثلين تماماً حتى وإن اشتركا في الصفة، وهنا يظهر الجانب الضمّنی في النماذج.

الأمر هنا يتعلّق بوجه الشّبه العقلّي بعض النّظر عن طرف التّشبيه اللذين يمكن أن يختلفا بين أن يكونا حسّيين أو عقليّين. والملاحظ أنّ "السكاكى" في سياق تقريره بين وجه الشّبه العقلّي والحسّي فهو لا ينفي هذا الأخير، وإنّما ينفي وجود وجه شبه حسي يمكن أن يتطابق الصفة الحسّية في المشبّه أو المشبّه به، ويقيم محلّه وجه الشّبه الذي يتمّ انتزاعه من الجزيئات الحسّية للطرفين وإعادة تركيبه بواسطة العقل أو العملية التخييلية، بل إنّه أقوى عنده من وجه الشّبه العقلّي المجرّد.

والفكرة الأخرى التي يؤكّد عليها "السكاكى" هي ضرورة وجود علاقة جامعة بين طرفي التّشبيه، إذ لا يعقل تشبّه شيء بشيء آخر غريب عنه حتى ليصعب أن يجمعهما وجه شبه واحد. فوجه الشّبه يجب أن يكون في الطرفين، وهذا ما يؤكّده في موضع آخر قوله: «واعلم أنّ حقّ وجه التّشبيه شموله الطرفين، فإذا صادفه صحّ، وإنّا فسد كما إذا جعلت وجه الشّبه في قولهم: النحو في الكلام كالملح في الطعام»<sup>1</sup>. فهو هنا يقرن صحة التّشبيه وفساده بوجه الشّبه الذي يشرط فيه أن يشمل كلّ من المشبّه والمشبّه به، مثل تشبّه ضرورة التقيد بقواعد النحو في الكلام بضرورة الملح في الطعام. يكتسب هذا التّشبيه صحته من شمول المعنى كلّ من طرفي التّشبيه، فالملح إذا استعمل في الطعام صلح هذا الأخير وإنّا فسد، قرين ذلك الكلام إذ يصلح إذا احتوى قواعد النحو وإنّا فسد لعدم الانفصال به.

ثم نراه يؤكّد على خاصيّة أخرى وهي خاصيّة التّعيين، كتعين وجه الشّبه مع المشبّه وامتلاع وجوده بذاته مع المشبّه به، وذلك لامتلاع حصول المحسوس المعيّن معه. وإنّا لكان الطرفان شيئاً واحداً.

❖ - الثاني «وهو أن يكون وجه التّشبيه غير واحد لكنه في حكم الواحد»<sup>2</sup>. وهو على نوعين:

- إما أن يكون مستندا إلى الحسّ، ومثال ذلك تشبّه الشمس بالبوتقة في قول الشاعر:

والشّمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب

يَجُولُ فِيهَا ذَهْبٌ ذَائِبٌ كأنّها بونقة أحمرٌ

<sup>1</sup> - السكاكى، مفتاح العلوم. ص 567.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه. ص 563.

وجه الشّبّه المضمر هنا «في الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع صفاء اللّون، اتصال الحركة وشبّه مراوحة المتحرك بين انبساط وانقباض، وذلك لأنّ البوتقة إذا أحميّت وذاب فيها الذّهب وأخذ يتحرّك فيها بجملته من غير غليان متشكلاً بشكل البوتقة في الاستدارة»<sup>1</sup>. وهكذا تؤدي البوتقة مع الذّهب الذّائب فيها الهيئة المذكورة تماماً مثل الشّمس المؤدّية للهبيتين. ووجه الشّبّه هنا يحتاج إلى ثقافة موسوعيّة تتجاوز الثقافة اللغويّة.

ومثله قول شاعر آخر:

«وكانَ أجرام النّجوم لواماً درر نثرن على بساط أزرق

فليس المراد تشبيه النّجوم بالدرّر ثمّ تشبيه السماء بالساط الأزرق، إنّما المراد تشبيه الهيئة الحاصلة من النّجوم البيضاء المتلائمة في جوانب من أديم السماء الملقيّة فناعها عن الزّرقة الصافّية، بالهيئة الحاصلة المستطرفة من درر منثورة على بساط أزرق»<sup>2</sup>. وهذا المعنى المستخلص طبعاً هو من ضرورات سياق التّواصيل؛ فهو معنى لم يفصّح عنه، يندرج في إطار المskوت عنه في الخطاب، أمكنا استنتاجه انطلاقاً من المعطى اللغويّ ولكن بالاستعانة بالقدرة التأويلية، التي تعمل على جمع شتات الصّورة التشبيهية واستدراك العلاقة الجامعية بين طرفين متبعدين نسبيّاً، وفقاً لذلك يتمّ تحليل الصّورة بالبحث عن وجه الشّبّه القائم ثمّ إعادة تركيب صورة تشبيهية جديدة، قد تختلف في أصلها ودلائلها عن المعطى اللغويّ.

هذه النّماذج من الأمثلة تتدرج في إطار التشبيه المركّب، من حيث تشبيه صورة مركبة ليست مفردة بصورة مركبة أخرى.

❖ - الثالث وهو «أن لا يكون وجه التشبيه أمراً واحداً ولا منزلاً منزلاً الواحد، فهو على أقسام ثلاثة: أن تكون تلك الأمور حسيّة أو عقلية، أو البعض حسيّاً والبعض عقليّاً.

- فالأول كما إذا شبّهت فاكهة بأخرى في لون وطعم ورائحة

- والثاني كما إذا شبّهت بعض الطّيور بالغراب في حدة النّظر وكمال الحذر وإخفاء السّفّاد

- والثالث مثل تشبيه إنسان بالشّمس في حسن الطّلعة ونباهة الشّأن وعلوّ المرتبة»<sup>3</sup>.

ويقدّم لنا «السكّاكى» نماذجاً لصور تشبيهية قد تستغلّق أوجه التشبيه فيها فيضمر فيها ما قد يبدو ظاهراً بيناً، من ذلك وصفهم للألفاظ إذا كانت لا تتكلّل على اللسان ولا تتفاوت بين حروفها، ولا

<sup>1</sup> - السّكّاكى، مفتاح العلوم. ص 564.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه. ص 565.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه. ص 566، 567.

غرابة فيها، ولا تكون وحشية غير مألوفة، ولا مما تشتبه معانيها «كالعسل في الحلاوة، وكالماء في السّلاسة، وكالنّسيم في الرّقة»<sup>1</sup>. فنجدهم يذكرون الحلاوة والسّلاسة والرّقة لوجه الشّبه، على أنّ وجه الشّبه في المال شيء غير ذلك، وذلك أنّ لازم الحلاوة هو ميل الطّبع إليها وأنس النفس بها، ولازم السّلاسة والرّقة هو إفادة النفس نشاطاً منها، فشأن النفس مع مثل تلك الألفاظ الموصوفة بتلك الصّفات كشأن العسل الذي يلذ طعمه، فتلذ النفس له ويميل الطّبع إليه، أو كشأن الماء الذي يثليج الصدر ويجلب له الراحة، وكالنّسيم الذي يتخلّل الجسم فيبعث في النفس نشاطاً وفي الصدر انشراحًا. وهذه هي لوازם تلك الأوصاف المتعلقة بالألفاظ الحسنة.

**2-1-4-التّشبّيه باعتبار الغرض:** يقرّ السّكّاكِي "بادئ ذي بدء أنّ التّشبّيه لا يصار إليه إلا لغرض" <sup>2</sup>، لذلك جعله عائداً إما إلى المشبّه أو المشبّه به. فإذا كان عائداً إلى المشبّه فـإما أن يكون:<sup>3</sup>

- لبيان مقدار حاله كقولك "هو في سواده كحال الغراب" إشارة إلى أنه في حالة من الحزن والأسى.  
- أو لبيان إمكان وجوده، مثل قصتك إلى تفضيل شخص على باقي جنسه إلى ما هو أشرف وهو في الظّاهر أمر كالممتنع، فتتجأ إلى التّشبّيه لبيان إمكانية ذلك بقولك "حاله كحال المسك الذي هو بعض دم الغزال" وليس كسائرها، مما أكسبه الفضيلة الموجبة إخراجه من نوع أشرف من الدم.

والتشبيه هنا يتجاوز مجرد إظهار المدوح في صورة غريبة غير مألوفة، إلى الإعلاء من شرفه بجعله خالص أقرانه بتشبيهه بالمسك الذي هو خالص دم الغزال لا كلّه. والصورة التّشبّهية بهذا الشّكل تتجاوز المستوى الإفرادي إلى المستوى التّركيبيّ، كونها لا تفهم إلا بتركيب جزئياتها.

- وإنّما أن يكون الغرض من التّشبّيه تقوية شأنه في نفس السّامع وزيادة تقرير له عنده "كما إذا كنت مع صاحبك في تقرير أنه لا يحصل من سعيه على طائل، ثم أخذت ترقم على الماء وقلت هل أفاد رقمي على الماء نقشاً ما، أنك في سعيك هذا كرمي على الماء".

فالتشبيه هنا يعكس مقدار الخيبة التي مثّلت بصورة القبض على الماء. قد يجعلنا التّشبّيه نفترض مسبقاً أنّ خيبة المتكلّم تبعث على الألم والحسنة، ولكن قد يعدل افتراضنا ذاك إذا ما علمنا أنّه ألم يبعث على التّلذّذ باعتبار أنّ المتكلّم لا يكفي عن صنيعه ذاك. وبالتالي فالتشبيه تجاوز

<sup>1</sup>- السّكّاكِي، مفتاح العلوم. ص 567.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 558.

<sup>3</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 568، 569، 570.

التعبير عن حالة شعورية وجاذبية إلى صياغة رؤية إنسانية، «وهذا يؤكد أنّ الصورة لا تكتسب قيمتها الفنية فقط من تجسيدها للأشياء وتصويرها الظاهري، وإنما بما توحى به من دلالات نفسية وشعورية، تتبع من بنائها اللغوّيُّ الخاص وسياقها الشعريّ».<sup>1</sup>

- أو أن يكون لإبرازه إلى السامِع في معرض التزيين أو التشويه أو الاستطراف، كحالك "إذا شبّهت وجهها أسود بمقلة الظبي" حتى تصفي عليه نوعاً من الحسن والجمال المسلوب أصلاً.

وفي هذين الغرضين الآخرين اعتداد بالسامِع الذي يظهر دوره في فك شفرات الصورة التّشبّهية بتحليل المعطى اللغوّي وإعادة تركيبه في ضوء المعطيات التأويلية.

وقد اعتبرت "السّكاكِي" في هذا الإطار بما عرف في العصر الحديث بخرق أفق الانتظار أو التوقع، من خلال حديثه عن نسج صور فنية خارجة عن المألوف، كما يعكسه حديثه عن الاستطراف، فيه «يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن... فإذا أحضر استطراف النّوادر عند مشاهدتها واستلذّ استلذادها لجدتها فكلّ جديـد لـذـهـن»<sup>2</sup>. ويضرب لذلك مثلاً عن حضور النار والكبـرـيت مع البنفسـجـ والـرـيـاضـ مـمـا يـلـخـصـهـ قولـ الشـاعـرـ:<sup>3</sup>

ولازورديـةـ تـرـهـوـ بـزـرـقـتـهاـ      بـيـنـ الـرـيـاضـ عـلـىـ حـمـرـ الـيـوـاقـيـتـ  
كـأـنـهـاـ بـرـقـ قـاـمـاتـ ضـعـفـنـ      أـوـأـلـ النـارـ فـيـ أـطـرـافـ كـبـرـيـتـ

فالملـوـفـ فيـ هـذـهـ الصـوـرـةـ الفـنـيـةـ التـشـبـهـيـةـ اـتـصـالـ النـارـ بـأـطـرـافـ الـكـبـرـيـتـ،ـ وإنـماـ النـادـرـ حـضـورـهـ فيـ الـذـهـنـ اـقـتـرـانـ ذـاكـ بـحـدـيثـ الـرـيـاضـ،ـ إذـ حدـثـ الجـمـعـ بـيـنـ ماـ لـاـ يـتـصـورـ الجـمـعـ بـيـنـهـماـ منـ دـلـائـلـ مـتـنـافـرـةـ فـيـ قـالـبـ فـنـيـ استـهـنـهـ "الـسـكـاكـيـ"ـ،ـ «فـعـلـىـ كـلـ دـالـ أـنـ يـكـتبـ فـيـ إـطـارـ الـخـطـابـ إـحدـىـ الـقـيـمـ الـتـيـ يـمـتـلـكـهاـ فـيـ الـلـغـةـ،ـ وـيـمـكـنـناـ عـلـىـ الـأـكـثـرـ أـنـ نـسـدـ اـسـتـثـانـيـاـ بـعـضـ نـوـاقـصـ الـمـعـجمـ عـبـرـ فـبـرـكـةـ تـعـبـيرـ مـبـتـكـرـ يـؤـديـ دـورـ الدـالـ أـوـ الـمـدـلـولـ،ـ شـرـطـ أـنـ يـكـونـ مـفـهـومـاـ عـلـىـ الـفـورـ،ـ أـيـ أـنـ يـكـونـ مـبـرـراـ بـوـضـوـحـ»<sup>4</sup>.ـ ولـعـلـ ماـ يـجـعـلـ مـنـهـ مـبـرـراـ وـاـضـحاـ فـيـ نـمـاذـجـ الـصـوـرـ التـشـبـهـيـةـ هوـ وـجـهـ الشـبـهـ،ـ الـذـيـ يـدـنـيـ الـمـشـبـهـ بـهـ مـنـ الـمـشـبـهـ حـتـىـ وـإـنـ اـخـتـلـفـ حـقـيـقـةـ وـوـصـفـاـ.ـ وـإـنـ دـلـ هـذـاـ فـإـنـمـاـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الصـوـرـ كـلـمـاـ كـانـتـ موـعـلـةـ فـيـ الـغـرـابـةـ بـالـجـمـعـ بـيـنـ طـرـفـيـنـ قـدـ نـعـتـقـدـ أـنـهـ لـاـ يـحـسـنـ الـجـمـعـ بـيـنـهـماـ،ـ كـانـتـ أـلـذـ إـلـىـ

<sup>1</sup>- محمد صلاح زكي أبو حميد، البلاغة والأسلوبية عند السّكاكِي. ص 247.

<sup>2</sup>- السّكاكِي، مفتاح العلوم. ص 569، 570.

<sup>3</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 570.

<sup>4</sup>- أوريكيوني، المضمـرـ. ص 406.

النفس التي يستهويها كلّ جديد يكسر قواعد العرف اللّغوي والمعرفي. ومن هنا تكتسب هذه الصورة التشبيهية طرائفها وجذّتها من خلال خروجها عن التشبيهات المألوفة.

هذا بخصوص الغرض العائد إلى المشبه، أما بخصوص الغرض العائد إلى المشبه به فمرجعه إلى إيهام كونه أتمّ من المشبه في وجه التشبيه، كقول الشاعر:

وَبِدَا الصَّبَاحُ كَانَ غَرْتَهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يَمْتَدِحُ<sup>١</sup>

فها هنا تشبيه يوهمنا أنّ وجه الخليفة أتمّ من الصّباح في وضوّه.

ويرى "السكاكى" «أن التّشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزا من عدّة أمور خصّ باسم التّمثيل، كالذى في قوله:

<b>د فَإِنْكَ صِبْرٌ كَفَّا لَهُ</b> <b>إِنْ لَمْ تَجِدْ مَا تَأْكِلَهُ</b>	<b>اصْبِرْ عَلَى مُضْضِ الْحَسْوَةِ</b> <b>فَالنَّارُ تَأْكِلُ نَفْسَهَا</b>
--	---

فإنْ تشبيه الحسود المتروك مقاولته بالنّار التي لا تمد بالحطب فيسرع فيها الفناء ليس إلا في أمر متوهم<sup>2</sup>.

وعلى العموم فإنّ أغراض التّشبيه عندك كانت خلاصة الدّلالة التي توحى إليها كلّ صورة تشبيهية. والحقيقة أنّ أغراضه قد تتعدد وتكثر «فهي توجد في معظم الأحيان إلى جانب دلالات أخرى تختصّ بها كلّ صورة على حده، انطلاقاً من شكلها اللغويّ والسيّاق والموقف الشّعوريّ الذي يصاحبها»<sup>3</sup>. ومعنى ذلك أنّ تلك الأغراض لم يحصرها "السكاكى" في قوائم نهائية وإنما هي متعددة بتجدد السيّاق الذي يحتويها، والذي صدرت عنه.

**5-1-1-2-أحوال التشبيه:** وهو «النظر في أحوال التشبيه من حيث كونه قريباً أو غريباً مقبلاً

أو مردوداً<sup>4</sup>؛ أي النّظر في الاتّجاهات المختلفة التي يتمظهر من خلالها التشبيه.

أشرنا في موضع سابق وتحديداً عند الحديث عن وجه الشبه أنه كلاماً كان خارجاً عن المألف، بعيد المأخذ، كان أذى النفس فـ«من أسباب قرب التشبه وكونه نازل الدرجة أن يكون

١- السّاكِي، مفتاح العلوم. ص 571.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 575.

<sup>3</sup>- محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص244.

<sup>4</sup>- السّاكِي، مفتاح العلوم. ص 579.

وجهه أمرا واحدا... أو أن يكون المشبه به مناسبا للمشبّه... أو أن يكون المشبه به غالبا الحضور في خزانة الصور بجهة من الجهات»<sup>1</sup>.

وفي مقابل ذلك من أسباب بعد التشبيه وغرابته «أن يكون وجه التشبيه أمورا كثيرة... أو أن يكون المشبه به بعيد النسبة... أو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن... أو مركبا خياليا»<sup>2</sup>. وهذا مفاده أن التشبيه كلما كان خياليا أو عقليا بعيد المأخذ كان في البعد والغرابة أقوى.

وحتى يكون التشبيه مقبولا أو مردودا فلا بد أن يخضع لجملة من القواعد المنطقية إذ «الأصل فيه هو أن يكون الشبه صحيحا... وأن يكون كاملا في تحصيل ما علق به من الغرض، وأن يكون سليما عن الابتدا مثلاً أن يكون المشبه به محسوساً أعرف شيء بأمر لون مخصوص أو شكل أو مقدار»<sup>3</sup>.

ومن باب الاعتداد بالتأثير في المتلقي يعد التشبيه من الصور البينية التي تحبك بطريقة فنية بالاستناد إلى العناصر الأربع المكونة للتشبيه، وهي المشبه والمشبّه به ووجه الشبه والأداة، وبقدر استعانة الصورة التشبيهية بهذه العناصر مجتمعة أو بعضها تكون مرتبة التشبيه من القوة والضعف، ومقدار تأثيره في المتلقي. وعليه فقد جعل "السكاكبي" من مراتب التشبيه ثمان: <sup>4</sup>

- 1- ذكر أركانه الأربع مجتمعة كقولك: زيد كالأسد في الشجاعة، وهو تشبيه أدنى صورة.
- 2- عدم ذكر المشبه كقولك: كالأسد في الشجاعة، وهي الأولى في عدم القوة.
- 3- عدم ذكر الأداة كقولك: زيد أسد في الشجاعة، وفيه نوع من القوة.
- 4- عدم ذكر المشبه والأداة كقولك: أسد في الشجاعة مخبرا عن زيد، وهي كالتي سبقتها في القوة.
- 5- عدم ذكر وجه الشبه كقولك: زيد كالأسد، وفيها قوة تشبيه مستمدّة من عموم وجه الشبه.
- 6- عدم ذكر المشبه ووجه الشبه كقولك: كالأسد، في موضع الحديث عن زيد، وفيها قوة تشبيه.
- 7- عدم ذكر الأداة ووجه الشبه كقولك: زيد أسد، ويمثل أعلى المستويات وأبلغها، ويمكن تبرير ذلك من ناحيتين:

- «الأولى أن حذف بعض العناصر يؤدي إلى تكثيف الدلالة في مساحة لغوية ضيقة، وبذلك تصبح الصورة أكثر ثراء وغنّى».

<sup>1</sup>- السكاكبي، مفتاح العلوم. ص 581.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 581.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص 582.

<sup>4</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 584.

- والأخرى أنّ وجود الأداة يحدّ من فاعلية التّشبّه وتفاعل طرفيه...في حين يوحي حذفها بتطابق الطرفين<sup>1</sup>.

### 8- الاكتفاء بذكر المشبّه به فقط، وحكمها كالسابقة.

بالنّظر في هذه النماذج نجد "السكاكِي" يطبق بعض القوانين التّحويلية على بنية التّشبّه؛ فقد أدرك أنّ هناك بعض الجمل التّشبّهية وبالرغم من تباين بنائها التّركيبية إلا أنّه يمكن العودة بها إلى أصل واحد، لذلك نراه عمل وفقاً للقاعدة الأساسية في التّحويل وهي إمكانية إنتاج عدد من الجمل انطلاقاً من أصل واحد.

بناء على المعطيات الآتية يمكن أن نخلص للقول أنّ المرسل قد يستعمل آلية التّشبّه للتّعبير عن مقصوده الضّمني أو بتعبير آخر عن قصده المستلزم من الخطاب؛ فالمرسل ومن خلال التّشبّه ينتج خطابه في ظلّ الإستراتيجية التّلميحيّة بالاعتماد على تفعيل مبدأ التعاون. والتّشبّه يحمل التّلميح فيه عبر مستويين من مستويات اللغة: مستوى اللّفظ المفرد، ومستوى اللّفظ المركّب، أو ما يجسّد نوعين من أنواع التّشبّه عند "السكاكِي": تشبّه المفرد بالمفرد، والتّشبّه المركّب.

يقوم التّشبّه على علاقة المشابهة التي «تقترض أن يكون هناك شيئاً أصل وفرع، ولضبط العلاقة بينهما يحلّ الأصل إلى مكوناته أو مقوّماته أو صفاته الذّاتية والعرضية فيختار بعضاً منها لإسقاطه على الفرع، على أنّ ما يسقط يجب أن يكون جاماً متفقاً عليه بأنّه وصف منضبط»<sup>2</sup>؛ ومعنى ذلك أنّ المشابهة عملية تقوم على تمثّلات استدلاليّة تحدّد وفقها السّمات الدلالية للّفظ الأصل، من تحديد مكوناته وصفاته الذّاتية والعرضية حتى تقابل بالسمات الدلالية للفرع، في محاولة إسقاطيّة من أجل خلق نوع من المماثلة بينهما.

ولتحديد علاقة المشابهة تلك غالباً ما يلجأ إلى التّحليل بالمقوّمات، التي تقوم على استحضار السّمات الدلالية الأصلية للمشبّه، حتى تظهر السمة البارزة المرتبطة بسياق التّلفظ، حينها نحاول أن نحدث عملية إسقاطيّة بالاستعانة بالكفاءة اللغوية والتّداولية.

ولكن بقدر ما يقوم التّشبّه على الأخذ بمبدأ المشابهة فإنّه يقوم كذلك على العمل وفقاً لمبدأ آخر هو مبدأ التّفاعل؛ أي التّفاعل بين عناصره الأربع التي أشار إليها "السكاكِي"، ولا يشترط هنا

<sup>1</sup>- محمد صلاح زكي أبو حميد، البلاغة والأسلوبية عند السّاكِي. ص260.

<sup>2</sup>- محمد مفتاح، مجهول البيان. ص40.

حضورها مجتمعة في كلّ صورة تشبيهية، وإنّما يحضر بعضها ويسقط الآخر بالاعتماد على عنصري الذّكر والحذف اللذان يعملان على تحديد القيمة الفنية للتشبيه، فوفقاً «للسّاكِي» فإنّ أقوى التشبيهات عنده ما حذف فيها وجه الشّبه والأداة، لأنّها تجعل من المشبّه به عينه المشبّه، وهذا ما يسمح بتجاوز الحدود الفاصلة بينهما حتى ينمحى كلّ ما من شأنه أن يجعل منهما شيئاً متباعدين حقيقة ووصفاً. وبضعف التشبيه كلّما صرّح فيه بوجه الشّبه لأنّ ذلك يسقط التّلميح.

هذا عن التّفاعل بين عناصر التشبيه من جهة، ثم التّفاعل بين عناصره وبين معطيات السياق من جهة أخرى، الذي من شأنه أن يوفر دلالة إضافية. وبالتالي فإنّ الحالات المختلفة التي يتّخذها طرف التشبيه تتجاوز مجرد تحديد أوجه التشابه والاختلاف إلى تحديد العلاقة التّفاعلية بينهما.

والحقيقة أنّنا «إذا حاولنا فهم التشبيه كصورة بلا غيبة تقوم على التّفاعل الدّلالي بين أطرافها من ناحية، وبينها وبين السياق من ناحية أخرى، فإنّنا نستطيع أن نلمس درجة معينة من الانزياح لأطراف الصّورة، بحيث يصبح كلّ طرف عاجزاً عن الاحتفاظ بدلالته الوضعيّة في مقابل الطرف الآخر»<sup>1</sup>. يمكن أن تتّضح الفكرة أكثر باستحضارنا مثلاً «زيد أسد»، حيث لاحظنا أنّ المشبّه والمشبّه به يختلفان في الحقيقة من حيث انتساب أحدهما إلى عالم الإنسان والآخر إلى عالم الحيوان، ولكنهما يشتراكان في الصفة المضمرة وهي القوّة والشّجاعة. حصل هذا التّفاعل بين دمج العنصرين من خلال تنازل المشبّه المؤقت وهو الإنسان عن بعض مقوماته كالإنسانية مضاف إليه صفات الأسدية. وفي هذا السياق تتخلّى كلمة أسد عن السمات المميزة لها لصالح الاسم الذي اقترن به، مما جعلها ذات قيمة ضمّنية. «وهكذا فإنّ التشبيه يدخل في إطار التجاوز الدّلالي اعتماداً على نظرية التّفاعل»<sup>2</sup>.

إنّ الدّلالات الوضعيّة المرتبطة بمفهوم الإنسان في الاستعمال الحرفي تخرق الدّلالات الإضافية المرتبطة بذات المفهوم في هذا السياق، باعتبارها ناتجة عن جملة من الاستدلالات التّضمينيّة. وما هذا النموذج ونظيره من النماذج التي ساقها «السّاكِي» إلاّ أقوال ضمّنية من صنف الأقوال المضمرة، أضمرت فيها الصفة الجامعية بين قطبي التشبيه، أو وجه الشّبه.

والتشبيه كما هو معلوم يدخل في إطار الانزياح الدّلالي وفقاً للمفاهيم الحديثة. وقد أدرك «السّاكِي» بتحليلاته للصور التشبيهية أنّ دلالة هذه الأخيرة تتجاوز حدود التّواضع أو الدّلالة

<sup>1</sup>- محمد صلاح زكي أبو حميد، البلاغة والأسلوبية عند السّاكِي. ص 239.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص 239.

الوضعية، إلى دلالات إضافية أخرى تكسبها شحنات دلالية أكبر بالاستناد إلى خاصيتي الحضور والغياب، والذكر والمحفظ، والبساطة والتركيب، والقرب والبعد، والحس والعقل، مما يسمح بخلق صور تشبيهية مختلفة ومتعددة المراتب. وهذا ما ذكره "السكاكى" عند حديثه عن أحوال التشبيه وعن وجه الشبه.

وعلى ذكر مراتب التشبيه فقد رأينا أنها تختلف باختلاف قوّة وضعف التشبيه المرتبطين بعنصري الذّكر والمحفظ لعناصر التشبيه. فأضعف التشبيهات عند "السكاكى" ما اجتمعت فيه العناصر الأربع، ثم تأخذ بالدرج من أدنى مرتبة إلى أعلى مرتبة يجسدّها حذف وجه الشّبه كون الصورة تحتمل عدّة أوجه شبه، الأمر سيان بالنسبة لحذف المشبه ووجه الشّبه، وحذف المشبه به، وحذف الأداة ووجه الشّبه الذي يجعل من المشبه به يبدو كعين المشبه مثل قولك: زيد أسد، وهو أقوى التشبيهات.

وعليه يمكن أن نستنتج أن الصورة كلما تعمّدت تقرّيب المشبه به من المشبه لدرجة الاتّحاد كلما كانت الصورة أقوى، والقيمة الفنية الممنوحة للتشبيه أقوى.

وإذا ما ربطنا الفكرة السابقة بمفهوم الضّمني في تحليل الخطاب فإنّا نقول أن أقوى التشبيهات عند "السكاكى" ما أضمر فيها وجه الشّبه أولاً، أو ما أضمرت فيها الأداة ووجه الشّبه، أو باختصار ما أضمرت فيه معظم العناصر التشبيهية حتى ليبدو المشبه به هو نفسه المشبه.

ولهذه الفكرة ارتباط بإثارة مخيّلة المتلقّي وإطلاق العنان أمام العمليات العقلية بغية التوصل إلى تحديد وجه أو أوجه الشّبه. إنّ وجه الشّبه يتفاوت بين المشبهات، وبما أنه يتمحور في ظلّ أقسام مختلفة منها الحسّي ومنها العقليّ، فهو يستند إلى المفاهيم الضّمنية من قبيل الاستباط والاستدلال العقلي والتّأويل.

بالنسبة لأغراض التشبيه فهي تتدّ عن الحصر وفق "السكاكى"، وهي تمثلّ عنده خلاصة ما توحّي إليه كلّ صورة من دلالة تحكم في بلورتها المعطيات العامة لسياق التّخاطب، وكذا الحال الشّعوريّة المنشئة للصورة. وهنا يلعب تحديد المقاصد الخطابيّة الظاهرة والمضمرة خاصة دورا في الكشف عن معطيات الخطاب ونجاح العملية التّوأمية.

انطلاقا من المعطيات التي سقناها عن مفهوم التشبيه عند "السكاكى" فإنه يندرج تحت صنف القول المضمر من الضّمنيات وفقا لتقسيمات "أوريكيوني" والمنظرين الغربيين. وكما مرّ بنا مع

النماذج المستشهد بها فإنّ ما احتملته من أقوال مضمرة قائمة تأويلاً لها مفتوحة مع تعدد السياقات والأحوال التي تصدر ضمنها، ثم إنّ وجودها يتوقف على تدخل قوانين الخطاب.

واعندادا بما يذهب إليه "ديكرو" فإنّ إنتاج القول المضمر يكون كالتالي «إذا كان "س" اعتقد أنه من المستحسن أن يقول "ق" فإنه يفكّر في "ل". فيكون "ل" وبالتالي نتيجة حتمية»<sup>1</sup>، حيث يمثل "ق" هنا القول المصرّ به، و"ل" القول المضمر.

يقوم كلّ تشبيه على علاقة تضمينية تظهر «بمظهر الفرضية التي نشئها بهدف ضبط قول انتهاكيّ ظاهرياً لجهة طريقة عمله البلاغية التّداولية التّوافصية»<sup>2</sup>. وللوصول إلى تحديد تلك العلاقة وفكّ ترميزها نلجم إلى:

- تجاوز الوقوف عند حدّ القراءة الحرفية
- البحث عن المعنى الضمنيّ من السياق

أما عن آلية هذا الانتقال في الإضمار فهي التأويل والاستنتاج، «إنّ تحقيق متضمنات القول يتمّ عن طريق عمليات استنتاجية يقوم بها المخاطب. وهذه العملية هي الشرط الرئيس للقول إنّ الكلام يدخل ضمن مجال الأقوال المصرّ بها والمتحقّقة في واقع الخطاب»<sup>3</sup>. وفي حالة توظيف جملة ما مخروجاً بمعناها الظاهر الذي تدلّ عليه صيغتها إلى معنى آخر مستلزم مقامياً نقع في إشكال مرتبط بالتأويل الواجب منحه إلى الجملة، من منظور أنّ دلالة هذه الأخيرة تتجاوز الدلالة الحرفية المتواضع عليها.

## 2-1-2- المجاز

**2-1-2-1-مفهوم المجاز:** هو الأصل الثاني من أصول علم البيان. يسوق لنا "السكاكى" عدّة تعريفات تخصّ ثنائية الحقيقة والمجاز، نسوق منها مفهومه للحقيقة بأنّها «الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع»<sup>4</sup>. في مقابل المجاز «هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- Ducrot , Dire et ne pas dire. P 132.

<sup>2</sup>- أوريكينوني، المضمر. ص 485.

<sup>3</sup>- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النّظرية التّداولية. ص 113.

<sup>4</sup>- السّاكاكى، مفتاح العلوم. ص 588.

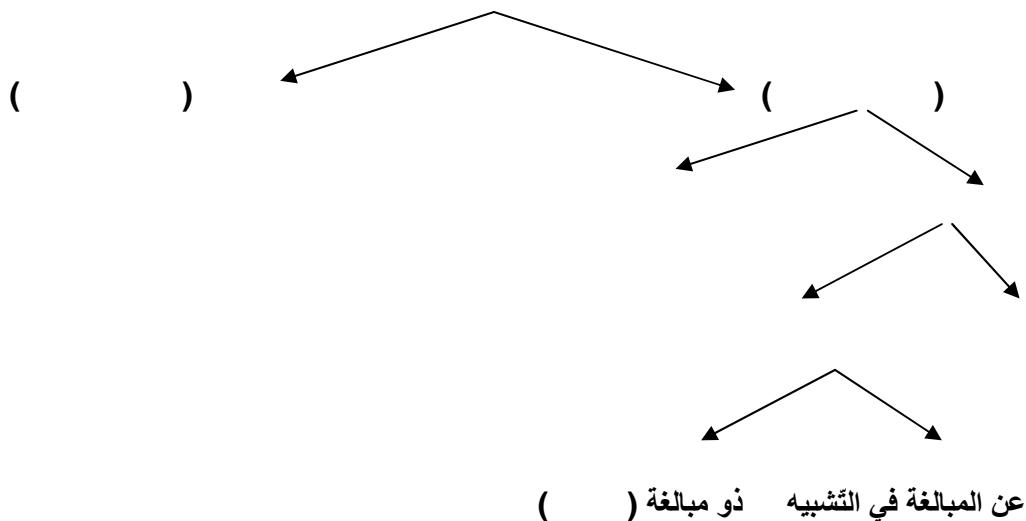
<sup>5</sup>- المصدر نفسه. ص 589.

فالمعنى المجازي للكلمة هو المعنى المجاور للدلالة الظاهرة إلى معانٍ أخرى ضمنية تضاف إلى الدلالة الأصلية، ويلعب السياق دوراً مهماً في تحديدها بمعونة القرائن، ولذلك يضيف "السكاكى" قوله: «واعلم أنا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما ندلّ عليه، أو في غير ما ندلّ عليه، حتى يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه»<sup>1</sup>.

فقوله بالتحقيق احتراز ألا تخرج الاستعارة عن ذلك باعتبارها من المجاز، وقوله استعمالاً في الغير احتراز عن استعمال الكلمة في أصل الوضع لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها.

وتعريف "السكاكى" للمجاز بهذه الصيغة يجعل منه قسماً من أقسام الكلام الضمني وفق تحديدات المنظرين في العصر الحديث، على اعتبار أن الكلمات الواقعة مجازاً ماهي إلا كلمات تحوي أقوالاً مضمرة أي غير مصريحة بها في الخطاب، وسنتبين ذلك باستعراضنا لأنواع المجاز.

### 2-2-1-2- أقسام المجاز: يمكن اختزالها في الخطاطة التالية :



وفقاً لهذه الخطاطة تكون حالات أنواع مختلفة من المجاز:

**أولاً: مجاز لغوي راجع إلى معنى الكلمة خال عن الفائدة:** «هو أن تكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد فستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة، مثل المشفر وهو موضوع للشقة مع قيد أن تكون شفة بعيد استعمال الشقة فتقول فلان غليظ المشفر»<sup>2</sup> في ضمن

<sup>1</sup>- السكاكى، مفتاح العلوم. ص590.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص594.

قرينة دالة على أن المراد هو الشففة لا غير. في هذا القول إشارة واضحة إلى ما يحتمله كل ملفوظ من معنيين أحدهما ظاهر جلي وآخر مضرم خفي. الكلمة الواقعة مجازا هنا هي كلمة المشفر كونها استعملت في غير ما وضعت له في الأصل. والمانع من إرادة المعنى الأصلي هي القرينة الدالة. والحقيقة أن الحديث عن القرائن هنا يوحي بالمعنى الضمني الذي يحتمله الخطاب.

إذا كانت فائدة المجاز عند "السكاكبي" مرتبطة بدرجة التجوز الدلالي بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، فإننا نرى أن الانتقال في هذا النوع من المجاز محصور داخل حقيقة واحدة، بحكم أن المعنيين ينتميان إلى حقيقة واحدة، لذلك فقد جعل منه مجازا لغويا خاليا عن الفائدة.

ثانيا: مجاز لغوي ومعنوي مفيد خال عن المبالغة في التشبيه: «هو أن تدعى الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينة إلى غيره للحظة بينهما، نحو أن تراد النعمة باليد وهي موضوعة للجارة المخصوصة لتعلق النعمة بها من حيث أنها تصدر عن اليد»<sup>1</sup>. ونحو أن يراد النبت بالغيث في قوله رعينا غيثا كون الغيث سببا في الإنبات، أو أن يراد الغيث بالسماء في قوله أصابتنا السماء لكون السماء مصدر الغيث<sup>2</sup>. ومما يدخل تحت هذا الصنف قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًاٰ وَسَيَصْلُوْنَ سَعِيرًا﴾ (لاستلزم أموال اليتامي ذلك، فالمعنى الثاني (يأكلون في بطونهم نارا) مما يستلزم المعنى الأول (أكل أموال اليتامي)).

في هذه النماذج يحدد المعنى تبعا للعلاقة القائمة بين العنصرين المذكورين وهي علاقة استلزم، حدث من خلالها تجاوز المعنى الأصلي إلى غيره لتعلق بينهما، بمعونة القرينة المانعة، وإن كانت العلاقة بين المعنيين لا تحكمها علاقة مشابهة وإنما تحكمها علاقات كثيرة، اكتفى "السكاكبي" بالإشارة إلى بعضها دون أن يعمد إلى حصرها، مثل العلاقة السببية كما بيّنه المثال الأول والثاني، والعلاقة المسببية كما نجده في المثال الثالث، واعتبار ما سيكون كما تدل عليه الآية الكريمة.

نلاحظ أن العلاقة التي تربط بين المعنى الأول والمعنى الثاني في هذا النوع من المجاز هي علاقة مجاورة، فالكلمات "يد وغيث وسماء ونار" إذا أخذت بمعناها الحقيقي نجدها غير ملائمة للسياق، لذلك لا بد من الانتقال من المعنى الأول غير الملائم للسياق إلى معنى آخر، وهو انتقال

<sup>1</sup>- السكاكبي، مفتاح العلوم. ص 595 .

<sup>2</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 595 .

محكوم بعلاقة. وجملة المعاني الفرعية المشار إليها هي معان ضمنية دلالية، ترتبط بالمادة اللغوية للملفوظ، تستند إلى الدلالاتعرفية المرتبطة بالكلمات.

**ثالثاً: مجاز لغوي راجع إلى حكم الكلمة:** «مدار هذا النوع على حرف واحد وهو أن تكتسي الكلمة حرقة لأجل حذف الكلمة لا بد من معناها أو لأجل إثبات الكلمة مستغنى عنها استغناء وأصحا»<sup>1</sup>، لذلك فهو أكثر تعلقاً بالدراسات النحوية.

**رابعاً: الاستعارة:** «هي أن تذكر أحد طرفي التّشبّه وتزيد به الطرف الآخر مدعاً دخول المشبّه في جنس المشبّه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبّه ما يخصّ المشبّه به كما تقول "في الحمام أسد" وأنّت تزيد به الشّجاع مدعاً أنه من جنس الأسود، فثبتت للشّجاع ما يخصّ به وهو اسم جنسه مع سُدّ طريق التّشبّه بإفراده في الذّكر، أو كما تقول إنّ المنية أنشبت أظفارها»<sup>2</sup>.

الاستعارة هي نمط من أنماط الصورة البلاغية عند "السكاكى" ترتبط بالتشبيه، وإن كان وجه الاختلاف بينهما قيام هذا الأخير على طرفين يجتمعان معاً، في حين تقوم الاستعارة على طرف واحد يحل محل طرف آخر لعلاقة مشابهة، لا تختلف عن تلك التي يقوم عليها التّشبّه. وعلى هذا الأساس فإن كانت الاستعارة تحوي التّشبّه إلا أنّ الأمر «لا يستلزم القول بأنّ الاستعارة يمكن أن تختلف في تشبيهه: فالتشبيه يظهر فعلاً تماثلاً، في حين أنّ الاستعارة تلمح إليه فقط». وهذا الفرق في الطابع الصريح لما يتم تبليغه يفسّر ما لنا من ميل إلى إسناد معنى ثان للاستعارة، في حين أنه لا وجود لهذا الميل في ما يخص التّشبّه»<sup>3</sup>. ويعلل "السكاكى" سبب تقديمه للتشبيه على الاستعارة بأنّها فرع من فروعه، تمثل تطابقاً بين طرفي التّشبّه فيحذف أحدهما مع الأداة ووجه الشّبّه لنحصل بذلك على استعارة. وبما أنها من أبواب المجاز نجده يركّز على السمة التي تميّزها عن باقي الصور المجازية الأخرى بالتركيز على البنية التشبيهية لها.

مفهوم "السكاكى" للاستعارة هو مفهوم قائم على جملة من المقومات، مثل:

- دلالة أحد طرفي التّشبّه على الآخر وبلغهما مستوى التّطابق، وهو تطابق مجازي يسمح بحذف أحدهما وإحلال الآخر محله. وفي حالات الحذف تبقى السلطة التقديرية للمنتقى في بناء الجزء المحذوف أو المضمر بالاستعارة بالقرائن الدالة ويعطيات السياق.

<sup>1</sup> - السكاكى، مفتاح العلوم. ص 625، 526.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه. ص 599.

<sup>3</sup> - جاك موشر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية. ص 442.

- مفهوم الدّعوى أي ادّعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به. والادّعاء «هو الاستعارية التي تقوم على ترتيب شيء على شيء آخر».<sup>1</sup>
  - مفهوم القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي.
  - أما من ناحية الدلالة فإنّ مبني الاستعارة يكون على:
  - خرق الدلالة الأصلية
  - والانتقال إلى دلالة أخرى عن طريق المشابهة التي تكون وصفاً مشتركاً بين ملزمتين مختلفتين في الحقيقة؛ ويعني ذلك اشتراك الطرفين في الصفة واحتلافهم في الحقيقة على عكس التشبيه الذي يمكن لطرفيه أن يشتركاً في الصفة ويختلفاً في الحقيقة أو العكس.
- أشرنا آنفاً إلى أنّ المجاز يقوم على تجاوز الدلالة الحقيقة إلى أخرى مجازية، وحصول الانتقال من الملزم إلى اللازم ليس السبيل الوحيد لتحديد الاستعارة كونه متحقق بذاته في المجاز المرسل والكنية -كما سنرى- لذلك يشترط في ذاك الانتقال أن يقدمه «تشبيه شيء بذلك الملزم في لازم له»<sup>2</sup>.

وعلى العموم فإنّ الآلية الاستعارية تقوم على النقل والادّعاء.

وأشار "السّكاكى" إلى الاختلاف الحاصل حول اعتبار الاستعارة مجازاً لغوياً أو عقلياً، ففي تشبيهك لشخص ما بالأسد في الشّجاعة، فإنّ الشّجاعة كانت «من أخصّ أوصاف الأسد وأمكنها لكن اللّغة لم تضع الاسم لها وحدها بل لها في مثل تلك الجثّة وتلك الصّورة والهيئة وهاتيك الأنبياء والمخالب إلى غير ذلك من الصّور الخاصة في جواره»<sup>3</sup>. فاللفظ المستعار لا يدلّ على كامل معناه الموضوع له بل على جزء فقط هو معنى الشّجاعة، وخروج اللفظ عن دلالته الأصلية الموضوع لها إلى دلالة أخرى بقصد المشابهة يسمى مجازاً لغوياً.

وينظر إليه على أنه عقليّ «نظراً إلى الدّعوى، فإنّ كونه لغوياً يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له ويمتّع من ادعاه الأسدية للرجل، وأنّه داخل في جنس الأسود فرد من أفراد حقيقة الأسد»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد الولي، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الآداب، الرباط، 2000. ص 238.

<sup>2</sup> السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 558.

<sup>3</sup> المصدر نفسه. ص 601.

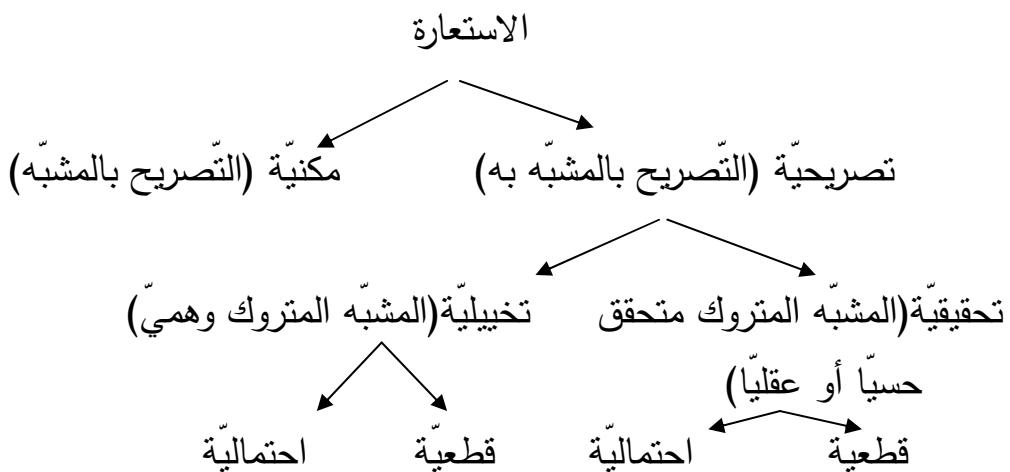
<sup>4</sup> المصدر نفسه. ص 601.

إنَّ ادْعَاءَ الأُسْدِيَّةَ لِلرَّجُلِ فِيهِ نَقْلٌ لِلَّا سَمْ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَتَبَعَ بِنَقْلِ الْمَعْنَى، مَعَ ضَرُورَةِ التَّوْفِيقِ بَيْنَ إِصْرَارِ الْمُسْتَعِيرِ عَلَى ادْعَائِهِ الْأُسْدِيَّةِ لِلرَّجُلِ، وَإِيجَادِهِ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ الْهَيْكِلُ الْمَخْصُوصُ.

يَحْتَثُ "السَّكَاكِي" فِي هَذَا السَّيَاقِ عَلَى ضَرُورَةِ الْاسْتَعَارَةِ بِعَمَلِيَّاتِ التَّأْوِيلِ فِي كَشْفِ مَضْمُرِ الْخَطَابِ بِقَوْلِهِ: «أَعْلَمُ أَنَّ وَجْهَ التَّوْفِيقِ هُوَ أَنْ تَبْنِي دَعْوَى الْأُسْدِيَّةِ لِلرَّجُلِ عَلَى ادْعَاءِ أَنَّ أَفْرَادَ جِنْسِ الْأُسْدِ قَسْمَانِ بِطَرِيقِ التَّأْوِيلِ مُتَعَارِفُونَ، وَهُوَ الَّذِي لَهُ غَايَةُ جَرَأَةِ الْمُقْدَمِ وَنِهايَةُ قُوَّةِ الْبَطْشِ مَعَ الصُّورَةِ الْمَخْصُوصَةِ، وَغَيْرُ مُتَعَارِفٍ وَهُوَ الَّذِي لَهُ تَلْكَ الْجَرَأَةُ وَتَلْكَ الْقُوَّةُ لَا مَعَ تَلْكَ الصُّورَةِ»<sup>1</sup>، مَمَّا يَضْعُنَا حِيَالَ نُوعَيْنِ مِنَ الْضَّمِّنِيَّاتِ هُنَا، ضَمِّنِيَّاتٌ دَلَالِيَّةٌ تَسْتَندُ إِلَى التَّرْكِيبِ الْلُّغُويِّ لِتَحْدِيدِ دَلَالَتَهَا، وَأُخْرَى تَدَالِيَّةٌ تَسْتَندُ إِلَى مَعْطِيَّاتِ السَّيَاقِ.

وَانطَلَاقًا مَمَّا سَبَقَ عَنْ مَفْهُومِ "السَّكَاكِي" لِلْاسْتَعَارَةِ نَجَدُ أَنَّهُ مَفْهُومٌ لَا يَخْتَلِفُ فِي جَوْهِرِهِ وَلَا فِي مَقْوِمَاتِهِ عَنْ تَعرِيفِ بَعْضِ الْبَاحِثِينَ الْغَرَبِيِّينَ أَمْثَالِ "أُرِيكِيُونِيِّ"، فَالْاسْتَعَارَةُ لَدِيهَا «تَرْتَكِزُ عَلَى عَلَاقَةِ تَمَاثُلِ قَائِمَةٍ بَيْنَ الْغَرَضِينِ الَّذِيْنَ يَتَطَابِقُانِ مَعَ الْمَفْهُومِيْنِ الْمُعَيْنِيْنِ... وَبِالْمَوَازِيْنِ يَتَقَاطِعُ هَذَيَا الْمَفْهُومَيْنِ كَوْنَهُمَا يَتَشَاطَرَانِ بَعْضَ الْمِيَتَاسِيمَاتِ الَّتِي تَتَطَابِقُ مَعَ الْخَصائِصِ الْمُشَارِكَةِ بَيْنَ هَذَيَا الْغَرَضِيْنِ وَالَّتِي تَتَحِلُّ التَّبَدِيلُ الْاسْتَعَارِيِّ»<sup>2</sup>.

**1-أَقْسَامُ الْاسْتَعَارَةِ:** يَقْسِمُ "السَّكَاكِي" الْاسْتَعَارَةَ أَقْسَاماً مُخْتَلِفَةً وَفَقَاءِ لِعَدَّةِ اعْتِبارَاتٍ، كَمَا تَوضُّحُهُ الْخَطَاطَةُ التَّالِيَّةُ:



<sup>1</sup>- السَّكَاكِيُّ، مَفْتَاحُ الْعِلُومِ. ص602.

<sup>2</sup>- أُرِيكِيُونِيُّ، الْمَضْمُرُ. ص182.

فنكون بذلك حیال أربعة أنواع من الاستعارة باعتبار:

### أ- ذکر أو حذف أحد طرفي التّشبیه

❖ الاستعارة التّصريحية التّحقيقية: يعرّفها "السّکاکي" بقوله: «إذا وجدت وصفا مشتركا بين ملزومين مختلفين في الحقيقة، هو في أحدهما أقوى منه في الآخر، وأنت تريد إلحاق الأضعف بالأقوى على وجه التّسوية بينهما، أن تدعى ملزوم الأضعف من جنس ملزوم الأقوى بطلاق اسمه عليه وسدّ طريق التّشبیه بإفراده في الذّكر توصلاً بذلك إلى المطلوب لوجوب تساوي اللّوازم عند تساوي ملزوماتها، فاعلاً ذلك في ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذّكر على ما يسبق منه إلى الفهم... بانيا دعواك على التّأويل المذكور... مثال ذلك أن يكون عندك شجاع، وأنت تريد أن تلحق جرأته وقوته بجرأة الأسد وقوته فتدعي الأسدية له بطلاق اسمه عليه، مفرداً له في الذّكر، فتقول: رأيتأسدا، كيلا يعد جرأته وقوته دون جرأة الأسد وقوته، مع نصب قرينة مانعة عن إرادة الهيكل المخصوص به كيرمي أو يتكلّم...».<sup>1</sup>

الملحوظ أنّ "السّکاکي" قد أسهب في تعريفه لهذا النوع من الاستعارة من خلال تركيزه على بنيتها التّركيبية ووظيفتها الدّلالية.

فمن النّاحية التّركيبية يرى "السّکاکي" أنها استعارة تقوم على الجمع بين طرفين مختلفين في الحقيقة، مشتركين في الوصف، هو في أحدهما أقوى منه في الآخر. وتعدّ قاعدة الاختلاف في الحقيقة والاتفاق في الوصف أهمّ قاعدة بيني عليها التّشبیه الاستعاري؛ ذلك أنّ درجة التّفاعل بينهما تكون أقوى مما يسمح باستعارة وتبادل السمات الدّلالية بين الطرفين، فكلّ طرف يفقد بعض سماته الأساسية لصالح الطرف الآخر، مقابل اكتسابه سمات أخرى من هذا الأخير، مما يحدث تطابقاً بينهما. وحقيقة هذا التّطابق لا تعزى إلى اشتراكهما في الصّفة، لأنّ الاستعارة تتجاوز مجرد إحلال دال محل آخر إلى مبدأ التّفاعل والتّداخل الحاصل بينهما نتيجة عنصر استبدال الصّفات.

ولسدّ طريق التّشبیه المانع للتماثل التّام أو الاتّحاد وجب إفراد المشبه به في الذّكر حفاظاً على تمييز كلّ طرف جوهرياً، لا سيما إذا علمنا أنّ مفهوم الاستعارة في أصلها قائمة على حذف أحد طرفي التّشبیه «فاعلاً ذلك في ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذّكر على ما يسبق منه إلى الفهم» بغية التّوفيق بين دلالة مصّرح بها وأخرى مضمرة في الخطاب. ويضرب "السّکاکي" لذلك مثال "رأيتأسدا"، هو تركيب استعاري حذف منه عنصر المشبه وهو شخص ما من جنس البشر،

<sup>1</sup>- السّکاکي، مفتاح العلوم. ص605.

وصرّح فيه بالمشبه به وهو الأسد من جنس الحيوان، وهو وصف أضمرت فيه بعض السمات الدلاليّة التي لحقت بعنصر المشبه المذوف تمّ اقتباسها مما هو مصريّ به، مثل الشجاعة والقوّة، دون أن تكون غاية التشبيه إحداث مماثلة تكسب المشبه الهيكل المخصوص للمشبه به، والحائل دون قصد ذلك هي القرينة العقلية في هذا التركيب، وقد تكون لغوية إذا ما أضفنا عبارة رأيتأسدا يتكلّم... .

وبالتالي فإنّ المحتوى المجازي هو المقبول في هذا السياق الذي يفتح المجال أمام تهميش المحتوى الحرفيّ.

ويركّز "السكاكِي" في تعريفه على خاصيّة دلاليّة للاستعارة هي المماثلة، أو ما عبر عنه بمصطلح التسوية بين المشبه والمتشبه به، من خلال محاولة إلحاقي الأضعف صفة بالأقوى صفة على وجه التسوية وإحداث نوع من المماثلة، تسمح على سبيل المبالغة بإدخال المشبه في جنس المشبه به تحقيقاً للمغزى الدلاليّ من المشابهة. وإذا كان الأمر كذلك إلا أنّ الكثير من الاستعارات لا تقوم بين طرفيها علاقة تشابه حرفياً مطابقاً، وإذا أخذنا هذا بعين الاعتبار، فإنّ المشابهة «تقوم بدور أساسيّ حقاً في فهم الاستعارة وفي إنتاجها، ولكن إثباتها ليس بالضرورة إثبات مشابهة، لأنّ الإثبات الاستعاريّ يستمرّ صادقاً وإن كان معناه خاطئاً، كما أنّ هناك استعارات لا تعتمد على أية مشابهة مثل: الاستعارات الحرارية، المكانية... الزمانية»<sup>1</sup>.

وفي سياق الحديث عن هذا النموذج الاستعاريّ يشير "السكاكِي" إلى ما يمكن أن يتفرّع عنه من أنواع فرعية، من قبيل:

-**الاستعارة التّهمكيّة أو التّلميحيّة**: وهي «استعارة اسم أحد الضّدين أو النّقيضين للأخر بواسطة انتزاع شبه التّضاد والإلحاد بشبه التّناسُب بطريق التّهمك أو التّلميح على ما سبق في باب التشبيه، ثمّ ادعاء أحدهما من جنس الآخر والإفراد بالذكر ونصب القرينة كقولك: إنّ فلاناً توأرت عليه البشارات بقتله ونهب أمواله ونبي أولاده»<sup>2</sup>.

فكما ينصّ عليه هذا التعريف فإنّ الاستعارة التّهمكيّة من الآليات المجازية قائمة على الجمع بين طرفين متضادين بالبناء على وجه شبه يشتراك فيه الضدان، ولكن مع انتزاع التّضاد والإلحاد التّناسُب محله بطريق التّهمك. أو على حدّ تعبير "وريكيوني" فإنّ التّهمك «يفترض وجود علاقة

<sup>1</sup>- يوسف أبو العروس، الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، الأبعاد المعرفية والجمالية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط01،الأردن،1997. ص.83.

<sup>2</sup>- السّكاكِي، مفتاح العلوم. ص606.

تعارض أو على الأقل تضاد بين مستوى المحتوى<sup>1</sup>، لذا فهو يقارب مفهوم الإلماح عندها<sup>2</sup>، حيث ترى أننا لكي نكون بصدّ الإلماح نسلّم بأنّ محتوى معينا قد قيل بصيغة المضمر بشكل يعمد إلى الانتقاص من المعنى الحرفي، وهذا ما يعكسه الاستدلال المفترض في المثال السابق الذكر من تواли المصائب على الشخص لا البشارات.

يختلف التهكم عن المعاني المجازية الأخرى في أنه لا يحتمل إلا قصدا مضادا واحدا، في مقابل تعدد المعاني المجازية، فالتعبير بها عن القصد لا يحتمل معان متباينة بتفاوت السياقات أو تعددتها، فمعناها ثابت في تمثيل قصد المرسل<sup>3</sup>، والذي يجعل من التهكم مبنيا على التضاد هو أن المرسل يتلوّح من خلاله التعبير عن قصده الإيجابي بتعبير سلبي، أو أنه يقول شيئا إيجابيا ليبلغ به عن قصده السلبي.

آلية التهكم لها وظائف متعددة كإحداث المفاجأة والطرافة للمرسل إليه. ووجه الإثارة في النموذج الاستعاري الممثل به هو مخالفة البناء اللغوي لأفق التوقع، ففي قولك "فلان تواترت عليه البشارات" تتوقع أن هناك فعلا أحداثا سارة بدليل الاصطلاح عليها بالبشارات، ولكن مواصلة التركيب يخرق أفق التوقع لا بل يحملنا على نقيس المتوقع إذا لم نتمكن من التأويل الصحيح للمسكوت عنه في الخطاب.

- الاستعارة التمثيلية: يقرّ "السّاكّي" بدءاً أن الأمثل من قبيل الاستعارة ويمثل لها «باستعارة وصف إحدى صورتين منترعتين من أمور لوصف الأخرى، مثل أن تجد إنسانا استقتي في مسألة فيهم تارة باطلاق اللسان ليجيب ولا يهم أخرى، فتأخذ صورة تردد هذا فتشبهها بصورة تردد إنسان قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما للمبالغة في التشبيه، فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلاً "أراك أيّها الفتى تقدم رجلا وتؤخر أخرى"<sup>4</sup>. فالاستعارة في مثل هذا النموذج هي من المجاز المركب لا المفرد تألفت أجزاؤها وإن بدت لنا كبنية مفردة. والملاحظ أن «التجاوز الدلالي» الذي يقع في المستعار لا ينبع عن خروج اللفظ بمفرده

<sup>1</sup> أوريكينوني، المضمر. ص 184.

<sup>2</sup> ينظر: المرجع نفسه. ص 81.

<sup>3</sup> عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 416.

<sup>4</sup> السّاكّي، مفتاح العلوم. ص 606، 607.

عن المعنى الحقيقي، وإنما بنيته (المستعار) اللغوية في مجملها تخرج دلالتها عن معناها القريب إلى دلالة أخرى لازمة عنها يربطها بها شيء من التّناسب والتّشابه»<sup>1</sup>.

المفهُوظ هنا قيل في مقام خطابي يتمثل في التردد في الرأي والموقف، لأن المراد بالاستعارة هو إحداث مشابهة بين من يتَردد في رأيه بحال من يقدم رجلا ويؤخر أخرى، والوجه الجامع بينهما هو التردد بين آداء الفعل وتركه مع حذف المشبه والاكتفاء بذكر المشبه به. وقد حدث تداخل بين الصورة الأولى والثانية على سبيل الادعاء والمشابهة.

❖ الاستعارة التصريحية التخييلية: هي أن تسمى باسم صورة متحققة صورة عندك وهمية محضة تقدّرها مشابهة لها، مفردا في الذكر، في ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم، من كون مسماه شيئاً متحققاً، وذلك مثل أن تشبه المنية بالسبع في اغتيال النّفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة... حتى كأنّها سبع من السّباع، فإذاً الوهم في تصويرها في صورة السّبعة واختراع ما يلزم صورته ويتم بها شكله... ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك أسامي المتحقق على سبيل الإفراد بالذكر، وأن تضيفها إلى المنية قائلاً: مخالف المنية أو أنياب المنية الشبيهة بالسبع، ليكون إضافتها إليها قرينة مانعة من إجرائها على ما يسبق إلى الفهم منها من تحقق مسمياتها<sup>2</sup>.

يقوم هذا النوع من الاستعارة على وهمية المشبه، فهنا حدث تشبيه صورة وهمية محضة وهي افراط المنية جسم الإنسان، بصورة متحققة في الواقع وهي صورة السبعة المفترس، بالاستناد إلى قرينة تمنع حمل الصورة على ما يسبق منه إلى الفهم، لأن تضيف إلى المشبه المذكور وهو "المنية" المخالف أو الأنياب، لتدل على أن ليس المراد التشبيه على وجه الحقيقة بل على سبيل التوهم، مع تقدير الجانب الضمّني في الكلام. وهي صورة تعمل على تجسيد غير المحسوس في صورة محسوسة بطريق الخيال، مما يبعث المتألق على تشغيل مقوماته التأويلية لتفكيك أبعاد الصورة المجازية.

❖ الاستعارة التصريحية المحتملة للتحقيق والتخييل: وفيها «يكون المشبه المتروك صالح الحمل على ما له تحقق من وجه، وعلى ما لا تتحقق له من وجه آخر. ونظيره قول زهير:

صحا القلب عن سلمي وأقصر باطله      وعرى أفراط الصبا ورواحله

<sup>1</sup>- محمد صلاح زكي أبو حميد، البلاغة والأسلوبية عند السّكاكى. ص 291.

<sup>2</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 607.

أراد أن يبيّن أنه أمسك عمّا كان يرتكب أوان الصّبا وقمع النّفس عن التّلبّس بذلك، معرضاً الاعراض الكلّي عن المعاودة لسلوك سبيل الغيّ وركوب مراكب الجهل<sup>1</sup> وهذا ما يحيل إليه الشّطر الثاني من البيت.

المراد من هذه الاستعارة ليس تشبيه الصّبا بالفارس وما شاكله يرحل على فرسه، وإنّما تشبيه دواعي النّفس ونزوّاتها بالأفراس والرواحل.

والقول أنّها استعارة تصريحية تجعلنا نقرّر أنه أراد التّعبير عن تولّي مرحلة الصّبا، وأنّ النّفس قد فقدت النّزوع إليها. والقول أنّها تخيليّة تجعلنا نعتقد أنّ المقصود "بالأفراس" دواعي النّفس وشهواتها، يقول "السكّاكى": «فَحَقُّ قَوْلِهِ أَفْرَاسُ الصّبَا وَرَوَاحِلَهُ أَنْ يَعُدَّ اسْتِعَارَةً تَخِيلِيَّةً لِمَا يُسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ وَيَتَبَادِرُ إِلَى الْخَاطِرِ مِنْ تَنْزِيلِ أَفْرَاسِ الصّبَا وَرَوَاحِلِهِ مِنْزَلَةِ أَنْيَابِ الْمُنْيَةِ وَمَخَالِبِهَا، وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ بِالْتَّكْلِيفِ أَنْ تَجْعَلِ الْأَفْرَاسُ وَالرَّوَاحِلُ عِبَارَةً عَنْ دَوَاعِي النُّفُوسِ وَشَهَوَاتِهَا»<sup>2</sup>.

الاستعارة هنا نشأت من إضافة لازم المشبه به إلى المشبه، مما جعل البنية التّركيبية للبيت تختلّ؛ أي في إضافة "الأفراس والرواحل" إلى غير ما هو لها وهو "الصّبا".

ويضرب لذلك مثلاً آخر هو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هَأَلَ اللَّامَاتُ الْجُوعُ وَالْخَوْفُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (١٢) («الظّاهر من اللباس عند أصحابنا-كما يقول السّاكى-الحمل على التّخييل وإن كان يحتمل عندي أن يحمل على التّحقيق، وهو أن يستعار لما يلبسه الإنسان عند جوعه من انتقاء اللون ورثاثة الهيئة»<sup>3</sup>).

إنّ إضافة مفردة "الجوع" إلى "اللباس" خلقت خرقاً تركيبياً ومن ثمّة خرقاً دلاليّاً على مستوى القراءة السّطحيّة للأية، ولكنه خرق سرعان ما يعدل لصالح مفهوم الاستعارة التّحقيقيّة التّخيليّة. فالقول أنّها تخيليّة يجعلنا نحمل "اللباس" على التّخييل إذ ليس المقصود به اللباس الحقيقى، وإنّما هو وصف الواقع بئس، والقول أنّها تتحقيقيّة يجعلنا نقرّر أنّ المقصود باللباس هو المعروف في الواقع مستعار لما يلبسه الإنسان من زى رثّ بال دال على جوعه.

هذا ما يحملنا على القول بضرورة التّأويل الصائب لمضمّر الأقوال الاستعارية حتى نتمكن من تحديد المskوت عنه في الخطاب، ومن ثمّة فهمه الفهم السليم في ظلّ المعطيات السياقية.

<sup>1</sup>- السّاكى، مفتاح العلوم. ص608.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص608، 609.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص609.

بالنسبة لهذا الصنف من الاستعارة فهي تحتمل التّحقيق والتّخييل مما يجعلها تدرج ضمن طائفة الأقوال المضمرة إن حملت على التّخييل، أو ضمن الاقتضاء إن حملت على التّحقيق، وفي هذا السياق نرى "أوريكيوني" أنّ المحسن البباني ينشأ «ما إن يعمد الشخص الذي يفك الترميز ليس إلى تركيز نشاطه التأويلي على المحتوى المفترض فحسب، بل أيضاً حين يفترض أنّ هذا المحتوى هو تحديداً المحتوى الذي يود المرسل أن ينقله من باب الأولوية»<sup>1</sup>.

❖ الاستعارة المكنية: هي «أن تذكر المشبه وتزيد به المشبه به دالاً على ذلك بنصب قرينة تتصبّها، وهي أن تنسّب إليه وتضيف شيئاً من لوازم المشبه به المساوية، مثل أن تشبه المنية بالسبّع ثم تفردّها بالذكر مضيفاً إليها على سبيل الاستعارة التّخييلية من لوازم المشبه به ما لا يكون إلا له، ليكون قرينة دالة على المراد، فتقول "مخالب المنية نشتبت بفلان" طاوياً لذكر المشبه به وهو قوله الشبيهة بالسبّع»<sup>2</sup>.

تقوم الاستعارة المكنية في أساسها على التّصريح بالمشبه وحذف المشبه به مع الإبقاء على لازمة من لوازمه، وهذا هو الحال في قوله: "مخالب المنية نشتبت بفلان" على سبيل تشبيه المنية بالسبّع الهتّاك «في اغتيال النّفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار»<sup>3</sup>. حدث حذف للمشبّه به وهو "السبّع" وأبقينا على ما يدلّ عليه وهو مفردة "مخالب" المضافة إلى ما لا يتصور، إذ لا يعقل أن ندلّ دلالة حقيقة على إضافة المخالف للمنية على وجه التّحقيق وإنما على وجه التّخييل، لذا يصحّ أن تكون استعارة تخيلية بحكم وهميّة التشبيه.

وإذا كانت الاستعارة تحدث خرقاً على مستوى الدلالة المعجمية، إلا أنه خرق سرعان ما يعدل بفضل القرينة التي تحول دون إجراء الكلام على ما يسبق إلى الفهم.

ففي هذا المثال هناك محاولة خلق نوع من المماثلة الدلالية بين المشبه (المنية) والمشبه به (السبّع) بادعاء ما يخصّ المشبه به (المخالف) للمشبّه؛ حيث أمكننا أن ندعى «اسم المنية اسم السّبع» مرادفاً له بارتکاب تأويل، وهو أنّ المنية تدخل في جنس السّبع لأجل المبالغة في التشبيه بالطريق المعهود، ثمّ نذهب على سبيل التّخييل إلى أنّ الواقع كيف يصحّ منه أن يضع اسمين

<sup>1</sup>- أوريكيوني، المضمر. ص 207، 208.

<sup>2</sup>- السّكّاكـي، مفتاح العلوم. ص 609.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص 607.

لحقيقة واحدة وأن لا يكونا متزلفين، فيتهيأ لنا بهذا الطّريق دعوى السّبعة للمنيّة مع التّصريح بلفظ المنيّة<sup>1</sup>. فالاستعارة هنا تخص صورة متخيلة للمنيّة.

إنّ حذف المشبّه به ووجه الشّبه في هذا النّموذج الاستعاري يفتح باب التّأويل من أجل استكمال العناصر المحفوظة بالاستعارة طبعاً بالقرينة الدّالة على المشبّه به المحفوظ، ثمّ محاولة خلق نوع من المماثلة الدّلالية بين حقيقتين مختلفتين يمثّلها كلّ من المشبّه والمشبّه به وإن بدأنا متماثلتين في التّعبير الاستعاري، بدعوى إدخال المشبّه في جنس المشبّه به على سبيل الاستعارة المكنية. وبهذه الصّيغة يدخل هذا الخطاب في إطار القول المضمر من الضّمنيات.

### ب- أقسام الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار

❖ **الأصلية:** هي أن يكون المستعار اسم جنس كرجل وأسد وكقيام وقعود<sup>2</sup>. والمثال على ذلك قول الشّاعر مادحاً: فإنك شمس والملوك كواكب.

المفردات الواقعية مجازاً هنا هي "شمس" في إشارة من الشّاعر إلى بهاء طلعة المدوح ورفعه شأنه وعلوّ مقامه على سائر أقرانه، بالإضافة إلى لفظة "كواكب" وإن كانت دون الأولى منزلة في بيان طلعة المدوح. وهنا إضمار للتشبيه في النفس بدليل عدم التّصريح بوجه الشّبه. والمانع من إيراد المعنى الحقيقي هي القرينة الحالّية، وبالتالي فهو نموذج يحتوي أقوالاً مضمرة دلت عليها الكلمات الواقعية مجازاً.

❖ **التّبعية:** هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة منها وكالحراف، بناءً على دعوى أنّ الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبّه موصوفاً، والأفعال والصفات المشتقة منها والحراف عن أن توصف بمعزل، فهذه كلّها عن احتمال الاستعارة في أنفسها بمعزل، وإنّما المحتمل لها في الأفعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلّقات معانيها. فتقع الاستعارة هناك ثمّ تسري فيها<sup>3</sup>.

تقع استعارة هذا النوع على مستوى الأفعال ووقوعها كذلك تابع لإجرائها في مصادرها، أما وقوعها في الحروف فتابع لإجرائها في متعلّقات معانيها، وذلك لأنّ التشبيه كما هو معلوم يقوم على مشبّه موصوف، والأفعال والحراف لا تكون موصوفة. مما يُحمل على إجراء الاستعارة في تقدير مصادرها أو متعلّقاتها.

<sup>1</sup>- السّكّاكى، مفتاح العلوم. ص610.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص610.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص611، 610.

ففي صنف الأفعال «لا تستعير الفعل إلا بعد تقرير استعارة مصدره فلا تقول: نطق الحال بدل "دلّت" إلا بعد تقرير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال»<sup>1</sup>. بمعنى إدخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق مبالغة في التشبيه.

أما في صنف الحروف فـ«لا تستعير الحرف إلا بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه»<sup>2</sup>. مثال ذلك أن تستعير الأداة "لعل" لغير معناها «قدّرت الاستعارة في معنى الترجي، ثم استعملت هناك لعلٌّ مثل أن تبني على أصول العدل ذاها إلى أن الصانع حكيم تعالى وتقديس أن يكون في أفعاله عبث، بل كل ذلك حكمة وصواب... فتشبه حال المكلّف الممكّن من فعل الطاعة والمعصية مع الإرادة منه أن يطيع باختياره بحال المرتجي المخّير بين أن يفعل وأن لا يفعل، ثم تستعير لجانب المشبه لعلٌّ جاعلاً قرينة الاستعارة علم العالم بالذات... قائلاً خلق الله الخلق لعلهم يعبدون... وعليه قوله رب العزة: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُ وَأَرْبُكُمُ الَّذِي خَلَقْتُمْ وَأَلَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾»<sup>3</sup>.

### جـ-أقسام الاستعارة باعتبار تعقب الصّفات أو تفريع الكلام

❖ **المجردة:الأصل** في الاستعارة البناء على طرفيين مستعار له ومستعار منه «فمتى عقبت بصفات ملائمة للمستعار له أو تفريع كلام ملائم له سميت مجردة»<sup>4</sup>. في هذا الصنف من الاستعارة يتبع المستعار له جملة من الصّفات أو تفريع كلام دال عليه، وهي صفات تكون أدخلت في المستعار له من باب ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، ويمثل "السكاكى" لذلك بقولنا «ساورتأسدا شاكى السلاح طويل القناة صقيل الغضب»<sup>5</sup>. وفي هذا المثال حدث تشبيه للرجل الشجاع بالأسد الشجاع لدرجة الجمع بينهما في مسمى واحد، ونظراً لتوالي القرائن اللفظية المتمثلة في الصّفات الخاصة بالمشبه فقد منع من أن يعدّ من جنس المشبه به، لأنّها صفات حقيقة الحقّ بحسب المشبه خارجة عن جنس المشبه به. فقد حالت دون المقصود لأنّها عملت على الوصول إلى المقصود. وبتحليلنا المتأني للصورة الاستعارية نرى مدى ضعف فاعليتها، بحكم حركة الانفصال الناتجة عن تعقب صفات المشبه.

<sup>1</sup>- السّاكاكى، مفتاح العلوم. ص 611.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 611، 612.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص 612، 613.

<sup>4</sup>- المصدر نفسه. ص 616.

<sup>5</sup>- المصدر نفسه. ص 616.

❖ **المرشحة:** تكون الاستعارة مرشحة «متى عقبت بصفات أو تفريع كلام ملائم للمستعار منه»<sup>1</sup>. فإذا عقاب الصّفات هنا وتفريع الكلام يشمل المشبه به لا المشبه مثل أن يقول «سارت أبداً هصوراً عظيمين اللّدين، وفي البران، منكر الزّئير»<sup>2</sup>. الصّفات «هصور، عظيم اللّدين، وفي البران، منكر الزّئير» هي جملة قرائن تحيل على المعنى المجازي، لا تعود في الأصل إلى المشبه المحذوف وإنما إلى المشبه به المذكور، وإذا ما حاولنا عقد المشابهة بين المستعار له والمستعار منه نرى أنها مماثلة تقوي من الدلالة المعجمية للمشبه به.

وعليه تبدو العلاقة بين طرفي التّشبّه علاقة اتحاد لا انفصال لأنّ المشبه المحذوف يمكن أن يدخل في جنس المشبه به المذكور.

تقوم الاستعارة التّرشيحية على عمق دلالي أكبر مقارنة بالاستعارة المجردة، وهو عمق تستمدّه من محاولة مواراة التّشبّه وإخفائه حتى ليبدو أننا أمام معنى واحد لا معنيين. إنّ «مبني التّرشيح على تناسي التّشبّه، وصرف النفس عن توهّمه حتى لا تبالي أن تبني على علوّ القدر وسموّ المنزلة بناءك على العلوّ المكافئ والسموّ، كما فعل أبو تمام» إذ قال:

ويصعد حتى يظنّ الجنو ل بأنّ له حاجة في السماء<sup>3</sup>

المقصود من هذه الصورة هو تشبّه ارتقاء المدوح بخلاله المعنوية الحسنة بالارتقاء الحسي للبلوغ أعلى درجات السلم، وهذا المعنى لا ينكشف مباشرة من التعبير، لأنّ الشاعر تناسى أمر التّشبّه - كما يرى «السكاكبي» - ولم يوله أهمية يجعلنا على مقربة من المقصود، بل جعلنا نتوهم وكأنّ الصعود هنا صعود حسي ناهيك عن الارتفاع.

د- **أقسام الاستعارة باعتبار طبيعة الطرفين ووجه الشّبه**<sup>4</sup>

❖ استعارة محسوس بوجه حسي: مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّي إِنِّي وَهَنَ الْعَظَمُ مِنِّي وَأَشَّطَّلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ يُدْعَلِكَ رَبِّي شَقِيقًا﴾ (مريم). المشبه هنا الشيب والمشبه به النار، ووجه الشبه مضمّر هو الانبساط يمكن استنتاجه من السياق عن طريق المقاربة بين الطرفين.

<sup>1</sup>- السّاكبي، مفتاح العلوم. ص 616.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 616.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص 616.

<sup>4</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 619، 624.

❖ استعارة محسوس بوجه عقلي: مثل قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَانَ لَمْ تَغْرِبْ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُنَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَنْفَكِرُونَ﴾ (يونس) المشبه هنا الأرض المزخرفة والمشبه به النبات، ووجه الشبه المضمر هو الهلاك.

❖ استعارة معقول لمعقول: مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا يُوَلِّنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ (يس). المشبه هنا الموت والمشبه به الرقاد، ووجه الشبه بينهما هو عدم ظهور الأفعال.

❖ استعارة محسوس لمعقول: مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَطْلِ فِي دَمَغِهِ فَإِذَا هُوَ رَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا نَصَفُونَ﴾ (الأنبياء). الأصل في القذف أنه خاص بالأجسام الحسيّة غير أنه استعير هنا لإيراد الحق على الباطل، والدمغ لإذهاب الباطل.

❖ استعارة معقول لمحسوس: مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيقَاتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُوهُ، فَنَبَدُو وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَأْبِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا فَتَسْمَعُ مَا يَشَرُّونَ﴾ (آل عمران). التبذ وراء الظاهر هو أن تلقي الشيء خلفك وهو أمر حسي، استعير للغفلة وهي أمر عقلي، والجامع بينهما هو الزوال عن المشاهدة.

بعد استقرارنا لهذه الأنماط المختلفة من الاستعارة باعتبار طبيعة الطرفين ووجه الشبه نلاحظ أن الجامع بينها على اختلاف بنياتها التركيبية والدلالية هو إضمار وجه الشبه، وبإضماره تفسح أمام القارئ كثرة التأويلات حتى أننا يمكن أن نحمل الاستعارة الواحدة على عدة أوجه شبه. انطلاقاً من مبحث الاستعارة يمكن أن نخلص للقول أن هناك نظرية عربية أصيلة تعدد لمفهوم الاستعارة عند "السكاكى". فالكلمات وفقه لها معنيان أحدهما حقيقي وآخر مجازي، حصل هذا الأخير بإبدال كلمات حقيقة بأخرى مجازية، مسوغ هذا الإبدال هو علاقة المشابهة التي تلعب دوراً في فهم الاستعارة وفي إنتاجها. والقول بوجود معنى حقيقي وآخر مجازي يعني أن «هناك معنيان مختلفان للجملة لأن لكلّ منها شروط صدق مختلفة»<sup>1</sup>.

وانطلاقاً من تحليل النماذج الاستعارية عند "السكاكى"، نجد أنفسنا أمام محتويين خطابيين لم يغفل الإشارة إليهما، وهما:

<sup>1</sup>- محمد مفتاح، مجهول البيان. ص100.

- المحتوى الأول هو المحتوى الحرفي، ينظر إليه من ناحية:
- ركيزته الدالة: ذات طبيعة لغوية
  - وضعه: محتوى بين وصريح
  - تحليله: لفَّ ترميزه نستند إلى الكفاءة اللغوية للمتلقّي
- المحتوى الثاني هو المحتوى المجازي، ينظر إليه من ناحية:
- ركيزته الدالة: ذات طبيعة لغوية، سياقية، حالية...
  - وضعه: مضمّن
- تحليله: لفَّ ترميزه ينبغي أن يتوفّر المتكلّم على الكفاءة اللغوية، والموسوعية، والتداولية التّواصليّة والمنطقية، حتى لا يخرق قانون الإخبارية.
- وإذا كانت الاستعارة في الفكر العربي عموماً تقوم على جملة مركّزات من قبيل:
- أنها تتعلّق بكلمة معجمية واحدة
  - أن كلّ كلمة يمكن أن يكون لها معنيان، معنى حقيقي وآخر مجازي
  - يقوم التّعبير الاستعاري على استبدال الكلمة حقيقة بأخرى مجازية
  - يبني هذا الاستبدال على علاقة المشابهة الحقيقة أو الوهمية
- وإن كانت هذه المعطيات لا تنفصل في عمومها عن الطرح "السكاكى"، إلا أن بعض طروحاته الأخرى جاءت مجاوزة لتلك المركّزات التي قد تبدو بدائية، لتجعل من مفهوم الاستعارة عنده يأخذ بعده آخر هو أكثر انتماء إلى النّظرية التّفاعلية، التي تقوم على كون:<sup>1</sup>
- الاستعارة تتجاوز الاقتصار على الكلمة واحدة
  - الكلمة ليس لها معنى محدّد بكيفية نهائية وإنما السياق هو الذي يحدّد معناها
  - تحصل الاستعارة من التّفاعل بين المجاز وبين الإطار المحيط بها
  - قد تبني الاستعارة على علاقات أخرى غير المشابهة (المجاورة، التسوية، التّفاعل...)
- وبالتالي فإنّ ما يقرب بين طروحات "السكاكى" وبعض عناصر النّظرية التّفاعلية الحديثة هو استفاده في تحديده لمفهوم الاستعارة إلى مفهوم الادّعاء، واحتراطه عنصر القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وكذا تحليل الاستعارة انطلاقاً من خاصية التّفاعل بين المعنيين الحقيقي والمجازي،

<sup>1</sup> - ينظر: محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشّعري (إستراتيجية التّناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، المغرب، 2005. ص.84

وتتجلى ملامح هذه النّظرية في حديثه عن أصناف الاستعارة من مكنية وتخيلية ومرشحة ومجردة ومطلقة.

وانطلاقاً من ذاك الطرح السّكاكي لمفهوم الاستعارة نلاحظ أنه طرح لا يختلف في جوهره عن تلك المبادئ التي يراها "سورل" أساسية في تأويل الاستعارة، والتي تتلخص في:<sup>1</sup>

- أن نحدد إن كان الأمر يتعلّق بقول استعاريّ
- أن نحسب مجموع القيم الممكّنة لمعنى القول بناء على مجموعة من الاستراتيجيات
- أن نحدد بناء على مجموعة من الاستراتيجيات معنى القول

تعكس النّماذج الاستعاريّة المستشهد بها أنماطاً مختلفة من العلاقات التّضمينيّة باعتبارها أقوالاً مضمرة، افترن وجودها بخاصيّتين أساسيتين تدعان في حقيقتهما من خصائص القول المضمر كما يرى "مانغونو"<sup>2</sup>، وهي:

- وجودها مرتبط بسياق التداول
- يتمّ استبطاطها عن طريق عمليّة ذهنيّة استدلاليّة Raisonnement deductive يقوم بها المرسل إليه. والمعلوم لدينا أنّ كلاً من الاستدلال والاستنتاج مفهومين ضمّنيّين.
- إن التّركيب الاستعاريّ ليس له معنى حقيقياً محدداً بطريقة نهائية وإنما السياق هو الذي يحدّده، لذلك عمد "السّكاكي" في تحليلاته لنماذج الاستعارة مراعاته تفاعل الكلمات فيما بينها وبين سياق استعمالها، بالإضافة إلى مراعاة القرائن اللغويّة والحالية التي تحول دون تصور المعنى الحقيقيّ.

وباعتبار الكلمة المجازية بؤرة استعاريّة تحدث توّرّاً ومفارة عند المتألقي، فإنّ هذا الأخير ترشده كفايته اللغويّة والتّقافيّة والتّداوليّة إلى المعنى المقصود. ولتأويل الخطاب الاستعاريّ لا بدّ من توفر إستراتيجية للتأويل الاستعاريّ حتّى يقبل هذا الخطاب أو يرفض، من قبيل تحديد المعنى الحقيقيّ والمعنى المجازي، وتحديد علاقة المشابهة، وتحليل التّركيب إلى مقوماته الجوهرية والعرضيّة؛ بحيث «كلّما كثُر التّوافق صارت الاستعارة أقرب إلى الحقيقة، وكلّما كثُر الاختلاف صارت هناك مسافة توّرّ وتباین».<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ينظر: جاك موشرل، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتّداوليّة. ص435.

<sup>2</sup> ينظر: دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص109.

<sup>3</sup> محمد مفتاح، مجهول البيان. ص91.

وعلى العموم نقول إنّ خاصية الاستعارة عند "السكّاكِي" غير مرتبطة بالتميّز الدلاليّ وحسب، بل هناك تميّز تركيبيّ كذلك، بحكم ارتباطها بالغرابة أو الاختلال المعجميّ، هذه الخاصية التي «ترجم بکذب الأقوال الاستعارة». وهذا ما يفسّر الميل إلى ترشيح معنيين للأقوال الاستعارة<sup>1</sup> قائمين أساساً على التّقابل بين المعنى الحقيقى والآخر المجازى، ووفق "السكّاكِي" فهو مفهوم (الاستعارة) يحدث على مستوى تحول للمحتوى المتّفرع (المجازى) إلى محتوى مركزيّ كما ترى "أوريكينونى"، وتأنّيره يبقى رهين استعمال الكلمات، الأمر الذي يجعل منها قضيّة تداوليّة. هذا ما جعل من مفهوم الاستعارة عنده يقارب إلى حدّ كبير الطّروحات الحديثة.

**خامساً: المجاز العقليّ:** يعرّفه "السكّاكِي" بأنه «هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلّم من الحكم فيه لضرب من التّأويل إفاده للخلاف لا بوساطة وضع. كقولك: أنت الريّبع البقل، وشفى الطّبيب المريض...»<sup>2</sup>.

بناء على هذا التّعرّيف فإنّ الأمر في المجاز العقليّ يتعلّق بإثبات الحكم في الجملة خلافاً لما عند المتكلّم بطريق التّأويل، وبهذا تكون مخالفة حكم المتكلّم أساساً لتفريق المجاز العقليّ عن القول الحقيقى.

إنّ المتكلّم في هذا المقام لا يعتقد بصحة ما يقول لذلك فكلامه يحمل على المجاز العقليّ لا الإسناد الحقيقى، مما جعلهم لا يحملون قول الشّاعر<sup>3</sup>:

أشاب الصّغير وأفنى الكبير      كرّ الغداة ومرّ العشيّ

على المجاز ما لم يعلموا أنّ قائله ما قاله عن اعتقاد.

يقوم المجاز العقليّ كغيره من أقسام المجاز على مفهوم التجوّز، غير أنّ الذي يميّز عنها هو كون التجوّز ليس حاصلاً في المفردات اللغوية، ونظراً لعدم رجوعه إلى الوضع يسمى عقليّاً، بل هو حاصل في عملية الإسناد، وهي عملية عقلية؛ أي أنّ الأمر فيه يتعلّق بإيقاع نسبة في غير موقعها من جهة العقل لا اللغة. ويبرّر "السكّاكِي" سبب تسميته مجازاً بقوله: «ويسمى هذا النوع مجازاً لتعدي الحكم به عن مكانه الأصليّ»<sup>4</sup>، فالحكم في قولنا "أنت الريّبع البقل" يخصّ إسناد فعل الإنفات للريّبع، وهو إسناد مجازيّ لأنّ إسناده الحقيقى وفقاً للعقل يكون لله عزّ وجلّ. والأمر سيان في قولنا

<sup>1</sup>- جاك موشر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية. ص 438.

<sup>2</sup>- السّاكِكي، مفتاح العلوم. ص 627.

<sup>3</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 627، 628.

<sup>4</sup>- المصدر نفسه. ص 630.

"شفى الطبيب المريض" تكون الشفاء فعل تم إسناده إلى الطبيب موضعه الأصلي عند العقل هو إسناده لله. وعليه يكون لهذه الأفعال فواعل في التقدير للوصول بها إلى الحقيقة العقلية أو الحكمة. نلاحظ هنا وجود لاملاعنة لغوية في التركيب، وتحديداً في الإسناد اللغوي، هذه اللاملاعنة الإسنادية ناشئة عن إسناد الفعل (أنبت وشفى) إلى غير فاعله (الربيع والطبيب). وقد أسنن الفعل هنا إلى الفاعل لوجود ملابسة ضمنية بينهما، فإذا نحن أمعنا النظر سوف نلاحظ أن المسند إليه المذكور تعلق وبشهه بالمسند إليه المتزوك من ناحية الفعل؛ بحكم أن إنبات البقل مرتبط بفصل الربيع، وإشفاء المريض يكون عبر تدخل الطبيب.

ومعنى ذلك أن فاعل المجاز العقلي لم يحل محل الفاعل الحقيقي لوجود علاقة بينهما، وإنما وقع فاعلاً لوجود علاقة له مع الفعل الذي أسنن إليه لا مع الفاعل المتزوك، وهو الملاحظ في النماذج المستشهد بها.

وعلى العموم نقول بأن عملية الإسناد هنا تتركز حول العلاقة الجامعة بين الفعل وفاعله المجازي، وهي علاقات متعددة لا تختلف عن علاقات المجاز المرسل.

ففي قولنا: "أنبت الربيع البقل" يرى "السّكاكِي" أنه لا يكون مجازاً عقلياً «إلا بعد بيان أن صيغ الأفعال في معنى نسبتها إلى الفاعل ليست تدل على معنى سوى صدورها عن شيء ما، فإنما أن ذلك الشيء قادر أم غير قادر فليس بداخل في مفهوماتها وضعا»<sup>1</sup> وإنما مجازاً يتوصل إليه بفعل التأويل. وهنا يعدّ التأويل فعلاً ضرورياً في كشف مضمر الخطاب.

بما أن الحكم في هذا النوع من المجاز يستند إلى العقل فلا مناص من استناده إلى فعل التأويل، والقول بذلك يخرج الخطاب عن إطار الأقوال المصرح بها إلى ما يقابلها من الأقوال غير المصرح بها، ذلك لأنّ الأمر يتعلق بتأويل معانٍ ضمنية لا تظهرها صيغة الخطاب.

بناء على المعطيات الآتية الذكر يمكن النظر إلى المجاز العقلي بأنه «شكل من أشكال الانحراف اللغوي، غير أنه انحراف ليس على المستوى الاستبدالي أي أن الكلمات لم تستخدم في غير معناها الحقيقي، وإنما يقع على المستوى التوزيعي أو التركبي، أي في عملية إسناد الفعل إلى الفاعل بطريقة تخالف المعهود، وتبقى الكلمات مستعملة في معانيها الحقيقة»<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- السّكاكِي، مفتاح العلوم. ص 629.

<sup>2</sup>- محمد صلاح زكي أبو حميد، البلاغة والأسلوبية عند السّكاكِي. ص 321.

وعليه يستند هذا النوع من المجاز إلى الحكم، وما يستدعيه هذا الأخير من محكوم به ومحكم له، مع ما يحتمله كلّ عنصر من حقيقة وضعية ومجاز وضعي. وبالنظر إلى طرفي الإسناد يقع المجاز العقلي في أربع صور:<sup>1</sup>

1- المحكم به والمحكم له حقيقتين وضععيتين، مثل قولنا: أنبت الربيع البقل. فالمحكم له الربيع حقيقة وضعية مستعملة في مكانها الوضعي، والمحكم به هو إنبات البقل حقيقة وضعية أيضاً مستعملة في مكانها الوضعي لا مجازاً.

2- المحكم به والمحكم له مجازين وضععين، مثل قولنا: أحيا الأرض شباب الزمان. فالمحكم له وهو شباب الزمان مجاز وضعي، والمحكم به هو إحياء الأرض مجاز وضعي أيضاً.

3- المحكم به حقيقة وضعية والمحكم له مجاز وضعي، مثل قولنا: كسا الكعبة البحر الفياض. المحكم به كسوة الكعبة وهو حقيقة وضعية، والمحكم له هو البحر الفياض وهو مجاز وضعي فيه كنایة عن كرم المدحوم.

4- المحكم به مجاز وضعي والمحكم له حقيقة وضعية، مثل قولنا: أحيا الربيع الأرض. المحكم به إحياء الأرض هو مجاز وضعي، والمحكم له الربيع هو حقيقة وضعية.

والأمثلة من ذلك كثيرة في النص القرآني نسوق منها قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ (الزلزلة). المجاز الحكمي هنا واقع في إسناد الفعل إلى غير ما هو له عند العقلاء، فالحكم العقلي ليس في مكانه الأصلي، إذ الأصل فيه إسناد إخراج أثقال الأرض إلى خالق الأرض لا إلى الأرض ذاتها. وللوصول إلى كنه الحقيقة العقلية يلعب التأويل دوراً مهما في كشف مكنونات الخطاب وهو ما أشار إليه "السكاكى".

### 2-1-3-الكنایة

**2-1-3-1-مفهوم الكنایة:** هي الأصل الثالث من أصول علم البيان عند "السكاكى" الذي يعكس ضمنية الخطاب، يصوغ لها التعريف التالي: «الكنایة هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمها لينتقل من المذكور إلى المتروك، كما نقول: "فلان طوبل النجاد" لينتقل منه إلى ما هو ملزومه وهو طول القامة، وكما تقول: "فلانة نؤوم الضحى" لينتقل منه إلى ما هو ملزومه وهو كونها مخدومة غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات»<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- ينظر: السكاكى، مفتاح العلوم. ص 630، 631.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 637.

إنَّ مفهوم "السّكاكِي" للكناية يشير صراحة إلى ما يحتمله كل خطاب من معنيين كما هو معلوم في الدراسات التَّداولية الحديثة، وهو المعنى المُصرَّح به والظاهر من الخطاب، والمعنى غير المُصرَّح به أو المكتَنَّ عنه في هذا المقام كما تدل عليه صيغة التَّعبير. ويتمُّ الانتقال من مستوى التَّعبير الأوَّل إلى الثاني عبر علاقة تلازم عرفية أو عقلية. ويبَرُّ "السّكاكِي" سبب تسمية هذا النوع كناية «لما فيه من إخفاء وجه التَّصريح»<sup>1</sup>؛ بمعنى الاستغناء عن التَّصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمُه ليتمُّ الانتقال من المذكور إلى المترُوك.

ففي قولنا: "فلان طوبل النَّجاد" الدلالة الظاهرة للخطاب تتمثل في أنه طويل غمد السيف، وهي دلالة لا يستدعيها سياق التَّواصل لأنَّها لا تتوافق ومعطياته المتمثَّلة في إنتاج الخطاب في مقام المدح، لذلك وجب الانتقال إلى المستوى الثاني من الدلالة غير المُصرَّح بها والتي تستلزمها الدلالة الأولى، وهي أنه طويل القامة.

والأمر نفسه نجده في المثال الثاني، ففي قولنا: "فلانة نؤوم الضَّحى" يحتمل حمل الخطاب على معناه الظاهري، ولكنه في حقيقته ينطوي على دلالة أخرى إضافية أعمق من الأولى إذا ما حلناه وفقاً لمعطيات السياق الصادر ضمنها. مما يجعلنا نستنتج أنَّ مقصود الخطاب يتعلق بوصف امرأة متربة مخدومة مما تستدعيه الازمة العرفية، «ذلك أنَّ وقت الضَّحى وقت سعي النساء العرب في أمر المعاش وكفاية أسبابه وتحصيل ما يحتاج إليه في تهيئة المتداولات وتداريب إصلاحها»<sup>2</sup>.

وعلى خلاف نمط التجوز في المجاز اللغوي المرتبط بالمفردات، وفي المجاز العقلي المرتبط بالإسناد، فإنَّنا نلاحظ أنَّ المفردات الموظفة هنا قد وظفت فيما وضعت له، وأنَّ الإسناد حقيقيٌّ لمحاري، مما يعني أنَّ التجوز يتعلق بدلالات التركيب ككلٍّ ولا يتعلق بتحميل اللفظة الواقعية مجازاً معنيين.

إنَّ الذي يميِّز الكناية عن الأنواع المجازية الأخرى أنَّ المفردات في الكناية لا تتفاوت إرادتها الحقيقة «فلا يمتنع في قوله فلان طوبل النَّجاد أنَّ تزيد طول نجاده من غير ارتکاب تأوَّل مع إرادته

<sup>1</sup>- السّكاكِي، مفتاح العلوم. ص 637.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 637.

طول قامته»<sup>1</sup>، في مقابل المجاز الذي ينافي إرادة الحقيقة. وعلى العموم فقد فرق "السّكاكِي" بين المجاز والكناية من ناحيتين:<sup>2</sup>

- إرادة المعنى الحقيقي من عدم إرادته.

- طبيعة العلاقة التي تربط بين المعنى الحقيقي ونظيره المجازي.

يرتبط إبراد المجاز اللغوي والعقلي بذكر القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي الذي نراه يتعارض والمعنى المجازي، غير أن هذا التعارض بين المعنيين ينتفي في الكناية، بحيث ينظر إلى المعنى الأول على أنه تأكيد للمعنى الثاني. وبهذا يتضح معنى الكناية باعتبارها مقوماً يستند على تجوز مرجعيٍّ<sup>3</sup> لا دلالي.

وإذا كان المتكلّم لا يقصد المعنى الظاهر في الكناية، فإن التلازم العرفي بين المعنى الظاهر والمعنى الخفي يُظهر وكأن المعنى الظاهر هو المقصود، خاصة وأنه لا تتفاوت بين المعنيين كما ذكرنا آفرا. لذلك يمكن الحمل على المعنى الظاهر على عكس ما يحدث في المجاز والاستعارة. ولكن هذا الكلام لا ينفي كون الكناية من المجاز لأنها واقعة فيه، فهي مفهومة من جهة اللّفظ بطريق المجاز، يمكن أن تقع في اللّفظ المفرد وفي المركب.

إن وجود اللازم في الكناية الذي يستتبع وجود الملزم يجعل من الكناية أقل الصور المجازية خروجاً عن المألوف وخرقاً للدلالة لاقتراض المعنيين.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يشير مفهوم "السّكاكِي" للكناية إلى ضرورة اشتراك قطبي التواصل في الخافية المعرفية المرجعية التي تسير الخطاب المتداول. فالكناية قد تحكمها خلفيات اجتماعية وثقافية أوسع مما هو متداول في إطار المجتمع أو الثقافة الواحدة.

### 2-3-2-أقسام الكناية: تنقسم بالنسبة إلى المكنى عنه إلى ثلاثة أقسام:

**أولاً-الكناية المطلوب بها نفس الموصوف:** فيها يعدل عن ذكر موصوف معين إلى ذكر صفة مختصة به، نتوصل من خلالها إلى المقصود. وقد تبعد الكناية في هذا النوع وقد تقرب مما يجعلنا حيال نوعين من الكناية:

<sup>1</sup> السّكاكِي، مفتاح العلوم. ص638.

<sup>2</sup> ينظر : المصدر نفسه. ص638.

<sup>3</sup> محمد الولي، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية. ص261.

❖ **القريبة:** هي أن يتّفق في صفة من الصّفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكّرها متوصلاً بها إلى ذلك الموصوف مثل أن تقول "جاء المضياف" وتريد زيد العارض اختصاص للمضياف بزيد»<sup>1</sup>. هنا كيّنا عن الموصوف زيد بصفة المضياف التي دلّت عليه، والتي جعلناها مختصّة به.

❖ **البعيدة:** هي أن تتخلّف اختصاصها بأن تضمّ إلى لازم آخر وآخر فتلتّف مجموعاً وصفياً مانعاً عن دخول كلّ ما عدا مقصودك فيه مثل أن تقول في الـ*النّهاية* عن الإنسان "هيّ مستوى القامة عريض الأطفار"»<sup>2</sup>. ففي هذا النوع قد لا تكفي الصّفة الواحدة للدلالة على الموصوف مما يلزم تركيب عدّة صفات للدلالة عليه، كأن تدلّ على الإنسان بجملة صفات: هيّ، مستوى القامة، عريض الأطفار ...

نلاحظ أنّ هذا النّمط من الـ*النّهاية* قريب المأخذ، يتمّ الانتقال فيه من المعنى الأول إلى الثاني مباشرة نظراً لأنعدام اللّوازم بين المعنيين.

**ثانياً-النّهاية المطلوب بها نفس الصّفة:** من خلالها نريد إلّا حاق صفة ما بموصوف بعيداً عن التّصريح إلى ذكر أمر يكون بينه وبين الوصف علاقة تلازم. والنّهاية في هذا الصّنف كنظيرتها الخاصة بالموصوف هي الأخرى قد تبعد تارة وتقرب أخرى بالنظر إلى اللّوازم التي قد تقلّ وقد تكثّر تبعاً لبعد الاستدلال أو قريبه في الربط بين الخطاب وقدد المتكلّم.

❖ **فالقريبة:** هي أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه إليه مثل أن تقول "فلان طويل نجاده" أو "طويل النّجاد" متوصلاً به إلى طول قامته»<sup>3</sup>. فقد قامت الصّفة "طويل النّجاد" مقام طول القامة للدلالة على نفس الوصف دون الحاجة إلى كثرة اللّوازم.

❖ **والبعيدة:** هي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازماً متسلّلة»<sup>4</sup>. من ذلك قول "نصيب" يمدح "عبد العزيز بن مروان":<sup>5</sup>

وغيرهم من ظاهره  
ودارك مأهولة عامرة

لعبد العزيز على قومه  
فبابك أسهل أبوابهم

<sup>1</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص639.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص639.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص639.

<sup>4</sup>- المصدر نفسه. ص640.

<sup>5</sup>- ينظر: المصدر نفسه. 641

وكلبك آنس بالزّائرِينَ من الأمّ بالابنة الْزَّائِرَةِ

المعنى المقصود هنا هو كثرة إحسان "بن مروان" وهو المعنى المضمر أمام المعنى الظاهر آنس الكلب بالزّائِرِينَ، وهذا يدفع القارئ إلى السؤال عن طبيعة العلاقة التي تجمع بين المعنيين، وقد يتبدّى لنا للوهلة الأولى أنّها علاقة بعيدة، ولكن بالاستعانة بتحليل الوسائط نصل إلى المعنى المقصود من تخصيص وفور الإحسان بالممدوح. والوسائط المتسلسلة المرتبطة بالقول الكنائي تكون كالتالي: آنس الكلب بالزّائِرِينَ ← هم عنده معارف ← تعوده على مشاهدتهم ← كثرة ترددِهم على المكان ← تحقق غايتهم عند مقصودِهم ← وفور إحسان "بن مروان".

ما يميّز هذا النوع من الكنائية هو أنّه يحتاج إلى كثرة الإمعان لبعد الهوة بين المعنى الظاهر والآخر المقصود، مما يضفي على التعبير الكنائي طابعا فنياً وإيحائياً أكثر يستمد من كثرة التأويلات الممكن منحها للتعبير.

ثالثا- الكنائية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف: في هذا النوع من الكنائية يتم إخفاء الصفة الخاصة بالموصوف، بحيث تقوم بنسبتها لا إلى الموصوف وإنما إلى ما يتعلّق به، أو إلى شيء يشمله، «إننا نتوفّر هنا على ثلاثة عناصر وهي موضع النسبة الأصلي وموضع نسبتها التجوّزية والصفة المنقوله»<sup>1</sup>. من ذلك قول زياد الأعمّ:

«إن السّماحة والمروءة والنّدى في قبة ضربت على ابن الحشّ

فإنّه حين أراد أن لا يصرّح بتخصيص السّماحة والمروءة والنّدى بابن الحشّ فيقول: السّماحة لابن الحش...المطلوب تخصيص المضيافيّة به ماذا صنع جمع السّماحة والمروءة والنّدى في قبة...محاولا بذلك اختصاصها بابن الحشّ. ثمّ لما رأى غرضه ما كان يتمّ بذلك لوجود قباب في الدنيا كثرين جعل القبة مضروبة على ابن الحش حتى تمّ غرضه»<sup>2</sup>.

وبالتالي فقد توصل الشاعر إلى إثبات الأوصاف والمعاني للممدوح لا من جهة التّصريح بل من جهة التّلميح؛ من خلال نسبته إليها لا إلى الموصوف مباشرة وإنما إلى شيء متعلق به وهو القبة المضروبة له، مما يضعنا حيال انحراف دلالي في علاقة الإسناد.

والكنائية لا تقتصر على صورة واحدة بل تتّخذ صوراً مختلفة حصرها "السكاكِي" في التعريض والتلوّح والرمز والإيماء والإشارة.

<sup>1</sup>- محمد الولي، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية. ص262.

<sup>2</sup>- السّكاكِي، مفتاح العلوم. ص643,644.

وبهذا تدرج الكنية باعتبارها آلية من آليات التّصوير الفنّي للمعاني في إطار الكلام الضّمني، وتحديداً ضمن الأقوال المضمرة حتى وإن كانت لا تقيم تعارضاً بين المعنى الظاهر والآخر المضمر الذي يظلّ المعنى المقصود من التّعبير الكنائي، وباعتبارها كذلك فهي تثير ذهن المتنّقي وتدفعه إلى استجلاء المعنى الضّمني، «فإخفاء المعنى الكنائي له وظيفته التي تدفعنا إلى التّعلّق بالتعبير اللغوي ب بصورة أكبر، وتجعلنا نتعمّق معانيه وصوره بطريقة أقوى سواء عن طريق التّداعي أم عن طريق التّخييل».<sup>1</sup>.

## 2-1-4-الحذف

الحذف نمط من أنماط الخروج عن النّسق التّعبيري المألوف، وهو ضرب من ضروب الإيجاز عند "السكاكى" لأنّك تعرّب باللفظ القليل عن المعنى الكبير.

الأصل في الخطاب أن يرد تامّ الأركان أو العناصر، ولكن قد يحدث سقوط بعضها من باب استحضارها في ذهن المرسل إليه بالاعتماد على القرائن الحالّية والمقاميّة، والعبارة عندهم في ذلك هو مراعاة مقتضى الحال، ذلك أنّ الحال التي تصاحب المتنّقي والمقام الذي يلقى فيه الخطاب هي التي تقتضي الذّكر أو الحذف، وليس الغاية من وراء ذلك ضبط النّظام النّحوّي للتركيب أو البحث عن أصله بقدر الكشف عن الوجوه البلاغيّة الكامنة وراء مضمّن الخطاب.

**2-1-4-1-مفهوم الحذف:** تحيلنا ظاهرة الحذف على وجود صيغة أصلية طرأ عليها تغيير ما، فـ«الحذف يؤدي إلى عدول النّسق التّعبيري عن الاستعمال المألوف، بحيث إذا تعاملنا مع العبارة التي تشتمل على جزء محذوف نرى هناك خلافاً واضحاً خلافاً لما هو معهود، يحكم به العقل أو مقتضيات اللغة، ولا يمكن تجاوزه إلا باستكمال العنصر المحذوف»<sup>2</sup>. وبالتالي فالحذف إما أن يخالف النّسق التّعبيري من خلال الخروج عن الصياغة المألوفة، وإما أن يخالف حكم العقل، هذا ما يدفع المتنّقي إلى إمعان النظر في العنصر المحذوف حتى يستطيع إدراكه، مما يفتح المجال واسعاً أمام التأويل ويساهم في إثراء الجانب الدلالي للخطاب. فالعبارة المضمرة تعتمد على فطنة القارئ خاصة وأنّها «تعول على إثارة حسّه وبعث خياله، وتشيط نفسه، حتى يفهم بالقرينة ويدرك باللحمة

<sup>1</sup>- محمد صلاح زكي أبو حميدة ، البلاغة والأسلوبية عند السكاكى. ص335.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص119.

ويفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التّغيير<sup>1</sup>، وهذا بدوره يعمل على تثبيت المعنى في ذهنه أكثر مما لو ذكر العنصر المحذوف.

القول هنا يشير إلى ضرورة الاستعانة بالعمليات الذهنية الاستنتاجية لإدراك العنصر المحذوف، ومن ثمة إلى الدور المنوط للمتنقى في تحليل القول المضمر. وتبقي الغاية في قبول العبارة من عدمه - وفق السّكاكى - هو تحقيق الفائدة الدلالية بفهم مقصود المتكلّم من خطابه.

لقد تنبّه "السّكاكى" إلى أهميّة مثل هذه الأساليب البلاغية من ناحية خصوصيتها التركيبية والدلالية، فأسلوب الحذف يمثل أعلى مستويات البلاغة كونه «يؤدي وظيفة أساسية في النّسق التّعبيريّ تعمل على اتساع الدلالة وتكتيفها، بحيث تصبح الكلمات القليلة الظاهرة حاملة لمعانٍ كثيرة، وهذه المعاني بالضرورة ليست ما تحمله الألفاظ في الظاهر فقط، وإنما ما تحيل إليه في باطن العبارة»<sup>2</sup>.

بالنسبة للحذف له مقامات عامة في الطرفين (ركني الإسناد) والمتعلقات، ومقامات خاصة بالمتعلقات، ولعلّ من أساليب الحذف الأكثر بلاغة وغنى دلالياً أن يحذف المسند إليه أو المسند، وهنا يبني التركيب على المذكور في القول.

**2-4-2-مقامات حذف المسند:** يحذف المسند متى كان ذكره بحال يعرف منه المسند وتعلق بتركه غرض من الأغراض التالية:<sup>3</sup>

- اتباع الاستعمال كقولهم: "ضربي زيداً قائماً"، "أخطب ما يكون الأمير قائماً"، وقولهم "كلّ رجل وضيعته".

- قصد الاختصار والاحتراز عن العبث كقولك: "زيد منطلق وعمرو"، قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأَنِئِثُكُمْ بِشَرِِّّيْنِ ذَلِكُمُّ الْنَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَوَيْسَ الْمَصِيرُ﴾ (الحج). يقوم التركيب هنا على بناء الفعل للمفعول مع وجود فاعله الحقيقي في الصياغة، الذي يمكن أن يسند إليه الفعل إذا حملته على تقدير "النّار شرّ من ذلك".

- ضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث، مثل قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

<sup>1</sup> محمد أبو موسى، خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، ط02، القاهرة، 1980. ص111.

<sup>2</sup> محمد صلاح زكي أبو حميد، البلاغة والأسلوبية عند السّكاكى. ص117.

<sup>3</sup> ينظر: السّكاكى، مفتاح العلوم. ص404، 406.

- الجزء المحذوف من البيت نحن بما عندنا "راضون" الذي دلّ عليه باقي الكلام.
- تخيل أنّ العقل عند ترك ذكره يعرفه وأنّ اللّفظ عند ذكره يعرفه من حيث الظاهر، كمثل قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُونَ بِاللّٰهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللّٰهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (٦٢) (النوبة) أي والله أحقّ أن يرضوه ورسوله كذلك.
- إماً أن يخرج ذكره إلى ما ليس بمراد، كقولك: "أزيد عندك أم عمرو"، والأصل في الكلام "أم عندك عمرو"، فإنه يخرج "أم" من كونها متصلة إلى كونها منقطعة.
- اختبار السّامع هل يتتبّه عند قرائين الأحوال وما مقدار تتبّهه.
- طلب تكثير الفائدة بالذكر من حمله عليه تارة وحمله على غيره أخرى، كقوله تعالى: ﴿قَالَ بْلَ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبَرُوا جَمِيلٌ وَاللّٰهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصْنَعُونَ﴾ (١٨) (يوسف) وقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللّٰهِ جَهَدَ أَيْمَنِهِ لِئِنْ أَمْرَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً إِنَّ اللّٰهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٥٣) ( ) فإنّها تحمل تارة على "صبر جميل أجمل" و"طاعة معروفة أمثل" وحملها على أخرى "فأمري صبر جميل" و"طاعتك طاعة معروفة".

#### ٢-٤-٣- مقامات حذف المسند إليه: الحالات التي تقتضي طيّ ذكر المسند إليه هي:<sup>١</sup>

- إذا كان السّامع مستحضرًا له عارفاً منك القصد إليه عند ذكر المسند نحو قوله: "أقبل" تقصد محمداً مثلاً.

- ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب توجّع أو ما شابهه مع الاحتراز عن العبث، كقول الشّاعر:

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل

لم يقل "أنا عليل" لضيق المقام بسبب حالة الضجر التي يعيشها.

- للتخيل أنّ في تركه تعويلاً على شهادة العقل وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللّفظ من حيث الظاهر، مثل قوله تعالى: ﴿سُورَةً أَنْزَلْنَاهَا وَرَضَنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا إِيمَانَنَا يَتَبَشَّرُ لَعَلَّكُمْ نَذَكَرُونَ﴾ (١) (النور) على تقدير "هذه سورة".

- الإيهام أنّ في تركه تطهيراً للسان عنه تحقيراً له، كقول الشّاعر حين شكا ابن عمّه فلطمته فأنشأ سريع إلى ابن العم يلطم وجهه يقول: وليس إلى داعي الندى بسرع حريص على الدنيا مضيّع لدينه وليس لما في بيته بمضيّع

<sup>١</sup> - ينظر: السّاككي، مفتاح العلوم. ص 361، 364.

بحيث لم يقل "هو سريع، وهو حريص" تجنبًا للتصريح عن المحدث عنه استصغرًا لشأنه وتحقيرًا.

- القصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن دعت الحاجة، وهنا بإمكان المتكلم أن يمنحك المعنى صفة العموم بإدخاله عالم المطلق، وهذا ما يدفع بالمتلقي إلى البحث عن المعنى المقصود من مجموع الإمكانيات الذهنية المتاحة.

- وإنما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاء، قوله: "خالق لما يشاء فاعل لما يريد". فالمحذف في هذه العبارة هو لفظ الجملة كونه لا يحتمل غيره حقيقة أو ادعاء.

- لأن الاستعمال وارد على تركه أو ترك نظائره كقولهم: "نعم الرجل زيد" على قول من يرى أن أصل الكلام "نعم الرجل هو زيد".

والأغراض في ذلك سواء ما تعلق بحذف المسند إليه تتعدد بحسب مقامات الحذف.

نلاحظ في هذه النماذج انحرافا واضحًا عن الصياغة العادية للتركيب بحذف أحد عناصره الأساسية، وتحقيق الفائدة الدلالية للتركيب تتحقق بتضام عنصري الإسناد إلى بعضهما عن طريق تقدير العنصر المحذف من الكلام، لذلك يعمل المتلقي على تقديره ذهنياً انطلاقاً من البنية اللغوية للتركيب، وهذا ما يتولد عنه تكثير الفائدة بالذكر كما يقول "السكاكى".

إن الدالة التي يمكن أن يحملها تركيب مطول تركّز في بنية لغوية موجزة تحمل دالة مكتّفة، ذلك أن الحذف قائم على تكثيف الدالة وتقليل اللّفظ. وفعل الحذف هنا نتج عن ذكر القرائن (لغوية أو حالية) الدالة على العناصر المحذوفة التي يفترض أن تكون معلومة لدى المتلقي، وما دامت كذلك فلا حاجة إلى ذكرها احترازاً عن العبث وتحقيقاً لقصد الاختصار.

إن العملية التّخاطبية التواصلية في مثل هذا الأسلوب مبنية أساساً على مقاصد المتكلم intentions du locuteur les، وهي مقاصد تتجاوز التركيب الدلالي للكلمات، أو أنها تتجاوز معاني الألفاظ المنجزة في الخطاب، إلى دالة تتحدد وفق الغرض والسيناريو.

وعلى العموم فإن ورود التعبير بهذه الصيغة ليس من باب الاعتراض في الأداء بل لتأدية فائدة دلالية ومعنى مقصوداً لذاته، لا سيما إذا علمنا أن التلميح أحياناً وإذا ناسب المقام يكون أبلغ من التصريح في الكشف عن مضمون الخطاب ومقصود المتكلم. وهذا ما تتبّه إليه مختلف البلاغيين على غرار "السكاكى" ومن قبله "الجرجاني"، الذي يعدّه «باب دقيق المسلوك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفسح من الذكر، والصمت عن الإفاده أزيد للإفاده».

وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تبن، وهذه جملة قد تتكررها حتى تخبر، وتدفعها حتى تتظر»<sup>1</sup>.

وإذا كان الأمر كذلك في أسلوب الحذف فإنه أسلوب يعكس فنّية المتكلّم في صياغة كلامه، كما يظهر براعة المتكلّم في إدراك مضمون الخطاب.

إنّ المتمعن في الصيغ الأسلوبية الدوليّة كما تجلّت عند "السكاكى" يرى أنّ هناك نوعين من العدول باعتبار الجهة التي يتمّ العدول عنها وهما:<sup>2</sup>

- عدول على مستوى التّركيب أو داخل الصياغة: حيث ينحرف الكلام عن أصل المعنى.
- عدول عن ظاهر مقتضى الحال.

والملاحظ أنّ كلاً النوعين لا يتعارضان فيما بينهما، بل هما يعملان معاً على إثراء الوظيفة الدلاليّة والفنّية للتعبير اللغويّ.

## 2- إستراتيجية الخطاب في المقومات الضمنية

إنّ مختلف المقومات البينية التي تناولها "السكاكى" هي من قبيل الكلام الضمنيّ، تحوي افتراضات استدلاليّة لا تكفي الكفاءة اللغويّة وحدها في الكشف عن ضمنيّ الخطاب، بل لا بدّ من الارتكاز على المعطيات العامة للسياق. وبالتالي فإنّ «الصور البينية تعلّم تداولياً»<sup>3</sup>.

يقوم التّركيب المجازي في المقومات البينية التي تناولناها على خرق نظام اللغة المتواضع عليه، وهنا ينصب الاهتمام حول بيان كيفية عدول المرسل عن مستويات اللغة المتواضع عليها لبناء إستراتيجية خطابية جديدة، وبيان الآليات اللغوية والتركيبيّة المتحكمة في ذلك.

يعتمد ضمنيّ الخطاب على الخروج عن الدلالة الظاهرة للخطاب أين يختلف مقصود الملفوظ عن مضمونه، مما يحمل المخاطب على توظيف إستراتيجية التلميح المرتبطة بالدلّالات غير الحرفيّة للتعبير عن مقصوده من مجموعة إمكانات اللغة المتاحة، بغية التأثير في مخاطبه وحمله على استنتاجات معينة، مثل تحديد مراتب التشبيه من القوة والضعف، وترك جانب التصريح إلى التلميح في المجاز بأنواعه وفي الاستعارة والكناية، وهذا يبرر ما ذهب إليه "ديكرو" من أنّ

<sup>1</sup>- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص170.

<sup>2</sup>- ينظر: أحمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكى. ص138.

<sup>3</sup>- Orecchioni,L'énonciation de la subjectivité dans le langage.P203.

المتكلمين تراهم يلجأون إلى استعمال بعض الألاعيب الأسلوبية أو الحيل حتى يؤثّروا في مخاطبיהם ويدفعونهم إلى استنتاجات معينة<sup>1</sup>.

بعد تحليلنا للمقومات البينية عند "السّكاكِي" لاحظنا أنّ منها ما يقوم على خرق دلالي كالحال في التّشبيه والمجاز المرسل والاستعارة، ومنها ما يقوم على خرق مرجعيّ كما هو الحال في الكناية إذ لا تتفاوت دلالي بين الكلمات.

أما بالنسبة لطبيعة العلاقة التي تربط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي فهي علاقات تجاویریّة في كلّ من المجاز المرسل والمجاز العقليّ والكناية، حيث يتم الانتقال من معنى ظاهر إلى آخر مجاور له، أما في الاستعارة فإنّا ننتقل من معنى ظاهر إلى معنى خفيّ شبيه بالأول. ويتدخل في الحكم على مجازيّة القول اعتبارات اعتقادية تلفظية، كما قد تكون الاعتبارات مرجعية.

يرى "السّكاكِي" أنّه كثيراً ما يعول على الجانب الضمنيّ، أو على إستراتيجية التلميح في بناء الخطاب، ويعيد السبب في كون الاستعارة أقوى من التّصريح بالتشبيه إلى أمرين «أحدهما أنّ في التّصريح بالتشبيه اعترافاً بكون المشبه به أكمل من المشبه في وجه الشّبه... والثاني أنّ في ترك التّصريح بالتشبيه إلى الاستعارة التي هي مجاز مخصوص مبناء على الانتقال من الملزم إلى اللازم مدعياً للشيء لا ببيّنة أن تذكر الملزم مزيداً به لازمه بمنزلة مدعى الشيء ببيّنة»<sup>2</sup>.

وعلى العموم فإنّا نهتم في هذا المستوى من التّحليل بالبحث عن كيفية التّعبير عن المعنى الضمنيّ والمستلزم مقامياً، إذ يتّخذ التّعبير عنه صوراً عديدة ويستدعي آليات مختلفة تجسد كلّ واحدة منها علاقة المعنى الحرفيّ بالمعنى الضمنيّ.

### 2-3-القصد في المقومات الضمنية

يستعمل المرسل مقومات البيان للتّعبير عن مقصوده الضمنيّ أو المستلزم من الخطاب، فالمرسل-إذن- ينتج خطابه في ظلّ الإستراتيجية التلميحية، وتحديدها يعدّ مهما في التّعبير عن المقاصد وتؤولها. وهي صور تحتمل التّلميح عبر مستويين من مستويات اللّغة، مستوى اللّفظ المفرد ومستوى اللّفظ المركّب.

أشار "السّكاكِي" في سياق الحديث عن مقومات البيان وصيغ الخبر والإنشاء إلى الكلام المؤدى بدلالات وضعية، ونظيره المؤدى بدلالات مجازية، مما جعله يميّز بين الدلالة المتواضع

<sup>1</sup>- Ducrot,Dire et ne pas dire.P14.

<sup>2</sup>- السّكاكِي، مفتاح العلوم. ص649،650.

عليها، والأخرى المجازية الموظفة على سبيل النّقل. وقد مرّ بنا كيف يمكن لذك الصيغ أن تجمع بين معنى حرفٍ هو الظاهر، ومعنى ضمني لا يقع في المستوى السطحي بل العميق للخطاب، غير أنها تكتسي خاصية تجاوز الدلالة الوضعية لأنّ لها القدرة على الجمع بين المتقاضيات والأضداد.

ويحدونا الحديث عن الدلالة الحرفية للخطاب المطابقة للوضع اللغوي ونظيرتها المقصودة غير المطابقة له إلى الحديث عن قصد المرسل، فقد المرسل قد ينتمي إلى دلالة غير تلك التي يفهمها المرسل إليه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد لا يطابق دلالة الخطاب المنطقية أو الحرفية (الاستلزم الـحواري)، ولهذا «فإن معرفة اللغة بأنظمتها المعروفة وحدها لن تغنى المرسل إليه في معرفة قصد المرسل بمعزل عن السياق، لأن مدار الأمر ينصب على ماذا يعني المرسل بخطابه، لا ماذا تعنيه اللغة حتى لو كان الخطاب واضحًا في لغته، لأن معرفة قصد المرسل هو الفيصل في بيان معناه»<sup>1</sup>. فقد لا تكفي الاستعانة بمبدأ التجاور لفهم طبيعة الصور المجازية ما لم نستعن بالدور المنوط للسياق في خلق العلاقات الدلالية، وبعمليات التأويل، كما يلح على ذلك «السكاكى». إن قصد المرسل المعتبر عنه قد يختلف عن دلالة الوضع اللغوي مما يجعلنا حيال نوعين من المعنى: معنى حرفٍ آخر تداوليٌّ، فإذاً المعاني الحرفية للخطاب قد لا يعزى لإدراك معناه الحقيقي (المعنى المقصود)، وهذا ما أشار إليه "طه عبد الرحمن" في تعريفه لدلالة العبارة: «دلالة العبارة هي استلزم القول للمعنى المقصود من سياقه، وقد يطابق هذا المقصود المعنى المستفاد من ظاهر القول وقد يتفاوت معه؛ فإن طابقه كلاً قيل إنه المعنى المطابقي للقول، وإن تفاوت معه فأحد الأمرين: إما أنه يطابق جزءاً من هذا المعنى الظاهر، وإما أنه يلزم هذا المعنى من غير أن يطابقه لا كلاً ولا جزءاً؛ فإن كان الأول فمقصود القول هو بالذات معناه التضمني، وإن كان الثاني فهذا المقصود هو معناه الـاللتزمي»<sup>2</sup>.

فبقدر ما قد تكون هناك مقاربة دلالية بين المعنى الحرفى والمعنى الضمنى المقصود كما تقتضيه الكنية مثلاً، بقدر ما قد يكون هناك تباعد نسبي بينهما يحملنا على خلق دلالات إضافية تقتضيها علاقة المشابهة أو الادعاء واللزوم، مثل ما نصادفه في التشبيه والمجاز بأنواعه، وما تقتضيه صيغ الخبر والإنشاء غير المباشرة كذلك. ففي هذه الأنواع المجازية لا يمكننا أخذ القول

<sup>1</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص196.

<sup>2</sup>- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص103.

على حقيقته كونه يتتافي والقواعد المنطقية أو العرفية أو الاجتماعية، بل لا بد من إجراء عمليات استنتاجية لا تفصل عن معطيات السياق حتى نقف على جوانبه الضمنية، فمقاصد المشاركين «ليست في الواقع صريحة بين أطراف التبادل، والحال أنها عبارة عن عناصر خفية تعتمد في شكل اتفاق ضمني من قبل المخاطبين الذين يسهرون على مجرى التواصل الحسن بموجب لعبة ذكية من الاستنتاجات»<sup>1</sup>، وهذا يتحدد دور المتكلّم في فك شفرات الصورة المجازية وإعادة تركيبها في ضوء المعطيات التأويلية انطلاقاً من تحليل المعنى اللغوي، مثل تحديد السيمات الدلالية للمشبة والسيمات الدلالية للمشبة به ثم تحديد طبيعة العلاقة الجامدة بينهما، وعلى العموم تحديد الدالة الوضعية وأبعادها التداولية.

يقوم وصف "السكاكى" للمقومات الضمنية على التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني، أو بين المعنى الذي يقصده المتكلّم ومعنى الخطاب، وقد تحدث " سورل" في مصنفه "Sens et expression" عن العلاقة القائمة بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني والآليات الموظفة للتعبير عن القصد، مفرقاً بين ثلاثة مفاهيم أساسية هي: المعنى الحرفي sens littéral والمعنى الضمني sens implicite والمرجع sens différent. ويمكننا التفريق بين هذه المفاهيم كما تتجلى في الصور المجازية وصيغ الخبر والإنشاء غير المباشرة المدرosaة كالتالي:

1-إذا تطابق المرجع مع معنى الخطاب تكون حيال المعنى الحرفي، وفي هذه الحالة فإن المعنى الحرفي للخطاب هو المعنى المقصود.

2-في الخطاب الاستعاري والمجازي عموماً لا ينظر للمرجع على أنه المعنى الحرفي للخطاب ولكن ينظر إليه باعتباره يطابق المعنى الضمني الذي يتم استباطه انطلاقاً من المعنى الحرفي، والمعنى الضمني للخطاب هو المعنى المقصود. ويقوم عمل الاستعارة عند " سورل" على شرح كيفية تباعد المعنى الذي يقصده المتكلّم عن المعنى الظاهر للخطاب<sup>2</sup>.

3-في حالة الأفعال الكلامية غير المباشرة فإن المعنى الضمني أشمل من المعنى الحرفي بل يتضمنه.

4-تحيل بعض الصيغ المجازية على القصد المضاد أي على نقىض المتوقع مثل ما نلمسه في أسلوب التهكم، فالمتكلّم يقول شيئاً إيجابياً ليبلغ به عن قصده السلبي أو العكس. وهذا كلّه ما عبر عنه "السكاكى" بإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة.

<sup>1</sup>- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية. ص34.

<sup>2</sup>- Searl, Sens et expression, 1982. P122.

وبالنظر إلى مطابقة القصد لدلالة الوضع أو مخالفته لها، يغدو عامل التأويل عاملاً مهماً في تحديد المقاصد بالاستئناس إلى معطيات السياق. فلتتحديد المقاصد تكون حيال معنيين للخطاب:

1- تحديد وضبط دلالة الوضع اللغوي: المعنى الحرفي للخطاب

2- تحديد وضبط الدلالة الضمنية أو المعنى المؤول. هذا الأخير الذي يمكن أن يكون:  
أ- مطابقاً للمعنى الحرفي للخطاب

ب- مخالفًا لدلالة الوضع

وبالموازاة مع ضرورة التعرف على الموضعية الأصلية والمجازية للخطاب يغدو السياق مطلباً أساسياً في فهم المقاصد وتحديدها وضبطها باعتباره مفهوماً مركزياً يملك طابعه التداولي، «فالحكم على الخطاب من حيث دلالته على القصد بحرفيته من عدمها يعود إلى عناصر السياق الحاضرة في الخطاب»<sup>1</sup>، إذ لا بدّ من مراعاة عوامل السياق المؤثرة في اختيار أدوات بعينها للتعبير عن المقاصد المؤطرة للخطاب، كالعلاقة بين الخطاب وسياق الحال، ومعرفة أطراف العملية التخاطبية، مع تحديد نمط العلاقة القائمة بينها، وأثر المعرفة المشتركة بينهم حول مرجعية الخطاب وأثرها على المقاصد، علامة على الاهتمام بشكل الخطاب في ضوء التداول وتحقيق المقاصد؛ أي لا بدّ من استثمار معطيات السياق للتعرف على قصد المرسل عند إنتاج الخطاب، خاصة إذا علمنا أنّ القصد قد يتحوّل إلى مقاصد عدّة بتنوع السياق. ولهذا تقرأ المقاصد قراءة سياقية، مما يجعلها جزءاً من هذا المعطى الأخير الذي يفسّره التصور التداولي. ثم إنّنا لا ينبغي أن نغفل الجانب اللغوي في تحديد المقاصد، لأنّ بإمكانه أن يكون منفذًا للتعرف على المقاصد الضمنية، لا سيما وأنّ التأويل يخصّ تأويل المحتوى الوضعي.

وبناءً على ما تقدم يغدو الاهتمام بالمادة اللغوية بمعزل عن السياق غير ناجع في الكثير من الأحيان في تحديد المقاصد الضمنية للتعابير المجازية والتراكيب غير المباشرة عموماً، ولكن هذا لا يعني إهمال الجانب اللغوي البحث، لأنّ من شأنه أن يسعفنا في التعرف على المقاصد، فلا غرو أن نصادف « أصحاب نظرية المقاصد... يعتمدون على المادة اللغوية في الفهم والتأويل ومع ذلك يرون أنها غير كافية، إذ لا بدّ من معرفة ما لمعتقدات المتألف وموافقه ومعتقداته وآرائه... بل إنّ

<sup>1</sup>- عبدالهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 123.

هذه الحالات هي التي تكون وراء استعماله للغة بتداعياتها وإيحاءاتها، التسليم بمقاصد المؤلف وراء كل متنفظ كلامي وارد لا مدفوع له، واستغلال المكونات اللغوية أمر لا مناص منه»<sup>1</sup>.

#### 2-4- الاستلزم التخاطبي في المقومات الضمنية

تقوم الصور البينية على خرق دلالي وتركيبي كونها تنشئ علاقات لغوية جديدة بفعل الاستخدام المجازي للغة، أين يحدث خرق شرط الموضعية، لأنّه قد يقصر شكل الخطاب عن التدليل على قصد المرسل، وعلى العموم يتمُّ الخرق «عندما يعرج المتكلّم بكلامه إلى مسائل غير واردة، أو ليست ضمن الحديث، أو لا تمت إلى فحوى الخطاب بأي صلة»<sup>2</sup>. عليه فالموارد الضمنية وبحكم طبيعة المحتوى القصوي المضمر فيها فإنّها تخرج عن أصل الوضع، مما يجعلها تقوم أساساً على المزاوجة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي.

إنَّ كلَّ محسن بياني وفق "أوركيني" يخرق مبدأ الصدق أو قاعدة الوضوح والصراحة باعتباره نوع من الكذب تقول: «تشكل المحسنات البينية أرضاً خصبة لحالات اللبس وسوء التفاهم»<sup>3</sup>. وتقول في موضع آخر: «إنَّ نوع من أنواع الكذب ولكنه كذب يحرص على أن يعترف به باعتباره كذبا... أي أنَّ الشخص الذي ينتج المحسن البيني يتبرّأ أمره لكي يوحي بالصواب من خلال الإدلاء بالخطأ، وذلك عبر إدخال بعض الدلائل إلى خطابه التي من شأنها إتاحة المجال أمام المتكلّم لإعادة رسم الخط الذي يوصله من المعنى الوهمي إلى حقيقة الخطاب»<sup>4</sup>، وما يجعل منه كذلك هو أنه يحيد بفكر المتكلّم عن المعنى الحقيقي. ويمكننا عن طريق إجراء تأويلات ذهنية إيجاد علاقة استلزمية بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني المستلزم، ثم إنَّه لفك الترميز لا يكفي الاستناد إلى الكفاءة اللغوية، أو لا تكفي قوانين الخطاب لتحديد طبيعة الاستدلال ما لم نستند إلى الكفاءة الموسوعية والتداولية التواصلية حتى لا نخرق قانون الإخبارية، وقد يحدث أن نقع ضحية إخفاق تواصلي في حال تضاريت التأويلات.

وبالنظر إلى قوانين الخطاب فإن التشبيه الذي تحدّف أطرافه يخرق قاعدة الكم التي تتصرّ على ضرورة أن تشمل مساحتكم على قدر من المعلومات يساوي ما هو مطلوب، إضافة إلى خرق

<sup>1</sup>- محمد مفتاح، مجهول البيان. ص111.

<sup>2</sup>- بن عيسى أزاييط، نظرية الكم الخطابي في البلاغة العربية، من ثوابت اللغة إلى متغيرات الخطاب، التّداوليات علم استعمال اللغة. ص197.

<sup>3</sup>- أوركيني، المضمر. ص587.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه. ص262.

قاعدة الجهة التي تتصّل على الوضوح خاصة عندما يتعلّق الأمر بحذف وجه الشّبه، مما يفتح المجال لكتلة التأويلات. وحذف وجه الشّبه وفق "أوركيوني" هو خرق لقانون الاستفاء الذي يوجب على المخاطب تقديم المعلومات الأكثر دقة حول الموضوع. وما يقال عن أسلوب التشبيه يعمّ على الأنماط الأخرى من الصور على اختلاف بنياتها التّركيبية والدلالية.

وإذا كانت الصور البينية تحدث خرقاً على مستوى التّركيب والدلالة، إلا أنه خرق سرعان ما يعدل بإمكان ترجيح معنى على آخر، أو ضبط دلالة الصورة بالاستناد إلى علاقة المشابهة، أو إلى تحديد نوع القريئة التي تحول دون إجراء الكلام على ما يسبق منه إلى الفهم في المجاز العقلي، ويحدث الخرق الدلالي على مستوى هذه الصور لأنّ هناك تناقض دلالي بين الكلمات على عكس الكنية، ففي هذه الأخيرة نعتد بالالتزام العرفي بين المعنى الظاهر والمعنى الخفي. والملاحظ من خلال مفهوم الاستلزم التّخاطبي في هذا السياق أنّ "السكاكى" لم يكن يعتد بالمعنى المستلزم وحده، ولا بالمعنى الصريح وحده باعتباره السابق إلى الأذهان، بل كان يعتد بهما معاً، من منطلق أنّ المعنى المستلزم ناتج عن المعنى الصريح وتتابع له.

## الفصل الثالث

### التّواصل

## تمهيد :

اعتنى البلاغيون بدراسة الوظيفة الأساسية لللغة سواء في الحياة الأدبية أو العادلة، من خلال عنایتهم بتقصي العلوم الثلاثة للبلاغة العربية نظرا لإدراكهم المسبق بأنّ الإلمام بهذه الأخيرة كفيل بنجاح وتحقيق العملية التواصلية.

**3-1-ما هي التواصل عند السكاكي**

تعنى التداولية بدراسة اللغة في إطار التواصل، وبمعنى الاتجاه التواصلي بدراسة الخطاب في سياق معين، كما أنه يقتضي الإخبار برسالة معينة. والواجب علمه أنّ التواصل ليس فقط إيصالاً للمعلومات من طرف آخر لأنّه يتضمن تأويل مضمون المتكلم تحقيقاً لقصد الفهم والإفهام.

إنّ استجلاء مفهوم التواصل عند "السقاكي" يظهر من خلال تحديده لمفهومي البلاغة والفصاحة، وكذا في مفهومه لعلمي المعاني والبيان، اللذين تكمن أهميتهما في الوصول إلى المعنى وتقريره من المخاطب. أو بتعبير آخر فقد انتبه "السقاكي" إلى الوظيفة التواصلية لعلم البلاغة من خلال تركيزه على الوظيفة التواصلية لعلوم البلاغة.

يحدّ "السقاكي" البلاغة بقوله: «هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفيقه خواص التراكيب حقّها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها»<sup>1</sup>.

الملاحظ في تعريفه للبلاغة هو تركيزه على خاصية التواصل المتمثلة في التعبير عن المقاصد والأغراض من خلال توجيه رسالة من متكلّم إلى مستمع عبر قناة. وحتى تتم عملية التواصل بشكلٍ سليم ويتمكن السامع من فهم الرسالة الموجهة إليه لا بدّ من توفيقه خواص التراكيب حقّها في تأدية المعنى المراد، مع مراعاة القدرات الذهنية للسامع. ومفاد ذلك أنّ "السقاكي" عند تحديده لمفهوم البلاغة نراه «يجمع بين الحرص على تأدية المعنى المطلوب (الفكرة) كاملاً، وبين العناية بالوسائل التعبيرية اللغوية والمجازية التي يتشكل فيها، وللذين بهما يتحقق القول البلاغي»<sup>2</sup>. فالمرسل يتمثل في وسائل التعبير التي تمكّنه من القدرة على الأداء، ومفهوم "السقاكي" للبلاغة يكشف قدرة المرسل في التأثير على المرسل إليه من خلال توظيفه لوسائل تعبيرية مختلفة.

ولا يقف مفهوم التواصل عند هذا الحدّ بل يتجاوزه إلى العناية بـ الوظيفة الإفهمية للغة. فاللغة فهم وإفهام بين قطبي التواصل وهذا ما يظهر من خلال توظيفه لعبارة "بلوغ المتكلم في تأدية

<sup>1</sup>- السقاكي، مفتاح العلوم. ص652.

<sup>2</sup>- محمد صلاح زكي أبو حميد، البلاغة والأسلوبية عند السقاكي. ص58.

المعاني"؛ بمعنى أن المتكلّم يسعى بخطابه لبلوغ الغاية المقصودة وهي حصول الإفهام بتركيزه على وصول المعنى سليما إلى المتنقى، ذلك لأن «أي غرض تواصلي يوجبه المقام كأننا ما كان لا بد وأن يكون أخص من الإفهام، فيلزم عنه هذا الأخير لزوما بحيث لا سبيل إلى تبليغ أي مراد إلا بالبناء على إرادة الإفهام حتى ولو كان الإفهام عينه، فيجوز أن يلقي المتكلّم إلى غيره بقول يكون مقصوده منه إفاده معنى الإفهام، فحينئذ يحتاج إلى أن يفهم أن مراده الإفهام»<sup>1</sup>. ولن يتأنّى له ذلك إلا إذا وصف بالفصاحة والبلاغة وفق المنظور "السكاكى". وخاصية إفهام الخطاب عينها هي التي جعلت "طه عبد الرحمن" يعرّفه بأنه «كل منطق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها»<sup>2</sup>.

وعلى العموم فقد ركّز "السكاكى" في مفهومه للبلاغة على ضرورة فهم الرسالة الكلامية المنقولة من المرسل إلى المرسل إليه شريطة أن يتساوى العنصران في درجة الفهم، مع ضرورة مراعاة القدرات الذهنية للمرسل إليه ومكانته، مما يجعل من البلاغة جملة من القواعد التي تتولّى مهمة التوجيه إلى كيفية إنتاج الخطاب.

وإذا ما عدنا إلى تحديد لمفهوم الفصاحة فهي عنده قسمان: قسم راجع إلى المعنى وهو خلوه من التعقيد، وقسم راجع إلى اللّفظ «وهو أن تكون الكلمة عربية أصيلة، وعلامة ذلك أن تكون على أسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعريتهم أدور، واستعمالهم لها أكثر لا مما أحدها المولدون، ولا مما أخطأه فيه العامة، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة، وأن تكون سليمة عن التّنافر»<sup>3</sup>.

إن تحديد لمفهوم الفصاحة بشروطها يضبط في الحقيقة الغاية من العملية التواصلية؛ فالفصاحة عنده كما يعكسه التعريف تمسّ جانبي اللّفظ والمعنى معا المشكّلان لأي خطاب، وهو المعنى المرتبط بقصد المتكلّم، ومدارها على تحقيق غاية الإفهام، إذ لا يمكن أن تتحقق هذه الغاية إلا إذا كان المتكلّم سليم النّطق، بمعنى خاليها من العيوب النّطقية المخلة بفصاحته، مع بعد الكلام عن التعقيد اللّفظي والمعنوي. وللتدليل على ذلك نسوق شرح "السكاكى" للمراد بتعقيد الكلام «والمراد بتعقيد الكلام هو أن يعثر صاحبه فكرك في متصرفه، ويشيك طريقك إلى المعنى، ويعبر مذهبك نحوه حتى يقسم فكرك ويشعّب ظنك إلى أن لا تدرى من أين تتوصّل وبأي طريق معناه يتحصل،

كقول الفرزدق:

<sup>1</sup>- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص215.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص215.

<sup>3</sup>- السكاكى، مفتاح العلوم. ص653.

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُكاً  
أَبُو أَمَّهٗ حَيٌّ أَبُوهُ يَقَارِبَهُ».<sup>1</sup>

من خلال هذا المثال يمكن أن نستشف دلالة التعقّيد اللّفظي الذي يُظهر الاختلال الحاصل على المستوى التّركيبّي، والذي انعكس سلباً على جانب الدلالة. وعليه فإنّ التّواصل وفق "السّكاكى" يتمّ بتوفّر شرطي الفصاحة والبلاغة في الكلام كونهما كفيلان بتحقيق غاية الفهم والإفهام مدار العملية التّوأصلية. هذه الأخيرة التي «تحدد من جانب المتكلّم بالتجوّه إلى المستمع وبإفهامه مراده، ومن جانب المستمع بالتلقي من المتكلّم وفهم مراده».<sup>2</sup>

وهي نفس الدلالة التي نلتمسها في مفهومه لعلم المعاني من حيث كونه «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحتذر بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره».<sup>3</sup>

فعلم المعاني هو العلم الذي يعرّفنا بصياغة العبارة صياغة تتناسب مع المقام، وتعبّر عن القصد، كونه يهتم بالبحث في أحوال اللّفظ التي يكون فيها مستجبياً لمقتضى الحال، تحقيقاً لقصد الإفادة. والإفادة كما هو معلوم لدينا من القرائن التّداولية تحمل أبعاداً مهمة في التّحليل التّداولي للخطاب. يعتبر تحقيق شرط الإفادة من أهم شروط قيام العملية التّوأصلية المتمثل في حصولفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ولا تحصل تلك الفائدة إلّا باستيفاء بعض الشروط التي تجعل من الخطاب خطاباً متكاملاً يؤدي رسالة إبلاغية واضحة. ويختزل لنا "مسعود صحاوي" تلك الشروط في أمرتين: «ثبتت معنى دلاليّ عام للجملة، وأن تكتمل النسبة الكلامية للجملة فتحصل للسامع فائدة من الكلام يكتفي بها، بأن تكون عناصر العبارة معينة ودلالة»<sup>4</sup>؛ والمقصود بذلك أن يكون للجملة معنى يفهمه السّامع، وأن لا يقصر التّركيب عن آداء الدلالة المقصودة بأن يكون تركيباً دالاً يحسن السّكوت عليه. وعلى اعتبار ذلك تكون الدراية المسبقة بعلم المعاني -وفق السّكاكى- هي السبيل لتجنب ما سمّاه بالخطأ في آداء الدلالة المقصودة من الخطاب.

وإذا كان الأمر كذلك فإنّ تحقيق شرط الإفادة موصول بتحقيق قصد الفهم، وهذا ما تنبه إليه "السّكاكى" من خلال تحديده لمفهوم خواص التّراكيب، قوله: «وأعني بخاصية التّركيب ما يسبق منه

<sup>1</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 653.

<sup>2</sup>- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكثير العقلي. ص 215، 216.

<sup>3</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 341.

<sup>4</sup>- مسعود صحاوي، التّداولية عند علماء العرب. ص 231.

إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب جارياً مجرى اللازم له لكونه صادراً عن البلّيغ»<sup>1</sup>، مضيفاً على ذلك «وأعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة، مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب إن زيداً منطلق إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصوداً به نفي الشك أو رد الإنكار»<sup>2</sup>. وبما أن تراكيب الكلام متفاوتة فهذا يجعل من مفهوم الإلّافة مفهوماً محكماً بمعايير الكلم والكيف في الإخبار. وبناء على ذلك فإنّ مفهوم التّواصل في هذا المقام يظهر من خلال الإبانة عن المعاني.

وعلى العموم فقد صاغ «السّكاكى» مفهومه لعلم المعاني الذي أراد من خلاله وضع بعض الضوابط على المستوى التّركيبي ليحتذر بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، أو للتفريق بين المعنى الحرفي للخطاب والمعنى المستلزم مقامياً.

هذا بشكل موجز عن مفهومه لعلم المعاني، أما عن مفهومه لعلم البيان فهو مفهوم لا يختلف في جوهره عن سابقه، على اعتبار أن الدّرائية المسبقة بالطرق المختلفة في إبراد المعنى الواحد سواء بالزيادة أو بالنقصان في وضوح الدلالة عليه كفيلة بضمان الاحتراز عن الوقوع في شرك الخطأ في مطابقة الكلام للمراد منه. لهذا يعدّ عنصر الاختيار عاملاً أساسياً في تفعيل المعاني وشحنها بقيم لسانية وبلاغية وتداوילية أكثر فاعلية. وعليه ينظر للبيان على أنه «المحكّ الحقيقى الذي يوظّف فيه المخاطب قدراته اللغوية كما يكتشف فيه عن مختلف مهاراته، وهو كذلك بالنسبة للمخاطب المجال الذي يختبر فيه كفاءته»<sup>3</sup>.

يرتبط البيان بالبعد التّبليغي في جانبه اللغوي، غايته تحقيق التّواصل من خلال تحقيق مقصود المتكلّم من الاستعمال اللغوي، وهو الغرض الأساسي الذي تحرص التّداولية على بلوغه في مختلف أنواع الخطاب.

إنّ فعل التّواصل يقتضي الإخبار، والإخبار يقتضي المخاطبة، وعلى هذا الأساس يذهب بعض الدّارسين المحدثين أمثال «ديكرو» إلى تعريف فعل التّواصل بأنه «تزويد المخاطب بالمعلومات التي لم تسبق لها معرفتها»<sup>4</sup>. وغير بعيد عن هذا المفهوم يعرّفه «عمر أوكان» بأنه «إخبار بر رسالة معينة تحمل معلومة أو أكثر»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 341.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 341.

<sup>3</sup>- نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، مجلة اللغة والأدب، العدد 17. ص 179.

<sup>4</sup> -Ducrot, Dire et ne pas dire. P02.

<sup>5</sup>- عمر أوكان، اللغة والخطاب. ص 36.

إن تحديد مفهوم التّواصل بهذه الصيغة لا يختلف عما نجده عند "السكاكى" في مفهومه للخبر، الذي حدد وفق مرجعية معينة وشروط مقامية مضبوطة جعلته يميز بين الخبر الحقيقى والخبر المجازى. الخبر الحقيقى الذى يمكن أن يلقى لأحد الغرضين بحسب طبيعة المخبر عنه، وحال السّامع من حيث علمه أو جهله بالخبر:<sup>1</sup>

- غاية المتكلّم من إلقاء الخبر إفاده المخاطب بمضمون إخباري لم يكن له علم به من قبل(فائدة الخبر).

- غاية المتكلّم من إلقاء الخبر إعلام المخاطب بأنّ المتكلّم على علم بالخبر كذلك(لازم الفائدة). ووفقاً لهذين الغرضين تتحدد دلالة الإفادة في هذا السياق -أى مرجع كون الخبر مفيداً بالنسبة للمخاطب- عبر استفادة المخاطب حكم الخبر في كونه صادقاً أو كاذباً.

إذا خرج الخبر عن هذين الغرضين أفاد عدة أغراض بحسب قصديّة المتكلّم، والأمر سيان بالنسبة لفعل الطلب الذي تتغيّر أغراضه -كما مرّ بنا- بحسب الغرض التّواعدي للمتكلّم وبحسب الفعل المراد إنجازه.

### 3-2-عناصر عملية التّواصل

اهتمت البلاغة السّاكاكية بدور المتكلّم في العملية التّواعدية الذي توكل له مهمة التّرميز، وبأحواله في التّعبير عن مقاصده وفق مقتضى الحال، كما اهتمت بأحوال المتكلّم والدور المنوط إليه في فك شفرات الخطاب، ويظهر ذلك من خلال بحث طرق تأليف الكلام وأوجه استعمالاته ومقاصده، وما يمكن أن تحيل إليه بعض التّراكيب اللغوية من معانٍ ضمنية. وعليه فقد اعتبرت "السكاكى" بالتوافق اللّساني من عدة جوانب: من جانب المتكلّم، المتكلّم، والسياق.

**3-2-1-المتكلّم:** للتكلّم مكانة خاصة في العملية الإنتاجية، وقد أشار "السكاكى" إلى أهميّة العلاقة القائمة بينه وبين خطابه، وأنّ هذا الأخير يستمد بلاغته من شخصية صاحبه. فالسكاكى يرى أنّ الخطاب إن لم يصدر عن بلاغٍ واع بعملية الإنتاج فإنه حتى وإن اشتمل على عناصر بلاغية تظل دون القيمة الجمالية الممنوحة لها إن لم تكن نابعة عن مقصودية، يقول في هذا الصدد: «من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلّم في قالب الإفادة ما ينطق به

<sup>1</sup>- ينظر: السّاكاكى، مفتاح العلوم. ص347.

تحاشياً عن وصمة اللّاغيّة، فإذا اندفع في الكلام مخبراً لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب».<sup>1</sup>

والقول بهذه الصيغة بقدر ما يؤكّد الفكرة السابقة بقدر مانجده يشير إلى فكرة جوهريّة يقوم عليها الخطاب وهي تحقيق الفائدة الدلاليّة، وهذا ما نلمسه أيضاً في مواضع مختلفة من "المفتاح" نأخذ على سبيل المثال تحديه لمفهوم علم المعاني، حيث يرى "السّكاكى" أنّ على المتكلّم أو منتج الخطاب تحقيق جانب الفائدة وأن يكون على دراية مسبقة بمواطن القبح والجمال وبالإمكانات اللّغويّة المتاحة أمامه.

وعنصر الفائدة كما هو معلوم من ميزات الخطاب التي تسمح له بتأدية مهمّته التّواعديّة، إذ الأصل في الكلام هو الإِفادَة، مما يفترض في المتكلّم أنّه ينشئ كلامه بغية إِبلاغ السّامِع معنى مخصوصاً، «فالمرء لا يستدلّ بما لا فائدة فيه، وكلّ ما جاء في دليله محتملاً للخلوّ من الفائدة، فليطلب له المتعقب وجهاً يردّ إليه فائدته إلا إذا قامت قرينة تصرفه عن هذا الوجه. ويجمع هذا الفرع بين قاعدتين أصوليتين: أولاهما أنّ الأصل في الكلام هو الإِفادَة... والثانية أنّ إعمال الكلام أولى من إهماله».<sup>2</sup>

يرى "السّكاكى" أنّ تحليل الخطاب يقوم على تعقب الظواهر البلاغيّة فيه أو ما عبر عنه بخواص التراكيب التي يمكن أن تخرج عن أصل الوضع، حيث تحدث عن تجاوز الدلالات الوضعيّة للألفاظ أو ما يسمّيه بأصل الوضع فـ«إخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمّى إخراج مقتضى الظاهر»<sup>3</sup>. والتّقابل بين المتكلّمين يكون بالخروج عن هذه الدلالات مع تحقيق مدى موافقة الكلام لمقتضى الحال.

لقد تحدث "السّكاكى" عن المتكلّم وتفاوت مقتضى الحال لديه «فتارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعيّة وألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التّأليف بينها... وهو الذي سميّناه في النّحو أصل المعنى ونُزّلناه هنا منزلة أصوات الحيوانات. وأخرى تقتضي ما تفتقر في تأديتها إلى أزيد».<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص353.

<sup>2</sup>- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكثير العقلي. ص162،163.

<sup>3</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص354.

<sup>4</sup>- المصدر نفسه. ص343.

وبحكم أن الخطاب بقدر ارتباطه بالمتلقي، فهو يرتبط بالمتكلّم وبحاله فإنّ أساليب الكلام تتبع أغراض المتكلّم وأحواله، ومقوله مراعاة الكلام لمقتضى الحال لها جانب يربط بين الخطاب ومنتجه، كما ترتبط بالحكم على هذا الإنتاج، فالمتكلّم بقدر ما يوفق في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فيحكم له بالمهارة بقدر ما يحدث العكس، ويظهر دوره من خلال ذلك في شدّ انتباه المتنقّي والتأثير فيه. ولا يبلغ هذا المستوى من البلاغة إلاّ أئمة البلاغة، صناع فنون الكلام «إنك ترى الملفقين السّحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا»<sup>1</sup>.

وغير بعيد عن ذلك يقول "السّاكّي" في موضع آخر ملحاً على ضرورة صدور الكلام عن الشخص البليغ: «وأعني بتركيب الكلام، التراكيب الصادرة عنّ له فضل تمييز وتعريف، وهي تركيب البلوغاء لا الصادرة عن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر دون محلّها بحسب ما يتّفق»<sup>2</sup> وما يثيره ذلك من أثر في نفسية المتلقي، «وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب جارياً مجرّد اللازم له، لكونه صادراً عن البليغ، لأنفس ذلك التركيب من حيث هو هو أو لازماً له لما هو هو حيناً»<sup>3</sup>.

وبخصوص مفهوم "السّاكّي" للخبر فإنّ مرجع الخبرية عنده في احتمال الصدق والكذب إلى حكم المتكلّم ومدى مطابقة كلامه للواقع الخارجي أو مخالفته له. ثم إنّ خروج الخبر إلى المجاز يكون بحسب قصدية المتكلّم، والأمر سيان بالنسبة للطلب الذي ينطوي على أغراض حقيقة وأخرى مجازية تتغيّر حسب الغرض التّوافيقي للمتكلّم، وحسب الفعل المراد إنجازه.

**3-2-المتلقي:** هو الطرف الثاني في عملية التّواصل، يتلقّى الرّسالة اللغوية ويفكّ شفراتها. إنّ الاهتمام بالمتلقي في تراثنا الحضاري أصيل، بما في ذلك حضوره في النصوص الشرعية، والنصوص الأدبية، والنقدية، والنصوص اللغوية بما فيها البلاغية، وهي نصوص لا تخرج في عمومها عن الحاجة والإيقاع والتّواصل.

وقد أشار "السّاكّي" في مفتاحه إلى بعض المعطيات المتعلقة بالمتلقي. فالمتلقي عنده هو من يوجه إليه الخطاب لتلقيه والإفاده منه. وبهذا الخصوص جعل هناك تفاوتاً بين المتنقّين في تحقق الفائدة، لذا وجب على المتكلّم إفاده المتلقي بقدر حاجته بأن يكون على دراية بموقع القول، وتخيّر

<sup>1</sup>- السّاكّي، مفتاح العلوم. ص355.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص341.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص341.

أوقاته، فلا يزيد على ذلك حتى لا يقع في مطبة العبث، ولا ينقص منها حتى لا يقع في عيب الإخلال بالمقصود. والعبرة في كل ذلك أن لايجاز والإطناب علاقة بحصول الفائدة، وتحقيق الإفهام، إذ ليس كل إيجاز إخلال بالمقصود، ولا كل إطالة فيها تجاوز لحدود المقصود، ويكون ذلك بحسب وضعية المخاطبين أو أقدارهم ، وتفاوت مستوى فهمهم وإدراكهم.

وبالنظر إلى ثنائية الخبر والإنساء وعلاقتها بالمتلقي، فإن «مرجع كون الخبر مفيداً للمخاطب إلى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم، وبسمى هذا فائدة الخبر»<sup>1</sup>. وتحديد أغراض الخبر وفق مقتضى الظاهر يأخذ بعين الاعتبار حال السامع، فإذا أخبرت عما يجهله السامع كنت حيال فائدة الخبر، وإذا أخبرت عما يعلمه كنت حيال لازم الفائدة، وهم في ذلك «إنما يصيّبون لهما في قالب واحد إذا كانوا قدموه إليه ما يلوح مثله للنفس اليقظى بحكم ذلك الخبر فيتركها مستشرفة له استشراف الطالب المتحير يتميل بين إقدام للتلوّح وإحجام لعدم التصرّح، فيخرجون الجملة إليه مصدرة فإن ويرون سلوك هذا الأسلوب في أمثل هذه المقامات من كمال البلاغة وإصابة المحرّز»<sup>2</sup>.

وبالتالي على المتكلّم مراعاة حال السامع ومنزلته المحكومة بإفهامه، وهي حال حصرها «السّاكِي» في ثلاثة أقسام: حال خالي الذهن من الحكم، وحال المتردّد، وحال المنكر، وكلّ حال من هذه الأحوال تحتاج إلى أسلوب معين لمخاطبتها «إذا ألقى في الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه ليحضر طرفاها وينتقل حكمه ويتمكن لمصادفته إياه خاليا... فتستغني الجملة عن مؤكّدات الحكم... وإذا ألقاها إلى طالب متّحِرّ وطرفها عنده دون الاستناد فهو منه بين وبين لينقذه عن ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقد بإدخال اللام في الجملة أو إن... وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه ليردّه إلى حكم نفسه استوجب حكمه ليترجّع تأكيداً بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده»<sup>3</sup>. وباعتبار ذلك فإنّ الكلام يتفاوت من حيث التأكيد تبعاً لحال المخاطب لا المخاطب، كما «تتغيّر صورة معرفة المخاطب أثناء التّواصل تبعاً لأغراض المتكلّم تغيّراً ملحوظاً»<sup>4</sup>.

ثم إنّا يمكن أن نستند إلى التّركيب اللغويّ لمعرفة المقام وهذا الأمر يخصّ بعض التّراكيب على خلاف أخرى؛ ومعنى هذا الكلام أنّنا ومن خلال جملة الخطابات أو المقولات الصادرة عن كلّ مقام يمكن أن نستشفّ ونحدّد المقام أو المقامات التي صدرت عنها وأدت إلى إنتاجها. وإذا قرأتنا

<sup>1</sup>- السّاكِي، مفتاح العلوم. ص 347.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 355.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص 353، 354.

<sup>4</sup>- فان دايك، النّص والسيّاق. ص 292.

ذلك بطريقة عكسية يصحّ لنا ذلك؛ بمعنى أنّ المقال بقدر ما يتحدد من خلال المقام، فإنّ هذا الأخير يتحدد كذلك من خلال المقال.

وعليه وبالنظر إلى المخاطب واستعداداته الذهنية تكون حال أضرب الخبر الثالثة: الخبر الابتدائيّ، الخبر الطلبّي، والخبر الإنكاريّ. ومن خلال هذه الأضرب يمكن أن نلاحظ كيف يمكن للعبارة الواحدة (زيد قائم، إنّ زيداً قائم، إنّ زيداً لقائم) أن تتحول إلى عبارات مختلفة بحسب اعتقاد السامع وقصد المتكلّم، مما يخلق تبايناً في درجة الشدة للغرض المتضمن في هذه الأصناف، «ومعنى ذلك أنّ المبدع ينسج خطابه وفق حضور المتنقي في ذهنه، ووفق حالته التي استشعرها واستفسرها بفطنته قبل توجيه الخطاب إليه، ولكنّه إذا أخطأ في تقديره لحالة المتنقي ومقامه فإنه يخطئ في تحقيق الفائدة عنده»<sup>1</sup>.

وبقدر ما يعمد المتكلّم إلى مراعاة حال المتنقي وتوجيه الخطاب بصيغة مباشرة، بقدر ما يعمد إلى الخروج عن مقتضى الحال لأغراض خطابية شريطة أن يتحقق في المقام الخارجيّ ما يدعو إلى هذا الخروج، كوجود قرائن دلالية ومقامية تحدد الغرض المقصود من هذه الصياغة، وقيمة هذا النّمط من التّعبير تتحقق فيما يثيره من رد فعل المتنقي، لا سيما وأنّ غرض المتكلّم وطريقته في صوغ خطابه لها دورها في التأثير على المتنقي.

فقد لا يصادف هذا الأخير ما يتوقعه في الخطاب الذي يخرق أفق التّوقّع، ولم يغفل "السّكاكي" الإشارة إلى ما لذلك من دور في إثارة إعجاب المتنقي، يقول: «وللاستطراف وجه آخر وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن إما في نفس الأمر كالذى نحن فيه، فإذا أحضر استطراف استطراف النّوادر عند مشاهدتها واستلاذ استلاذها لجدّتها فلكلّ جديـد لذـة، وإنـما مع حضور المشـبه في أوانـ الحديث فيه»<sup>2</sup>.

فالمتنقي له حاسة التّوقّع التي قد تتوافق وقصد المرسل أو بنية الخطاب وقد تتفاوت. وبهذا الخصوص نرى "السّكاكي" يؤكّد على أنّ قبول التشبيه يرتبط بمدى بعد المشبه به عن المألوف. وعلى العموم فقد جعل "السّكاكي" مبني القبول والحسن في التشبيه على مخالفة أفق التّوقّع.

وفي ذات السياق يرى "السّكاكي" أنّ هذا المستوى من البلاغة أي إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في متداول أئمّة البلاغة صنّاع فنون الكلام «إنك ترى الملفقين السّحرة في هذا الفنّ

<sup>1</sup> - محمد صلاح زكي أبو حميد، البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي. ص46.

<sup>2</sup> - السّكاكي، مفتاح العلوم. ص569،570.

ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا، وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها علما محلّيّاً في الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة»<sup>1</sup>. فيحدث أن يقيموا من يكون شاكراً مقام من يكون شاكراً، أو أنّهم ينزلون من يكون معزياً مقام من يكون مهنياً، أو من لا يكون سائلاً مقام من يسأل، وغيرها من مقامات الكلام التي تأخذ في الحسبان وضعية المتلقّي لما لها من دور بالغ في التأثير عليه، «وهذا النوع يعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر متى وقع عند الناظر موقعه استهشّ الأنفس، وأنقّ الأسماع، وهزّ القرائح، ونشّط الأذهان»<sup>2</sup>. ومن هنا يمكن أن نفهم القيمة الجمالية البلاغية للخطاب عند "السكاكى" التي تتحقق من خلال خروج الخطاب عن المألوف وإجرائه على خلاف مقتضى الظاهر.

ويعدّ أسلوب الالتفات نمط من أنماط التعبير يدخل في إطار خروج الكلام عن مقتضى الظاهر. ويحدد "السكاكى" صور الالتفات بقوله: «واعلم أنّ هذا النوع: يعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يختصّ المسند إليه ولا هذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلثتها ينقل كلّ واحد منها إلى الآخر، ويسمّى هذا النّقل تقافتاً عند علماء علم المعاني»<sup>3</sup>، ثم إنّه يرى أنّ العرب تستكثر من الالتفات «وويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب أدخل في القلوب عند السّامع وأحسن تطريه لنشاطه وأملأه باستدرار إصغائه»<sup>4</sup>.

وبالتالي فهو أسلوب وثيق الصلة بمتلقّي الخطاب وبخاصية التّوقع عنده، ولكن هذا لا ينفي ارتباطه كذلك بمنتج الخطاب إذا تمّ النّظر إليه باعتباره «سمة أسلوبية تضاف إلى سمات الشخصية الإبداعية، حيث تبرز من خلال إثارة لأنماط بعينها من صور الالتفات، واختياره لمواقع بذاتها ترد فيها، ثم قياس درجة ردود فعل المتلقّي إزاءها»<sup>5</sup>. وعليه يمكن النّظر إليه باعتباره مزيّة للمفاوضة بين المتكلّمين.

وعلى العموم تكمن الفائدة البلاغية من خروج الالتفات عن الصياغة التعبيرية ومخالفة أفق التّوقع إلى إمتناع المتلقّي وجذب انتباهه، عبر خلق جملة إيحاءات معنوية تعمل على تشويط ذهنه.

<sup>1</sup>- السّاكاكى، مفتاح العلوم. ص355.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص358.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص395.

<sup>4</sup>- المصدر نفسه. ص395.

<sup>5</sup>- محمد صلاح زكي أبو حميد، البلاغة والأسلوبية عند السّاكاكى. ص49،50.

وعلوة على ما سبق فقد حدد لنا "السكاكى" أصنافا من المتكلّمين، هذا ما يمكن أن نستشفه من بعض أقواله، مثل إشارته إلى المتكلّم العادي في قوله: «ومرجع كون الخبر مفيدة للمخاطب إلى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ويسمى هذا فائدة الخبر»<sup>1</sup>. فالمتلقي هنا من يوجه إليه الخطاب في الخارج لتقديره والإفادة منه بعد تحقق عنصر الإفهام، وهذا يعني أن دور الخطاب في هذا السياق ينحصر في المستوى الإخباري دون أن يتجاوزه مراعاة لمقام المتكلّم ومستواه العقلي وقدرته الإدراكية.

أما إشارته إلى المتكلّم الخاص ونظيره العام فتظهر في قوله: «وحق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين ثم يترك إلى غير معين كقولك: فلان ليئم إن أكرمنه أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك، فلا تزيد به مخاطباً بعينه كأنك قلت إن أكرم أو أحسن إليه قصد إلى أن سوء معاملته لا يختص واحداً دون واحد»<sup>2</sup>.

وبناء على ما سبق من حديث عن قطبي التّواصل عند "السكاكى" نستنتج أن البلاغة عنده في أجمل صورها هي ما يشتراك في صناعته كل من المتكلّم والمتكلّم.

**3-2-3-الرسالة:** نظر "السكاكى" للتّواصل من خلال اللغة باعتبارها أداة تواصل، وهي اللغة الجامعية لمواصفات القول البليغ الفصيح حتى يتحقق في الرّسالة الخطابية عنصري الفهم والإفهام، أو ما عبر عنه "السكاكى" بمصطلح الفائدة، «ومن المعلوم أنّ الفائدة تحصل باستعمال وجوده متفاوتة من التّراكيب، وبكيفيات مختلفة من طرق التلفظ»<sup>3</sup> هي ما يشير إليها مفهوم "السكاكى" لعلم المعاني. ولعلّ من وجود الرّسالة الخطابية عنده الخبر المنقول في إطار سياق خاص هو ما سماه بالمقام أو مقتضى الحال.

**3-2-4-الشّفرة:** تضمن الشّفرة المتعارف عليها بين طرفي الخطاب تبليغ الرّسالة بشكلٍ سليم من طرف المتكلّم، وبأي تركيز "السكاكى" على عناصر الشّفرة من خلال التركيز على عنصر المعرفة المشتركة بين طرفي الخطاب، أو بتعبير آخر توفر عنصر المواجهة بين الطرفين، على اعتبار أنّ «الكلمة لا تقييد البتة إلا بالوضع أو الاستلزم بوساطة الوضع، وإذا استعملت فـإما أن يراد معناها وحده، أو غير معناها وحده، أو معناها وغير معناها معا»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- السّاكاكى، مفتاح العلوم. ص347.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص368.

<sup>3</sup>- عبد الهادى بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص06.

<sup>4</sup>- السّاكاكى، مفتاح العلوم. ص651.

ومن هنا يظهر الدور المنوط للشفرة المشتركة بين طرفي الخطاب، فهي تعين على تحديد قصدية المتكلم، كما أنها تدفع السامع إلى فهم الخطاب، ويؤدي عدم الاتفاق أو الاشتراك في الشفرة حتى عدم تحليل الخطاب أو وضعه في سياق إنتاجه إلى التأويل الخاطئ، الذي قد ينجم عنه الفهم العكسي له. وهو ما نجده يندرج ضمن المفهوم البلاغي القديم تحت مصطلح تعقيد الكلام، «والمراد بتعقيد الكلام هو أن يعثر صاحبه فكرك في متصرفه، ويشيك طريقك إلى المعنى، ويوعر مذهبك نحوه حتى يقسم فكرك ويسعّب ظنك إلى أن لا تدري من أين تتوصّل وبأي طرق معناه يتحصل». كقول «أبي تمام»:

ثانية في كبد السماء ولم يكن كاثنين ثان إذ هما في الغار»<sup>1</sup>

وبالتالي فإن نجاح العملية التوأصلية لا ينفصل عن هذا العامل الترمذوي المشترك باعتباره عامل أساسٍ في تحديد قصد الخطاب، وتحقيق غاية الفهم والإفهام من مجموع القيم الإخبارية المحتواة في الخطاب، خاصة إذا كان هذا الأخير مما يحتمل تعدديّة التأويل، «مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب إن زيداً منطلق إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصوداً به نفي الشك أو رد الإنكار، أو من تركيب زيد منطلق من أنه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار، أو من نحو منطلق بترك المسند إليه من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفاده لطيفة مما يلوح بها مقامها، وكذا إذا لفظ بالمسند إليه»<sup>2</sup>.

**3-2-5-السياق:** تعني التداولية بتأويل الملفوظات في مقاماتها، من منطلق أنه عندما يتعدد التأويل ويشكل الملفوظ لا يمكن فكه إلا عن طريق المقام. وسنحاول في هذا الإطار استجلاء المفهوم التداولي لعبارة مقتضى الحال التي تمّضت عنها المقوله البلاغية «كل مقام مقال».

إن اللافت للنظر وأنت تتصفح الرؤى المختلفة لتعريف البلاغة عند القدماء هو التأكيد على أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال، أو أن تجعل لكل مقام مقال، حتى عدت هذه المقوله مسلمة حددت الكثير من مفاهيمهم البلاغية، وهي المقوله التي نراها تتردد بشكل أو بآخر في الدراسات اللسانية الحديثة، بحيث ينطلق منها معظم اللسانيين كالتداوليين في العصر الحاضر، الذين أيقنوا

<sup>1</sup>- السكاكى، مفتاح العلوم. ص653.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص341، 342.

في مجل مجمل أبحاثهم وأكّدوا أن «لا تواصل ممكّن إذا كان الخطاب مجرّد تراكم لعبارات لغوية لا ينتمي لها جامع مقامي»<sup>1</sup>.

إنّ بنية الخطاب لا تنفصل عن الأغراض التّواصليّة المراد نقلها في طبقات مقامية معينة، وهذا ما أشار إليه "المتوكل"؛ بمعنى أنّ بنية العبارات اللّغويّة وفقه تعكس المضامين التي تحملها والأغراض التّواصليّة التي تتحققها في مختلف الطبقات المقامية الصادرة عنها، لهذا جعل "السكاكى" من ملابسات الحديث الخطابيّ وسياقه أساساً مهماً في تحليل الظاهرة الخطابية، وهو ما لمسناه وللمزيد في عديد بل في جل النماذج الخطابية المستشهد بها، لا سيما ما تعلق منها ببيان أنواع المجاز والاستعارة والتّشبّه والكناية، وما له علاقة بضمونيات الخطاب وبمختلف الأساليب البلاغية من حذف وذكر وتقديم وتأخير وفصل ووصل...

مصطلح السياق نجده حاضراً في النصّ البلاغيّ القديم تحت مسمى المقام، بل إنّه يعدّ المحور الذي تدور حوله موضوعات البلاغة أو بالأحرى علوم البلاغة، «فقد أدرك بلغاء العربية القدامى ظاهرة السياق من خلال عبارتهم مقتضى الحال التي أنتجت مقولتهم لكلّ مقام مقال وكلّ كلمة مع صاحبها مقام، فانطلقوا في مباحثهم حول فكرة المقام وربطها بالتركيب والصياغة، فربطوا الشكلّ اللّغويّ أو الأسلوب اللّغويّ بالمقام وألحوا على قيمة دراسة كيفية عمل الكلمات دراسة مفصلة، فأصبح معيار الكلام في باب الحسن والقبول بحسب مناسبة الكلام لما يليق بمقتضى الحال والمقام»<sup>2</sup>.

### 3-2-1-مقامات الكلام عند السكاكى

**أولاً-مفهوم المقام:** يوظف "السكاكى" مصطلحي المقام ومقتضى الحال المرتبطين بالمقال، هذا الأخير الذي يختزل عنده مفهوم النصّ في عمومية شكله وصوره. ويمكن أن نستشفّ مفهوم "السكاكى" لمقتضى الحال من خلال قوله: «وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال»<sup>3</sup>. فقد جعل من مراعاة مقتضى الحال معياراً في تحقيق حسن الكلام وقبحه، وهو أن تنتج خطابك وفق ما تقتضيه الحال الصادرة ضمنها ووفق الاعتبار المقامي المناسب، لأن يكون صادراً عن حالة نفسية شعورية

<sup>1</sup>- أحمد المتوكّل، مبدأ الوظيفة وصياغة الأنحاء، مجلة المعاشرة، العدد 03، السنة 02، المغرب. 1990. ص39.

<sup>2</sup>- منال محمد هشام سعيد نجّار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية، عالم الكتب الحديث، ط01، الأردن، 2011. ص24.

<sup>3</sup>- السكاكى، مفتاح العلوم. ص350.

معينة تصوغ لنا أحوال المتكلّم وتترجم أفكاره، كما يراعي حال السّامِع ومقامه مثل مراعاة استعداداته الذهنية ومعرفته القبليّة بخلفيات الخطاب؛ ومعنى ذلك أنّ «مطابقة الحال لا يمكن تحقّقها إلا بالنظر إلى المتنقّي وحالاته الإدراكيّة المختلفة، كما أنها -في الوقت نفسه- تستحضر المتكلّم في حالة خاصة، هي حالة الوعي والقصد، لأنّ غيابهما يتناهى مع مراعاة الحال والمقام»<sup>1</sup>. ثم إنّه يمكن للمقام أن يكون مستتبعاً لوضع اجتماعيّ معين، وغير ذلك مما يحيط بالفرد ومحيه المادي والمعنويّ. وعلى العموم فإنّ «مقتضى الحال» وفق "السكاكِي" هو الاعتبار المناسب الذي يلزم تراكيب لغوية معينة. لذلك كان التّفاوت الحاصل على مستوى الصيغ اللغوية تابع لاختلاف المقتضيات.

وإذا كان "المقتضى" يعني اللازمَة التي تقتضي الكلام، فإنّ ضبط المقتضى يتعلّق بثلاثة أقسام، هي:<sup>2</sup>

-القسم الأوّل: خاص بمفردات الجملة وما يلحقها من تحولات نوعية.

-القسم الثاني: يتجاوز حدود المفردات إلى المركبات، أي ما يتعلّق بالجملتين فصاعداً وما يطرأ عليها من تحولات داخلية وخارجية مثل الفصل والوصل.

-القسم الثالث: يجمع بين القسمين السابقين كما يلاحظ في تحولات الإيجاز والإطناب. ولفظ "الحال" يجمع بين حال المتكلّم وحال السّامِع، ويمكن لمفهوم الحال أن يطابق مفهوم المقال «فهمًا متّحدان في الذّات، وكلّ منها هو الأمر الدّاعي إلى إبراد الكلام مكِيّفًا بكيفية مخصوصة»<sup>3</sup>. وبما أنّ مقتضيات الأحوال متفاوتة فإنّ ما يصدر عنها من أقوال متفاوتة هي الأخرى تبعاً لذلك.

**ثانياً-مقامات الكلام:** يقول "السكاكِي" بخصوص ذلك: «لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشّكر يبيّن مقام الشّكایة، ومقام التّهنئة يبيّن مقام التّعزية، ومقام المدح يبيّن مقام الذّمّ، ومقام التّرغيب يبيّن مقام التّرهيب، ومقام الجّد في جميع ذلك يبيّن مقام المهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء

<sup>1</sup>- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 70.

<sup>2</sup>- ينظر : المرجع نفسه. ص 70.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه. ص 29.

على الإنكار وجميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذّكيّ يغاير مقام الكلام مع الغبيّ، وكلّ من ذلك غير مقتضى الآخر»<sup>1</sup>.

إنّ المقام الواجب مراعاته هنا هو مقام السّامِع من خلال مراعاة الألفاظ والمعاني الموجّهة إليه، والتي يوظفها المتكلّم وفق طبقاته المقاميّة المختلفة؛ أي مقامه في الواقع الخارجيّ، كما أنه يوظّفها وفق حالتِه الاجتماعيّة أو النفسيّة والشعوريّة...

إنّ مراعاة مقامات الكلام يأخذ في الحسبان وضعية المتنقّي، وإذا كان النّاس في طبقات فإنّ كلامهم أيضاً في طبقات، لذا «ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوانز بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاماً، وكلّ حالة من ذلك مقاماً...»<sup>2</sup>.

لقد حدد "السّاكِي" من خلال قوله السّابق تصنيف المقامات حسب:

- الغرض والمقصد الخطابيّ، حيث يتعيّن بتحديدِهما تحديد مقام الخطاب، وهي عنده تختلف من مقام الشّكر إلى مقام الشّكایة، ومن مقام التّهنئة إلى مقام التّعزية، ومن مقام المدح إلى مقام الذّم...
- بنية الخطاب وتركيبه، وعلى إثرها يغاير مقام الكلام ابتداءً مقام الكلام بناءً على الاستخبار أو الإنكار، ويغاير مقام البناء على السّؤال مقام البناء على الإنكار.

- مقام السّامِع في الواقع الخارجيّ والحال التي يكون عليها، وهي التي تخلق مبادنة مقام الكلام مع الذّكيّ لمقام الكلام مع الغبيّ.

وعليه فإنّ لكلّ مقام من تلك المقامات مقال خاصٌ تتفاوت فيه، وتفاوتها عنده قائم على تفاوت الأغراض والمقدّسات، واختلاف شكل الخطاب، وحال السّامِع. وبالنظر إلى هذا التّصنيف يمكن للمقامات أن تكون ثابتة أو متغيرة، بحيث «يكون المقام ثابتًا إذا أريد منه المقام العقليّ للسامِع (الذّكيّ أو الغبيّ) أو المقام الاجتماعيّ (السوقيّ والمملوک) ويكون متغيرًا إذا أريد منه غرض السّامِع ومقصده من الأحوال المتصلة بالمتكلّم كالشّكر والمدح والذّم...»<sup>3</sup>. فهي أحوال خاصة للتغيير والتبدل وفق الحالة النفسيّة والشعوريّة للسامِع.

لا تخرج بلاغة الكلام عند "السّاكِي" عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ولهذا نراه يربط مدار حسن الكلام وقبحه على مجيئ كلّ مقتضى للحال وفق ما تمليه حال السّامِع، «فلكلّ كلمة مع صاحبها مقام وكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول

<sup>1</sup>- السّاكِي، مفتاح العلوم. ص350.

<sup>2</sup>- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1. ص138، 139.

<sup>3</sup>- منال نجّار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية. ص27.

وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوّة، وإن كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه..»<sup>1</sup>. وبعد إخراج الكلام لا على ما يقتضيه حال السّامع خروج على مقتضى الظّاهر.

بالإضافة إلى ذلك "فالسّاكّي" لم يحصر المقام في الإطار الخارجي المصاحب لعملية إنتاج الكلام، بل جعله يشمل داخل التركيب بدليل قوله: "فكلّ كلمة مع صاحبها مقام"، حيث يحضر المقام بحضور الكلمة الملائمة لما يجاورها، في حين تعيب مقامات أخرى لا تستدعيها الصياغة اللغوية. وعبارة "السّاكّي" تلك «تجعل المقام الدّاخلي كائناً متحرّكاً، لا يعرف الثبات الذي كان له في الحالة الأولى المصاحبة، ذلك أنّ احتمالات التّوالي التّركيبية غير نهائية، وكلّ احتمال يخلق مقامه الذي يربط بين الكلمتين عن طريق التجاور، وكلّ تغيير في علاقة المجاورة يصاحب تغيير في المقام»<sup>2</sup>.

### 3-2-5-2-علوم البلاغة في ضوء نظرية المقام

تعدّ الدراسة المقامية لعلوم البلاغة ضرورية من أجل تحقيق التواصل الاجتماعي، لا سيما وأنّها من وجوه فنّ التواصل، منها ما يهتمّ بكيفية صياغة التركيب صياغة مفيدة تحقيقاً للغاية الإيصالية لها، ومنها ما يهتمّ بفنون التعبير عن القصد بطرق مختلفة، ومنها ما يهتم بجوانب تحسين الكلام وزخرفته.

تقتضي المطابقة لمقتضى الحال أساليب مختلفة تؤدي بها «إذا كانت دلالات الألفاظ في هذا الأسلوب وضعية على حسب عرف اللغة فقط اختصت هذه العبارة - مطابقة الكلام لمقتضى الحال - بعلم المعاني. وأمّا إذا كانت تلك الأساليب التي تؤدي تلك المطابقة مما تتدخل فيها الصنعة العقلية بحيث تختلف وضوها وخفاء فإنّ العبارة تشمل علم البيان...إذ تتفاوت رتب الأساليب البينانية، وما كلّ إلا له مقام يخصّه يعرفه أهل البلاغة، بل إنّ الأمر يشمل أكثر من ذلك وهو دراسة علم البديع»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- السّاكّي، مفتاح العلوم. ص 350، 351.

<sup>2</sup>- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 71.

<sup>3</sup>- منال نجّار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية. ص 39.

**3-2-5-2-1-علم المعاني وفاعلية المقام:** يهتم علم المعاني بكيفية صياغة الكلام وبخواص تراكيبه، مراعيا في ذلك أحوال المتلقي التي تفرض أنماطا معينة من الأساليب. وعلم المعاني ب مختلف موضوعاته قائم على اعتبار المقام عنصرا فاعلا في تحقيق إفادة التراكيب وما يتصل بها من وجوه الاستحسان، فكمال إفادة الكلام في موافقة الحال ومناسبة المقام للمقال.

تبّه "السّاكِي" إلى أثر المقام في تحديد المعاني، فمعنى الخطاب يتحدد بالمقام الذي قيل فيه، ثم إنّ المعاني في نظره لا تفصل عن مجلل الظروف المحيطة بمتنقلي الخطاب، وهي ظروف تفرض على المتكلّم مراعاتها باعتماد أنماط معينة من التراكيب وطرق خاصة في التعبير، وتفاوت مقامات الكلام يكون تبعا لتفاوت أحوال السّامِع، «فالحالة التي يكون عليها السّامِع تقتضي أسلوباً معيناً دون غيره، وهذا يوضح أن كلّ أسلوب أو شكلّ لغويّ يناسب مقاماً خاصاً، وذلك تطبيقاً لمبدأ لكلّ مقام مقال»<sup>1</sup>، فمقام الشّكر يبأين مقام الشّكایة، ومقام التّهنئة يبأين مقام التعزية...وهكذا تتسع دائرة التفاوت المقامي إلى مباهنة مقام الحذف لمقام الذّكر، ومباهنة مقام التقديم لمقام التأخير، ثم إنّ لمقام التوكيد مقال وللإيجاز والإطناب وللفصل والوصل وللقصر مقامات مختلفة يبأين فيها كلّ أسلوب قرينه. وعلى اعتبار ذلك يكون «لكلّ كلمة مع صاحبها مقام»<sup>2</sup>. وانطلاقاً من هذه الفكرة فقد عمد "السّاكِي" إلى تحليل مباحث علم المعاني في إطار فكرة المقام مما جعله ينظر إليها كمقتضيات مقامية.

### أولاً-الأساليب العدولية ومقاصدها التّوَاصِلِيَّة

**أ-التقديم والتّأخير ومقام الكلام:** من الأساليب التي تدخل ضمن أحوال الطرفين المسند والمسند إليه<sup>3</sup>، وهو باب «كثير الفوائد، جمّ المحسّن، واسع التّصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بدعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسموعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راًك، ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللّفظ عن مكان إلى مكان»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- منال نجّار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية. ص42.

<sup>2</sup>- السّاكِي، مفتاح العلوم. ص350.

<sup>3</sup>- راجع مقامات التقديم والتّأخير في المفتاح ص 388، 424.

<sup>4</sup>- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص143.

**1- مقامات التقديم:** ويتعلق فيها الأمر بتقديم المسند أو المسند إليه.

❖ تقديم المسند إليه: الأصل في المسند إليه أن يتقدم على المسند إذا كان ذكره أهّم، وكونه كذلك يقع باعتبارات مختلفة:

- كأن يكون أصله التقديم.

- لأنّه متضمن للاستفهام كقولك : أيّهم المنطلق؟

- لتشويق السّامِع إلى الخبر حتى يتمكّن في ذهنه كقولك: صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق.

- لأنّ إِسْمَ المسند إِلَيْهِ يصلح للتفاؤل فتقديمه إلى السّامِع لتسره أو تسوئه مثل أن تقول: سعد بن سعيد في دار فلان، وسفاك بن الجراح في دار صديقك.

- لأنّ كونه متّصفاً بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر كما إذا قيل لك: كيف الزاهد؟ فتقول: الزاهد يشرب ويطرّب.

- وإنما لتوهُمْ أَنَّه لا يزول عن الخاطر، أو أَنَّه يستلذُ فهو إلى الذّكر أقرب.

- وإنما لأنّ تقديمِه ينبيء عن التّعظيم، أو أَنَّه يفيد التّخصيص ك قوله:

بحسبك في القوم أن يعلموا	بأنّك فيهم عنِّي مضر
مسيخ مليح كلحم الحوا	ر لا أنت حلو ولا أنت مرّ

فهذه وغيرها المقامات التي تقتضي تقديم المسند إليه تحقيقاً لجملة من المقاصد الخطابية.

❖ تقديم المسند: يتقدّم المسند على المسند إليه إذا اقتضى المقام ذلك كأن يكون المسند:

- متضمناً للاستفهام نحو: كيف زيد؟

- موضع تقرير أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِيْنُكُمْ وَلَيَ دِيْنٌ﴾ (٦)

(الكافرون). هنا تمّ قصر المسند إليه على المسند أي دينكم مقصور عليكم ودينني مقصور علىّي.

- أن يكون المراد التّبيه على أنه خبر لا نعت كقول الشّاعر:

له هم لا منتهى لبارها	وهمة الصغرى أجلّ من الدهر
-----------------------	---------------------------

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا أَهِي طُوا بعضاً كُمْ لبعض عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْنَدٌ وَمَتَعٌ لِإِلَهِنِ﴾ (٢٦).

فإن النعت هنا لم يتقدّم على المنعوت. وبصار إلى هذا التّبيه لأنّ الظرف بتأخره عن النكرة يحمل على الوصف

بدل أن يحمل على الخبر.

-أن يكون المراد بتقديمه التّشويق إلى ذكر المسند إليه ك قوله:

ثلاثة تشرق الدنيا ببيهيتها      شمس الضّحى وأبو اسحاق والقمر

فإنه قدم العدد ثلاثة وأخر المعدود ليشوق إليه السّامع الذي يشنق إلى تفصيل العدد بعد إجماله.

-أن يكون المراد بالجملة إفادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلاً ويقدم على المسند إليه ك قوله

تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ إِلَهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلِقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا

يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا إِنْشُورًا﴾ (الفرقان).

فالمعنى هنا أن ليس هناك خالق سواهم وإنما المراد تحقيق أنّهم يخلقون.

**2- مقامات التأخير:** ويتعلّق فيها الأمر بتأخير المسند أو المسند إليه.

❖ **تأخير المسند إليه:** أمّا المواقف التي تقضي تأخير المسند إليه فهي إذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم.

❖ **تأخير المسند:** يتّأخر المسند عن المسند إليه متى كان ذكر هذا الأخير أهمّ إن صادف الحالات التي تقدّم ذكرها.

وهكذا تتعدّد المعاني البلاغية المرتبطة بهذه الآلية الأسلوبية، والحقيقة أنّ «هذه المهارة في تكوين الخطاب بهذه الآلية متصلة في كفاءة المرسل التّداولية.. فاستعمال هذا الترتيب أو العدول عنه إلى ترتيب آخر، أي إعادة، يعدّ مؤشراً على حضور عنصر سياقيّ يفرض على المرسل أخذ هذه بعين الاعتبار عند إنتاج الخطاب»<sup>1</sup>.

**ب- القصر ومقام الكلام:** قد يقع القصر بين المبتدأ والخبر فيقصر المبتدأ على الخبر والخبر على المبتدأ، كما يقع بين الفعل والفاعل، والفاعل والمفعول، وبين المفعولين، أو بين الحال وذي الحال، وغير ذلك من المتعلقات. وإذا كان الأمر كذلك إلا أنّ حديثنا سيقتصر على القصر الواقع بين المسند والمسند إليه.

يعدّ القصر أحدّ المباحث الأساسية التي يقوم عليها علم المعاني، وحاصل معناه راجع إلى تخصيص الموصوف عند السّامع بوصف دون ثان، كقولك: «زيد شاعر لا منجم»، لمن يعتقد شاعراً ومنجماً... على أحدّ الوصفين من غير ترجيح. وقد يقوم معنى القصر على تخصيص الموصوف بوصف مكان آخر كقولك لمن يعتقد (زيداً منجماً لا شاعراً) «ما زيد منجم بل شاعر» أو «زيد شاعر لا

<sup>1</sup> - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 146.

منجم". ويسمى النوع الأول منه قصر إفراد؛ لأنّه قائم على قصر أحد الوصفين على الآخر من غير اشتراك في الصفة. ويسمى النوع الثاني قصر قلب؛ لأنّ المتكلّم يقلب فيه حكم السّامع<sup>1</sup>. هذا وقد يقوم القصر على تخصيص الوصف بموصوف قصر إفراد، كقولك: "ما شاعرا إلا زيد" لمن يعتقد شاعرا، ولكن يدعى شاعرا آخر، أو قصر قلب كقولك: "ما شاعرا إلا زيد" لمن يعتقد أنّ شاعرا في قبيلة معينة لكنّه يقول "ما زيد هناك شاعر"<sup>2</sup>.

وما يمكن أن نستخلصه من ذلك أنّ القصر يقسم باعتبار طرفه؛ أي المقصور والمقصور عليه إلى قصر صفة على موصوف، وقصر موصوف على صفة. ويقسم باعتبار حال المخاطب إلى قصر إفراد، يوظّف في الرد على من يحكم بحكم الشّركة بين المقصورين، وقصر قلب، الذي يوظّف في حالة ما إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي ثبّته.

**1-طرق القصر ومقامتها:** للقصر طرق أربعة، تستند كل طريقة منها إلى مقامات معينة تتحققها:

- ❖ **العطف:** الأصل فيه أن ينص على المثبت له الحكم والمنفي عنه، وإن كان «يفهم منه الإثبات أولاً، ثم النفي ثانياً، أو عكسه»<sup>3</sup>، إلا إذا كان المقام يستدعي تجنب التّطويل، حيث يتمّ بقصر الموصوف على الصفة إفراداً أو قلباً بحسب ما يقتضيه مقام السّامع "زيد شاعر لا منجم" و"ما زيد منجم بل شاعر". وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين مثل: "ما عمرو شاعر بل زيد" و"زيد شاعر لا عمرو"، أو "لا غير" بتقدير "غير زيد" أو "ليس غير" و "ليس إلا" التي عادة ما توظّف عندما يكون المقام اختصارياً؛ كما إذا قال المخاطب: "زيد يعلم الاشتقاد والصرف والنحو والعرض وعلم القافية..." فتقول: "زيد يعلم الاشتقاد لا غير" فاصراً المعرفة عليه وفي معناه "ليس إلا"<sup>4</sup>.

وانطلاقاً من ذلك يتّضح اتفاق النوعين في الدلالة على التّخصيص بواسطة المضمنون المدلول عليه وحكم الذّوق. كما يتّضح الفرق بين قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، فحال الموصوف في الأول يقتضي مشاركة غيره في الوصف وإن كان يمتنع في الثاني. كما أنّ الوصف في الثاني يمتنع أن يكون لغير الموصوف بخلاف الأول.

<sup>1</sup>- ينظر: السّاكّي، مفتاح العلوم. ص 507.

<sup>2</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 507.

<sup>3</sup>- السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، ط 06، بيروت، لبنان، د.ت. ص 148.

<sup>4</sup>- ينظر: السّاكّي، مفتاح العلوم. ص 508، و ص 512.

❖ **النفي والاستثناء:** يوظف النفي مع الاستثناء في قصر الموصوف على الصفة إفراداً أو قلباً، مثلما نجده في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَتَمْرُ إِلَّا تَكَذِّبُونَ﴾ (بس) ١٥، والمراد من قول الكفار للرسل هنا أنكم لستم في دعوامكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يقتضي ظاهر حال المدعى عادة، بل أنتم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه إلى حق كما تدعون، وما معكم من الرحمن منزل في شأن رسالتكم، إن أنتم إلا كاذبون<sup>١</sup>.

ومن نماذج قصر الموصوف على الصفة قلباً قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَنَّنِي بِهِ إِنْ أَعْبُدُو إِلَّا اللَّهُ رَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ (المائدة) ١١٧ لأنّه قال في مقام سابق أنك يا "عيسى" لم تقل للناس ما أمرتك به لأنّي أمرتك أن تدعوه إلى أن يعبدوني، وأنك دعوتمهم إلى أن يعبدوا من هو دوني، وهو ما تحيل إليه الآية التي سبقت المستشهد بها<sup>٢</sup>.

وفي قصر الصفة على الموصوف إفراداً قوله: "ما شاعر إلا زيد" لمن يرى الشعر لزيد ولعمر، وقلباً "ما شاعر إلا زيد" لمن يرى أن زيداً ليس بشاعر. وتحقيق وجه القصر في النموذج الأول أنّ أنفس الذّوات يتمتع نفيها لا صفاتها، متى قلت "ما زيد" توجه النفي إلى الوصف لأنّ الاختلاف يكمن في كونه شاعراً أو منجماً، فإذا قلت: "إلا شاعراً" جاء القصر. أما تحقيق وجه القصر في النموذج الثاني أنك متى نفيت الوصف؛ أي وصف الشعر (ما شاعر)، توجه بحكم العقل إلى ثبوته للمدعى له سواء كان عاماً أو خاصاً<sup>٣</sup>.

توظّف طريقة النفي والاستثناء مع مخاطب تعتقد أنه مخطئ يصرّ على خطئه، إما تحقيقاً إذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهري، وإما تقديرًا إذا أخرجه لا على مقتضى الظاهري، مثل قول الكفار للرسل ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَتَمْرُ إِلَّا تَكَذِّبُونَ﴾ (بس) ١٥، كون الرسل عندهم في معرض المنتفي عن البشرية بناءً على جهلهم أنّ الرسول يتمتع أن يكون بشراً. ويحيلنا ذلك إلى أنّ «الأصل في الحكم مع النفي والاستثناء أن يكون مجھولاً منكراً للمخاطب (أي شأنه أن يجهله المخاطب وينكره) بخلاف "إنما" لأنّ النفي مع الاستثناء لصراحته أقوى في التأكيد من "إنما" فينبغي أن يكون لشديد الإنكار»<sup>٤</sup>.

<sup>1</sup>- ينظر: السكاكى، مفتاح العلوم. ص 509.

<sup>2</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 509.

<sup>3</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 509، 510.

<sup>4</sup>- السيد أحمد الهاشمى، جواهر البلاغة. ص 147 (الهامش).

❖ استعمال إنّما: توظّف "إنّما" مع مخاطب في مقام لا يصرّ على خطئه، فلا نقول: "إنّما زيد يجيء"<sup>١</sup>. ثم إنّ الأصل فيها أن تستعمل في حكم لا يعوزك تحقيقه، إما لأنّه في نفس الأمر جليّ، أو لأنّك تدعّيه جليّاً، يمكن أن نمثل لذلك بما حكاه اليهود في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَاتُلُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة)، فقد أدعوا على مجرى عادتهم في الكذب كونهم مصلحين وهو أمر ظاهر مكشوف عندهم (تزييل المجهول منزلة المعلوم)، لذلك جاء تأكيده تعالى في تكذيبهم؛ حيث قال: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنَ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة) فجاء بجملة اسمية معرفة الخبر، مؤكّدة بأنّ، ومصدرة بحرف تتبّيه<sup>٢</sup>.

كما تقول في قصر الصفة على الموصوف قصر إفراد "إنّما زيد يجيء" لمن هو متعدد بين المجيء والذهاب، أو قصر قلب لمن يقول: "زيد ذاهب لا جاء"، وفي تخصيص الصفة بالموصوف إفراداً "إنّما يجيء زيد" لمن يردد المجيء بين زيد وعمرو أو يراه منهما<sup>٣</sup>. وبالتالي فإنّ الأصل في "إنّما" «أن تجيء لأمر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، وإنّما يراد تتبّيهه فقط. أو لما هو منزل هذه المنزلة»<sup>٤</sup>.

والسبّب في إفاده "إنّما" معنى القصر هو تضمينها معنى "ما و إلا"، ويسوق "السكاكى" لذلك رأى أحد أئمّة النحو "عليّ بن عيسى الريّعي" في أنّ الأداة "إنّ" لمّا كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، واتّصلت بها "ما" المؤكّدة ضاعفت تأكيده "إنّ" فتضمنت بذلك معنى القصر، لأنّ القصر ما هو إلا تأكيد للحكم<sup>٥</sup>.

❖ التقديم: كما تقول في قصر الموصوف على الصفة قصر إفراد "تميمي أنا"، توظّف لمن يرددك بين قيس وتميم، أو قصر قلب لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس بحسب المقام في قصر الصفة على الموصوف إفراداً وقلباً<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup>- ينظر: السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 515.

<sup>٢</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 517.

<sup>٣</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 510.

<sup>٤</sup>- السيد أحمد الهاشمى، جواهر البلاغة. ص 149 (الهامش).

<sup>٥</sup>- ينظر: السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 511.

<sup>٦</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 512.

إنّ مقام توظيف طرق القصر تلك -حسب السّكّاكِي- تستدعي أن يكون المخاطب بها «حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ، وأنت تطلب بها تحقيق صوابه ونفي خطئه»<sup>1</sup>. ومن جهة أخرى، يرى "السّكّاكِي" أنه لا تجتمع الطريقة الأولى والثانية من طرق القصر، فلا يصحّ القول "ما زيد إلا قائم قاعد"، ويبين علة ذلك بأنّ "لا" العاطفة لا تجتمع مع النفي والاستثناء، لأنّ من شرط منفيها أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي، نحو: "جاعني زيد لا عمرو"<sup>2</sup>. وفي مقابل ذلك تجتمع الطريقتين الأخيرتين؛ بمعنى أنه يمكن أن تجتمع "لا" العاطفة مع "إنما" أو التقديم فيقال: "إنما أنا تميمي لا قيسى" و "تميمي أنا لا قيسى"، لأنّ النفي فيهما غير مصرّ به.

**ج- الفصل والوصل ومقام الكلام:** العلم بموضع الجمل ليس أمرا سهل المنال، بل هو باب دقيق المسّلّك، شأنك المنافذ، بالغ الغموض، لا يحيط به علما إلا من أوتى ذوقا سليما، إذا أجريت الكلام عليه شهد لك بالبلاغة، ولا غرو في ذلك خاصة إذا علمنا أنّ هناك من خصّ البلاغة بمفهوم «معرفة الفصل من الوصل»<sup>3</sup>. ويتعلّق الأمر في هذا المقام بالعطف من عدمه، أو كما يقول "السّكّاكِي": «ومدار الفصل والوصل وهو ترك العاطف وذكره على هذه الجهات، وكذا طيّ الجمل عن البين ولا طيّها»<sup>4</sup>؛ ومعنى ذلك أنه إذا توالّت جملتان كان الحال أن يكون للأولى محلّ من الإعراب أو لا يكون، فإن كان لها وجب إشراك الثانية لها في حكم الإعراب أو لا، فإن كان لها عطفت الثانية على الأولى وإلا فصلت عنها.

**1- مقامات الوصل:الأصل في هذا الفن أن تميّز مواضع العطف بين الجمل بأن تذكر معطوفا بعضها على بعض. وهو على نوعين، نوع يقرب تعاطيه، ونوع يبعد ذلك فيه. فالعاطف القريب هو أن تقصد العطف بالواو أو بغيرها من حروف العطف المخصوصة مثل الفاء، ثم، حتى، لا، لكن، أو، أم، أي، شريطة أن يكون للمعطوف عليها محلّ من الإعراب.<sup>5</sup>**

<sup>1</sup>- السّكّاكِي، مفتاح العلوم. ص512.

<sup>2</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص513.

<sup>3</sup>- الجاحظ، البيان والتبيين، ج.01. ص.88.

<sup>4</sup>- السّكّاكِي، مفتاح العلوم. ص459.

<sup>5</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص459.

يعتمد العطف في باب البلاغة على معرفة أصول ثلاثة هي:<sup>1</sup>

- الموضع الصالح له من حيث الوضع

- فائده

- وجه كونه مقبولاً أو مردوداً

وبالتالي فإنّ موضع العطف يتحدد بمعونة حرف العطف الموظف لإفاده دلالة معينة تختصّ به حسب طبيعة الوضع، وإذا كان توظيفه موجّه لتحقيق فائدة كلامية مما يتوقف عليه شرط التّخاطب، فإنه توظيف لا بدّ أن يراعي ظروف القول، فإن وافقها كان مقبولاً، وإن خالفها كان مردوداً، تحقيقاً لقصد التّواصل. وعلى هذا الأساس فإنّ العطف لا يكون إلا بين الجمل المتاسبة لا المتشحة والمتباعدة.

وإن تعددت حروف العطف وتباينت إلا أنّ هناك مواضعاً ليست مواضعاً للعطف بأيّ حرف منها إما «لفوات شرط العطف فيه وهو تقدّم المتبوع»<sup>2</sup>، مثل قوله: " جاء وزيد عرفت فعمراً". وقولك: "أناي خالد وراكباً". وساغ في نحو قوله تعالى: ﴿أَوْكُلُمَا عَاهَدُوا عَهْدَ أَنَّهُمْ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (البقرة)لتقدّم حرف الاستفهام المستدعي فعلاً مدلولاً على معناه بقراءتين مساق الكلام وهو اكفروا بآيات الله وكلّما عاهدوا. وإما «لفوات شرط العطف حكماً كما في البدل... وإنّ لفوات شرط معناه كما في الوصف والبيان»<sup>3</sup>.

وإذا كانت الواو أكثر حروف العطف توظيفاً في الربط بين الجمل فإنّ من شرط العطف بها «هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعه»<sup>4</sup>، والجامع ينبغي أن يكون من جهة المسند والمسند إليه جميعاً كالموافقة والمضادة، مثل أن تقول: "يقرأ ويكتب"، أو قوله: "يضحك وي بكى". وكان التّضاد في حكم التّوافق لأنّ الذهن يتصور أحد الضّدين عند تصور الآخر.

ويرى "السكاكى" أنّ من مواضع الوصل أن تتفق الجملتان خبراً والمقام على حال اشتراك بينهما في جوامع، ثمّ كلّما كانت الشّركة أكثر وأظهر كان الوصل بالقبول أجرد.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 459، 460.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه. ص 460.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه. ص 461.

<sup>4</sup> - المصدر نفسه. ص 462.

<sup>5</sup> - ينظر: المصدر نفسه. ص 473.

وإذا كان الوصل لا يتم بين الجمل المتّحدة و المتباعدة، فإنّ من مقاماته أن تكون الجملتان متناسبتين، ككونهما اسميتين أو فعليتين، فإذا كان المراد من الإخبار نسبة الخبر إلى المخبر عنه من غير التعرّض لقيد زائد كالتجدد والثبوت، لزم أن تراعي ذلك فنقول: "قام زيد" و "قعد عمرو" ولا تقول "قام زيد وعمرو قاعد".<sup>1</sup>

أما إذا أريد التجدد في إدعاهم والثبوت في الأخرى، كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين، ثم قام زيد وقعد عمرو أن تقول "قام زيد وعمرو قاعد بعد"، وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءٌ عَيْكُمْ أَدْعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِّيْتُونَ﴾ (الأعراف) (١٩٣). معناها سواء عليكم أحديتم الدّعوة لهم أم استمرّ عليكم صمّتكم عن دعائهما لأنّهم كانوا إذا حزّ بهم أمر دعوا الله دون أصنامهم.<sup>2</sup>

**2- مقامات الفصل:** الأصل في هذا الفن هو ترك العاطف، «والجملة متى نزلت في كلام المتكلّم منزلة الجملة العارية عن المعطوف عليها، كما إذا أريد بها القطع عمّا قبلها أو أريد بها البدل عن سابقه لم تكن موضعاً لدخول الواو».<sup>3</sup> فإن كان المقام مقام قطع فإنّ الحالة المقتضية له أمران:<sup>4</sup>  
 - أحدهما أن يكون للكلام السّابق حكم وأنت لا تزيد أن تشركه الثاني في ذلك فيقطع، وبأتي هذا على وجه الاحتياط كأن يوجد قبل الكلام السّابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه، لكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك، وإنما على وجه الوجوب وذلك إذا كان لا يوجد. فمن أمثلة القطع للاحتجاط قول الشّاعر:<sup>5</sup>

وَتَنْظَنْ سَلْمَى أَنْنِي أَبْغِي بِهَا                      بَدْلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيم

حيث لم يعط "أراها" كي لا يحسب السّامع أنّ العطف واقع على "أبغي" دون "تنّن"، وعبارة "أراها في الضّلال تهيم" من مظنونات سلمى في حق الشّاعر، وليس هو المراد، إنّما المراد أنه حكم عليها بذلك وليس بمستبعد لانصباب قوله و "تنّن سلمى أَنْنِي أَبْغِي بِهَا بَدْلًا".

أمّا من نماذج القطع للوجوب فعليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلُوا إِلَى شَيَاطِنِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَنْعَنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (البقرة) (١٥)، حيث لم يعط "الله يسْتَهْزِئ بهم"

<sup>1</sup>- ينظر: السّاكّاكى، مفتاح العلوم. ص 486.

<sup>2</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 486.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص 463.

<sup>4</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 463.

<sup>5</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 474.

للمانع عن العطف، بيان ذلك أنه لو عطف لكان المعطوف عليه إما جملة "قالوا" أو جملة "إنما معكم إنما نحن مستهزئون"، لكن لو عطف على هذه الأخيرة لشاركه في حكمه وهو كونه من قوله وليس هو المقصود، ولو عطف على "قالوا" لشاركه في اختصاصه بالطرف المقتم وهو "إذا خلوا إلى شياطينهم" وليس هو المراد، فإن استهزاء الله بهم وهو أن خذلهم فخلاتهم مستدرجاً إياهم من حيث لا يشعرون متصل في شأنهم لا ينقطع بكل حال خلوا إلى شياطينهم أم لم يخلوا.<sup>1</sup>

ومنه كذلك قول الشاعر:<sup>2</sup>

زعم العوازل أُنني في غمرة صدوا ولكن عمرتي لا تتجلي

فالشاعر هنا لم يعطف "صدوا" على زعم العوازل للاستثناف؛ ذلك أنه حين أبدى الشكاشية عن جماعات العذال كان يفترض أن ما يحرك السامع عادة هو السؤال هل صدوا في ذلك أم كذبوا، فصار هذا السؤال مقتضى الحال لذلك بنى عليه خطابه تاركاً العطف على ما قبله لإيراد الجواب عقب السؤال.

- وثانيهما أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمرور للسؤال فتنزل ذلك منزلة الواقع ويطلب هذا الثاني وقوعه جواباً له فيقطع من الكلام السابق لذلك، ولا يصار إليه إلا لجهات لطيفة، كتببه السامع على موقعه، أو إغناه عن السؤال، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلام المتكلّم بكلمه، أو أن يكون القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ.

أما إن كان المقام مقام إبدال فإنّ الحالة المقتضية للإبدال «هي أن يكون الكلام السابق غير واف ل تمام المراد... إما لكونه مطلوباً في نفسه أو لكونه غريباً أو فظيعاً أو عجيباً أو لطيفاً أو غير ذلك مما له جهة استدعاء للاعتماد بشأنه، فيعيده المتكلّم بنظم أوفي منه، على نية استئناف القصد إلى المراد»<sup>3</sup>. ومن نماذجه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ﴾ (المؤمنون)، حيث فصل "قالوا أئذنا متنا" عن "قالوا مثل ما قال الأولون" لقصد البدل، كما يمكن حمله على الاستئناف، والسبب في ذلك ما في قوله "مثل ما قال الأولون" من الإجمال المحرك للسامع أن يسأل ماذا قالوا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- ينظر: السكاكى، مفتاح العلوم. ص 475.

<sup>2</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 476.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص 464.

<sup>4</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 480.

وعلى ذلك أيضا قول الشاعر:<sup>1</sup>

أقول له ارحل لا تقين عنـنا      وإنـا فـكـنـ فيـ السـرـ والـجـهـرـ مـسـلـمـاـ

حيث فصل "لا تقين" عن "ارحل" لقصد البدل لأن المقصود من كلامه هو إظهار الكراهة لإقليمته بسبب خلاف سره العلن، قوله "لا تقين عنـنا" أوفى بتأدية المقصود من قوله "ارحل" لدلالة ذلك عليه بالتضمين دون التأكيد، ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التأكيد.

وإذا كان للوصل مقامات تقتضيه فإن للفصل عموما مقامات تقتضيه، حصرها "السكاكى" في ثلاثة هي كمال الاتصال، وكمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين.

❖ كمال الاتصال: كأن تكون الجملة الثانية موضحة للأولى ومبينة أو مؤكدة لها، حتى تنزل منها منزلة نفسها لكمال اتصالها بها<sup>2</sup>. ومن أمثلة الإيضاح والتبيين قوله تعالى:

**﴿يَخْدِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدِعُونَ إِلَّا أَنفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾** (٨)

(البقرة)، إذ لم تعطف "يخدعون" على ما قبلها لكونها موضحة ومبينة لها، لأنهم حين كانوا يوهمنون بأسنتهم أنهم آمنوا وما كانوا مؤمنين بقلوبهم كانوا في حكم المخادعين<sup>3</sup>. فالحالة المقتضية للإيضاح والتبيين هي أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء والمقام مقام إزالة له. ومن أمثلة التقرير والتأكيد قوله

تعالى: **﴿الَّمَّا ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رِيبَ فِيهِ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ ﴾** (البقرة) إذ لم يعط "لا ريب فيه" على

"ذلك الكتاب" حين كان وزانه في الآية وزان نفسه، يدلنا على ذلك أنه حين بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة العليا من الكمال، جعل المبتدأ لفظة "ذلك" وأدخل على الخبر حرف التعريف فكان عند السامع قبل أن يتأمل مظنة أن يرمي به على سبيل الجازف من غير تحقيق وإيقان، فأتبعه "لا ريب فيه". كما فصل "هدى للمتقين" لمعنى التقرير فيه للذى قبله أنه تأكيد وتقرير لمعنى أنه كامل في الهدایة<sup>4</sup>.

❖ كمال الانقطاع: ويكون ذلك متى لم يكن بين الجملة الثانية وبين الجملة الأولى جهة جامعة لكمال انقطاعها عنها<sup>5</sup>، وهناك حالات تقتضي القطع بين الجملتين كأن «تختلفا خبرا وطلبا... أو إن

<sup>1</sup>- ينظر: السكاكى، مفتاح العلوم. ص 480.

<sup>2</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 463.

<sup>3</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 481.

<sup>4</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 481, 482.

<sup>5</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 463.

اتفقنا خبراً فأن لا يكون بينهما ما يجمعهما عند الفكرة جمعاً من جهة العقل أو الوهم أو الخيال».<sup>1</sup>

فمن نماذج القطع بين الجملتين إن اختلفتا خبراً وطلباً قول الشاعر:<sup>2</sup>

ألقاه من زهد على غارب	ملّكته حبلي ولكنّه
انتقم اللّه من الكاذب	وقال إني في الهوى كاذب

فالجملة الأولى من البيت الثاني وردت خبرية، أما الجملة التي استهلّ بها الشّطر الثاني من البيت فجاءت إنشائية، لأنّه أراد الدّعاء بقوله "انتقم".

ومن نماذج الحالة الثانية قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾<sup>١٧</sup> و﴿إِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾

﴿وَإِلَى الْجَبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ﴾<sup>١٨</sup> و﴿وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾<sup>٢٠</sup> (الغاشية). فالمقام هنا مقام تيقّظ وإلا لا يمكن للقارئ أن يستوفي كلام رب العزة لأهل الوير مبصراً لهم الدلائل وفق نسق عقليّ، وذلك «لبعد البغير عن خياله في مقام النّظر، ثم لبعده في خياله عن السماء، وبعد خلقه عن رفعها، وكذا الباقي، لكن إذا وفاه حقّه بتيقّظه لما عليه تقبّلهم في حاجاتهم جاء الاستجلاء؛ وذلك إذا نظر أنّ أهل الوير إذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي، كانت عنایتهم مصروفة لا محالة إلى أكثرها نفعاً وهي الإبل، ثم إذا كان انفاسهم بها لا يتحصل إلا بأن ترعى وتشرب كان جلّ مرمي غرضهم نزول المطر، وأهم مسارح النظر عندهم السماء، ثم إذا كانوا مضطربين إلى مأوى يأويهم وإلى حصن يتحصنون فيه، ولا مأوى ولا حصن إلا الجبال»<sup>3</sup>. وتحليل "السكاكى" هذا بمعطياته هو تحليل مقاميٍ تداوليٍ كما نلاحظ.

❖ التّوسيط بين كمال الاتّصال وكمال الانقطاع: والحالـة المقتصـية له «هي إن اختلفـا خـبراً وطلـباً أـن يكونـ المـقامـ مشـتمـلاً عـلـى ما يـزـيلـ الاختـلافـ، من تـضـمـينـ الـخـبرـ معـنىـ الـطـلبـ أوـ الـطـلبـ معـنىـ الـخـبرـ»<sup>4</sup>. والنـماذـجـ عـلـى شـاكلـتهـ كـثـيرـةـ نـسـوقـ مـنـهـ قـولـهـ تـعـالـىـ: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي الْنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَنَ اللَّهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>٨</sup> يـمـوسـيـ إـنـهـ أـنـ اللـهـ أـلـهـ أـلـهـ عـرـيـزـ الـحـكـيمـ وـأـلـقـ عـصـاـكـ فـلـمـ رـأـهـ كـانـهـ جـانـ وـلـ مـدـبـرـاـ وـلـمـ يـعـقـبـ يـمـوسـيـ لـأـيـخـافـ لـدـيـ الـمـرـسـلـوـنـ﴾<sup>١٠</sup> (النـمـلـ). فالـكـلامـ هـنـا اـشـتـملـ عـلـى تـضـمـينـ الـطـلبـ

<sup>1</sup>- السـكـاكـيـ، مـفتـاحـ الـعـلـومـ. صـ464ـ.

<sup>2</sup>- يـنـظـرـ: المـصـدرـ نـفـسـهـ. صـ483ـ.

<sup>3</sup>- المـصـدرـ نـفـسـهـ. صـ469ـ.

<sup>4</sup>- المـصـدرـ نـفـسـهـ. صـ470ـ.

معنى الخبر؛ ذلك أن قوله "ألق عصاك" معطوف على قوله "أن بورك" والمعنى فلما جاءها قيل بورك، وقيل ألق عصاك لأن "أن" هذه جاءت بعد فعل في معنى القول.<sup>1</sup>

#### د- الإيجاز والإطناب ومقام الكلام

**1- مقامات الإيجاز:** الإيجاز هو آداء المقصود من الكلام بأقلّ من عبارات متعارف الأوساط<sup>2</sup>؛ أي التعبير عن المقصود بأقلّ قدر من الألفاظ، تقليلاً لا يخلّ بأداء المعنى ولا يخل بالمقصود، وهو أن تجعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في تأدية المعاني. والأوساط من الناس «هم الذين لم يصلوا إلى رتبة البلاغة ولم ينحطوا إلى حالة الفهامة، وهم يعبرون عن مقصودهم بكلام صحيح الإعراب من غير مراعاة ما يقتضيه الحال في بلاغة الكلام»<sup>3</sup>. والحقيقة أنّ عبارة "متعارف الأوساط" هنا هي ما صيغ بлагيّا تحت مسمى "المساواة" قرينة "الإيجاز والإطناب"، تدلّ على تأدية المعنى المراد بما لا يزيد عن اللّفظ المراد ولا ينقص عنه. والإيجاز عند السكاكبي ضرب من ضروب الاختصار، له مقامات معلومة «فما صادف من ذلك موقعه حمد وإلا ذم، ويسمى الإيجاز إذ ذاك عيّا وتقصيراً»<sup>4</sup>.

هناك نوعين من الإيجاز: إيجاز القصر وإيجاز الحذف

❖ **إيجاز القصر:** و«يكون بتضمين العبارات القصيرة معانٍ كثيرة من غير حذف»<sup>5</sup>، فهو ما تزيد فيه المعاني وتقصر الألفاظ دون حذف، من مواضعه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقَصَاصِ حَيَاةٌ يَأْوِي إِلَّا لَبَّيْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة)، حيث صرّح فيه بالمطلوب وهو "الحياة" مع ورودها نكرة تعظيمياً لها، وهو على إيجازه أصاب المحرّر على أوجز كلام عندهم في هذا المعنى قوله: "القتل أثني لقتل" ثم لما فيه من ردّ عن القتل، وهو ملفوظ على إيجازه جمع بين متناقضين الحياة وضدها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>- ينظر: السكاكبي، مفتاح العلوم. ص 471.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 493.

<sup>3</sup>- عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالمية، علم المعاني. ص 117.

<sup>4</sup>- السكاكبي، مفتاح العلوم. ص 494.

<sup>5</sup>- السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة. ص 177.

<sup>6</sup>- ينظر: السكاكبي، مفتاح العلوم. ص 494.

ومن إيجاز القصر قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَبَّ فِيهِ هُدَىٰ يَتَنَزَّلُ مِنَ السَّمَاوَاتِ﴾ (البقرة) ومعناه هدي الضالّين الذين تحولوا إلى التّقوى بعد الضلال، والمعلوم أنّ الهدية إنما تكون للضالّ لا للمهتدى، وتكمّن بлагة الأسلوب هنا في وصف الشيء بما يقول إليه<sup>1</sup>.

❖ **إيجاز الحذف:** و«يكون بحذف شيء من العبارة لا يخل بالفهم، مع قرينة تعين المذكور»<sup>2</sup>. فهو ما تزيد فيه المعاني وتقصر الألفاظ بمعونة الحذف. من مواضعه في النص القرآني قوله تعالى ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَالَكَ الْحَجَرَ فَانْجَرَتْ مِنْهُ أَثْنَتَ عَشَرَةَ عَيْنًا﴾ (البقرة: ١٧). أفادت فضرب فانفجرت وهو الجزء المذكور من الآية. ونظيره من إيجاز الحذف قوله أيضاً: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَالَكَ كَذَلِكَ يُحِيِّ الَّهُ الْمَوْتَى﴾ (البقرة: ١٨) فيها جزء مذكور مفاده فضربوه فحيي فقال تعالى: «كذلك يحيي الله الموتى»<sup>3</sup>. والجزء المذكور في هذين المقامين دلّ عليه سياق القول.

والمحذف إما أن يكون:<sup>4</sup>

- حرف: كما هو وارد في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظِيمُ مِنِّي وَأَسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيقًا﴾ (مريم). حدث فيها أن اختصرت مقدمة هاتين الجملتين وهي "رب" بأن حذفت كلمة النداء "يا" وحذفت كلمة المضاف إليه وهي "ياء" المتكلّم واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة هي المنادي.

- جملة: نمثل له بقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَغْنَيْنَاكُمْ حَلَالًا طَيْبًا وَأَنْقُوا اللَّهُ إِلَيْكُمْ اللَّهُ عَفْوٌ رَّحْمَمٌ﴾ (الأనفال: ٦٩) بطيء ذكر "أبخت لكم الغائم" لدلالة فاء السبيبة في قوله "فكلوا".

- جملة: مثلما نجده في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَيْنَا دَاوِدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا لَهُمْ لَهُ أَنْدَلِلُهُ الَّذِي فَضَلَّنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النمل: ١٥). فقد أخبر تعالى عمّا صنع بهما وأخبر عمّا قالا كأنه قال نحن فعلنا إيتاء العلم وهم فعلا الحمد، ومنه ترتّب الحمد على إيتاء العلم.

<sup>1</sup>- ينظر: السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 494.

<sup>2</sup>- السيد أحمد الهاشمى، جواهر البلاغة. ص 179.

<sup>3</sup>- ينظر: السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 494.

<sup>4</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 495، 499.

المسند: من الإيجاز قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَرْدَادُوا كُفَّارًا لَّنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠) (آل عمران)، إذ الأصل فيه لن يتوبوا فلن يكون قبول توبتهم، فأثر الإيجاز لانتقاء الملزم بانتقاء اللازم، أي انتقاء قبول التوبة لانتقاء حصولها أصلاً.

-**حذف الشرط**: في مثل قوله تعالى: ﴿يَعْبُدِي الَّذِينَ أَمْنَوْا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِنَّمَا فَاعْبُدُونِ﴾ (العنكبوت) إذ في أصله إن لم يتأت أن تخلصوا العبادة لي في أرضٍ ما فإني في غيرها أعبدوني وأخلصوا العبادة لي، لذا حذف الشرط وعوض عنه تقديم المسند مع إرادة الاختصاص بالتقديم.

صلة الموصول: مثل ما نجده في كلام العرب قولهم: "جاء بعد <sup>اللتّي</sup> والّتي". "الّتي" هنا هي المخولة والشّدائد التي بلغت من شدّتها وفضاعتها مبلغاً عظيماً، لذلك حذفت صلة الموصول إيثاراً للإيجاز.

المضاف إليه: من إيجاز حذف المضاف إليه قوله تعالى: ﴿ وَآخْرُونَ أَعْتَرُوهُمْ خَلَطُوا عَمَلًا لِصَنْلَحًا وَآخَرَ سِيَّعَسَى اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (التوبه) . أصل الكلام هنا خلطوا عملا صالحا بسيئا آخر سيئا بصالح، ذلك أن الخلط يستدعي مخلوطا به ومخلوطا فيه.

وبالتالي حتى نقف على دلالة أشباه هذه العبارات لا ينبغي أن نتوقف عند حدود النّظر لعناصر الأسلوب النّحويّ وحدها، بل تتجاوزها لتشمل عنايتنا العناصر اللّغوية وغير اللّغوية، وكلّ ما له أثر في إنتاج الدلالة، من منطلق أنه «قد لا يعطي الأسلوب بمعزل عن سياقه اللّغويّ الأكبر أو بعض العناصر الخارجية الأخرى دلالة ما، أو أنه على أقلّ تقدير لا يكون واضحاً بالنسبة إلى مثلكيه، فيحتاج في توجيه معناه إلى عناصر سابقة أو لاحقة له أو خارجه عنه، ومن ثمّ فإنّه ليس من الصّواب أن نحكم بمعنى أسلوب ما من خلال شكل ذلك الأسلوب فقط من دون وضع اعتبار لمكملات القول الأخرى»<sup>1</sup>.

**2- مقامات الإطناب:** الإطناب هو أداء المقصود بأكثر من عبارات متعارف الأوساط سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل<sup>2</sup>. كأن تكون الزيادة على مستوى المعنى لا لفظ. وإذا كان الإيجاز عند "السكاكيني" ضرب من ضروب الاختصار فإن الإطناب ضرب من ضروب التطويل، وهو الآخر له مقامات خاصة إذا وقع موقعه حمد وإنما وعد الإطناب حينها

<sup>1</sup> عرفات فيصل المناع، السياق والمعنى دراسة في أساليب النحو العربي، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، ط01، الجزائر، لبنان، 2013. ص107.

<sup>2</sup>- بنظر : السّكاكِي ، مفتاح العلوم . ص 493.

إكثاراً وتطويلاً<sup>1</sup>. والتطويل نظير الحشو غير أنَّ الفرق بينهما أنه «إذا لم تكن في الزيادة فائدة يسمى تطويلاً إن كانت الزيادة غير متعلقة، ويسمى حشو إن كانت الزيادة متعلقة»<sup>2</sup>. وكل من التطويل والخشوا معيب في الكلام ومخلٌ ببلاغته وهو دون مرتب البلاغة إلا إذا استدعاه المقام وكان وروده لغاية بلاغية مقصودة.

يتَّخذ أسلوب الإطناب مقامات مختلفة تتولَّد عنها مقاصد بلاغية متعددة ذكر بعضها في النقاط التالية:<sup>3</sup>

- تكثير الجمل: من مواضع الإطناب الموافقة لذلك في الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخِتَارِ النَّهَارِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلَكِ أَلَّا تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخِيَا إِلَيْهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَحَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَأَيَّتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٦٤). وقع الإطناب في هذه الآية بتعداد الجمل بحكم مقام الخطاب، لأنَّ الخطاب الموجه للعموم لا يخصُّ الإنس فقط بل يشمل الثقلين، ولا يخصُّ قرنا دون قرن بل يشمل القرون كلَّها، لذلك ترك الإيجاز إلى الإطناب بالتصريح بخلق كلَّ الممكنات من الموجودات لتدلَّ قطعاً على القدرة المطلقة لله.

- ذكر الخاص بعد العام: من مواضع الإطناب قوله تعالى: ﴿قُولُوا إِمَّا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنْزِلَ إِلَيْهِمْ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْوَبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة: ١٣٦). فقد أوثر الإطناب هنا على إيجازه المقدر "إمَّا بالله وبجميع كتبه" وقد جيء به مراعاة لحال أهل الكتاب، لأنَّ فيهم من لا يؤمن ببعض الكتب على حساب أخرى مع أنَّ كلَّ منهم مدعٌ للإيمان بجميع ما أنزل الله، ثمَّ في الإطناب تقوير لأهل الكتاب وليس لهم من نالوا من كرامة الاهتداء.

- زيادة التأكيد: وهو مقام الإطناب الذي نلمسه في الآية الكريمة ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا يَنْجِزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ (البقرة: ٤٨). فالخطاب في هذه الآية لم يأت موجزاً وهو "اتَّقوا يوماً لا خلاص فيه من العقاب لكلَّ مذنب" بل جاء كلاماً مفصلاً فيه إطناب غايته نقش

<sup>1</sup> ينظر: السكاكى، مفتاح العلوم. ص 494.

<sup>2</sup> السيد أحمد الهاشمى، جواهر البلاغة. ص 181.

<sup>3</sup> راجع هذه النماذج وغيرها في المفتاح ص 499، 505.

صورة ذلك اليوم في ذهن السّامِع العَالَم منه والجَاهِل، المُعْتَرَف والجَاهِد، الْمُسْتَرِشِد والمعانِد والفاهم والبَلِيد لئلا يختص المطلوب منهم بفهم أحدهم دون آخر، أو يخلص إلى ضمير بعض دون بعض.

- زيادة الإِيْضاح لتأكيد المعنى في ذهن السّامِع: ومن أَمْتَنَتْهُ قُولَه نَعَالِي حَكَايَة عن مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿قَالَ هِيَ عَصَائِي أَتَوْكِئُ عَلَيْهَا وَأَهْمُشُ بِهَا عَلَى عَنَمِي وَلَيْ فِيهَا مَأْرِبٌ أُخْرَى﴾ (طه) جواباً على قوله

تعالى: ﴿وَمَا تِلَكَ بِسَمِينَكَ يَنْمُوسَى﴾ (طه) من باب الإِطْنَاب، إذ لو أَرِيدَ الإِيْجَاز لاكتفى بقوله هي عصاي، ولكن في جوابه فضل في البين لغاية مقصودة هي تأكيد المعنى في ذهن السّامِع.

- التّقْرير: ومن الإِطْنَاب وهو في موقعه قول "الْخَضْر" "لَمُوسَى" عليهما السّلَام عندما سُأله للمرّة الثانية ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِعَ مَعِي صَبَرًا﴾ (الكهف) بزيادة "لَك" لاقتضاء المقام مزيد تقرير لما

كان قد تقدّم من قوله: ﴿قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِعَ مَعِي صَبَرًا﴾ (الكهف) وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحْطِطْ بِهِ خُبْرًا (الكهف).

- زيادة المبالغة: من مواضع الإِطْنَاب التي تدرج في هذا الإِطْنَاب ما ورد على لسان "زَكْرِيَا" عليه السّلَام قوله: ﴿قَالَ رَبِّي إِنِّي وَهَنَ الْعَظَمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبَاهُ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيقًا﴾ (مريم).

إنّ أصل معنى الكلام ومرتبته الأولى هنا "يا رب شخت"، كون الشّيخوخة تشمل ضعف البدن وشيب الرأس، ثمّ تركت هذه المرتبة لتوخي مزيد التّقْرير إلى تفصيلها في "ضعف بدني وشاب رأسى"، ثمّ تركت هذه المرتبة لاستعمالها على التّصريح إلى مرتبة أبلغ وهي الكناية في قوله "وهنت عظام بدني"، ثمّ لقصد مرتبة رابعة أبلغ في التّقْرير بنية الكناية على المبتدأ فحصل "أنا وهنت عظام بدني"، ثمّ لطلب تقرير أنّ الواهن هي عظام بدنـه قصدت مرتبة سادسة وهي سلوك طريقـي الإِجمال والتّفصـيل فحصل "إنـي وهنت العظام من بدني". وهكذا تركت الحقيقة في شـاب رأسـي إلى أبلغ منها وهي الإِستـعارة وكلـ ذلك لـزيادة المـبالغـة في آداء الدـلـالة المـقصـودـة المتـوـصـلـ إـلـيـها عبر خطـوات استـدـلـاليةـ.

- الإِيْضاح بعد الإِبْهَام: بغية خلق عنصر التشـويـق لـتمـكـينـ المعـنىـ فيـ ذـهـنـ السـامـعـ مثلـ ماـ نـجـدـهـ فيـ دـعـاءـ "مـوسـىـ"ـ عـلـيـهـ السـلـامـ ﴿قـالـ رـبـ أـشـرـحـ لـيـ صـدـرـ﴾ (طه)ـ بـزيـادةـ "لـيـ"ـ لـتأـكـيدـ الـطـلبـ باـنـشـرـاحـ الصـدرـ،ـ وـقـولـهـ "اـشـرـحـ لـيـ"ـ أـفـادـ أـنـ شـيـئـاـ مـاـ عـنـهـ يـطـلـبـ شـرـحـهـ فـكـانـ بـذـلـكـ الـخـطـابـ مـجـمـلاـ،ـ وـلـمـ قـالـ صـدـرـيـ غـداـ مـفـصـلاـ وـكـانـ الـطـلـبـ وـقـتـ الـإـرـسـالـ،ـ الـذـيـ هـوـ مـقـامـ مـزـيدـ اـحـتـيـاجـ إـلـىـ اـنـشـرـاحـ الصـدرـ نـظـراـ لـمـاـ تـتـلـقـاهـ الرـسـالـةـ مـنـ مـكـارـهـ.

من خلال عرضنا لبعض المعطيات الخاصة بتلك الأساليب البلاغية يتضح لنا أنّ المعنى في التركيب يتأثر حسب نوع الأسلوب الموظف ومقامات التوظيف، حيث يلجأ المتكلّم إلى توظيف صيغ تعبيرية مختلفة ينتقل عبرها من معنى صريح إلى آخر استلزاميّ، رغبة منه في خلق سمات تركيبية دلالية مميزة لخطابه، ويظلّ الغرض المتعلق بمبدأ الإفادة هو مراد المتكلّم، وهو ما يحدد طريقة نظمه للكلام.

يرتبط هذا التحليل اللغوي للنماذج المعروضة بالتحليل التداوليّ، كون المتنقى قد لا يقع على مستوى الفهم، موازاة مع عدم تحقيق الإفهام من طرف المتكلّم في حالة عدم مراعاته ترتيب الكلام، وبالتالي يكون بعيداً عن تحقيق عنصر الإفادة.

إنّ الأساليب العدولية المشار إليها هي أساليب تداولية تتحدد خواصها التركيبية وسماتها الدلالية باعتبار المقام الصادرة عنه، فكلّ أسلوب محكوم بغاية تداولية، وكلّ تركيب نابع عن اختيار لغويّ يناسب المقام حتى يحقق مقاصداً تواصليّة معينة.

### 3-2-5-2- علم البيان وفاعلية المقام

مفهوم علم البيان كما يشير إليه تعريف "السكاكبي" يفترض التعبير عن المعنى الواحد بطرق مختلفة تحقيقاً لمطابقة الكلام لمراد منه. ويضيف "السكاكبي" أنّ التعبير عن المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يكون بالدلّالات الوضعية وإنما يكون بنظريتها العقلية.

قد تقصّر التراكيب الحقيقة بدلالاتها الوضعية التعبير عن المعنى المراد أو عن مقصد المتكلّم، لذلك نراه يلجأ إلى توظيف الأسلوب غير المباشر بأنماطه المختلفة ودلالاته الضمنية مراعياً ومحققاً بذلك المطابقة لمقتضى الحال التي لا يمكن أن تتمّ إلا عبر هذه الأساليب، «وإنما كانت أساليب البيان أوضح من أسلوب الحقيقة لما فيها من الدلالة على المقصود بالشاهد والدليل، إلّا أنّ الناقص في المعنى بالكامل فيه والمعقول بالمحسوس بمعونة المقام»<sup>1</sup>.

في الدلالات العقلية يتمّ الانتقال من معنى إلى آخر لوجود علاقة بينهما، إذ لا نصل إلى المعنى المقصود بدلاله اللفظ وحده مثل تشبيه الخد بالورد. ومدار الأمر هنا على الاستعارة والكناية والتمثيل والمجاز المرسل، وهي أساليب تختلف درجاتها في التعبير عن المعنى وتأكيده. وإذا كان الأمر كذلك فإنّا لا شكّ قد نصادف بعضلات دلالية لو عالجنا الأساليب البينية من ناحية دلالية لأنّ معناها لا يستقيم إن نحن أخذنا بالدلالة الوضعية للأسلوب، لذلك تتبعي

<sup>1</sup>- منال نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية. ص60.

دراستها في ضوء نظرية المقام، ففي كثير من الأحيان تتوقف معرفة مقصود الخطاب ومقصد المتكلم على معرفة الخلفية المعرفية المشتركة بين طرفي الخطاب والظروف المحيطة بالقول.

من خلال النماذج الموالية سنحاول أن نبين دور هذه الأساليب في الكشف عن المقامات المختلفة، وعن مقاصد المتكلّم المتضمنة في القول، انطلاقاً من تحليل المقال في سياقه المقاميّ.

## **أولاً- الأساليب العدولية ومقاصدها التواصيلية**

**أ-التشبيه والاستعارة وفاعلية المقام:** بما مفهومان لا ينفصلان عن بعضهما كون الاستعارة

**ضرب من ضروب التشبيه.** ومن نماذج التشبيه التي نعثر عليها في "المفتاح" قول الشاعر:<sup>١</sup>

وَبِدَا الصُّبَاحُ كَأَنْ غَرِّتَهُ وَجْهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يَمْتَدِحُ

هو تشبيه فيه إيهام كون المشبه أتمّ من المشبه به في وجه التشبيه، أي أنّ وجه الخليفة أتمّ من الصّباح في نوره وضيائه وحسنه، فالشاعر هنا في مقام المدح، وقد تبدو لنا الصورة المرسومة بسيطة مستهلكة بساطة التركيب اللغوي حتى المعنوي، غير أنها صورة استطاع من خلالها الشاعر أن يصور الحال التي عليها ممدوحه، بمعنى أنه استطاع أن يجلي لنا مقام الكلام انطلاقاً من المقال. ومنه كذلك قول آخر:<sup>2</sup>

وأرض كأخلق الكرام قطعتها وقد كح الليل السمّاك فأبصرا

مقام الكلام هنا لا يختلف عن سابقه وهو مقام المدح الذي يصرف تحقيق الدلالة الوضعية ويقود إلى أبعد من ذلك من دلالات مجازية، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي هنا هي أداة التشبيه الكاف التي لا تدع مجالاً للشك أنّ المقام هنا مقام مدح، على اعتبار أنّ المدوح في تأدية معنى السعة أكمل من الأرض متباعدة الأطراف، أو بمعنى آخر فإنّ الشاعر لما رأى استمرار وصف الأخلاق بالضيق والسعة عمد إلى تشبيه الأرض الواسعة بخلق الكريم مع ما في ذلك من بيان الحال.

ومن التشبيه ما ورد في القرآن الكريم عن مستحلي الربا قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرَّبْوَا وَأَهْلَ اللَّهِ أَبْيَعُ وَحَرَمَ اللَّهُو﴾ (البقرة: ٢٧٥) مع اقتضاء المقام بظاهره "إنما الربا مثل الربح" ، لأنَّ

<sup>1</sup>- ينظر: السّاكِي، مفتاح العلوم. ص 570.

<sup>2</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 572.

الكلام في الربا لا في البيع، وذلك ذهاباً ممّن قالوا ذلك إلى جعل الربا في باب الحل أقوى حالاً وأعرف من البيع<sup>1</sup>.

ومن ضروب الاستعارة عند "السكاكى" الاستعارة التبعية التي تقوم على تقدير الاستعارة في متعلق المعنى، وفي هذا السياق يحدّد لنا "السكاكى" المقام الذي يسمح لنا باستعارة الفعل في غير ما وضع له، يقول: «فلا تستعيّر الفعل إلاّ بعد استعارة مصدره، فلا تقول نطقت الحال بدل دلت إلاّ بعد تقرير استعارة نطق الناطق، لدلالة الحال على الوجه الذي عرفت من إدخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه»<sup>2</sup>.

وممّا يدلّنا دلالة صريحة لا يساورها شكّ أنّ "السكاكى" كان يعتدّ في تحليلاته بمقتضى المقام ما نصادفه في تعليقه على كلام البلاغيين الذين سبقوه قوله: «ولو أنّهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكتابية بأن قلّبوا فعلوا في قولهم (نطق الحال بهذا) الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكتابية عن المتكلّم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة»<sup>3</sup>. ففي هذا النموذج وكغيره من النماذج ينطلق "السكاكى" في تحليله من مقام القول بغية استجلاء مقاصده الخطابية.

ومن أمثلة الاستعارة التبعية أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِيَأْيَتَ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ أَنْتَرَكَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران). فالمقام الذي صدر عنه وفيه القول ينافي توظيف الفعل "بشرهم" كون البشري مرتبطة بما يسرّ على عكس ما هو وارد في الآية من التبشير بعذاب أليم، وهو مع تكيره يحمل كلّ أنواع العذاب. وقول قوم شعيب عليه السلام: ﴿قَالُوا يَدْشُعَيْبُ أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَرْكَ مَا يَعْبُدُ إِبَائُونَا أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَوْإِنَّكَ لَأَنَّ الْحَلِيمَ الرَّشِيدَ﴾ (هود) بدل إنّك لأنّ السفيه الغوي<sup>4</sup> مما يستدعيه المقام بمعونة قرائن الأحوال، ولكن جاء تقدير الاستعارة في متعلق المعنى لقصد المبالغة في الكلام من باب التهكم مما يوجبه المقام.

<sup>1</sup>- ينظر: السكاكى، مفتاح العلوم. ص 573.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 611.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص 615.

<sup>4</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 611.

وإذا كان التشبيه في الاستعارة قائم على دعوى الادعاء أي ادّعاء أنّ المستعار له من جنس المستعار منه، يرى "السكاكى" أنه لا يتوجّب علينا القول «لم تستعمل الكلمة فيما هي موضوعة له»<sup>1</sup>؛ ومعنى ذلك أننا لا نعتدّ بأصل الكلمات في الوضع اللّغوي كون التشبيه فيه توهم بصفات تصوّرية لا حقيقة، ولا بأس أن نشير في هذا الإطار إلى قول "المتنبي" يصف نفسه وأفراد قومه:<sup>2</sup>

# نحو ملجن في زي ناس فوق طير لها شخص الجمال

"الفالمتبيّ" بنى دعوى الجنية على ادّعاء أنه وقومه من الجنّ، وعدّ جمالهم من جنس الطير، مما يجعلنا نستنتج بطريق التأویل أمرين:

-المتّعارف أنّهم في غاية الجرأة والجمال مع الصورة المعلومة

-وغير المتعارف ما له تلك الجرأة والجمال لا مع تلك الصورة بل مع صورة أخرى يجسدّها "المتبّي" في صورة الجنّ والطير.

وتحل محل أدلة التشبيه هنا يخلق في الحقيقة تماثلاً بين المشبه والمتشبه به حيث لا مجال لوجود هوة بينهما مع أنَّ الوضع اللغوي والعرفي يأبى ذلك، وتحليل القول في ظلِّ الظروف الصادرة ضمنها مما يستدعيه المقام، ومقام القول هنا هو المدح والمباهاة بالذات على عادة "المتبَّي"، كلَّ هذا يجعل منها أموراً تصوُّرية لا صفات حقيقية ساهمت في بيان الحال.

## بـ-المجاز وفاعليّة المقام

**1-المجاز اللغوي** الراجع إلى معنى الكلمة غير المفید: «هو أن تكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد فستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة»<sup>3</sup>. انطلاقاً من هذا التعريف يمكن أن نضبط مقام توظيف هذا الصنف من المجاز توظيفاً سليماً، فهو يستلزم:

-أن تكون الكلمة موضوعة لحقيقة ما مع قيد الاستعمال في ذلك المعنى.

-أن تستعملها لتلك الحقيقة مع الخروج عن قيد الاستعمال للدلالة على المعنى الحقيقي.  
-وجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

مثال ذلك أن تستعمل الكلمة "المشفّر" وهو لفظ موضوع للشّفة التي يخصّ بها البعير للإنسان، فتقول "فلان غليظ المشفّر" في ضمن قرينة دالة على أنّ المراد هو الشّفة لا غير<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- السّاكِي، مفتاح العلوم. ص 602.

<sup>2</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 603.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه. ص 594.

<sup>4</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 594.

2- المجاز اللغوي الراجع إلى المعنى المفید الخالي عن المبالغة في التشبیه: «هو أن تعری الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرینة إلى غيره للاحظة بينهما، ونوع تعلق»<sup>1</sup>. يصوغ لنا "السکاکي" في تعريفه لهذا الصنف من المجاز المقام الذي يستدعي توظيفه من خلال التشبیه إلى شروط الاستعمال، وهي:

- خروج الكلمة عن دلالتها الأصلية إلى دلالة أخرى إضافية

- وجود تعاشق بين المعندين الأصلي والإضافي

- وجود القرینة المانعة من إرادة المعنى الأصلي

من أمثلته قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِدْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَنِ الرَّجِيمِ﴾ (النحل)، حيث استعملت "قرأت" مكان "أردت القراءة" لكون القراءة مسببة عن إرادتها استعمالاً مجازياً بقرینة الفاء، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَابِتَا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾ (الأعراف) في موضع "أرداها" بقرینة "فجاءها بأسنا" وبالبأس الهلاك. والداعي إلى خروج اللفظ عن دلالته المباشرة هو ما استدعاه المقام من وعيه بالهلاك<sup>2</sup>.

3- المجاز العقلي: «هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلّم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفاده للخلاف لا بوساطة وضع. كقولك أنت الريبع البقل... وأنه قلتُ خلاف ما عند المتكلّم من الحكم فيه دون أن أقول خلاف ما عند العقل لئلا يتمتع طرده بما إذا قال الدهري عن اعتقاد جهل أو جاهل غيره: أنت الريبع البقل رأينا إنفات البقل من الريبع فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر، ولذلك لا تراهم يحملون نحو:

أشاب الصغير وأفنى الكبير      كرّ الغدة ومرّ العشي

على المجاز ما لم يعلموا أو يغلب في ظنّهم أنّ قائله ما قاله عن اعتقاد... وإنما قلت لضرب من التأويل ليحترز به عن الكذب، فإنه لا يسمى مجازاً مع كونه كلاماً مفيدة خلاف ما عند المتكلّم...»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> السکاکي، مفتاح العلوم. ص595.

<sup>2</sup> ينظر: المصدر نفسه. ص597.

<sup>3</sup> المصدر نفسه. ص627، 628.

يتحدد اعتماد "السّكاكِي" بمفهوم المقام في تحديده لدلاله المصطلح (المجاز العقلي) من خلال ضبطه لقواعد الاستعمال التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إفاده الكلام خلاف ما عند المتكلم بمقتضى خروجه عن المترافق أو المأثور لديه.
- الخروج عن العرف اللغوي وهذا يستدعي تحليل الكلمات بمعزل عن أصل الوضع.

يُحتاج إلى التأويل وإمعان الذهن من أجل الوصول إلى إيجاد نوع العلاقة القائمة بين المعينين الحقيقي والمجازي: كقولك "أنت الربع البقل" هو ملفوظ عندما نقرأ للوهلة الأولى ندرك مجازية الدلالة بحكم خروجه عن العرف اللغوي والمعرفي، إذ لا يعقل نسب فعل الإنبات للجامد وهو الربع بحكم العقل. وقد ينتفي الحكم بخلاف ذلك إذا أقي الكلام عن اعتقاد جاهل بحقيقة الوضع، هذا ما جعل "السّكاكِي" يتتبّع إلى دور المقام الذي يشغله المتلقّي في صدور مثل هذه التراكيب، التي يمكن أن تصدر عن اعتقاد أو من دون اعتقاد بأصل الوضع تجعلنا نحكم بمجازيتها أو بخروجها عن المجاز، لذلك لا بدّ أن نأخذ بعين الاعتبار الحال التي عليها المتلقّي، حتى نتمكن من تحليل وفهم مثل هذا الخطاب وغيره من الخطابات المجازية.

**ج-الكلية وفاعلية المقام:** الكلية هي الأخرى من الأنساق التعبيرية التي تقوم على إخفاء وجه التصريح مما يجعلها تدرج ضمن المبهمات الخطابية التي لا يمكن أن تؤدي قصدها التواصلي بمعزل عن المقام. عبارة "كثير الرّماد" إذا حاولنا تحديد دلالتها الإيحائية نقول أنها توحى بكثرة إشعال النار التي تفترض الناتج عنها الرّماد، وهي الدلالة السطحية للعبارة، ولكن ما علاقة ذلك بالمضيافية إذا انطلقنا من الاعتقاد القائل بأنّ كثرة الرّماد يستوجب كثرة القرى في الفكر العربي القديم؟ من هنا ينطلق "السّكاكِي" في تحليل القول وإبراز العلاقة بين هذا التراكيب وذاك الاعتقاد من خلال الاستعانة بالظروف التي نتج عنها وفي ظلّها القول<sup>1</sup>.

إنّ مقتضى الحال الذي صدرت عنه عبارة "كثير الرّماد" يستدعي تعلّقها بشيء آخر هو كثرة الجمر الذي يستدعي بدوره معنى آخر هو كثرة الطبخ، التي تستوجب كثرة الأكل، وهذه الأخيرة تستلزم كثرة الضيوف، مما يفترض أنه شخص مضياف لكلّ من صدرت العبارة في حقّه.

ومن التّعبيرات الكلية عندهم التي تدلّ على المضيافية عبارة "مهزول الفصيل"، مما الذي استدعي العلاقة بين هذا التراكيب اللغوي وتلك الدلالة؟ أكيد هو معرفة سياق الحال الذي صدرت عنه الكلية فـ«هزال الفصيل يلزم فقد الأمّ، وقدها مع كمال عنابة العرب بالنّوق لا سيما

<sup>1</sup>- ينظر: السّكاكِي، مفتاح العلوم. ص640.

بالمثليات (التي تلّاها ولدّها) منها لقوام أكثر مجاري أمرهم بالإبل يلزم كمال قوّة الدّاعي إلى نحرها، وإنّ لا داعي إلى نحر المثليات أقوى من صرفها إلى الطّبائخ، ومن صرف الطّبائخ إلى قري الأضياف، فهذل الفصيل كما ثرّى يلزم المضيافّية بعدّة وسائط»<sup>1</sup>. فهنا تمّ تحليل العبارة الكناية في ظلّ مراعاة مقتضى الحال الذي صدر عنه كلّ مفهوم.

وهكذا ومن خلال النّظر إلى علوم البلاغة في ضوء المقام يتبيّن لنا أنّ "السكاكى" قد قدّم صياغة متكاملة في عمومها - بلاغة المقام من خلال علمي المعاني والبيان، وإن لم يعن بالقضايا المقامية في البديع؛ فقد أشار إلى مقتضيات الأحوال أو المقامات التي تصاحب الأساليب البلاغية المختلفة، فكلّ أسلوب بلاغي لديه محكوم بالمعنى الذي يريد المتكلّم وبالمقام الذي يرد فيه، وأحكام المعنى من طرف المقام هو توجيه دلالة الأسلوب نحو دلالة معينة مع تجاوز تعدد التأويل، وفي هذا السياق يحدّد "هایمس" Hymes الدور الذي يلعبه المقام في الفهم «أنّه يحصر من جهة عدد المعاني الممكنة، وأنّه يساعد من جهة أخرى على تبني المعنى المقصود»<sup>2</sup>. فاستعمال مفهوم ما مرتبطة بجملة من المعاني التي يمكن الكشف عنها من خلال المقام، واستعماله ذاك يحيل إلى المعنى الذي يحتمله بمعزل عن المعاني الممكنة لذلك المقام.

بالإضافة إلى ذلك فقد فهم "السكاكى" بعض التراكيب أو الصيغة التعبيرية فهما يتتفق ومعطيات الدرس التدّاولى المقاميّ، متجاوزاً النّظر إليها في صورتها الشكليّة كما هو الحال مع الأساليب البيانية، إذ المعنى في مثّلها يتعدّر الوصول إليه إذا أخذنا في الاعتبار الصيغة الشكليّة للخطاب، هذا الأخير الذي لا يتحدّد من خلال الأشكال اللغوية المكونة له فحسب، بل أيضاً من خلال ربط هذه الأشكال بنظيراتها من العناصر الخارجية غير اللغوية التي تتدخل في تشكيل البنية الدلالية للخطاب قصد إدراك قيمته الإخبارية. وعلى هذا الأساس تغدو تلك العناصر عوامل مفعولة للخطاب بما تضيفه من جوانب إيضاحية. ومن هنا يتحدّد دور المقام في تحديد الوظائف الإحالية لبعض الصيغة التعبيرية ومن ثمة في تحديد الدلالة، حيث يمكننا من معرفة الأسباب الكامنة وراء خروج تلك الصيغة عن ظاهر معناها.

وكخلاصة لمفهوم التّواصل عند "السكاكى" يمكن القول أنّ معطيات البلاغة السكاكية تتّفق بتلك المقولات ومعطيات الدرس اللّساني والتّدّاولي الحديث، نقصد بذلك مخطط التواصل الذي

<sup>1</sup>- السكاكى، مفتاح العلوم. ص641.

<sup>2</sup>- ج.ب.براون، ج. يول، تحليل الخطاب. ص47.

وضعه جاكسون: المرسل ← رسالة ← قناة ← سياق ← المتنلقي ، فالمرسل منتج الخطاب يوجه رسالة معينة إلى المتنلقي عبر قناة التّواصل التي هي اللغة الفصيحة البليغة السليمة، بالاستناد إلى شفرة خطابية متعارف عليها بين قطبي التّواصل هي المعنى المقصود من الخطاب المحقق لفائدة الدلالية، والذي يتم في إطار سياق أو مقام معين.

### 3-3- قواعد التّواصل

طرح التّداولية إشكالاً يتعلق بنموذج التّواصل الأمثل، وهو نموذج يسعى إلى مراعاة جملة من القواعد التّخاطبية التي تعمل على تحقيق الفائدة التّوأصلية لكلّ مخاطبة، وأن تبلغ بالخطاب الغاية في الوضوح، ويتم الكشف عن هذه القواعد من خلال الكشف عن المحتوى الدلالي للمفظ في صيغته الصريحة أو الضمنية.

**3-3-1- قاعدة الكم (الإخبار):** يتم من خلالها النّظر إلى المنتوج الخطابي بمقاييس مادي، أي النّظر إليه من حيث الطول والقصر، والقلة والكثرة، مما تتضمن عليه قاعدة الكم الغريسية. وهذا ما تحدّده لنا بعض الأبواب البلاغية التي تصوغ طرق التعبير عن المقصود من قبل الحذف والإيجاز المتعلقين ببنية الخطاب، والقائمين أساساً على خاصية تقليل اللّفظ وتكتيف الدلالة، تحقيقاً للاختصار واحتراماً عن العبث والإطالة المملة بناء على مقتضى الظاهر. بالإضافة إلى مفهوم الإطناب الذي يرتبط هو الآخر ببنية الخطاب، أي بالكم الخطابي.

وبالنّظر في فحوى هذه الأساليب تكون قد أنسنا الخطاب على قاعدة: اجعل مساهمتك في الحديث إخبارية بالقدر الذي يقتضيه هدف هذا الحديث، من خلال تحقيق:

-لتكن إفادتك المخاطب على قدر الحاجة

-لا تتجاوز إفادتك القدر المطلوب

إنّ خرق قانون الكم في أساليب الإيجاز والإطناب -وفق السّكاكي- لا بدّ أن يخضع للظرف المقامي (تجسيداً لقانون العلاقة)، أما إذا ورد الكلام غير تامّ لا يحسن السّكوت عليه ولم يستوف المراد في سياقه، لم يتحقق شرط الإفادة أو القصد الذي ألحّ عليه "السّكاكي" مراراً وفي مواضع مختلفة من "المفتاح".

وبالتالي فإنّ مبني القبول والحسن في مثل هذه الأساليب على تحقيق قصد الإفادة الذي يقيم التّواصل بين المتكلّم والسامع، إذ «من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلّم

في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشياً عن وصمة اللّاغية، فإذا اندفع في الكلام مخبراً لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب».<sup>1</sup>

وبالنظر إلى قوانين الخطاب فإن التّشبيه الذي تمحّل أطرافه يخرق قاعدة الـ**كم** التي تتضمّن على ضرورة أن تشمل مساهمنك على قدر من المعلومات يساوي ما هو مطلوب. إضافة إلى خرق قاعدة الصيغة التي تتضمّن على الوضوح، خاصة عندما يتعلّق الأمر بحذف وجه الشّبه، مما يفتح المجال لكثرة التّأويلات. وحذف وجه الشّبه وفق "أوركيوني" هو انتهاك لقانون الإخبارية الذي يتمّ خرقه عبر مستويين:

- عدم الإتيان مطلقاً على ذكر الأمر الفلاني (أ)
- أو عدم قول كلّ ما نعرفه فيما يختصّ بهذا الأمر (أ)

تقول: «لا يسعنا قول كلّ شيء، لا بل حتى لا يجدر بنا قول كلّ شيء، فثمة العديد من الأمور التي ينبغي أن تبقى طيّ الكتمان»<sup>2</sup>. وهذا ما تعكسه كذلك أساليب الإيجاز والحدّف والإطناب.

**3-3-2-قاعدة الكيف (الصدق):** تتضمّن هذه القاعدة على ضرورة أن تقدم مساهمة حقيقة للحديث بأن لا تصرّح بشيء تعتقد خطأه، أو لا يمكنك أن تدعمه بدليل كاف. وهذه القاعدة نجدها تتوافق وما نصّ عليه "السكّاكى" في مفهومه للخبر من أنه «الكلام المحتمل للصدق والكذب أو التّصديق والتّكذيب»<sup>3</sup>. وبالتالي فإنّ قاعدة الكيف لا تنفصل عن مبدأ الصدق عند "أوركيوني"، وهو مبدأ يقتضي أن لا تقول ما تعلم كذبه.

ومفهوم الخبر باعتباره فعلاً تقريريّاً بقدر ما قد يواافق قاعدة الصدق بقدر ما قد يخرقها، والسبب في كونه يحمل الجانبيّن هو النّظر في مدى مطابقة الخبر ل الواقع الخارجيّ من عدمها، يقول "السكّاكى": «ومرجع كونه صدقاً أو كذباً عند الجمهور إلى مطابقة ذلك الحكم ل الواقع أو غير مطابقته له»<sup>4</sup>.

إنّ بيان المنحى الكيفيّ في تظيراته البلاغيّة يظهر كذلك من خلال بنيات القول أو أشكاله وضعاً أو انزياحاً، مما تعكسه مقومات البيان المبنيّة هي الأخرى على قاعدة الصدق والكذب.

<sup>1</sup>- السّاكاكى، مفتاح العلوم. ص353.

<sup>2</sup>- أوركيوني، المضمّر. ص390.

<sup>3</sup>- السّاكاكى، مفتاح العلوم. ص344.

<sup>4</sup>- المصدر نفسه. ص347.

**3-3-3-قاعدة العلاقة(الوجاهة):** أي علاقة الخطاب بمقتضى الحال، وهو أن تجعل خطابك يناسب المقام، من قبيل مراعاة نوع العلاقة بين طرفي الخطاب التي تكون سابقة لإنتاج الخطاب، بالإضافة إلى العلاقة القائمة بينهما وبين الظروف المحيطة، التي تتدخل في تشكيل بنية الخطاب وتحديد دلالاته، ونظراً لذلك فقد جعل "السكاكني" لكل ضرب من ضروب الكلام مقامه الخاص به مما أشرنا إليه في سياق الحديث عن المقام.

ولكن قد يحدث خرق قانون العلاقة -وفقاً للسكاكني- متى لم يستوف الخطاب شروطه المقامية، حيث يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط المعنى الأصلي فيمتنع إجراؤه، وبالتالي فإن المعاني الفرعية تتولد حين يمتنع مقامياً إجراؤها على الأصل.

**3-3-4-قاعدة الجهة:** تنص هذه القاعدة على ضرورة التحلي بالوضوح واحتساب الغموض والإبهام تحقيقاً لقصد الإفادة، ولا يتم ذلك إلا إذا أنزلت كل كلام المنزلة المناسبة، وهو أن تجعل لكل مقام مقال يناسبه، فقد تبدو لنا بعض الأساليب البلاغية خارجة عن العرف اللغوي مثل أساليب الخبر والإنشاء، والإيجاز والمحض والإطناب، والتقديم والتأخير، أو خارجة عن العرف الدلالي مثل أساليب البيان، لكن سرعان ما يعدل ذلك الخروج بفعل المسوغات، أو ما دل عليه "السكاكني" بمراعاة مقتضى الحال وهو أن تجعل لكل مقام مقال.

والحقيقة أن من هذه القواعد ما لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن تحقيق القواعد الخطابية الأخرى. وإذا كان الأمر كذلك فإننا نعثر في مفهوم "السكاكني" للبلاغة على ما من شأنه أن يخدم هذه القواعد جميعاً. ومما ورد في هذا الشأن مفهومه لها: «هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفيقية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكتابية على وجهها»<sup>1</sup>.

فالبلاغة-إذن- تقنية تعبرية تتيح لصاحبتها تمرير مقاصده التوافضية عبر قناع الجمالية اللغوية، كما أنها تحول بين المتكلم والخطأ في تأدية المعنى المراد. ومفهوم "السكاكني" لها يصوغ أسس البلاغة الواجب على المتكلم أن يأخذ بها حتى يحقق بلاغة أقواله، ومن تلك الأسس ذكر:

- هناك معنى واحداً يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة

- التعبير عنه يختلف باختلاف وسيلة بلوغ المتكلم غايته من الكلام

إن بلوغ تلك الغاية تستدعي إحاطة البليغ بمتون اللغة، وبمختلف مستوياتها الإفرادية والتركيبية والدلالية، مع القدرة على التمييز بين الشاذ والمطرد، والواضح والمعقد، والحسن والقبح، وعلى وجه

<sup>1</sup>- السكاكني، مفتاح العلوم. ص652.

الاختصار ضرورة للإمام بعلوم البلاغة، كون الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد مرتبط بعلم المعاني، وكون الاحتراز عن تعقيد الكلام مرتبط بعلم البيان، أما ما يعرف بوجوه تحسين الكلام فإنه مرتبط بعلم البديع.

وما يلاحظ في تعريف "السكاكبي" للبلاغة كذلك تركيزه على خاصية التّواصل، وحتى تتم هذه الأخيرة بشكلٍ سليم ويتمكن السامع من فهم الخطاب لابد من توفيق خواص التراكيب حقها في تأدية المعنى المراد. ثم إن حرصه على تأدية المعنى المطلوب قاده إلى العناية بالوسائل التعبيرية المختلفة التي يتحقق بها القول البلجيغ (الكيف)، ومعرفة المتكلّم بوجوه الاستعمال تعينه على تحديد المقاصد (الجهة)، ثم إن مطابقة المعنى للغرض المقصود لابد أن يراعي:

- الغرض الذي من أجله قيل الكلام.
- توافق المعاني مع ما تليق به من الألفاظ، مع توافق الألفاظ بما تليق به من المعاني (الكم).
- معرفة أقدار الألفاظ والمعاني مرهون بالموقف الذي قيل فيه الكلام.
- ضرورة المطابقة المقامية (العلاقة).

### 3-4-عيوب التّواصل

تصادف عند "السكاكبي" ملمحا آخر من ملامح نظرية التّواصل، في إشارة منه إلى ما يمكن أن يلحق عملية التّواصل من عراقيل تمنع تحقيق مقصود المتكلّم من الخطاب، مركزاً في ذلك على ماله علاقة بالفصاحة في كلا جانبيها اللّفظي والمعنوي.

يضبط شرط الفصاحة عملية التّواصل كونها سمة لكلّ من أبيان وأوضاع عن مقاصده، وإذا اخلّ الكلام ذهب بهاوئه مما قد يقطع عرى التّواصل، ويمكن أن يقع ذلك على مستوى اللّفظ أو المعنى، أو على مستوى اللّفظ والمعنى معاً. لذلك جعل "السكاكبي" الفصاحة قسمين:

- قسم راجع إلى المعنى: وهو خلوّ الكلام من التعقيد المعنوي.
- قسم راجع إلى اللّفظ ويشرط فيه أن تكون الكلمة عربية أصلية، وما يجعل منها كذلك هو أن تكون شائعة الاستعمال عند العرب الفصحاء، أي أن تكون من المطرد لا الشاذ، ولا مما استحدثه المولدون أو مما أخطأات فيه العامة، وأن تجري مجرى الأحكام اللغوية المتعارف عليها عند أهل اللّغة. بالإضافة إلى بعدها عن التّناfork؛ أي تناfork الحروف فيما بينها مما يشينها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: السكاكبي، مفتاح العلوم. ص 653.

وبالتالي فالفصاحة عند السكاكي فصاحتين:

- فصاحة معنوية لها ارتباط بنظم المعاني وكيفية تأديتها دون تعقيد الفكر.
- فصاحة لفظية لها ارتباط بالألفاظ التي يشترط أن تكون عربية مستعملة جارية على قوانين اللغة، سليمة من التناقض.

وعلى ذلك تكون الفصاحة محكومة بمواصفات صوتية ودلالية تعكس عنية "السكاكي" بالكيف الخطابي، ثم إنها محكومة بعملية الاختيار، حيث «لا اختيار إلا بعد تجنب هذه المحاذير، فليس للمبدع حرية مطلقة في التعامل مع مخزونه اللغوي باختيار احتياجاته الصياغية، وإنما عليه أن يراعي مجموعة المواصفات التي تجعل المفردة صالحة للدخول إلى السياق»<sup>1</sup>. وبحكم العلاقة الوثيقة بين مصطلحي الفصاحة والبلاغة، وباعتبار أن كلّ كلام بلغ فصيح، فإن البلاغة تتجاوز مجرد إفهام السامع معنى الكلام ونقله له إلى توفر شروط الفصاحة. والدليل على ذلك ما نقله "الجاحظ" عن مفهوم العتابي للبلاغة «قلت للatabي ما البلاغة؟ قال: كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعana، فهو بلغ». فإن أردت اللسان الذي يروق الألسنة ويفوق كل خطيب، فإظهار ما غمض من الحق وتصوير الباطل في صورة الحق»<sup>2</sup>.

وعلاوة على ما سبق فإن معرفة أصول علم المعاني - في نظر السكاكي - تعين على الاحتراز من الخطأ في تطبيق الكلام، وتأدية المعنى المراد، ومعرفة أصول علم البيان تعين على الاحتراز من تعقيد الكلام، مما يعمّل على تحقيق عنصر الإفهام الذي يضبط العملية التواصلية.

وبناء على ما سبق نصل للقول أن النموذج التواصلي وإن كان يسعى إلى مراعاة جملة القواعد التّخاطبية تحقيقاً لقصد التواصل الأمثل، فإنه قد يتحقق هذا الأخير وإن خالف المتخاطبون بعض هذه القواعد، «إذا وقعت هذه المخالفة، فإن الإفادة في المخاطبة تنتقل من ظاهرها الصريح وال حقيقي إلى وجه غير صريح وغير حقيقي، فتكون المعاني المتناقلة بين المتخاطبين معاني ضمنية ومجازية»<sup>3</sup> هي ما اصطلاح عليها "السكاكي" بالخروج عن مقتضى الظاهر.

<sup>1</sup> محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 74.

<sup>2</sup> الجاحظ، البيان والتبيين ج 01. ص 113.

<sup>3</sup> طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص 239.

## الفصل الرابع

### الحجاج

## تمهيد:

إنّ بحث الحجاج في مدونة بلاغية يعني طرح جدلية العلاقة القائمة بين البلاغة والحجاج في أساس تشكّلها في البلاغة الغربية بدءاً ببلاغة أرسطو، ثمّ البلاغة العربية، وفي هذا الإطار نشير إلى أنّ «البعد الحجاجي للبلاغة يعود في الأساس إلى التّعريفات القدّيمة المقدّمة للبلاغة بكونها فناً لِإيقاع»<sup>1</sup>. ولا يعنينا هنا الخوض في تفاصيل ذاك الجدال لأنّنا سوف لن نخرج عن الإطار العام لمدونة البحث. وبالتالي سنخصص الحديث في هذا الفصل لبحث الجانب التّداولي للبلاغة السّكافاكية المرتبط بالحجاج، وما ينبع عنه من فعل تأثيري مرتبط بالإيقاع.

حظي مفهوم الحجاج بأهمية كبيرة في الدراسات المعاصرة، ولعل ذلك راجع «إلى العودة القوية للبلاغة تحت تسمية البلاغة الجديدة، حيث ركّزت على جانبين هما البيان والحجاج كوسيلة أساسية من وسائل الإيقاع»<sup>2</sup>، حيث يعدّ هذا الأخير من أهم شروط التّداول اللّغوي أو من الأهداف التي يسعى إليها المرسل ويبني عليها خطابه، بناء على أنّ «كلّ خطاب هدف ينشده وغاية يرمي إليها، فهو يشدّ الفعل في المتلقّي ويروم التّأثير فيه وتوجيهه أفكاره وسلوكه الوجهة التي يريد»<sup>3</sup>. لذا تبني إستراتيجية الإيقاع على الهدف من الخطاب، ثم إنّها «تكتسب اسمها من هدف الخطاب»<sup>4</sup>، وهي إن دلّت على شيء فإنّها تدلّ على المهارة الخطابية للمرسل باعتبارها تنتهي إلى الكفاءة التّداولية. ولكن ما الذي يجعل الخطاب يحمل الإيقاع والحجاج؟

ينبغي في هذه الحالة أن «ينظر محل الخطاب في الشروط التي تجعل الخطاب ذا حجّة، أي الإبانة عن السياق الذي يجعل الخطاب مشروعًا وفعالًا»<sup>5</sup>. وهذا الكلام يسوق في الحقيقة للحديث عن الدّواعي المختلفة لتوظيف هذه الإستراتيجية في الخطاب، وهي دواعي نحصرها في النقاط التالية:<sup>6</sup>

- أنّ تأثيرها التّداولي في المرسل إليه أقوى، ونتائجها أثبتت، لأنّها تنبع من حصول الاقتراض عند المرسل إليه.

<sup>1</sup>- رضوان الرّقيبي، الاستدلال الحجاجي التّداولي وآليات اشتغاله. ص69 (الهامش).

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص69.

<sup>3</sup>- سامية الدرّيدي، الحجاج في الشعر العربي القديم. ص70.

<sup>4</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص444.

<sup>5</sup>- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص12.

<sup>6</sup>- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص445، 447.

- تمايزها عن الإستراتيجيات المتاحة الأخرى، مثل الإستراتيجيات الإكراهية لفرض قبول القول أو ممارسة العمل على المرسل إليه.
- من شروط التداول اللغوي شرط الإقناعية، إذ يغدو هو الهدف الأعلى لكثير من أنواع الخطاب.
- شمولية هذه الإستراتيجية إذ تمارس على جميع الأصعدة.
- استباق عدم تسليم المرسل بنتائج المرسل إليه أو دعوه.

وإذا كان الحديث عن إستراتيجية الإقناع فإنّنا نعني بذلك الإقناع بالحجاج، حيث يعدّ الحجاج عملية مقصودة في ذاتها غايتها التأثير في المتلقى وحمله على الاقتناع بالنظر إلى ما يمكن أن توفره اللغة من وسائل وآليات، إلا أنّ الحجاج لا بدّ أن يخضع لجملة من الضوابط حتى يقع من خلله إبعاد اللبس وبيؤدي وظيفته التأثيرية، فمن ضوابط التداول الحجاجي «مناسبة الخطاب الحجاجي للسياق العام، لأنّه هو الكفيل بتسوية الحجج الواردة في الخطاب من عدمها»<sup>1</sup>.

#### 4-1-إستراتيجية الإقناع عند السكاكي

##### 4-1-1-شروط القول المقتع

إنّ مفهوم الحجاج متّصل في البلاغة العربية وبيظهر هذا بداية من بعض التعريفات التي أُسندت للبلاغة<sup>2</sup> والتي تجمع في عمومها على أنّ البلاغة هي فن التملق، والإقناع بالخطاب، سواء كان أو ظهر ما نصّدّقه حقاً أو باطلًا، حقيقة أو مجازاً، ظاهراً أو مضمراً، ولا يكون ذلك إلا باعتماد تقنيات الحجاج.

وإذا ما نحن استحضرنا مفهوم "السكاكى" للبلاغة والفصاحة استحضرنا في الحقيقة جملة الموصفات التي تسم الكلام البليغ، في مقابل تعداد جملة الموصفات السلبية التي تخرجه من دائرة البلاغة، كما يقوم معنى البلاغة عنده على مراعاة طرفي الخطاب من متكلّم ومستمع. فالمتكلّم وفق البلاغة السكاكيّة خاصة والبلاغة العربية عامة يجب أن يحوز صفات معينة حتى يمكنه التأثير في المخاطب، ومن تلك الصّفات أن يكون فصيحاً، محيطاً بقواعد اللغة من نحو وصرف ومعجم ودلالة، وأن يحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، مع تقاضي التعقييد في أداء المعنى. أما بالنسبة لمتكلّمي الخطاب فهو المقصود من الخطاب، لذا اعتبرت البلاغة بضرورة مراعاة حاله، وذلك لأنّ يتوفر الخطاب على موصفات الفصاحة والبلاغة حتى يمكنه إحداث الأثر المقصود في

<sup>1</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 467.

<sup>2</sup>- يمكن العودة إلى أمّهات المصادر البلاغية على غرار البيان والتبيين والصناعتين وأسرار البلاغة...

المتلقّى. وهذه في الحقيقة جملة معطيات تعنى بها اللّسانيات التّداوليّة تحقيقاً لقصد الإفاده، من خلال بحث اللّغة في سياق الاستعمال. وبناء على ذلك يتوفّر مفهومه للبلاغة على جملة معطيات تؤكّد الطّابع التّداوليّ للبلاغة.

إنّ تحديد مواصفات الفصاحة والبلاغة في الكلام دليل على الاهتمام بشدة التأثير في الآخر وقوته، لا سيما وأنّ مفهوميهما معاً لا ينفصلان عن مفهوم التّواصل وشروط تحققه في الخطاب، من خلال تحقيق الفهم والإفهام، فهما يهتمان بإحداث التأثير في الآخر والعمل على إقناعه والكشف عن المقاصد الخطابيّة. وعلى العموم تقوم البلاغة السّكاكيّة على مفهوم الاتصال، حيث تبحث «في كيفية استخدام اللغة بطريقة سليمة تضمن وصول قصد المتكلّم ومراده إلى مخاطبه والتأثير فيه من خلال توظيف ما يناسب من أدوات اللغة وتراكيبها، ومراعاة حاله أثناء الكلام بما يضمن نجاعة الخطاب في النّهاية»<sup>1</sup>.

#### 4-1-2-دور المقام في الإقناع

يدلّ مفهوم المقام عند "السّكاكي" على اعتبار المناسب الذي يقتضي تراكيب لغوية معينة، فاختلاف مقامات الخطاب يستتبع اختلافاً على مستوى التّراكيب اللغوية الصادرة عنها.

لقد حدد "السّكاكي" من خلال حديثه عن تفاوت مقامات الكلام<sup>2</sup> تصنيفًا للمقامات، التي تتباين عنده بتباين الغرض والمقصد الخطابيّ، وتباين بنية الخطاب وتركيبه، بالإضافة إلى تباين مقام السّامع في الواقع الخارجيّ.

تتجوّه العناية في هذا المستوى من الدراسة نحو دراسة المقام «لا من وجهة بلاغية صرفة بل من وجهة حاجيّة، تعنى بأهميّة مراعاة المقام في تحديد طاقة النّصّ الحاجيّة، ومن ثمة في تحديد قدرته الإقناعيّة»<sup>3</sup>، من منطلق أنه لا غنى للمتكلّم إذا أراد الفعل في المتلقّى من مراعاة مقام الخطاب، خاصة إذا كان كلّ خطاب ينجز في مقام معين ويصدر عنه.

إنّ مراعاة مقامات الكلام ومطابقته لمقتضى الحال لا ينفصل عن تحقيق بلاغة الكلام عند "السّكاكي"، وتحقيق هذه الأخيرة لا ينفصل عن إحداث الأثر في المتلقّى. ونظرًا لأهميّة مراعاة المقام في صوغ الخطاب، فقد جعل "السّكاكي" مدار حسن الكلام وقبحه على مجيئ كلّ مقتضى

<sup>1</sup>- باديس لهويميل، التّداوليّة والبلاغة العربيّة، أبحاث في اللّغة والأدب الجزائريّ، مجلة المخبر، العدد 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، الجزائر. ص 165.

<sup>2</sup>- ينظر : السّكاكي، مفتاح العلوم. ص 350.

<sup>3</sup>- سامية الدّريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم. ص 90.

للحال وفق ما تملية حال السّامِع، إذ «لكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بسبب مصادفة الكلام لما يليق به»<sup>1</sup>.

ترتبط علوم البلاغة بنظرية المقام لا سيما وأنّها من وجوه فن التّواصل، ولتحقيق هذه الغاية أي غاية التواصل لا بدّ من إنشاء التّراكيب في ظلّ شروطها المقاميّة. فعلم المعاني وعلى اختلاف موضوعاته قائم على اعتبار المقام عنصراً مهماً في تحقيق جانب الإفادة في التّراكيب اللغوية. وإذا كانت المطابقة لمقتضى الحال تقتضي أساليب مختلفة -وفق السّاكّي- فإنّ أساليب علم المعاني محكومة بمقامات الإنجاز، وبتحديد لمقامات الإنجاز نراه يؤكّد على الأثر الذي يحدثه المقام في تحديد المعاني، ذلك أنّ معنى الخطاب لا يتحدّد إلاّ بالمقام الذي قيل فيه.

وما قيل عن أساليب علم المعاني يعمّ على أساليب علم البيان التي يرتبط تحديد ناتجها الدّلاليّ عبر ربطها بمقامات الإنجاز تحقيقاً لمطابقة الكلام لتمام المراد منه.

وهكذا يمكننا القول أنّ تلك الشروط الخاصة بمواصفات الفصاحة والبلاغة ومراعاة المقام، كانت عبارة عن مبادئ أولية للتّنظير لإستراتيجية الإنقاع التي يبني عليها الخطاب البلاغيّ، بما يتوفّر عليه هذا الأخير من خصائص أسلوبية تعمل على التأثير في المتلقّي.

#### 4-2-أساليب الإنجاز الحاجي

غايتها إحداث ضروب من التّأثيرات الإقناعيّة في إطار حاجيّ. وللقيام بذلك الفعل التأثيري Acte perlocutoire لدى المتلقّي مما يقع تحت الصنف الثالث من أنواع الأفعال التي أشار إليها "أوستن" فقد اعتمد "السّاكّي" على مجموعة من الآليات الخطابيّة التي تصوغ خطابه وتجسد إستراتيجية الإنقاع لديه مما يندرج ضمن الحاج بأنماطه وتقنياته المختلفة، «وتمكن دراسة الحاج من تحليل التقنيات الخطابيّة التي تسمح بإحداث ميل السّامِع إلى الأطروحات التي تعرضها على مسامعه أو التي تسمح بتعزيز ذلك الميل»<sup>2</sup>، مما يعكس الغرض التّداوليّ منه.

إنّ الحديث عن ماهية الحاج عند "السّاكّي" هو حديث عن مستويين من مستويات الحاج عند:

- المستوى الأول يتعلّق بأساليب الإنجاز الحاجيّ.
- والمستوى الثاني يتعلّق بالاحتجاج لحجاجيّ المقومات البلاغيّة.

<sup>1</sup> السّاكّي، مفتاح العلوم. ص350.

<sup>2</sup> صابر الحباشة، التّداولية والجاج مدخل ونصوص، صفحات للدراسات والنشر، دط، دمشق، سوريا، 2008. ص69.

وهذين المستويين وإن بدا منفصلين إلا أنّهما متكاملان لأنّ "السّكاكى" استuan بالمستوى الأول حتى ينفذ إلى المستوى الثاني.

**4-2-1-أساليب القول:** إن التّعرض لدراسة مختلف الآليات الحجاجيّة يبرر ما ذهب إليه "ديكرو" من أنّ «الاستعمال الإقناعي للّغة هو شيء ليس مضافا إليها، ولكنّه موجود في نظامها الدّاخليّ»<sup>1</sup>. وعليه تقوم نظرية الحاجج في اللغة على فكرة جوهرية مفادها «أننا نتكلّم عامة بقصد التأثير، وأن الوظيفة الأساسية للّغة هي الحاجج، وأن المعنى ذو طبيعة حجاجيّة»<sup>2</sup>.

**4-1-2- فعل الكلام التوجيهي:** حاول "السّكاكى" بخطابه أن يخلق سياقاً ممكناً يحاجج من خلاله، ويتجسد هذا من خلال ارتکازه على جملة مقولات عملت على بلورة حجاج توجيهي، يتجلّى من خلال مخاطبته المرسل إليه وكأنّه حاضر في الخطاب بواسطة توظيف فعل الأمر "اعلم أنّ"، حيث نراه قد بنى مصنفه في عمومه على تلك الصيغة التي منحته سلطة أعلى في الخطاب، «إن المخاطب المتخيل الذي يحتويه المتكلّم فعليّاً، يؤدي أساساً وظيفتين، إحداهما حجاجيّة والأخرى حواريّة، وأولاًهما منبثقة من الثانية، لأنّه انطلاقاً من الأجوية المتخيلة التي يفترض أن تكون مطروحة في المقام يكون مسار الكلام وطبيعة مكوناته البلاغيّة واللغويّة»<sup>3</sup>.

هذا وقد أشار "السّكاكى" إلى أصناف المتنقي الذي جعل منه متنقياً خاصاً وأخر عاماً، وتتوظفه لفعل التوجيه "اعلم" يستهدف متنقياً خاصاً، إلا أنّ "السّكاكى" حاول أن يوسع دائرة التّنقى لتشمل متنقيين آخرين محتملين، وما قوله: «وحقّ الخطاب أن يكون مع مخاطب معين ثم يترك إلى غير معين»<sup>4</sup> إلا دليل على ذلك. والحديث عن هذا الصّنف من المتنقي أي المتنقي العام «يمكن أن يضطلع بوظيفة نبيلة هي تحقيق المثال الأعلى الحجاجي l'ideal argumentatif

يعلم أنّه يخاطب متنقياً خاصاً لكنّه يخصّه بخطاب يحاول فيه تجاوزه مخاطباً من هم أبعد منه، أي متنقيين محتملين»<sup>5</sup>. وفي هذه الحالة يتم النّظر إليه باعتباره مبدأ للتجاوز لا مجرد خدعة تلفظية، وهي الفكرة التي أشار إليها "أولييفي روبل" في قوله: «الواقع أنّ المستمع الكوني قد لا يعني التعنيف

<sup>1</sup>- O. Ducrot, Dire et ne pas dire. P227.

<sup>2</sup>- أبو بكر العزاوي، سلطة الكلام وقوّة الكلمات، مجلة المناهل، العدد 63، السنة 25، وزارة الثقافة والاتصال، صفر 1422هـ، ماي 2001. ص 142، 143.

<sup>3</sup>- محمد سالم ولد الأمين، مفهوم الحاجج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة. ص 70.

<sup>4</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 368.

<sup>5</sup>- سامية الدرّيدي، الحاجج في الشعر العربي القديم. ص 34.

بل المثالية، أي فكرة منظمة بالمعنى الكانطي، إنّي أعلم-كما يقول روبيول- أنّي أتعامل مع مستمع خاص، غير أنّي أوجه إليه خطاباً يحاول تجاوزه، خطاباً يتتجاوزه إلى محافل(مستمعين) أخرى ممكنة، دون تحديد مع ذلك لعدد هذه المحافل وطبيعتها. وعندئذ لا يبقى المستمع الكوني مجرد خدعة، بل يصير مبدأ للتجاوز»<sup>1</sup>. ووفقاً لتقسيمات «بريلمان» و«تيتاكاه» الحاج إلى حاج إقناعي وحاج اقتناعي فإنّ حاج «السكاكى» يندرج ضمن النوع الثاني، الذي «يرمي إلى أن يسلم به كلّ ذي عقل»<sup>2</sup>.

تضطلع الأساليب الإنسانية دور هام في العملية الحاجية «إذ كثيراً ما تبني الحجة بأسلوب إنسائيٍّ، وكثيراً ما تعزّز الأساليب الإنسانية حجاً قائمة بالذات بما توفره من إثارة»<sup>3</sup>. والمسألة هنا تتعلق بأسلوب الأمر من خلال بحث طاقته الحاجية، أو بتعبير آخر فإنّ المسألة هنا تتعلق بالوظيفة الحاجية لفعل الكلام، إذ علينا النظر إلى أسلوب الأمر في هذا المستوى من الخطاب وفق نظرة «أوستن» و«سورل» له أين تتجاوز اللغة كونها أداة تواصل إلى كونها أداة تأثير.

إنّ أسلوب الأمر الموظف في خطاب «السكاكى» بعيداً عن صورته المجردة له غاية عملية، حيث يكتسب صبغة خاصة باعتباره موجّه لخدمة غاية واحدة هي الإقناع، إذ يتعلّق فيه الأمر بتوجيه الخطاب إلى المتنقّي، «إنّ الحاج لما كانت وجهته هي المستقبل كانت الغاية منه أن يؤدي إلى حصول عمل ما، أو الإعداد له، ويكون ذلك بالتأثير في الذهن بواسطة الوسائل الخطابية»<sup>4</sup>. وهذه الفكرة لها ما يدعمها فيما ذهب إليه «ديكرو»، الذي يعطي للقول قيمة أكبر من مجرد نقل معلومة إخبارية؛ ذلك أنّ اللغة كما يرى تتخطى على مجموعة من الأدوار، أو على جهاز كامل من القوانين والاتفاقيات التي من شأنها تنظيم التّخاطب بين الأفراد<sup>5</sup>.

إنّ الكثير من أفعال الكلام لها وظيفة حاجية وفق «ديكرو» منها الأفعال التي تهدف إلى توجيه المتنقّي نحو أداء فعل ما أو تركه، ويندرج هذا الصنف من الحاج تحت مسمى «الحاج في اللغة» L'argumentation dans la langue كما اصطلح عليه «ديكرو وأنسكومبر»؛ ويتعلّق الأمر فيه بجملة القواعد الداخلية للخطاب، التي تعمل على ترابطه وتسلسله.

<sup>1</sup>- أوليفي روبيول، هل يمكن أن يوجد حاج غير بلاجي، ملحق ضمن كتاب البلاغة بين التخييل والتداول. ص 222.

<sup>2</sup>- عبد الله صوله، الحاج أطّره ومنطّقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحاج، الخطابة الجديدة لبريلمان وتيتاكاه. ص 301.

<sup>3</sup>- سامية الدريدي، الحاج في الشعر العربي القديم. ص 139.

<sup>4</sup>- عبد الله صوله، الحاج أطّره ومنطّقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحاج، الخطابة الجديدة لبريلمان وتيتاكاه. ص 304.

<sup>5</sup>- O. Ducrot, Dire et ne pas dire. P04, 05.

ومن خلال بحثه الحجاج داخل اللغة لم يفصل "ديكرو" الوظيفة الحجاجية عن بنية اللغة ذاتها، ثم إن القيمة الحجاجية لملفظ ما لا تعزى إلى الكم المعرفي الذي يحوزه الملفوظ، لأن هذا الأخير يصلح لنقديم توجيه حجاجي للملفظ، الذي يعمل على توجيه المتنقى هذه الوجهة أو تلك.<sup>1</sup> وبالتالي فإن التوجيه الحجاجي للقول هو «الاتجاه الذي يعيّن للقول قصد الوصول إلى هذا القسم من الاستنتاجات أو إلى غيره. إن الوجهة الحجاجية هي خاصية من خصائص الجملة، موضوع أداء القول وهي التي تحدد معنى القول»<sup>2</sup>. إن عناية "السكاكى" في هذا السياق متوجّهة صوب تبليغ قصده التواصلي وتوجيه متنقى الخطاب نحو التسليم برأيه بغية التأثير فيه بحمله على الإذعان أو الإقناع بأفكاره، والعمل على «إذعان العقول بالتصديق لما يطرحه المرسل أو العمل على زيادة الإذعان هو الغاية من كل حجاج، فأنجع حجة هي تلك التي تتجه في تقوية حدة الإذعان عند من يسمعها، وبطريقة تدفعه إلى المبادرة سواء بالإقدام على العمل أو الإحجام عنه، أو هي على الأقل ما تحقق الرغبة عند المرسل إليه في أن يقوم بالعمل في اللحظة الملائمة»<sup>3</sup>، لذلك نراه عمد إلى توظيف الآلية التوجيهية المتمثلة خاصة في أسلوب الأمر "اعلم" مع ما رافقها من آيات توجيهية أخرى مثل ضمير المخاطب وأدوات التوكيد والنفي، التي تعكس حضور المتنقى على مدار الخطاب.

وبالتالي فقد عمل المتكلّم على استغلال خاصية المحاورة، وإن كان النص الحجاجي في جوهره حوارا مع متنق حوار يقوم على علاقة ما بين مؤسّ النص ومتلقّيه، تتّخذ دون شكّ أشكالا عديدة يكشفها الخطاب ذاته باعتباره يراهن أحيانا كثيرة على إقناع أكبر عدد ممكن من المتنقين بما جاء فيه، بل قد يطمح أحيانا إلى إقناع ما يسمى بالمتلقى الكوني<sup>4</sup>.

إننا ندرك طاقة الإقناع الكامنة في الأسلوب من خلال ابنياته على ضمنيّ القول، ذلك أنّ الأمر من الأساليب الإنسانية ينتمي إلى صنف الأقوال الإنجازية، وإن كان الإنجاز فيه هو إنجاز ضمنيّ. فمن خلال التلفظ بالفعل "اعلم" فإن "السكاكى" ينجز الفعل ذاته وهو ممارسة إطلاع الآخر، كونه من الأفعال التي تتحقق بمجرد التلفظ بها، مما جعله فعل مشحون بطاقة حجاجية هامة. وبالتالي فهو فعل حجاجي بالقصد المضرّر فيه كما يحدّده السياق.

<sup>1</sup>- Ducrot, Les Échelles Argumentatives. P18.

<sup>2</sup>- جاك موشر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية. ص337.

<sup>3</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص456,457.

<sup>4</sup>- سامية الدرّيدي، الحجاج في الشعر العربي القديم. ص28.

إنّ فعل التّوجيه عنده موجّه أساساً من أجل دفع متكلّمي الخطاب إلى تبنيّ أفكار معرفية جديدة في مقابل تقويض أو دحض معارف أو معطيات قبلية، من منطلق أنّ «كلّ Acte d'énontiation وظيفة حجاجيّة Fonction argumentative تؤدي إلى حمل المستمع إلى نوع من الاستنتاج، وربما تحريفه عنه، وظيفة تظهر كعلامة في بنية الجملة ذاتها»<sup>1</sup>؛ إذ كثيراً ما يسعى المتكلّم إلى التّصريح أو الإبلاغ بمعلومات يجهلها الآخر، وربما عنده خلفيّة عنها، في محاولة التأثير عليه، على معتقداته وسلوكه وأفكاره، وعلى توجيهه وجهة ما (وهذا الكلام نجده يتّفق أيضاً ومفهوم الخبر الذي يلقى لأحد غرضين). وبناءً على هذا الاعتبار قد تتأسّس النّصوص الحجاجيّة «على إقناع المتكلّمي بوجهة نظر ما وحمله على تغيير وضعه واستبدال موقفه الأصليّ بموقف ثان يدعوه إليه مؤسّس النّصّ»<sup>2</sup> بواسطة الـ *الكم المعرفيّ* الذي يحوزه، والذي هو بمثابة تعليمات التّوجيه، لذلك يرى كلّ من «ديكرو» و«أنسكومبر» أنّ المتكلّم يقوم بحاج ما «عندما يقدم القول ق 1 وغايته في ذلك حمل المخاطب على الاعتراف بقول آخر ق 2»<sup>3</sup>؛ أي تحديد القصد الذي يعدّ من أبرز خصائص الخطاب الحجاجيّ، «إنه البحث عن إحداث أثر ما في المتكلّمي أي إقناعه بفكرة معينة»<sup>4</sup>. وقوّة الحاج هنا مرتبطة بمدى استجابة المرسل إليه لما يريد أن يقنعه به المرسل. وهذا يدفعنا للقول أنّ العلاقة بين المتكلّم والمتكلّمي في خطاب «السكاكنيّ» تحدّداً تتجاوز مجرد التواصل العادي إلى الفعل في هذا المتكلّمي، لا سيما وأنّ «العلاقة بين الباث والمتكلّمي ليست معطى une donnée كما هي عليه من وجهة نظر سكونيّة statique بل هي موجّه يقود الخطاب في كلّ مراحله orientation»<sup>5</sup>.

وبالتالي فإنّ توظيف الإستراتيجية التّوجيهيّة كان مقصوداً لذاته، حيث حاول «السكاكنيّ» من خلالها «أن يفرض قياداً على المرسل إليه بشكل أو باخر، وأن يمارس فضولاً خطابياً عليه»<sup>6</sup>. زد على ذلك فإنّ التّوجيه الإلزاميّ L'orientation injonctive الذي صيغته الأمر هو توجيه يفيد الإثبات (توجيه إثباتيّ orientation assertive).

<sup>1</sup>- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التّألف وتدليليّة الخطاب. ص 125.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص 29.

<sup>3</sup>- O.Ducrot, Anscombe, L'Argumentation dans la langue, Pierre Mardaga, Bruxelle, 1980. P08.

<sup>4</sup>- سامية الدريدي، الحاج في الشعر العربي القديم. ص 26.

<sup>5</sup>- المرجع نفسه. ص 32.

<sup>6</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 322.

إنَّ القيمة الحجاجيَّة لمثل هذه الأقوال أو الأفعال الكلامية تتحدد بواسطة الاتجاه الحجاجي الذي يمكن أن يكون صريحاً أو مضمراً<sup>1</sup>. وينذكِّرنا هذا الحديث عن الأفعال التوجيهيَّة عند "السكاكِي" وما تقتضيه بالعناصر الأساسية التي يبني عليها فعل الحجاج وفق "شارودو"، والتي نخزلها في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- خبر عن العالم يمثُّل إشكالاً بالنسبة إلى شخص ما من حيث مشروعيته.

- فاعل يلتزم بهذه الإشكالية، وينشئ برهنة لمحاولة تأسيس حقيقة.

- فاعل آخر مهم بالخبر نفسه إشكالية وحقيقة هو الذي يشكّل هدف الحجاج. فالامر هنا يتعلق بالشخص الذي يتوجه إليه المحاجَّ على أمل استدراجه نحو مقاسمة الحقيقة نفسها.

وانطلاقاً من هذه العناصر يتحدد لنا الحجاج في علاقته الثلاثية بالفاعل المحاجَّ، الفاعل الهدف، والخبر. وهي ذاتها العناصر التي يحيل إليها فعل الكلام التوجيهيَّ "اعلم".

**4-2-1-2-تحديد المفاهيم:** يتمَّ النَّظر إلى المفهوم في الدرس التَّداولي باعتباره «نشاط لغويٌّ ينتمي إلى مقولَة النَّعْت وإلى شكلِ الانتظام الوصفيّ، إنَّه يتمثَّل بصفة خاصة في وصف السمات الدلاليَّة التي تميَّز كلمة في ذاتها من خلال نموذج من نماذج السياق، ففي إطار الحجاج يستعمل المفهوم لغايات إستراتيجيَّة»<sup>3</sup> تساعد على التَّقرُّب بين الخطاب والمتنقِّي، وتمهد السبيل إلى إقناعه، باعتباره يستخدم لشرح معاني المصطلحات، وما يحيط بها من قيم حافة.

وتحديد المفهوم بمعناه هذا هو نمط آخر من أنماط الحجاج عند "السكاكِي" الذي اعتمد على بسط المفاهيم الخاصة بكلِّ قسم من أقسام البلاغة، أو بكلِّ علم من علومها وفق ترتيب منهجيٍّ وتبويب علميٍّ دقيق نظنَّ أنه لم يسبق إليه من قبل، فقد كان شديد الدقة في وضع المفاهيم وصوغها بأجزائها ولوازمها وتحري شرحها شرعاً واضحاً موفياً، مستنداً في ذلك إلى مفهومي الحد والاستدلال، من حيث طريقة معالجتها للمسائل التي تمتاز بالدقة والوضوح، لا سيما وأنَّ بلاغة "السكاكِي" خاصة ومصنفة عامة يندرج في إطار المصنفات التعليمية، بلاغة "السكاكِي" بلاغة تعليمية بما قامت عليه من كثرة الفصول والأقسام، وكثرة الحدود والتعرifications، والأصول والتقريرات.

<sup>1</sup>- ينظر: أبو بكر العزاوي، الخطاب والحجاج، الأحمدية للنشر، ط01، المغرب، 2007. ص51.

<sup>2</sup>- ينظر: باتريك شارودو، الحجاج بين النظرية والأسلوب، عن كتاب نحو المعنى والمبني، ترجمة أحمد الوردي، دار الكتاب الجديدة المتَّحدة، ط01، بيروت، لبنان، 2009. ص13.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه. ص86.

وهذا النوع من المصنفات كما يرى "شارودو" ينتظم بطريقة وصفية تارة وججاجية تارة أخرى<sup>1</sup>. وإذا كان الأمر كذلك فإننا نسلم بأهمية الاستناد إلى أساليب الإنجاز الحجاجي خدمة لمقام التواصل بالخطاب التعليمي، لا سيما وأن «الجاج يرتبط بمقام التواصل الذي يتنزل فيه الفاعل المحاج»<sup>2</sup>. وهذا نستغنى عن التمثيل لأنّه لم يخل قسم من أقسام البلاغة من ضبط مفاهيمه.

**4-2-3-الاستشهاد:** هو أسلوب آخر من أساليب الإنجاز الحجاجي «يتمثل في نقل أقوال مكتوبة أو شفوية صادرة عن متكلّم آخر غير الذي يستشهد، وذلك بأكثر أمانة ممكنة من أجل إحداث تأثير تصديقي في الجاج»<sup>3</sup>. وهو ذو قوّة تأثيرية لمن يقرّ بضرورة التّأسيس للقاعدة والبرهنة على صحتها، لا سيما إذا تعلّق الأمر بأكثر خطاب يفيد التّصديق وهو النّص القرآني المعجز بألفاظه وتراتيبه ومعانيه، وما احتوته المدونة التّراثية من إرث شعري زاخر، لم يتوان "السكاكى" عن الاستقاء منه في كل شاردة وواردة.

إن المعلوم لدينا سواء في الفكر النحوي أو نظيره البلاغي عناية اللغويين بمسألة الشواهد في الاحتجاج على صحة القاعدة وتوضيحها، لا سيما وأن العيد من القواعد اللغوية بنية على ما اشتغلت عليه الشواهد الحجاجية من ظواهر أسلوبية.

ومن هنا تتجلى أهمية الشاهد في الاحتجاج على صحة القول بما يوفره من «توضيح القاعدة، وتكثيف حضور الأفكار في الذهن، وربما كان الاستشهاد أداة لتحويل القاعدة من طبيعة مجردة إلى أخرى محسوسة»<sup>4</sup>. بالإضافة إلى ذلك فإن الاستشهاد «يقوى درجة التّصديق بقاعدة ما معلومة، وذلك بتقديم حالات خاصة توضح القول ذا الطابع العام، وتقوّي حضور هذا القول في الذهن»<sup>5</sup>. وإذا كانت الشواهد كذلك فإن توظيفها يستند إلى الكفاءة التّداولية للمرسل وفق ما يتطلبه المقام، «حيث يكمن دوره(المرسل) في توظيفها(الشواهد) التّوظيف المناسب في خطابه، وبهذا فهي تعلو الكلام العادي درجة، مما يجعلها ترقى في السلم الحجاجي إلى ما هو أرفع»<sup>6</sup>. والمتمعن في "المفتاح" يدرك لا محالة أن "السكاكى" كان على وعي تام بتلك الأهمية، لذلك لم نراه يتowan عن

<sup>1</sup>- ينظر : باتريك شارودو، الجاج بين النظرية والأسلوب. ص19.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص65.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه. ص94.

<sup>4</sup>- صابر الحباشة، التّداولية والجاج مداخل ونصوص. ص49.

<sup>5</sup>- عبد الله صوله، الجاج أطروه ومنطقاته وتقنياته من خلال مصنف في الجاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتيتيكاو. ص337.

<sup>6</sup>- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص537.

إتباع القاعدة البلاغية بواجل من النماذج الاستشهادية قصد تقوية حضورها في الذهن، مثلاً نعثر عليه في شرح الغرض من التشبيه العائد إلى المشبه به، والذي مر جعله إيهام كونه أتمّ من المشبه في وجه التشبيه، سوقه قول الشاعر:<sup>1</sup>

كأنّ انتضاء البدر من تحت غيمة      نجاء من البأساء بعد وقوع  
فما جرت به العادة أن يشبه المتخلص من البأساء بالبدر الذي ينجلّ عن الغمام، لكن الشاعر قام بقلب صورة التشبيه، فجعل من هذه الصورة الأخيرة مشبهة بالأولى، لكون النجاء من البأساء أعرف عند الإنسان من صورة انتضاء البدر.

وفي ذات السياق يستشهد على القاعدة البلاغية السابقة الذكر بالاستشهاد التوضيحي التالي:

«وأرض كأخلاق الكرام قطعتها      وقد كحل الليل السمّاك فأبصرها

فإنّه لما رأى استمرار وصف الأخلاق بالضيق والسعّة تعمّد تشبيه الأرض الواسعة بخلق الكريم، ادعّاء بأنّه في تأدّية معنى السّعة أكمل من الأرض متباude الأطراف»<sup>2</sup>.

وممّا نصادفه من شواهد إيضاحية تخدم الغرض ذاته من النّص القرآني قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَرَكُونَ﴾ (النحل) لمزيد التّوبيخ فيه دون أن تكون الصياغة "أفمن لا يخلق كمن يخلق"، وإن كان المقام يقتضي ذلك؛ لكونه إزاماً لمن عدوا الأوّل وسموها آلهة تشبيهها بالله منزلين غير الخالق منزلة الخالق<sup>3</sup>. وغيرها من الاستشهادات التي لا يسعنا المقام ولا المقال لعرضها كلّها. ولكن الأكيد أنها نماذج لم ترد اعتباطاً، وإنّما وقعت لغايات إستراتيجية.

ما يمكن أن نلاحظه بالنسبة لشواهد هو أنها شواهد استدلالية في المقام الأول، لأنّ الغاية من إيرادها -كما سبقت الإشارة- هو الاستدلال على صحة القاعدة البلاغية، أو الاحتجاج على إمكانية القول، مما يجعل منها حجاً استدلالية، ويمكن النظر للاستدلال هنا على أنه سيرورة تنطلق من المقدمات إلى النّتائج على هدي علاقات منطقية، أو بتعبير آخر إنّ الاستدلال سيرورة تنطلق من المعاني المباشرة إلى المعاني المقصودة غير المباشرة باعتماد كفاءات تواصيلية<sup>4</sup>. وقد تناول "السكاكى" مفهوم الاستدلال تناولاً فلسفياً منطقياً، جاعلاً إياه ضابطاً من ضوابط الخبر في

<sup>1</sup>- ينظر: السكاكى، مفتاح العلوم. ص 572.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 572.

<sup>3</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 573.

<sup>4</sup>- رضوان الرّقبي، الاستدلال الحجاجي التّداولي وآليات اشتغاله. ص 75.

قوله: «وهو اكتساب إثبات الخبر للمبتدأ أو نفيه عنه بوساطة تركيب جمل تتبّعه على ما عليه أصحاب هذا النوع من إباء أن يسمّوا الجملة الواحدة حجّة واستدلالاً، مع اكتساب إثبات ونفي بوساطتها، مما يلزم من اندراج حكم البعض في حكم الكل»<sup>1</sup>. وقد قرن "السكاكى" بحث الاستدلال بمباحث البلاغة لأنّه كان يرى ضرورته لصاحب علم المعانى والبيان ويظهر لنا ذلك من خلال قوله: «إذ قد تحقّقت أنّ علم المعانى والبيان هو معرفة خواص تركيب الكلام، ومعرفة صياغات المعانى ليتوصل بها إلى توفيقية مقامات الكلام حقّها، بحسب ما يعني به قوّة ذكائه، وعندك علم أنّ مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وشعبة فريدة من دوحتها، علمت أنه تتبع تركيب الكلام الاستدلاليّ، ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعانى والبيان»<sup>2</sup>.

وإذا كانت شواهد "السكاكى" شواهد استدلالية في المقام الأول فهي شواهد إيضاحية في المقام الثاني أدت وظيفة النماذج التمثيلية لارتباطها بخاصية الإيضاح، مع ما يحمله ذلك من إيراد الشروحات الموفّية قصد ترسیخ القاعدة البلاغية. وبالتالي يمكن القول أنّ الشرح أهمّ أنماط الحجاج عند "السكاكى" الذي نجده يعرض القاعدة، ثمّ يأتي للشرح، ثمّ يدعم شرحه بالنماذج. يعتمد الشرح أساساً على «أ1 كي يصل إلى خلاصة هي أ2، ولكن أ2 هذه المرة يمثل الأصل والحافز والعلة وباختصار السبب الذهني الناتج عنأخذ أ1 بعين الاعتبار»<sup>3</sup>. فـ أ2 هنا يمثل القاعدة المستدلّ عليها، فيما يمثل أ1 الاستدلال الحجاجي ذاته سواء الذي وظفنا لأجله الشاهد أو المثال، وهنا يوضع أ1 وأ2 في علاقة سببية موجّهة من المقدمة إلى النتيجة مروراً بالسبب (شرح ذرائي).

وبالتالي "فالسكاكى" كان يلجأ إلى البرهنة عن طريق الشرح. وعلاوة على الشرح نعثر على شكل آخر من أشكال البرهنة عنده هو الاستنتاج، الذي يمكن اعتباره «فعلاً لغوياً يستلزم تحقيقه إنتاج الكلام، ويقوم المتكلّم بفعل استنتاجي عندما يتلفّظ بقول ما راجعاً في الوقت نفسه إلى معطى معين يقدمه كأساس لفعل الاستدلال الذي يصدر عنه القول أو يؤدي إلى إصداره»<sup>4</sup>. وبناء على ذلك فهو مفهوم ذو علاقة وثيقة بالشرح باعتباره ناتج من نواتجه. ولنمثّل لذلك بأهمّ خطوات الاستنتاج التي خصّ بها دلالة فعل الاستفهام في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكُفُّرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾

<sup>1</sup>- السكاكى، مفتاح العلوم. ص683.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص672، 673.

<sup>3</sup>- باتريك شارودو، الحاج بين النظرية والأسلوب. ص40.

<sup>4</sup>- O.Ducrot, Anscombe, L'Argumentation dans la langue. P10.

فَأَحِيدُكُمْ ثُمَّ يُمْسِكُمْ ثُمَّ يُحِيِّكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾ (البقرة) "فكيف" هنا تفيد التَّعْجَب ووجه تحقيق ذلك أنَّ الْكُفَّار في حين صدور الكفر منهم لا بدَّ من أن يكونوا على إحدى الحالين، إِمَّا عالمين بالله وإِمَّا جاهلين به، فإذا قيل لهم "كيف تكفرون بالله" والمعلوم أنَّ كيف لِلسُّؤال عن الحال، وللكره مزيد اختصاص بالعلم بالصَّانع وبالجهل به، فأفاد في "حال العلم بالله تكفرون" أم "في حال الجهل به"، ثم إذا قيل كيف تكفرون بالله بقوله "وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمْسِكُمْ" وصار المعنى "كيف تكفرون بالله" والحال حال علم بهذه القصة، وهي إنْ كُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَصَرْتُمْ أَحْياءً صَرَرَ الْكُفَّارُ أَبْعَدَ شَيْءًا عَنِ الْعَاقِلِ، فصار وجوده منه مظنة التَّعْجَب، ووجه بعده هو أنَّ هذه الحالة تأبِي أن لا يكون للعاقل علم بأنَّ له صانعاً قادراً عالماً حِيَا سَمِيعاً، وعلمه بأنَّ له هذا الصَّانع يأبِي أن يكفر به، وصدر الفعل عن الصَّارِفِ الْقَوِيِّ مظنة تعجب وتعجب وإنكار وتبيخ.<sup>1</sup>

نلاحظ من خلال هذا النموذج كيف انطلق "السكاكى" من مقدمة محددة وصولاً إلى نتيجة بنيت أصلاً على المقدمة الأولى، ثم إنَّ كلَّ حجَّةٍ من الحجَّة الأولى مقدمة تستتبع نتيجة، لتصبح هذه الأخيرة مقدمة تستتبع نتيجة، وهكذا؛ فالآداة "كيف" في العرف اللغوي تفيد السُّؤال عن الحال ولكنَّها أفادت التَّعْجَب في هذا السياق، فما الذي استدعي ذلك؟ للإجابة عن هذا السُّؤال لجأ "السكاكى" إلى اعتماد خطوات استنتاجية أفادت الانطلاق من كون "كيف" لإفادة الحال، إلى إفادة التَّعْجَب. ووجه تحقيق ذلك أنَّ حالة الكفر تستدعي أن يكون صاحبها على إحدى الحالين، فإِمَّا أن يكون عالماً بالله فيقع منه الكفر، وإِمَّا أن يكون جاهلاً به فيقع كفره به. وإذا ما استكملنا الآية صار المقام مقام علم، لأنَّه لا يعقل لمن كان ميتاً ثمَّ صار حِيَا ثُمَّ يصير ميتاً أن يكفر بالذي أماته وأحياته، وتقرير حجته كما يقرُّرها "السكاكى" أنَّ هذه الحالة تأبِي أن لا يكون للعاقل علم بأنَّ له صانعاً قادراً عالماً حِيَا سَمِيعاً، وعلمه بأنَّ له هذا الصَّانع يأبِي أن يكفر به، وصدر الفعل عن الصَّارِفِ الْقَوِيِّ مظنة تعجب وتعجب وإنكار وتبيخ.

وعلى هذه الشاكلة حلَّ "السكاكى" مختلف النماذج البلاغية، تحليلاً بين من خلاه كيفية توظيف الخطوات الاستنتاجية الازمة للاستدلال على المعنى غير المباشر من المعنى المباشر. وعلاوة على تلك النماذج الاستشهادية فإنَّا نعثر على شكل آخر من أشكال الاستشهاد عند "السكاكى" وهو الاستناد إلى آراء غيره من البلاغيين في عرض أفكاره. وعلى شاكلة بحوث القدامى فإنَّه لم يكن يصرُّ بالنَّصوص المأخوذة ولا بأصحابها إِلَّا في مواضع قليلة، مكتفياً بالإشارة إليهم

<sup>1</sup>- ينظر: السَّكاكى، مفتاح العلوم. ص 538.

بعبارات من قبيل: «هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب في هذا الفصل»، «واعلم أنَّ الكلام في جميع ما ذكر من الأمثلة في الأنواع الخمسة قول الأصحاب، ولعلَّ لي في البعض نظراً»، و قوله: «هذا ما أمكن من تقرير كلام السلف رحمهم الله في هذين الأصلين (علمي المعاني والبيان)، ومن ترتيب الأنواع فيها وتذليلها بما كان يليق بها...».<sup>1</sup>

**4-2-4-المُثَمِّل:** على غرار الاستشهاد بالنصوص القرآنية والأبيات الشعرية اتَّخذ "السَّكَاكِي" من الأمثلة الإنثائية وسيلة حاججية، أي تلك النماذج التمثيلية التي كان ينشئها من ذاته للاستدلال على صحة القاعدة وتوضيحها، فالمثال L'exemple نموذج إضافي «الغاية من اعتماده حاججياً هو التأسيس للقاعدة والبرهنة على صحتها»<sup>3</sup>. وعلاوة على ذلك فإن «الأمثلة الجاهزة... لا يتم التطرق إليها إلا إذا كانت داخلة في بنية قوله خطابية، وتؤدي هدفاً في خطَّة حاججية معينة»<sup>4</sup>، هي هنا الاستدلال على صحة القاعدة وتوضيحها. ومن المؤكَّد أنَّ مصداقية الشاهد وقوته الحاججية تزداد متى وافق السياق. ولا بأس هنا أن نشير إلى بعض النماذج التمثيلية التي ساقها وهو بقصد الحديث عن المعاني الدلَّالية لأدوات الاستفهام حديثه عن الأداة "كم" «وأَمَّا "كم" فلسُؤال عن العدد إذا قلت "كم درهما لك؟" أو "كم رجلاً رأيت؟" فكأنك قلت أُعْشرون أم ثلَاثون أم كذا وكذا، وتقول "كم درهمك؟" و"كم مالك؟" أي كم دانقاً وكم ديناراً، و"كم ثوبك؟" أي كم شبراً وكم ذراعاً، و"كم زيد ماكث؟" أي كم يوماً وكم شهراً، و"كم رأيتكم؟" أي كم مرّة، و"كم سرت؟" أي كم فرسخاً أو كم يوماً»<sup>5</sup>.

وممَّا نعثر عليه كذلك من أمثلة توضيحية ما وظَّفه في إطار شرح الغرض من التشبيه الذي يكون عائداً إلى المشبه في الأغلب، كما قد يعود إلى المشبه به، «إذا كان عائداً إلى المشبه فإما أن يكون لبيان حاله كما إذا قيل لك "ما لون عمامتك" قلت كلون هذه وأشارت إلى عمامة لديك، وإنما

<sup>1</sup>- السَّكَاكِي، مفتاح العلوم. ص 615، 623، 650.

<sup>2</sup>- هشام الريفي، الحجاج عند أرسطو، ضمن أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم. ص 168.

<sup>3</sup>- صابر الحباشة، التَّدَاوِلِيَّةُ وَالحجاج مداخل ونصوص. ص 49.

<sup>4</sup>- محمد سالم ولد الأمين، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة. ص 65.

<sup>5</sup>- السَّكَاكِي، مفتاح العلوم. ص 536.

أن يكون لبيان مقدار حاله كما إذا قلت "هو في سواده كحلك الغراب" <sup>1</sup>. والنماذج على هذه الشاكلة كثيرة لا يسع مقام الكلام لاستعراضها جميعا.

وهكذا نخلص للقول أنه لا تتفصل أساليب القول عند "السكاكى" عن توظيف الاستدلال، وكيفية توظيفه عنده تعكس في الحقيقة الكفاءة التواصيلية للمتكلّم، وعلى العموم فقد حاول "السكاكى" «أن يوظف الاستدلال وغيره من الآليات المنطقية توظيفاً عقلياً وفي أرضية بيانية تعتمد الاستعارة والتّشبّه والمجاز... وعلى هذا الأساس اعتبر الاستدلال في البلاغة العربية حجة ودلالة عقلية بيانية، وهذا ما جعله يرتبط بالدائرة اللسانية، ويؤسس على أساس بيانية» <sup>2</sup>.

**4-2-2-أساليب البناء:** ورد كتاب "مفتاح العلوم" في صيغة منهجية متقدمة شملت الشكل والمضمون. ولا شك أن أكثر ما يلفت انتباه القارئ وهو يتصفّح متنه طريقة عرضه من حيث التّصنيف والتّبويّب والتّقعيد الذي لم يكن عشوائياً، بل كان وفق خطة منهجية، يمكن أن تستجلّيها من خلال الإشارة إلى أهمّ أساليب البناء عنده، التي تكفلت بتوزيع عناصر الحاجاج وفق نسق من التدرج، يتعلّق الأول بالمقدمة والثاني بالعرض والثالث بالخاتمة.

**4-2-1-المقدمة:** المقصود بقولنا مقدمات «المقدّمات المتعلقة بالقضايا التي منها يكون الانطلاق proposition de départ، فهي نقطة انطلاق الاستدلال» <sup>3</sup>. ويتعلّق الأمر في هذا المقام «بوضع عناصر الخبر والحكم في مجالها إماً مباشرةً أي بعرض هذه العناصر على مستوى واحد وإماً بواسطة علامات» <sup>4</sup>، وإن كان "السكاكى" قد اعتمد طريقة العرض الأولى، ولا شك أن تلك كانت ميزة المؤلفات القديمة.

تؤخذ المقدّمات على أنها مسلمات يأخذ بها المتأقّى، واختيارها وطريقة صوغها وترتيبها له قيمة حاججية. وقد جرت عادة -السكاكى- في بحثه أن يستهلّ بمقدمة قبل خوضه في الموضوع صدر كلّ مبحث بلاغيّ، يحصر فيها ما يعتقد أنه من هذا الباب، ثمّ يعود فيشرحه شرعاً مفصلاً في العرض. وهو منهج التزمه في سائر كتابه. كما أنه كان لا يغفل الإشارة إلى تعليل كلّ مبحث سبب تقديمها وأخر سبب تأخيره، مع ما استتبع ذلك من بناء الخطاب على الفعل (اعلم)، الذي عول من خلاله على تسليم المتألّق بما يستتبعه.

<sup>1</sup>- السكاكى، مفتاح العلوم. ص 569.

<sup>2</sup>- رضوان الرّقبي، الاستدلال الحجاجي التّداولي والآليات اشتغاله. ص 69.

<sup>3</sup>- عبد الله صوله، الحاجاج أطروه ومنطقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحاجاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتينيكاه. ص 308.

<sup>4</sup>- باتريك شارودو، الحاجاج بين النّظرية والأسلوب. ص 103.

**4-2-2-2-العرض أو التّمفصل:** «يتعلّق الأمر هنا بالانتقال من لحظة حجاجيّة إلى أخرى سواء من داخل شكل البرهنة ذاته أو لاقتراح عدّة أشكال تضمين».<sup>1</sup>

وإذا كانت «نّجاعة العرض شرط ضروريّ لكلّ محاجة هدفها التأثير في جمهور السّامعين بتهيئتهم للعمل المباشر سلوكاً، و بتوجيه أذهانهم وجهة معينة فكراً»<sup>2</sup>، فقد اعتمد «السكاكى» في هذا المستوى من الخطاب على جملة من طرائق العرض الحجاجيّة، تمثّلت أساساً في شرح المفاهيم وتحليلها تحليلًا استدلاليًا شاملًا مدعّماً بالشاهد والمثال؛ حيث كان يعتمد على «حصر القاعدة في بداية الشّيء الذي هو بصدده، ثم ينتقل إلى شرحها شرحاً تفصيليًّا، كما لا ينسى أن يربط ما يبحثه بالمباحث التي سبقت أو التي ستأتي»<sup>3</sup>، موظّفاً مجموعة من طرائق الربط بين القضايا التي لها دور حجاجيّ في عرض المعطيات، انبنت على أساسها النّتائج على الأسباب.

قسم «السكاكى» المبحث الخاص بالبلاغة من مصنفه إلى ثلاثة أقسام أساسية، قدم الحديث عن علم المعاني، ثم أتى للحديث عن علم البيان، منقلاً بعدها للحديث عن الفصاحة والبلاغة والمحسنات، والكلام على تكمّلة علم المعاني في الحدّ والاستدلال، يليه الحديث عن وجوه الإعجاز القرآنيّ.

استهلّ «السكاكى» حديثه بعلم المعاني لصلة بال نحو، مقدّماً إيهًا على علم البيان، محتاجاً لذلك بأنّ علم البيان شعبة من علم المعاني. قدم من خلاله مقدمة تحدّث فيها عن أصل المعنى، وعن مقتضى الحال وأنّه يتقاوّت عند المتكلّم، رابطاً هذا الحديث بعلم الحدّ والاستدلال والعروض، منبّهاً أنّ التّفصيل فيها سيكون لاحقاً، حتى إذا استوفى التقديم حقّه فرّ أنّ كلام العرب قسمان خبر وطلب، عقد لكلّ منها فصلاً خاصاً سماه «قانون» مع ما ينقسم إليه كلّ مبحث من فنون. وختّم كلامه عن علم المعاني وكيف السّبيل إليه، ويعلّق محقّ الكتاب على منهج «السكاكى» في هذا الباب بقوله: «إنّ منهج «السكاكى» منهج جديد في هذا الباب بل في كتابه كله، فقد رتب مادته على خطّة واعية، وبناءً محكم في تقسيم أبوابه وفصوله»<sup>4</sup>. ولا عجب أن ظلّ المنهج الذي أقرّه متواتراً عند أهل البلاغة على مدار قرون.

<sup>1</sup>- باتريك شارودو، *الحجاج بين النظرية والأسلوب*. ص 103.

<sup>2</sup>- عبد الله صوله، *الحجاج أطروه ومنطقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج، الخطابة الجديدة* لبرلمان وتيتيكا. ص 316، 317.

<sup>3</sup>- السّكاكى، *مفتاح العلوم*. ص 36.

<sup>4</sup>- المصدر نفسه. ص 46.

بعد التّعرّض لعلم المعاني انتقل للحديث عن علم البيان الذي مهدّ له بمقدمة عاد من خاللها إلى التّعرّف الذي وضعه في بداية بحثه لعلم المعاني والبيان، وتحدّث في مقدمة أخرى عن حاجة صاحب علم البيان إلى التّعرّض لأنواع دلالات الكلم، كما علّ أيضاً من خلال تقديميه سبب تقديم بعض الأبواب على بعض، عارضاً أولاً للتشبيه، ثمّ المجاز بأنواعه، ثمّ الكنية. شرع في بحثها مبيناً أحوالها ضارباً لذلك الشّواهد والأمثلة مطيناً تارة وموجاً أخرى، عارضاً لآراء المتقدمين عليه، باسطاً آرائه، فاتحاً المجال أمام المتألق لحرّية الأخذ بها من عدمه، وإن كان حمله على الإذعان يبدو جليّاً. هذه الدّعامتان المنهجيّة يلخصها محقق الكتاب بقوله: «إنّ منهج "السكاكى" في علم البيان منهج يعتمد الحصر والتحديد، إذ يقدم بمقدمة يوجز بها رؤوس نقاط الموضوعات التي يريد أن يبحثها، ثمّ ينطلق بعدها إلى التّفصيل فيما قدّمه، وهو في هذه الطّريقة جديد في منهج بحثه»<sup>1</sup>. والحقيقة أنّ كثرة الإشارات إلى دقائق الأمور هي تقنيّة حاججيّة من طرائق العرض عند "السكاكى"، وعادة ما يتمّ اللجوء إلى هذه التقنيّة «تكتيفاً لحالة الحضور التي نريد أن يتّسم بها موضوعنا في ذهن السّامعين، ولإحداث الانفعال أيضاً، فبقدر ما يكون الموضوع مخصوصاً يكون أبعث على الانفعال»<sup>2</sup>.

بعد الفراغ من حديثه عن علمي المعاني والبيان انتقل بعدها للحديث عمّا اصطلاح عليه بالمحسّنات وما اصطلاح عليه غيره بالبديع، مقسّماً إياها إلى لفظية ومعنىّة، عارضاً لما ينطوي عليه كلّ صنف من أصناف فرعية. وهو يستبعد هذا المبحث عن علم البلاغة ويعدّ شيئاً يحسن به الكلام، على خلاف علمي المعاني والبيان اللذين يعدهما مرجعاً البلاغة. حتى إذا فرغ من ذلك كله عاد ونبّه إلى حاجة علم المعاني إلى علمي الحدّ والاستدلال، حيث أفرد مبحثاً خاصاً سماه "الكلام على تكمّلة علم المعاني" لبحث الحدّ والتعرّيف والاستدلال لأجل إقامة الدليل وإظهار الحجّة. ويبير سبب وضعه حدّ الاستدلال بأنه «إفهام من لا يقتتن بآنَ كلام الله معجز»، فيحتاج معه للفياس والاستدلال والمقارعة والمناقشة ونصب الدليل<sup>3</sup>. بعدها عقد فصلاً لإعجاز القرآن أشار من خلاله إلى الغرض من تأليف كتابه، وهذا يدلّ على أنّه قد تسلّل في عرض موضوعات مصنفه وصولاً إلى تحديد الهدف منه، وهو بيان وجوه الإعجاز القرآني المرتبطة بهم علم البلاغة. ومنهج البحث هذا منهج حاججيّ بما قام عليه من مقدمات أولية وجّهت لخدمة نتيجة معينة؛ أي بناء تلك النتيجة

<sup>1</sup>- السّكّاكِيُّ، مفتاح العلوم. ص 49.

<sup>2</sup> عبد الله صوله، الحاج أطروه ومنظفاته وتقنياته من خلال مصنف في الحاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتنبيكا، ص 318.

<sup>3</sup> السّكاكِي، مفتاح العلوم. ص 55.

على تلك الأسباب والمقدّمات بالاستعانة بالفکر المنطقی للاستدلال على حقيقة الإعجاز القرآني، حيث يُظهر المصنف ككل نزعته المنطقیة، واهتمامه باستبطاط القواعد والأحكام واستخراج جزئياتها المندرجة تحت الكلیات في استئهام بلاغي.

وباستقصائه لتلك المباحث ترى أن بلاغة "السکاکي" كانت نتاج الثقافة العربية آنذاك وما أصابها من تطور في مسارها التاریخي، كما أنها كانت معبرة عن الجو العلمي الذي كان سائدا في البيئة العربية وقتها، والذي اصطبغ بصبغة علم الكلام بيانا لإعجاز القرآن ودفاعا عن اللغة العربية. وبحكم أن "السکاکي" كان من المتكلمين فقد انعكس ذلك على نمط تفكيره، حيث نراه طعم حديثه عن علوم البلاغة بالتفكير المنطقی، الشيء الذي جعل مصنفه المتمحور حول بيان الإعجاز البلاغي للقرآن غایة في الحاج و والإفناع، وهذا ما أفرّه صراحة وهو بصدق عرض منهجه في "المفتاح"، ولا غرابة في الأمر إن كان ذاك أسلوب أهل زمانه الذي «يحاكم العقل في نظرته للأشياء، ويقيس القضايا قياسا عقلياً مع روح أدبية ذوقية إلا أنه ذوق ذو تحصيل، و دراية ذات قياس واستدلال»<sup>1</sup>.

**4-2-3-الخاتمة:** «يتعلّق الأمر هنا بالتقديم أو الإعلان عن اللحظة الأخيرة للحجاج أو لقسم منه»<sup>2</sup>. سواء تعلّق الأمر بالموضوع المطروح ككل أو بجزئياته. فيما يخصّ جزئيات الموضوع فإنّ فعل الكلام التوجيهي عند "السکاکي" أدى إلى خلق توجيه حاججي Orientation والمقصود بهذا الأخير هو «الوجهة المقدمة من القول قصد التوصل إلى فئة معينة من الاستنتاجات... وبعبارة أخرى إن التوجيه هو كلّ ما يستدعي في الجملة حضور الوظيفة الحاججية، وبموجب ذلك التوجيه تخدم الحجة فئة معينة من الخلاصات»<sup>3</sup> توافق في مقام كلامنا ما كان يخلص إليه "السکاکي" عقب فعل الإعلام من أقوال تعكس فكره، على غرار قوله: «إذ قد عرفت ما ذكرت وما ذكروا فاختر أيهما شئت» وقوله: «إذ قد عرفت ما ذكرت فلا بأس أن أحكي لك ما عند السلف في تعريف الاستعارة». وهنا تتجلى لنا سمة من سمات الحاجاج وهي أن نتائجه ليست إلزامية دوما، «إن الخلاصة في مجال الحاجاج ليست قولا حول العالم... بل إنّها تعبير قبل كل شيء عن التوافق (الاتفاق) بين المخاطبين... غير أن المستمع ليس ملزما في نهاية المطاف بقبولها»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- السکاکي، مفتاح العلوم. ص16.

<sup>2</sup>- باتريك شارودو، الحاج بين النظرية والأسلوب. ص104.

<sup>3</sup>- رضوان الرّقبي، الاستدلال الحاججي التّداولي وأليات اشتغاله. ص109.

<sup>4</sup>- أوليفي روبل، هل يمكن أن يوجد حاج غير بلاغي؟ ملحق ضمن كتاب البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول. ص227.

أما فيما يخص خواتم الموضوعات ككل فإنه عادة ما كان يشير فيها إلى ما سيعقد له الفصل المولاي. والسمة الأخرى التي ميزت خلاصات كلامه ربط المباحث المطروحة بمسألة الإعجاز في النص القرآني، ولنتمثل بذلك بقوله بعد الفراغ من تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري: «اعلم أنّ مستودعات فصول هذا الفن لا تتضمن إلا باستثناء زناد وقاد، ولا تكشف أسرار جواهرها إلا لبصرة ذي طبع نقاد، ولا تضع أزمتها إلا في يد راكم في حلبتها... متقوّق أفاويق استثناتها بقوّة فهم ومعونة ذوق مولع من لطائف البلاغة بما يؤثرها القلوب بصفاها حباتها... متولّ بذلك أن يتأنّق في وجه الإعجاز في التنزيل»<sup>1</sup>. ويختتم كلامه في سياق تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب بقوله: «اللّهم زدنا اطّلاعا على لطائف قرآنك الكريم وغوصا على لآلئ فرقانك العظيم... ول يكن هذا آخر الكلام في الفن الرابع، ولنعد إلى الفصل الموعود وهو الكلام في معنى القصر»<sup>2</sup>.

واللافت للنظر وهو ينهي الكلام عن استعراض أصول علمي المعاني والبيان إعادة عرض أصليهما، وذلك بتقديمهما بطريقة موجزة، عن طريق إعادة صياغة أكثر اختصارا. وحتى يربط مباحث البلاغة بمسألة الإعجاز بما يمنح هذه الأخيرة بعداً بلاغياً، نراه ختم حديثه عن علمي المعاني والبيان، كما ختم تحديه لدلالة البلاغة والفصاحة بتحليل عميق الدلالة لقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَتَأْرُضُ أَبْلَغِي مَاءِكَ وَيَسْمَأَهُ أَقْلَعِي وَغِيَضَ الْمَاءِ وَقُضَى الْأَمْرُ وَأَسْتَوْتُ عَلَى الْجُوْدِي وَقِيلَ بَعْدَا لِلْقَوْمِ الْأَظْلَمِينَ﴾ (هود)، التي استعرض من خلالها وجوه الإعجاز بما تقدم عرضه من مسائل بلاغية. مع ما ينطوي عليه ذلك من أبعاد حجاجية.

#### 4-3-حجاجية المقومات البلاغية

تؤكد العديد من الدراسات البلاغية الحديثة على أنّ الكثير من الأساليب والصور البلاغية تلعب دوراً في الحجاج، فوجودها لا يقف عند حدود الوظيفة الجمالية فحسب بل يتجاوزه إلى الوظيفة الحجاجية. فلما كانت الأساليب البينانية في قمة التراث التأويلي فإنّها أساليب «قد يتم عزلها عن سياقها البلاغي لتؤدي وظيفة لا جمالية إنسانية (كما هو مطلوب في سياق البلاغة) بل هي تؤدي وظيفة إقناعية استدلالية (كما هو مطلوب في الحجاج) ومن هنا يتبيّن أنّ معظم الأساليب

<sup>1</sup>- السّكاكـي، مفتاح العلوم. ص457.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص506.

البلاغيّة تتوفّر على خاصية التحوّل لأداء أغراض تواصليّة ولإنجاز مقاصد حجاجيّة ولإفادة أبعاد تداوليّة»<sup>1</sup>.

**4-3-1-الطبيعة الاستدلاليّة للصور البينيّة:** تبني مقوّمات البيان عادة على مخالفة الدلالة الحرفية للقول الدلالة الضمنيّة، قبل إجراء تأويلات ذهنیّة من شأنها إيجاد علاقة استلزميّة بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني المستلزم. وهي بذلك تجمع بين حدّي الإمتناع والإقناع، من باب أنه «لا خطاب بغير حاج» و«لا حاج بغير مجاز»<sup>2</sup> كما يذهب إلى ذلك «طه عبد الرحمن». وباعتبار الأسلوب الحجاجيّ أسلوب خطابيّ فإنّ فعاليته تتجسد من خلال المهارات الأسلوبية، «الأساليب ومهارات البيان والتبيين تقوّي الحجج وتزيد من فعاليتها، أي تعمل لمصلحة التأثير والإقناع، لذلك يمكن النظر إليها كظواهر أدبية وخطابية قائمة الذات، كما يمكن النظر إليها في علاقتها بأدوارها الحجاجيّة وقيمتها الإقناعيّة»<sup>3</sup>.

**4-3-1-الطبيعة الاستدلاليّة للتشبيه:** يعلّ «السكاكني» سبب تقديمها على الاستعارة لأنّها فرع من فروعه. للصورة التشبيهية عنده القدرة على الجمع بين المتناقضات والأضداد، حيث ذكر نماذجاً لصور تشبيهية قد تستغلق أوجه التشبيه فيها فيضرّ ما قد يبدو ظاهراً بينا، ويمكننا استخلاص المعنى انطلاقاً من المعطى اللغويّ بالاستعانة بالقدرة التأويلية.

قد يكون الهدف أو الغرض من التشبيه سبق السكاكني - تقرّيب صورة المشبه وتنمية شأنه في نفس السامّع وزيادة تقرير له، وقد يكون الغرض منه إبرازه إلى السامّع في معرض التبيين أو التشويه أو الاستطراف. وفي هذا الصدد اهتم «السكاكني» بالإشارة إلى الصور الفنية الخارجّة عن المألوف، والتي تخرق أفق الانتظار في سياق حديثه عن الاستطراف مثلاً<sup>4</sup>. فالصورة عنده كلّما كانت موجّلة في الغرابة بالجمع بين طرفين متبعدين كانت أذنّ النفس التي يستهويها كلّ جديد يكسر قواعد العرف اللغويّ والمعرفيّ، وكلّما كانت قريبة إلى ما هو متداول فقدت طاقتها التأثيريّة تلك، ويحدّد لنا «السكاكني» أسباب قرب التشبيه وكونه نازل الدرجة في «أن يكون وجهه أمراً واحداً... أو أن يكون المشبه به مناسباً للمشبّه، أو أن يكون المشبه به غالباً الحضور في خزانة

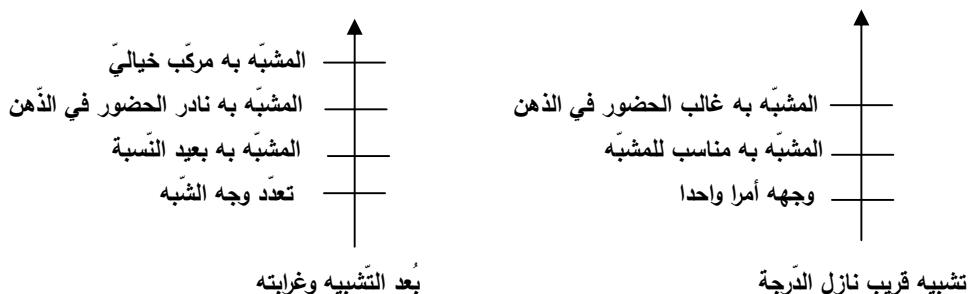
<sup>1</sup>- صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص. ص 50.

<sup>2</sup>- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكثير العقلي. ص 213.

<sup>3</sup>- رضوان الرّقبي، الاستدلال الحجاجي التّداولي وأليات اشتغاله. ص 69.

<sup>4</sup>- ينظر: السكاكني، مفتاح العلوم. ص 569، 570.

الصّور بجهة من الجهات»<sup>1</sup>. ومن أسباب بعد التشبيه وغرابته «أن يكون وجه التشبيه أموراً كثيرة... أو أن يكون المشبه به بعيد النّسبة... أو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن... أو مركباً خيالياً»<sup>2</sup>. وهنا يظهر الاعتداد بالسامع الذي ييرز دوره في فك شيفرات الصورة التشبيهية بتحليل التركيب في ظل المعطيات التأويلية. كما يظهر التفاصيل الحاصل بين نوعي التشبيه القريب والبعيد تفاصلاً يمكن تمثيله سلّمياً، بالاستعانة بالحجج المقدمة، حيث تأخذ هذه الحجج في التصاعد من أدنى حجة إلى أعلى حجة كما يبرزه الشكلين التاليين:



يقوم التشبيه على علاقة المشابهة، والمشابهة وفق "السكاكى" عملية تقوم على تمثّلات استدلالية تحدّد وفقها السمات الدلالية للفظ الأصل والفرع حتى نخلق نوعاً من المماثلة بينهما، كما يقوم كذلك على تفعيل مبدأ التّفاعل، أي التّفاعل بين عناصره الأربع، وبقدر استعاناًة الصورة بهذه العناصر مجتمعة أو ببعضها تكون مرتبة التشبيه من القوّة والضعف، ومقدار تأثيره في المتنقى. وبالاعتماد على عنصري الذّكر والحذف جعل "السكاكى" التشبيه على ثمانى مراتب:<sup>3</sup>

- ما ذكرت فيه أركانه الأربع - ما لم يذكر فيه المشبه - ما لم تذكر فيه الأداة - ما لم يذكر فيه المشبه والأداة - ما لم يذكر فيه وجه الشّبه - ما لم يذكر فيه المشبه ووجه الشّبه - ما لم تذكر فيه الأداة ووجه الشّبه - ما ذكر فيه المشبه به فقط.

ويتمثل التشبيه الذي تحذف فيه الأداة ووجه الشّبه أعلى المستويات عنده وأبلغها؛ لأنّ فيه قوّة تشبيه مستمدّة من عموم وجه الشّبه، حتى ليبدو المشبه به عينه المشبه، مما يسمح بتجاوز الحدود الفاصلة بينهما، فـ«كلّما خفيت علاقة الشّبه بين الطرفين ونزع المتكلّم إلى التّقريب بينهما حدّ

<sup>1</sup>- السّاكاكى، مفتاح العلوم. ص 581.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه. ص 581.

<sup>3</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص 584.

المماهاة ازدادت الصورة تأثيراً ونمّت طاقتها الحجاجية<sup>1</sup> ويضعف التشبيه كلّما صرّح فيه بوجه الشّبه لأنّ ذلك يسقط التّأثير. وبتحديد لمراتب التشبيه تلك والمفاضلة بينها يكون قد أخضع التشبيه إلى مفهوم السّلم الحجاجيّ، الذي يقوم على مفهوم ترتيب الحجج حسب قوّتها. فالتشبيه الذي يأتي في صدارة السّلم -وفقه- هو الذي تحذف فيه الأداة ووجه الشّبه حتى يتماثل المشبه والمشبه به، ويأخذ بالتّدني إلى أسفل مرتبة في السّلم الحجاجيّ كلّما ذكرت معظم أركانه، إلى أن يبلغ حدّ الابتذال إذا ذكرت جميع أركانه. فما تستدعيه الصور من بعد خياليّ في تحديد أوجه الشّبه الخفيّة يعطي المتكلّم حتى المتكلّم شعوراً بلذة التجديـد والإبداع، ثمّ ما في التشبيه من طرق متعددة وصور كثيرة يفتح المجال أمام المتكلّم في انتقاء الطريقة الأمثل للتأثير في المتلقـي.

وعليه فإنّ توظيف الأسلوب غير المباشر المتمحور في التشبيه للتعبير عن المقاصد قد يكون صدـاه أبلغ ويكون أكثر تأثيراً لدى السـامـعـ، خاصة إذا كانـا نـتـخـذـ منهـ وسـيلـةـ إـقـنـاعـ.

**4-3-2-الطبيعة الاستدلالية للمجاز:** في إطار صياغة مفهومه للمجاز يحدـه "الـسـكـاكـيـ" بمفهوم حجاجيّ بقوله: «اعلم أنا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما تدلّ عليه أو في غير ما تدلّ عليه، حتى يكون الغرض الأصليّ طلب دلالتها على المستعمل فيه»<sup>2</sup>. والأمر سيان في تحديده لأقسام المجاز. كما أنه بـرـرـ سـبـبـ تـسـميـتهـ مجـازـ بـقـولـهـ: «ويسمـىـ هـذـاـ النـوـعـ مجـازـاـ لـتـعـدـيـ الـحـكـمـ بـهـ عـنـ مـكاـنـهـ الأـصـلـيـ»<sup>3</sup>.

يقوم المجاز العقليّ على وجود لاملاعنة لغوية في الإسناد، أين نسند الفعل إلى غير فاعله لوجود ملابسة ضمنية بينهما، التي تمثل حـجـةـ إـسـنـادـ الفـعـلـ إلىـ غـيرـ فـاعـلـهـ علىـ سـبـيلـ التـجـوزـ. ويقدم لنا في هذا الإطار مثلاً يجاجـ من خـلـالـ اعتبارـهـ مجـازـاـ عـقـليـاـ، والـحـجـةـ المـقـدـمةـ يـصـوـغـهاـ كـالتـالـيـ: لا يكون قولـناـ: "أنـبتـ الرـبـيعـ الـبـقلـ" مجـازـاـ عـقـليـاـ «إـلـاـ بـعـدـ بـيـانـ أـنـ صـيـغـ الـأـفـعـالـ فـيـ مـعـنـىـ نـسـبـتـهـ إـلـىـ الـفـاعـلـ لـيـسـ تـدـلـ عـلـىـ مـعـنـىـ سـوـىـ صـدـورـهـاـ عـنـ شـيـءـ مـاـ، فـإـمـاـ أـنـ ذـلـكـ الشـيـءـ قـادـرـ أـمـ غـيرـ قـادـرـ فـلـيـسـ بـدـاخـلـ فـيـ مـفـهـومـاتـهـ وـضـعـاـ»<sup>4</sup>. وهنا يتـدـخـلـ التـأـوـيلـ لـلـكـشـفـ عـنـ مـضـمـرـ الـخـطـابـ.

**4-3-3-الطبيعة الاستدلالية للاستعارة:** قد يتجاوز التصريح بالشيء ذكره ضمنياً، وتعدّ الاستعارة إحدى الآيات البلاغية للنـفـاذـ إـلـىـ ضـمـنـيـ الـخـطـابـ. وقد اعـتـنـىـ "الـسـكـاكـيـ" بـالـبـحـثـ فـيـ

<sup>1</sup>- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم. ص 269، 270.

<sup>2</sup>- السـكـاكـيـ، مفتاح العـلـومـ. ص 590.

<sup>3</sup>- المصـدرـ نـفـسـهـ. ص 630.

<sup>4</sup>- المصـدرـ نـفـسـهـ. ص 629.

كيفية التعبير عن المعنى الضمني عبر تمظهره في صور عديدة وآليات مختلفة، تعكس العلاقة القائمة بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني.

تقوم الاستعارة أساساً على دلالة أحد طرفي التشبيه على الآخر وبلغه مستوى التطابق (هو تطابق مجازي)، كما تقوم على مفهوم الدّعوى أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي. وبالتالي فهي مفهوم يقوم أساساً على دعوى التشبيه. وإذا كان الأمر كذلك فإن «قوّة التشبيه أو الاستعارة تتأتى من قدرتهما على التّقريب بين عنصرين من نظامين مختلفين مع محاولة جادة لطمس ما بينهما من فروق»<sup>1</sup>. لذلك كانت أقوى التشبيهات في نظر «السّكاكى» ما حذفت فيه الأداة ووجه الشّبه، لأنّ فيه قوّة تشبيه مستمدّة من عموم وجه الشّبه، حتى ليبدو المشبه به عينه المشبه.

تدخل الاستعارة باعتبارها ضرباً من ضروب المجاز في إطار تقرير حجج بالتلّيمح، وعادة ما تعرف الاستعارة الحجاجية «بكونها تلك التي تهدف إلى إحداث تغيير في الموقف الفكري أو العاطفي للمتلقّى»<sup>2</sup>، وهذه غاية المتكلّم، والواقع أنّ تغيير الموقف الفكري أو العاطفي يكون بإيهام كون المستعار له من جنس المستعار منه على سبيل التّهكم مثلاً أو التّلّيمح، «كقولك: إنّ فلاناً تواترت عليه البسارات بقتله ونهب أمواله ونبي أولاده»<sup>3</sup>. فهنا تمت استعارة اسم أحد النّقيضين لآخر بواسطة انتزاع شبه التّضاد والحاقة بشبه التّناسب بطريق التّهكم أو التّلّيمح. ووجه الإثارة في هذا النّموذج الاستعاري هو تفعيل عنصر الطّرافه والمفاجأة للمرسل إليه بمخالفة أفق توقعه. وعليه يقترن التّغيير في الموقف الفكري والعاطفي بضرورة إعمال الذهن، للتوصّل إلى خلق نوع من المقاربة الدلالية بين المستعار منه والمستعار له بمعونة القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

إن النّماذج الاستعارية المستشهد بها عند «السّكاكى» تعكس أنماطاً مختلفة من العلاقات التّضمينية باعتبارها أقوالاً مضمرة، حيث يتم استبطاطها عن طريق إجراء عمليات ذهنية استدلالية استنتاجية يقوم بها المرسل إليه، مع ما يقترن بالاستدلال من تدليل على صحة الدّعوى، وقد حاول «السّكاكى» من خلالها أن يدلّ على أن إنتاج اللغة وتأويلها لا يتم بالاعتماد على عملية الترميز وفك الرّموز فحسب «وإنما اعتماداً كذلك على عمليات استدلالية تقوم على إستراتيجية المؤول

<sup>1</sup>- سامية الدرّيدي، الحجاج في الشعر العربي القديم. ص 253.

<sup>2</sup>- عمر أوكان، اللغة والخطاب. ص 134.

<sup>3</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص 606.

وتوظّف القدرات البشرية العامة، وهي قدرات لا تختص باللغة وإنما لها وتأويلها<sup>1</sup>. وبالتالي فهي نماذج تتطوي على أبعاد تداولية تحدّد مقاصد المتكلّم الضمنية.

نعد الاستعارة من الوسائل اللغوية التي يستغلّها المرسل للوصول إلى أهدافه الحجاجية بطريق التلميح بدل التصريح، وما يستتبع ذلك من تأثير في المتنقي، وهو ما أشار إليه "العزّاوي" في سياق حديثه عن الاستعارة الحجاجية، التي تدخل عنده ضمن «الوسائل اللغوية التي يستغلّها المتكلّم بقصد توجيه خطابه، ويقصد تحقيق أهدافه الحجاجية، والاستعارة الحجاجية هي النوع الأكثر انتشاراً لارتباطها بمقاصد المتكلّمين ويساقاتهم التّخاطبية والتّوأصلية»<sup>2</sup>. ولذلك كثيراً ما كان يعول "السّكاكى" على الجانب الضمني في بناء الخطاب، ويرجع السبب في كون الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه إلى عاملين حاججين:<sup>3</sup>

- الأول أنّ في التصريح بالتشبيه اعترافاً بكون المشبه به أكمل من المشبه في وجه الشبه.
- والثاني أنّ في ترك التصريح بالشيء إلى الاستعارة مبني على الانتقال من الملزم إلى اللازم. يقوم كلّ تركيب استعاري على بؤرة استعارية تمثل الكلمة التي أحدثت مفارقة دلالية وخلخلة على مستوى التركيب، يقول "السّكاكى" في تعليقه على قول زهير:

صحا القلب عن سلمي وأقصر باطله      وعرى أفراس الصبا ورواحله

«فحقّ قوله أفراس الصبا ورواحله أن يعدّ استعارة تخيلية لما يسبق إلى الفهم ويتبادر إلى الخاطر من تنزيل أفراس الصبا ورواحله منزلة أنياب المنية ومخالبها، وإن كان يحتمل بالتكليف أن تجعل الأفراس والرواحل عبارة عن دواعي النفس وشهواتها»<sup>4</sup>.

وفي قسم الاستعارة المكنية نقول: "مخالب المنية نشبّت بفلان" طويلاً لذكر المشبه به وهو قوله الشبيهة بالسبع<sup>5</sup>. الأكيد أنّ هناك فارقاً دلاليّاً بين التركيبين اللغويين أو التعبيريين على اعتبار الأول استعارة مكنية تحوي معنى ضمنياً، في حين أننا إذا وظفنا التركيب الثاني تكون قد حدنا بالتركيب الأول عن المعنى الضمني في مستوى من مستوياته (المستوى العميق). ففي هذه الاستعارة

<sup>1</sup>- آن روبول، جاك موشلار، التّداولية اليوم علم جديد في التّواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشّيابي، المنظمة العربيّة للترجمة، ط01، بيروت، لبنان، 2003. ص25.

<sup>2</sup>- أبو بكر العزاوي، نحو مقاربة حجاجية للاستعارة، مجلة المناقضة، العدد 04، السنة 02، المغرب، شوال 1411هـ، مאי 1991. ص83.

<sup>3</sup>- ينظر: السّكاكى، مفتاح العلوم. ص649، 650.

<sup>4</sup>- السّكاكى، مفتاح العلوم. ص608، 609.

<sup>5</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص609.

حذفنا المشبه به مع الإبقاء على لازمة من لوازمه (المخالف) على سبيل تشبيه المنيّة بالسبعين الفتاوى في جملة مواصفات (وجه الشبه) كالهتك وانتزاع الروح بالغلبة...والذي خلق مفارقة دلالية هنا أو منافرة هو إضافة لفظة "المخالف" إلى ما لا يتصور وهي "المنيّة"، على سبيل المجاز لا التّحقيق. أما الذي خلق نوعاً من الملاعنة الدلالية بين المستعار له والمستعار منه فهو وجه الشبه. وناظراً لمحاولة إحلال المعنى المجازي محل المعنى الحقيقي في التعبير الاستعاري تكون الاستعارة وفق "محمد مفتاح" «ليست تعبيراً عما هو كائن وحسب، ولكنها تخلق ما ليس بـكائن أيضاً».<sup>1</sup>

وبالتالي «إن قوّة الحجاج في المفردات تبدو في الاستعمالات الاستعارية أقوى مما نحسّه عند استخدامنا لنفس المفردة بالمعنى الحقيقي، إن للاستعارة ذات الدور الحجاجي خاصيّة ثابتة، فالسمات الدلالية المحافظ عليها في عملية التغيير الدلالي الذي تقوم عليه هذه الاستعارات هي سمات فنيّة»<sup>2</sup>. ومن خلال النماذج المستشهد بها يتضح أن الاستعارة عند "السكاكى" وإن كانت ذات أبعاد جمالية، غير أنه لم يسلم بذلك مطلقاً على أساس أنّ وظيفة هذا الأسلوب لا تتحصر في اصطناع زخرفة الكلام، بل له وظيفة تبليغية وتأثيرية، فـ«البيان ليس تتميّزاً للكلام ولا تحريفاً لوظيفة الخطاب، وإنما تحقيق لأقصى إمكانات التبليغ تحقيقاً يؤدي إلى انتهاض المخاطب بالعمل والتغيير»<sup>3</sup>، وهذا الصنف من التعبير عن المقاصد يندرج في إطار الكلام غير المباشر الذي ينطوي على قوّة تأثيرية تستهدف المتلقّى، لذا نبه "السكاكى" إلى ضرورة النظر إلى هذه الصيغة العبارية في حدود السياق الموجّه للخطاب، «ويحتاج السياق الجديد "إطار الاستعارة" إلى توسيع معنى الكلمة-البؤرة». ونجاح الاستعارة مرتبطة ببقاء القارئ واعياً لتوسيع وامتداد الكلمة، أي عليه إعادة اهتمامه للدلالة القديمة والجديدة في آن»<sup>4</sup>. ثم إنّ ما تجدر إليه الإشارة في هذا الموضوع أنّ خرق بعض حكم الحديث في هذه الصيغة هو خرق ينطوي على أبعاد تداولية، بحكم ارتباطه بالفعل وهو التأثير.

وكعادته في توظيف الأسلوب الحجاجي في سياق عرضه للمفاهيم يصوغ لنا "السكاكى" حجاً تخصّ القول باعتبار الاستعارة مجازاً لغوياً أم عقليّاً، ففي اعتبارك إياها مجازاً لغوياً فإنّ اللفظ المستعار فيها لا يدلّ على كامل معناه الموضوع له، بل على جزء منه فقط، وخروج اللفظ عن

<sup>1</sup>- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، إستراتيجية التّناص. ص 117.

<sup>2</sup>- ميشيل لوجين، الاستعارة والحجاج، ترجمة: الطاهر وعزيز، مجلة المناظرة، العدد 04، السنة 02، المغرب، شوال 1411، مای 1991. ص 87، 88.

<sup>3</sup>- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوين العقلي. ص 293.

<sup>4</sup>- يوسف أبو العروس، الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، الأبعاد المعرفية والجمالية. ص 139.

دلالة الأصلية الموضوع لها إلى دلالة أخرى بقصد المشابهة يسمى مجازاً لغويّاً، ويمكن اعتبارها مجازاً عقليّاً بالنظر إلى الدّعوى وإيجاد قرينة دالّة على أنّه ليس المقصود المعنى الحرفيّ.<sup>1</sup> وإذا ما عدنا إلى أصناف الاستعارة عنده نراه يؤكّد على قوّة الاستعارة المرشحة مثلاً في مقابل الاستعارة المجردة معللاً ذلك بأنّ «مبني التّرشيح على تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه»<sup>2</sup>. فهي تقوم على عمق دلاليّ أكبر، وهو عمق تستمدّه من محاولة تناسي التشبيه حتى يفرغ المعنيين في معنى واحد.

وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة حقّ للاستعارة أن تكون «أدعى من الحقيقة لتحريك همة المستمع إلى الاقتناع بها والالتزام بقيمها؛ فالمستعير يقصد أن يغيّر المقاييس التي يعتمدها المستمع في تقويم الواقع والسلوك، وأن يتعرّف المستمع على هذا القصد منه، وعلى معنى كلامه وما يلزم عنه، وأن يكون هذا التّعرف سبيلاً لقبول خطابه وإقباله على توجيهه»<sup>3</sup>. وهذا الأمر يتتجاوز في الحقيقة- الاستعارة إلى غيرها من الصور البينية، التي ينظر إليها باعتبارها من مكونات السلطة الإقناعية. «ولأنّما كانت أساليب البيان أوضح من أسلوب الحقيقة لما فيها من الدلالة على المقصود بالشاهد والدليل، كإلحاق الناقص في المعنى بالكامل فيه والمعقول بالمحسوس بمعونة المقام»<sup>4</sup>. وإذا ما حاولنا تمثيل المعنى الحقيقـيـ والمـعـنـىـ المـجـازـيـ على السـلـمـ الحـاجـاجـيـ سوف نلاحظ أنـ هذاـ الأخيرـ أعلىـ حاجـاجـياـ، لذلكـ فقدـ أدركـ "الـسـكـاكـيـ"ـ أهمـيـةـ القـولـ المـجـازـيــ ودورـهـ الإـقـنـاعـيــ أكثرـ منـ القـولـ العـادـيــ.

**4-3-4- الطبيعة الاستدلالية للكنائية:** يتمّ فيها الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المضمر عبر علاقة تلازم عرفية أو عقلية يعدل فيها عن التّصرّح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمـهـ. والتّلازمـ هناـ هوـ تلازمـ عـرـفـيـ بينـ المعـنـىـ الـظـاهـرـ وـالـمـعـنـىـ الـخـفـيـ، يـظـهـرـ وـكـانـ المعـنـىـ الـظـاهـرـ هوـ المـقصـودـ، إذـ يـمـكـنـ الـحملـ عـلـيـهـ.

يشير مفهوم "الـسـكـاكـيـ"ـ لـلـكـنـائـيــ منـ آنـهـ «ـتـرـكـ التـصـرـحـ بـذـكـرـ الشـيـءـ إـلـىـ ذـكـرـ ماـ يـلـزـمـهـ لـيـنـتـقـلـ». منـ المـذـكـورـ إـلـىـ المـتـرـوـكـ»<sup>5</sup>ـ إـلـىـ ضـرـورـةـ اـشـتـراكـ قـطـبـيـ التـوـاصـلـ فـيـ الـخـلـفـيـةـ المـرـجـعـيـةـ. ثـمـ إنـنـاـ نـسـتـعـينـ

<sup>1</sup>- ينظر: السـكـاكـيـ، مـفـتـاحـ الـعـلـومـ. صـ601ـ، 600ـ.

<sup>2</sup>- المصـدرـ نـفـسـهـ. صـ616ـ.

<sup>3</sup>- طـهـ عـبـدـ الرـحـمـنـ، اللـسـانـ وـالـمـيـزـانـ أـوـ التـكـوـثـرـ العـقـليـ. صـ312ـ، 313ـ.

<sup>4</sup>- منـالـ نـجـارـ، المـقـولاتـ الـبـلـاغـيـةـ درـاسـةـ مـقـامـيـةـ بـرـاغـمـاتـيـةـ، الـتـدـاوـلـيـاتـ عـلـمـ اـسـتـعـمالـ الـلـغـةـ. صـ576ـ.

<sup>5</sup>- السـكـاكـيـ، مـفـتـاحـ الـعـلـومـ. صـ637ـ.

فيها كغيرها من صور البيان بالاستدلال في الربط بين الخطاب وقصد المتكلّم، وسواء تعلق الأمر بالكنية المطلوب بها نفس الموصوف أو نفس الصفة، القريبة منها أو البعيدة، فهي تحتاج إلى كثرة الإمعان وصولاً إلى استخلاص المعنى المقصود من المعنى الظاهر، مما يضفي على التعبير الكنائي طابعاً إيحائياً أكبر يثير الذهن ويدفعه إلى استقصاء المعنى الضمني، مع ما يستلزم ذلك من حاجية على صحة المعنى.

وفي إشارة منه إلى الكنية البعيدة، و«هي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسللة»<sup>1</sup> نجده قد لجأ إلى التحليل بالمقومات، التي تعكس إدراكه بالخطوات الاستنتاجية التي يتم بموجبها خرق قاعدة الكم والجهة، كأن يقول: «فلان كثير الرّماد»، فتنتقل من كثرة الرّماد إلى كثرة الجمر، إلى كثرة إحراق الحطب، إلى كثرة الطّبائح، إلى كثرة الأكلة، إلى كثرة الضّيوف، إلى كون الشخص مضيافاً<sup>2</sup>. فالملاحظ هنا أنَّ الخطوات الاستنتاجية حاصلة بمعونة المعطيات العامة للقول، التي حلّ بموجبها كيفية توصل المستمع إلى مقصود الكلام. وبالتالي «لكي تكون القولة فعلاً كلامياً غير مباشر يجب أن يكون هناك مولد للاستنتاج، أي ما يدلُّ على أنَّ المعنى الحرفي أو المغزى الحرفي غير كاف لغرض المحاورة ضمن السياق، ويجب أن يعدل باستخدام الاستنتاج»<sup>3</sup>.

وإذا كانت الصور البينية وفق "السكاكبي" تحديداً تقوم بالبناء على الدلالة المجازية وعلى الجمع بين المتافقين والأضداد مما يخلق خلخلة على مستوى الذهن توافق خلخلة البناء التركيبي والمعنوي طلباً لإعمال الذهن بفتح باب التأويل والاستنتاج، فإنّها صور تستمد براغماتيتها «من التأثير الذي تحدثه في المتنقي في مقام معين، وترقى هذه البراغماتية إلى أعلى مستوياتها كلما أثر المتكلّم في المتنقي، فتحدث آثاراً بالغة فيه فتجعل تلقّيه ايجابياً، لأنّها تخلق إطاراً تواصلياً لم يكن متوقعاً»<sup>4</sup>. ثم إنّها صور تؤكّد أنَّ الدلالة الحجاجية للخطاب لا تتوقف عند حدود المصرح به بل تتجاوزه إلى ضمني الخطاب. وعليه تختلف درجات الإقناع في العملية الحجاجية تبعاً لنطْ الخطاب في تباين شكله إضماراً وإظهاراً. وليس أدلّ على تحليله المنطقي الاستدلالي ونظرته الحجاجية التي

<sup>1</sup>- السّكاكبي، مفتاح العلوم. ص640.

<sup>2</sup>- ينظر: المصدر نفسه. ص640.

<sup>3</sup>- هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، الاستدلال على المعنى المقصود من الفعل الكلامي غير المباشر بين الفعاليات الحديثة والتراكيب اللغويّ العربيّ، التَّدَاوِلِيَّةُ فِي الْبَحْثِ اللُّغَوِيِّ وَالنَّقْدِيِّ، سلسلة دراسات محكمة في اللغة والأدب والنقد، تحرير بشرى البستانى، مؤسسة السباب، ط01، لندن، 2012. ص203.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه. ص579.

تدعم تقدّم النص القرآني مبنيًّا ومعنىًّا من تحليله للآلية الكريمة ﴿وَقِيلَ يَأْرُضُ أَبْلَعَ مَاءً إِنْ وَسَمَاءً أَقْلَعَ وَغَيْضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجَوْدِيِّ وَقِيلَ بَعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (٤٤) (هود)، كاشفاً من خلالها وجود البلاغة والفصاحة، مجترياً ثمرات علمي المعاني والبيان؛ حيث نظر فيها من جهة المجاز، والاستعارة، والكناية، وما يتصل بها، كما نظر إليها من حيث فائدة كلّ كلمة منها، وجهة كلّ تقديم وتأخير، وترتيب الجمل، ومن جانب الفصاحة بنوعيها اللفظية والمعنوية. حتى إذا فرغ من تحليله أفاد أنّ ما خفي من معانٍ قد يكون أعظم مما ظهر تحليله.<sup>1</sup>

**4-3-2- الطبيعة الاستدلالية لأساليب علم المعاني:** أشرنا في موضع سابق من هذا البحث إلى بعض أساليب علم المعاني، مثل التقديم والتأخير، والقصر، والفصل والوصل، والإيجاز الإطناب، التي عمل "السكاكبي" على تحليلها انتلافاً من التفاعل القائم بينها وبين مقتضيات المقام، حيث جعل لكلّ نمط أسلوبيّ مقامات تستوجبه، مع ما ينطوي عليه ذلك من أبعاد حجاجية، بحكم أنّ تغيير أحوال المقام يفرض تغييراً في العلاقات التركيبية، مع ما يستتبع ذلك من تغيير في الوظائف الدلالية. وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى أساليب علم المعاني تلك على أنها متغيرات أسلوبية أو ازياحات مقامية، لها وظائف تداولية لا تظهر من خلال الصيغة التركيبية بل هي زائدة عليها لأنّ لها ارتباط ببيان مقتضى الحال. ثم إنّها أساليب لا تتحدد خواصها التركيبية ونواتجها الدلالية إلا من خلال المقامات التي تتجزء فيها.

وإذا أشار "السكاكبي" إلى مختلف المقاصد التداولية التي يمكن أن تصاحب تلك الأساليب الانزياحية فلكي يدلّ على فاعلية المقام في تحديد دلالات الخطاب، أو في توجيه الناتج الدلالي للخطاب، وعلى أبعاده الحجاجية.

بالإضافة إلى ذلك فقد أشار "السكاكبي" إلى درجات توكييد الخبر، حيث تُرتب تلك الدرجات لغوياً عند إنتاج الخطاب الخبري في ثلاثة درجات تتبع لثلاثة سياقات، هي:

- الخبر الابتدائي: يكتفي فيه الحاج بسوق الخبر دون تأكيد مكتفياً أي المرسل بعلمه من أنّ المرسل إليه واثق من صدق خبره أو خطابه.

- الخبر الطلبّي: يحتاج إلى دعمه حجاجياً نظراً إلى حالة التردّد التي يكون عليها المرسل إليه.
- الخبر الإنكاري: فيه مزيد إثبات لاستعانته بأكثر من مؤكّد حاجيّ دحضاً للشكّ أو ردّاً للإنكار.

<sup>1</sup> - ينظر: السكاكبي، مفتاح العلوم. ص 654، 659.

ولعل في اختلاف درجات توكيـد الخبر تلك، أو في اختلاف مستويـات التـلـقـي «ما يؤكـد الصـفة الحاجـية للخطـاب البلـاغـي، وذـلك يجعل أيـ قول مـدعـم صالحـاً أو مـقـبـولاً بمـخـتـلـف الوـسـائـل، ومن خـلـال مـخـتـلـف الصـيـغ اللـغـوـيـة، إـذا اـعـتـرـنـا أـنـ هـذـه الصـيـغ هـي أـفـعـال كـلـام تـمـارـس وظـيـفـة التـأـثـير من خـلـال قـوـتها الكلـامـيـة»<sup>1</sup>.

وبالتـالـي فإنـ سـلـوك المرـسـل إـلـيـه يـنـعـكـس عـلـى المرـسـل فـي بـنـاء خـطـابـه الإـقـنـاعـي «إـذ يـرـاعـي أحـوالـه وـظـرـوفـه، ويـسـتـحـضـر مـعـرـفـتـه وـقـدـرـاتـه، كـمـا لا يـنـسـي ما يـحـيـطـ بـه مـن أحـادـاث اـجـتمـاعـيـة وأـحوالـه نـفـسـيـة، فـقـد يـنـتـجـ المرـسـل خـطـابـه انـطـلـاقـاً مـن سـلـوكـ المرـسـل إـلـيـه»<sup>2</sup>، وهذا ما تـؤـكـدـه أـضـربـ الخبرـ.

وـمـمـا تـقـدـمـ نـخـلـصـ لـلـقـوـل أـنـ الأـسـالـيـبـ المـخـتـلـفـةـ لـلـإنـجـازـ الحـجـاجـيـ سـاـهـمـتـ فـي خـلـقـ تـوجـيهـ حـجـاجـيـ لـلـتـدـلـيلـ عـلـى صـحـةـ الحـجـاجـ كـعـمـلـيـةـ خـطـابـيـةـ تـرـتـيـبـ بـالـعـمـلـيـةـ التـخـاطـبـيـةـ وـبـالـبـنـيـةـ اللـغـوـيـةـ، وـهـذـا إـنـ دـلـلـ عـلـى شـيـءـ فـإـنـمـاـ يـدـلـ عـلـى أـنـ «الـتـسـلـسـلـاتـ الحـجـاجـيـةـ فـي خـطـابـ ما تـرـتـيـبـ بـالـبـنـاءـ اللـغـوـيـ لـلـأـقـوـالـ وـلـيـسـ فـقـطـ بـالـأـخـبـارـ الـتـيـ تـشـتـمـلـ عـلـيـهـ»<sup>3</sup>.

وـبـنـاءـ عـلـى نـوـعـ الإـسـتـراتـيـجـيـةـ الـخـطـابـيـةـ الـتـيـ تـقـومـ عـلـيـهاـ الـبـلـاغـةـ السـكـاكـيـةـ وـعـلـى آلـيـةـ الإـقـنـاعـ المـوـظـفـةـ فـيـهـاـ (ـالـحـجـاجـ)، فـإـنـهـ يـمـكـنـ اـعـتـارـهـ بـلـاغـةـ حـجـاجـيـةـ إـقـنـاعـيـةـ، وـهـذـاـ بـالـنـظـرـ إـلـىـ طـبـيـعـةـ التـوـاصـلـ بـالـخـطـابـ الـقـائـمـ عـلـىـ بـيـانـ وـجـوهـ إـعـجازـ الـقـرـآنـ، وـعـلـىـ الـمـنـحـىـ التـعـلـيمـيـ الـذـيـ تـصـبـ فـيـ إـطـارـهـ. وـيـخـتـلـفـ الـخـطـابـ الحـجـاجـيـ عـمـاـ سـواـهـ «ـمـنـ جـهـةـ هـدـفـهـ...ـفـإـذـاـ كـانـ قـصـدـهـ مـعـلـنـاـ وـاسـتـدـلـالـهـ وـاضـحـاـ وـأـفـكـارـهـ مـتـرـابـطـةـ، فـلـأـنـهـ يـحـرـصـ كـلـ الـحـرـصـ عـلـىـ الإـقـنـاعـ:ـ إـقـنـاعـ الـمـتـلـقـيـ بـوـجـهـةـ نـظـرـهـ أوـ طـرـيقـتـهـ فـيـ تـنـاوـلـ الـأـشـيـاءـ، بلـ قـدـ يـحـاـوـلـ حـمـلـهـ عـلـىـ الإـذـعـانـ دونـ اـقـتـنـاعـ حـقـقـيـ، فـهـوـ نـصـ يـلـزـمـ صـاحـبـهـ عـلـىـ نـحـوـ صـارـمـ بـمـاـ جـاءـ فـيـهـ، بلـ يـورـطـهـ بـشـكـلـ وـاضـحـ جـلـيـ»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- رضوان الرقيـ، الاستدلال الحـجـاجـيـ التـادـوليـ وـآليـاتـ اـشـتـغالـهـ. صـ69.

<sup>2</sup>- عبدـ الـهـادـيـ بـنـ ظـافـرـ الشـهـريـ، إـسـتـراتـيـجـيـاتـ الـخـطـابـ. صـ455.

<sup>3</sup>- O.Ducrot,Anscombe,L'Argumentation dans la langue. P09.

<sup>4</sup>- سـامـيـةـ الدـريـديـ، الحـجـاجـ فـيـ الشـعـرـ العـرـبـيـ القـدـيمـ. صـ25,26.

# خاتمة

بعد جملة التّحليلات السّابقة يمكن أن ننفّذ إلى استخلاص بعض المعطيات الأساسية التي تجملها لنا الأفكار التالية:

مثّلت إشكاليّة التّراث والحداثة منطلقاً فعليّاً للتفكير الجدي في إعادة النظر للتّراث وفق المعطيات المنهجية الحديثة، وعلى إثر ذلك جاء الاهتمام بإعادة الاعتبار للمقاربة البلاغيّة في تحليل نماذج الخطاب بمعطياته المختلفة، من خلال بحث علاقة البلاغة بالأسلوبية وعلاقتها بالتداوليّة وتحليل الخطاب بشكل عام، وقد أفضت نتيجة البحث تلك للقول أنّ هناك الكثير من المصادر البلاغيّة التّراثية تناولت مادة تعتبر من صميم الدراسات اللغويّة والأدبيّة الحديثة.

إن النصوص البلاغيّة القديمة ومنها تحديداً بلاغة "السكاكى" هي نصوص ذات قيمة فنيّة معرفية كبيرة من المنظور الحديث، بما تشمل عليه من مصطلحات ومفاهيم يمكن مقابلتها بالدرس التّداوليّ. وإن دلّ هذا فإنّما يدلّ على أنها نصوص ما زالت حيّة بما تتبعها من وسائل احتوتها ومفاهيم بلورتها، تؤكّد تواصلها عبر الأجيال.

وباعتبار البلاغة السّاكاكية تقدّم نظرية واضحة المعالم للاتصال فإنّ هذا ما جعل مقابلتها بمفهوم التّداوليّة أمراً ممكناً. ولعلّ المنهج الإجرائيّ العام للتفكير السّاكاكى الذي يقاربه من عديد المفاهيم التّداوليّة قائم على خلفية تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء وحقيقة ومجاز.

بالنسبة لمفهوم الخبر والطلب عنده الذي قاربناه بمفهوم أفعال الكلام فقد قادنا التّحليل إلى أنّه مفهوم يقوم على أبعاد تداوليّة؛ من منطلق أنّ "السكاكى" في تقسيمه الكلام إلى ضريبين خبر وطلب نراه قد وضع لكلّ ضرب شروطاً مقاميّة تتحكم في إنجازه على ما يقتضي الحال ذكره، مع ما يتفرّع إليه النوعان من أغراض فرعية تكون ناتجة في حال عدم إجراء الكلام على ما يقتضيه المقام. وهذا أمكننا الحديث عن الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة.

في تعريفه للأساليب الطلبية الحقيقة لاحظنا أنّه تعريف يوافق مفهوم الفعل الكلاميّ عند المنظرين له، من منطلق أنّ إنجاز تلك الأفعال لا يتمّ دون التّلتفظ بها، خاصة أنّها تقوم على الرّغبة في التّحقيق، مما يقابل شرط الصّراحة عند "سورل". ثم إنّ "السكاكى" حصر معاني الطلب الأصلية في خمسة معانٍ واضعاً لكلّ نوع شروطاً تضبوطه حين ينجز في المقامات المناسبة إنجازاً يصاحبه تأثير ما. فإنّجازها وفقاً لحقيقة الوضع يجعل منها إنسائيات صريحة تقوم على الإستراتيجية التوجيهيّة، أمّا في حالة خروجها عن العرف اللغويّ تولد منها ما ناسب المقام مما يجعل منها إنسائيات ضمنيّة تقوم على الإستراتيجية التلميحيّة. ومكمّن التجاوز هنا مرتبط بدرجة

الإلزامية المحتواة في الفعل حسب مفهوم "السكاكى"، أو لاختلاف درجة الشدة للغرض المتضمن في الفعل حسب "سورل". وانطلاقاً من هذا التحديد حاول "السكاكى" صياغة شروط معينة سماها أصل الاستعمال بنى عليها أصل الفعل الكلاميّ عنده.

وبالتالي فقد اعنى "السكاكى" بتحليل أنواع الطلب باعتبارها تحمل دلالات حقيقة ومجازية معينة وقائماً جمالية تتناسب مع المقام، لذلك اعنى بتفسير الآليات التي تنتقل عبرها دلالات نفس القول من مستوى دلالي آخر. وقد لاحظنا من خلال التحليل أنها ظواهر أسلوبية تختلف باختلاف الصيغ اللغوية الدالة عليها أو باختلاف دلالتها وأغراضها التواصلية. كما لمسنا عنده عناية خاصة بالنوع الثالث من الأفعال الذي يهتم بقصدية المتكلم وغرضه من الخطاب، حيث يهدف إلى التأثير فيه وحثه على أداء فعل ما، إذ تستلزم كل قوة إنشائية يحيل إليها فعل من الأفعال جواباً معيناً. هذا ما جعل من مفهوم الفعل الكلاميّ عند قائم على الفاعلية الإنجازية، كما أنّ له وظائف تداولية مرتبطة بقصد المتكلم، مثل الحاجاجية المتمثلة في التأثير والإقناع.

وإذا كان "السكاكى" قد نظر إلى أساليب الخبر والطلب باعتبارها وسائل لغوية لبلوغ المقصودية، فقد تمكّن من استبطاط أنواع لغوية فرعية جراء البحث في المقاصد والأغراض التي تؤول إليها الأفعال الأصلية. والأكيد أنّ مراعاة تلك الأغراض والغايات والدلالات التي يريدها المتكلم من التأفظ بتلك الصيغ في المقامات المناسبة هي رؤية تداولية وظيفية.

وبخصوص حديثه عن الخبر رأى "السكاكى" أنه كثيراً ما يوضع موضع الطلب لاعتبارات تتصل بحال المتنقى، مما جعله يوافق مفهوم الفعل الإنسائيّ. كما أنّ تحليله لأنواع الخبر هو تحليل وظيفيّ تداوليّ بالنظر إلى المؤكّدات باعتبارها عناصر لغوية وظيفية، ثم النّظر إليه باعتبار طريقة إلقائه إلى المخاطب تبعاً لأحواله في قبول الخبر أو إنكاره.

أما بخصوص مبحث الضمّنيات فإنّا رأينا أنّ ولوح بباب الحقيقة والمجاز هو أكثر المداخل مناسبة لدراسة ضمّنيات الخطاب في بلاغة "السكاكى"، لذا ترانا حاولنا استجلاء صدى هذه المقوله في مقومات علم البيان التي تمتاز بخاصية تجاوز الدلالة الوضعية.

فيما يخص التّشبيه رأينا أنه يقوم على علاقة تضمينية، وللوصول إلى تحديدها وفك ترميزها نلجأ إلى تجاوز القراءة الحرفيّة والبحث عن المعنى الضمّني انطلاقاً من سياق القول، وأالية هذا الانتقال هي التأويل والاستنتاج.

أما المجاز ففائدته مرتبطة بدرجة التجوز الدلالي بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي. وبخصوص مفهوم الاستعارة عند "السكاكى" فقد أخذ بعداً آخر هو أكثر انتماء إلى النظرية

الّتّقّاعليّة، من حيث تحليله للتركيب الاستعاري انطلاقاً من خاصيّة التّفاعل بين المعنيين الحقيقى والمجازيّ، واستناده إلى مفهوم الادّعاء واشترطه عنصر القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقى. وانطلاقاً من مفهومه ذاك لاحظنا أنّه مفهوم لا يختلف في جوهره ولا في مقوماته عن تعريف بعض الباحثين الغربيين المحدثين أمثال "أوركيني".

يشير مفهوم "السّكاكي" للكنّاية إلى ما يحتمله كلّ خطاب من معنيين كما هو معلوم في الدراسات التّداوليّة الحديثة، وهو المعنى المتصّرّ به والظّاهر من الخطاب، والمعنى غير المصّرّ به والمضمّر في الخطاب، ويتمّ الانتقال من مستوى التّعبير الأوّل إلى الثاني عبر علاقة تلازم عرفيّة أو عقلية. وإذا كان نمط التّجوز في المجاز اللّغويّ مرتبط بالمفردات، وفي المجاز العقليّ مرتبط بالإسناد، فإنّ الإسناد في الكنّاية حقيقيّ لا مجازيّ، أمّا التّجوز فإنه يتعلّق بدلالة التركيب ككلّ.

تدرج الكنّاية باعتبارها آلية من آليات التّصوير الفنّي للمعاني في إطار الكلام الضّمني وتحديداً ضمن الأقوال المضمرة، على غرار التّشبّه والاستعارة، حتى وإن كانت لا تقيم تعارضًا بين المعنى الظّاهر والآخر المضمّر.

لقد اعتبرت "السّكاكي" في سياق تحليله للمقومات البيانية بما عرف في العصر الحديث بخرق أفق الانتظار أو التّوقّع، من خلال حديثه عن صور فنّية خارجة عن المألوف، وهنا يلعب تحديد المقاصد الخطابيّة الظّاهرة والمضمرة دوراً في الكشف عن معطيات الخطاب ونجاح العملية التّواصليّة.

وعلى غرار مقومات البيان يعدّ أسلوب الحذف هو الآخر نمطاً من أنماط الخروج عن النّسق التّعبيريّ المألوف، والعبرة فيه مراعاة مقتضى الحال؛ ذلك أنّ الحال التي تصاحب المتنّقى والمقام الذي يلقى فيه الخطاب هي التي تقتضي الذّكر أو الحذف. والغاية من وراء ذلك هي الكشف عن الوجوه البلاغيّة الكامنة وراء مضمّر الخطاب.

يحيّل أسلوب الحذف إلى وجود صيغة أصلية طرأ عليها تغيير ما، فهو إما أن يخالف النّسق التّعبيريّ من خلال الخروج عن الصّياغة المألوفة أو يخالف العقل، وتبقى الغاية في قبول العبارة من عدمه هو تحقيق الفائدة الدّلاليّة بفهم مقصود المتكلّم من خطابه.

وقد قادنا التّحليل التركيببي والدّلالي والتّداولي للمقومات الضّمنيّة إلى أنّ العملية التّخاطبيّة التّواصليّة مبنية على مقاصد المتكلّم، وهي مقاصد تتجاوز التركيب الدّلالي للكلمات، أو أنها تتجاوز معاني الألفاظ المنجزة في الخطاب إلى دلالة تتّحد وفق الغرض والسيّاق. وهنا تتّبع

"السّكاكِي" إلى أنه لا تكفي الاستعانة بمبدأ التجاور لفهم طبيعة التراكيب المجازية، ما لم نستعن بالدور المنوط للسياق في خلق العلاقات الدلالية، بالإضافة إلى الاستعانة بعمليات التأويل، وذلك من منطلق أن القيمة التَّداولية للمفهُوت تتَّعيَن بواسطة التَّأويل السياقي له.

وعلى العموم تعكس تلك المقوّمات الضمَّنية أنماطاً مختلفة من العلاقات التضمينية باعتبارها أقوالاً مضمورة، اقتربن وجودها بخاصيتين أساسيتين تعدان من خصائص القول المضمر، تتمثل الأولى في أن وجودها مرتبط بسياق التَّداول، في حين تتمثل الثانية في أنه يتم استبطاطها عن طريق عملية ذهنية استدلالية.

وبالنظر إلى تلك الأساليب أمكننا أن نستخلص أن هناك نوعين من العدول باعتبار الجهة التي يتم العدول عنها، عدول على مستوى التركيب أو داخل الصياغة بالخروج عن أصل المعنى، وعدل عن ظاهر مقتضى الحال، مما يحمل المخاطب على توظيف إستراتيجية التلميح المرتبطة بالدلّالات غير الحرفية للتعبير عن المقصود بغية التأثير في مخاطبه وحمله على استنتاجات معينة، مثل تحديد مراتب التشبيه من القوة والضعف، وترك جانب التصريح إلى التلميح في المجاز بأنواعه والكلامية...

وإذا كان وصفه للمقوّمات الضمَّنية قائم أساساً على التمييز بين المعنى الصريح والمعنى الضمَّني، إلا أن "السّكاكِي" لم يكن يعتمد بالمعنى الصريح وحده باعتباره السابق إلى الأذهان، ولا بالمعنى المستلزم وحده، بل كان يعتمد بهما معاً من منطلق أن المعنى المستلزم ناتج عن المعنى الصريح وتابع له.

وباستقرارنا لمفهوم التَّواصل عند "السّكاكِي" أمكننا أن نستخلص أنه مفهوم يظهر من خلال تحديده لمفهومي البلاغة والفصاحة وعلمي المعاني والبيان. فمفهوم "السّكاكِي" للبلاغة يكشف قدرة المرسل في التأثير على المرسل إليه من خلال توظيفه لوسائل تعبيرية مختلفة، ثم إنّها تمثل جملة القواعد التي تتولى مهمة التوجيه إلى كيفية إنتاج الخطاب. هذا كما أن تحديده لمفهوم الفصاحة يضبط الغاية من العملية التواصلية، لأنّ مدارها على تحقيق غاية الإفهام. وبالتالي فالتواصل عنده يتم بتوفّر شرطي الفصاحة والبلاغة. والقول بذلك يعني الاهتمام بالوظيفة الإدّهامية للغة. وتشير تلك التحديدات إلى أن الخطاب البلاغي عند "السّكاكِي" يتجاوز تأدية شرطه الجمالي إلى تحقيق أهداف نفعية.

وعلى العموم فقد انتبه "السّكاكِي" إلى الوظيفة التواصلية لعلم البلاغة من خلال تركيزه على الوظيفة التواصلية لعلوم البلاغة؛ ذلك أن الدراسة المسبقَة بعلم المعاني -في نظره- هي السبيل

لتجنب ما سماه بالخطأ في أداء الدلالة المقصودة من الخطاب. أما علم البيان فإنه يرتبط بالبعد التبليغي في جانبه اللغوي، غايتها تحقيق التواصل من خلال تحقيق مقصدية المتكلم من الاستعمال المجازي للغة، وهو العرض الأساسي الذي تحرص التداوily على بلوغه في مختلف أنواع الخطاب. قادنا التحليل إلى الكشف عن العناصر السياقية وما تتطوي عليه من أبعاد تداولية بدءاً بدور المرسل في العملية التواصلية الذي توكل له مهمة الترميز، وبأحواله في التعبير عن مقاصده وفق مقتضى الحال، والاهتمام بأحوال المرسل إليه والدور المنوط إليه في فك شفرات الخطاب، ويظهر ذلك من خلال بحث طرق تأليف الكلام وأوجه استعمالاته ومقاصده، وما يمكن أن تحيل إليه بعض التراكيب اللغوية من معانٍ ضمنية. وقد رأينا أنه تبعاً لاختلاف طرائق الإنجاز التي يوظفها المرسل في التأثير على المرسل إليه من مباشرة وغير مباشرة تتعدد المقاصد وتتنوع.

وعلى العموم لا تختلف بعض مفاهيم التواصل عند "السكاكبي" عما نجده عند المحدثين، ففي مفهومه للخبر مثلاً نراه قد حدد وفق مرجعية معينة وشروط مقامية مضبوطة، كما أن أغراضه التواصلية تتعدد بحسب قصدية المتكلم. والأمر سيان بالنسبة لفعل الطلب الذي تتغير أغراضه حسب الغرض التواصلي للمتكلم والفعل المراد إنجازه.

وفيما يتعلق بمفهوم المقام فقد جعل "السكاكبي" من ملابسات الحدث الخطابي ومقامه أساساً مهماً في تحليل الظاهرة الخطابية، حيث أدرك أهمية المقام من خلال عبارته مقتضى الحال، وتحديده مقامات الكلام، هذه الأخيرة التي تتفاوت عنده بتفاوت الأغراض والمقاصد واختلاف شكل الخطاب وحال السامع.

والملاحظ أن "السكاكبي" لم يحصر المقام في الإطار الخارجي المصاحب لعملية إنتاج الكلام، بل جعله يشمل داخل التركيب؛ بحيث يحضر المقام بحضور الكلمة الملائمة لما يجاورها، في حين تغيب مقامات لا تستدعيها الصياغة اللغوية.

وعليه لا تخرج بلاغة الكلام عنده عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال، حيث تتبّه إلى أثر المقام في تحديد المعاني؛ فمعنى الخطاب يتحدّد بالمقام الذي قيل فيه، كما أنّ المعاني في نظره لا تتفصل عن مجلل الظروف المحيطة بمتلقي الخطاب، وهي ظروف تفرض على المتكلم مراعاتها باعتماد أنماط معينة من التراكيب وطرق خاصة في التعبير، لذلك عمد إلى تحليل مباحث علم المعاني في إطار فكرة المقام مما جعله ينظر إليها كمقتضيات مقامية. فتمّ له بذلك نقل الكلام من مستوى المجرد إلى مرتبة التداول بمراعاته لمقتضيات الأحوال.

وعلى العموم اهتمت البلاغة السّكاكية بتقديم توصيف لعناصر العملية التواصلية، وفي إطار ذلك اهتمت بمقاصد الخطاب وأحوال المتكلمين وشروط الخطاب.

ومن خلال عرضنا لبعض المعطيات الخاصة بأساليب علم المعاني اتضح لنا أنَّ المعنى في التركيب يتأثر حسب نوع الأسلوب الموظف ومقامات التوظيف، حيث يلجأ المتكلم إلى توظيف صيغ تعبيرية مختلفة ينتقل عبرها من معنى صريح إلى آخر استلزمي، رغبة منه في خلق سمات تركيبية دلالية مميزة لخطابه، ويظلُّ الغرض المتعلق بمبدأ الإفاداة هو مراد المتكلم، وهو ما يحدد طريقة نظمه للكلام.

وبالتالي فإنَّ تلك الأساليب العدولية هي أساليب تداولية تتحدد خواصها التركيبية وسماتها الدلالية باعتبار المقام الذي تصدر عنه، من هنا جاء فهم "السّكاكى" لتلك التراكيب أو الصيغ التعبيرية فهما يتافق ومعطيات الدرس التّداولي المقامي، متجاوزاً النّظر إليها في صورتها الشكلية كما هو الحال مع الأساليب البينية، إلى ربطها بنظيرتها من العناصر غير اللغوية. ومن هنا يتحدد دور المقام في تحديد الوظائف الإحالية للصيغ التعبيرية، ومن ثمة في تحديد الدلالة.

وعلى العموم ومن خلال النّظر إلى علوم البلاغة في ضوء نظرية المقام يتبيّن أنَّ "السّكاكى" قد قدم صياغة متكاملة لبلاغة المقام من خلال علمي المعاني والبيان. فقد أشار إلى مقتضيات الأحوال أو المقامات التي تصاحب الأساليب البلاغية المختلفة. وقد أفضى به بحث المعنى داخل السياق، أي بوضعه في إطاره الخطابي إلى اعتماد جملة من المبادئ التّداولية، مثل العمل بمبدأ لكل مقام مقال، ودراسة العلاقة القائمة بين البنية اللغوية ووظيفتها، والنّظر إلى اللغة باعتبارها أداة تواصلية نفعية، والاهتمام بمختلف عناصر العملية التّخاطبية، والاستناد إلى مبدأ الوظيفة في معالجة الأساليب، والعناية بتحديد الأغراض التواصلية للأساليب سواء الحقيقة منها أو المجازية وفق ما يقتضيه المقام، بالإضافة إلى بحث مسألة الإعجاز في النّص القرآني، وهي مسألة مرتبطة بالنص القرآني باعتباره خطاباً تاماً للأركان متجاوزاً بذلك حدود المفردات والجمل.

وفي سياق الحديث عن ماهية التواصل عند "السّكاكى" حددنا أهم قواعد التواصل عنده التي تمثل ما أشار إليه التّداوليون المحدثون، مثل قاعدة الكلمة التي تتجلى لنا من خلال بعض الأبواب البلاغية التي تصوغ طرق التّعبير عن المقصود، من قبيل الحذف والإيجاز والإطناب المتعلقة ببنية الخطاب. أما بيان المنحى الكيفي في تظيراته البلاغية فيظهر من خلال بنيات القول أو أشكاله وضعاً أو انزيحاً، مما تعكسه مقومات البيان. في حين تظهر قاعدة العلاقة من خلال

اهتمامه بالظروف المحيطة بالخطاب التي تتدخل في تشكيل بنيته وتحديد دلالته، حيث جعل لكل ضرب من ضروب الكلام مقامه الخاص. وبختزل لنا مفهوم البلاغة عنده تلك القواعد مجتمعة. إنّ مخالفة قواعد التّواصل وفق "السكاكني" ينقل الصياغة من ظاهرها الصريح إلى معناها الضمنيّ، وهو ما اصطلاح عليه بالخروج عن مقتضى الظاهر.

وقد ساق الحديث عن تلك العناصر مجتمعة إلى استخلاص الأبعاد المختلفة لبلاغة الخطاب عند "السكاكني"؛ حيث نراه قد عني بعملية التّواصل اللغوية، التي تسعى إلى الإخبار والتّواصل العادي بالخطاب، إلى العناية بعملية التّواصل الحجاجية التي تسعى إلى أداء الخطاب بمواصفات حجاجية.

ومن خلال طرقنا لمبحث الحاجج أمكننا أن نستنتج أن تلك الشروط الخاصة بمواصفات الفصاحة والبلاغة ومراعاة المقام، يمكن اعتبارها مبادئ أولية للتنظير لإستراتيجية الإنقاص التي يبني عليها الخطاب، بما يتتوفر عليه هذا الأخير من خصائص أسلوبية تعمل على التأثير في المتلقي.

إن الحديث عن الحاجج في البلاغة السكاكينية هو حديث عن طبيعة العلاقة القائمة بين الحاجج والبلاغة، إذ لم تكن العلاقة بينهما لتنشأ دون اهتمام هذه الأخيرة بالإيقاع والتأثير، ومراعاة مقام المتخاطبين ومحاولة التأثير فيهم عبر فنون القول. وقد قادنا الحديث عن ماهية الحاجج عند "السكاكني" للحديث عن مستويين من مستويات الحاجج عنده، يتعلق المستوى الأول بأساليب الإنجاز الحجاجيّ، في حين يتعلق المستوى الثاني بالاحتياج لحجاجية المقومات البلاغية.

أمكنا أن نستخلص أيضاً أن "السكاكني" ومن خلال طريقة عرضه للأفكار حاول أن يخلق سياقاً يحاجج من خلاله، ويتجسد هذا من خلال توظيف جملة من الآليات التوجيهية من قبيل الأساليب الدالة على الطلب كالأمر، بالتوجه إلى المخاطب وافتراض علمه واقتاعه، وبناء القواعد على هذا الافتراض، لا سيما وأنّ عنايته كانت متوجهة نحو تبليغ قصده التّواصليّ، فأرسى بذلك معاً علاقة تخطيطية جعلت من المتلقي الافتراضي طرفاً مهماً في إنتاج الخطاب.

كما أمكننا أن نستخلص كذلك أن الشرح كان أهمّ أنماط الحاجج عند "السكاكني"، الذي كان يلجأ إلى البرهنة عن طريق الشرح إضافة إلى الاستنتاج، دون أن يغفل توظيف الشواهد التي كانت عبارة عن شواهد استدلالية في المقام الأول؛ لأنّ الغاية من إيرادها هو الاستدلال على صحة القاعدة البلاغية، ثم إنّها كانت شواهد إيضاحية في المقام الثاني لارتباطها بخاصية الإيضاح.

وباستعراضنا لأهم أساليب الإنجاز الحجاجي أمكننا أن نخلص للقول أنّ منهج البحث لديه هو منهج حجاجي، بما قام عليه من مقدمات أولية وجهت لخدمة نتيجة معينة، أي بناء تلك النتيجة على تلك الأسباب والمقدمات في استئهام بلاغي، بالاستعانة بالفكرة المنطقية خدمة لمقام التّواصل بالخطاب التعليمي، إذ ليس علينا أن نغفل أنّ هدفه كان تعليمياً تمثّل في تعليم صناعة الكلام، فهي وسيلة من وسائل التربية على الذوق العربي الذي يقود إلى فهم البيان القرآني، والاستدلال على حقيقة الإعجاز القرآني، لذلك اتصل الدرس البلاغي عنده بالبحث عن مصدر بلاغة آياته، والاستدلال على ماهية إعجازه البياني، من خلال البحث في الخواص الأسلوبية للتراتيب، وتغيير الدلالات تبعاً لأنواع المقال. وإذا نحن وقفنا على خلفية تأليف مصنفه أمكننا أن نقف عند تلك الغاية، وأن ندرك الطابع الحجاجي الذي يطبعه.

ثمّ ومن خلال حديثنا عن حاجية المقومات البلاغية استخلصنا أنّ معظم الأساليب البلاغية تتوفّر على خاصية التحول لأداء أغراض تواصلية وإنجاز مقاصد حجاجية.

وبالنظر إلى ذلك فإنّ مهمّة البلاغة عند "السكاكى" تتجاوز الكشف عن البعد الجمالي إلى عملية التأكيد والإقناع، حيث اعتبرت بتفسير الخطاب وإنتاجه وتقويمه. ضف إلى ذلك أنّ الخطاب التعليمي عنده تحول إلى خطاب حجاجي مطعم بالأبنية الاستدلالية المجردة، لأنّ الأمر يتعلق بمعطيات معرفية يحاول أن يقنع المتلقّي بتصوراته عنها.

وانطلاقاً من جملة التحليلات يمكن أن نلاحظ أنّ البلاغة عند "السكاكى" قد خرجت من دائرة التطبيق العفوّي إلى دائرة التنظير المنهجي، حيث سعى من خلال خطابه إلى التعبير عن مقاصده وتحقيق أهدافه، مما كان له أثره في صياغة الخطاب الصادر عنه، وفي تحديد الظاهرة اللغوية، وتوجيه الإستراتيجية الخطابية، لذلك جاء خطابه متميّزاً من حيث موضوعه وأنظمته اللسانية وقيمه الإخبارية.

وكخلاصة لما سبق فقد عمل "السكاكى" على إرساء العديد من المفاهيم مما يقابل مقولات التداولية على أساس منطقية استدلالية، فكان بذلك من بين اللغويين الذين أدخلوا المنطق والاستدلال في تحليل بنية اللغة والاهتمام بمستوياتها المختلفة والعلاقات القائمة بينها، وبين وظائفها، والأغراض التواصلية المرتبطة بها، إذ لم يعني بالنظر إليها على أنها منظومة قواعد، بل نظر إليها باعتبارها ما يؤديه متكلّم ما، إلى مستمع ما، في مقام معين، لإفادة غرض تواصلي ما. والجدير بالذكر - في هذا السياق - أنّ مفاهيم القدماء وإن اختلفت عن مفاهيم المحدثين -أحياناً-

أصلاً وتصوراً وغاية وزماناً ومكاناً، إلا أنها تلتقي معها في عديد المعطيات من ناحية المفهوم وإن اختلف المصطلح، أو من ناحية المصطلح وإن اختلف المفهوم.

وفي الأخير نقول إن البحث عن مقولات التّداوليّة في المدونة البلاغيّة التّراثيّة قد يبدو للوهلة الأولى أمراً غريباً عن المفاهيم الحديثة، ولكن إذا نحن استقصينا تلك المقولات بشكل جيد أمكننا أن ندرك بعد الحداثي الذي تتطوّي عليه أبحاث القدامى، إذ يمكن أن تشكّل عامل تتميّز للدراسات الحديثة بمخالف اتجاهاتها واهتماماتها، لأنّ ما يحمله التّراث من معارف قد تكون دفعاً قوياً يسمح له بمواكبة التّطور الحديث، كما يمكن لتلك المقولات أن تشكّل أصولاً لنظرية تداوليّة عربيّة صالحة للتعامل مع الخطاب الأدبيّ العربيّ في مختلف مستوياته، بحيث توظّف من الآليات الإجرائيّة التّحليليّة ما يتلاءم ومعطيات الخطاب العربيّ وتتحرّر ما ينبغي تحويله استجابة للطروحات الحديثة. ثم إنّ أبحاثاً من هذا القبيل من شأنها أن تستحدث أدوات تحليليّة جديدة بعد تطويقها لروح البلاغة العربيّة القدّيمة، كما من شأنها أن ترفع اللّغة العربيّة وتشحن معانيها بدلّالات معرفيّة حديثة. وبالنّظر إلى تلك الأسباب وغيرها يتوجّب على الباحثين المهتمّين بهذا المجال إعادة الاعتبار لمثل هذه الدراسات التي تفعّل دور الكفاءة التّحليليّة للبلاغة وكيفية استثمارها في تحليل الخطاب.

وهذه الدراسة وإن دلت على شيء فهي تدلّ على أهميّة التّداوليّة كنظرية معرفيّة يمكن الاستعانة بها في إعادة قراءة التّراث. كما أنها تدلّ على قابلية النّسق البلاغيّ القدّيم والتّراث اللّغوّي بصفة عامة، لإقامة محاورة مع ما تثيره الدراسات اللّغوّية والأدبيّة الحديثة، محاورة من شأنها أن تغني كلا الدراسين.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنّ علاقة البلاغة بالتداوليّة هي مظهر من مظاهر التمازن الفكريّ، الذي أسفّر عن تأسيس البلاغة الجديدة.

# ثبت المصطلحات

المصطلح باللغة الفرنسية	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الفرنسية	المصطلح باللغة العربية
L'ideal argumentatif	المثال الأعلى الحجاجي	Acte d'énonciation	فعل تأفظ
L'immanente	المحايطة	Acte illocutoire	الفعل الإنسائي
L'implicite	الضمنيات	Acte locutoire	فعل القول
L'inférence	الاستبطاط	Acte perlocutoire	الفعل التأثيري
L'intention	القصد	Acte primaire	فعل أولي
Langage	اللغة	Acte secondaire	فعل ثانوي
Le trope	المجاز	Analyse textuelle	التحليل النصي
Les arguments	الحجج	But	الهدف-الغرض
Les indices	قرائن	Cadre participatif	إطار المشاركة
Linguistique de l'énonciation	لسانيات التلطف	Cadre spatio-temporel	الإطار الزمكاني
Loi d'exhaustivité	الاستيفاء	Canal	القناة
Loi d'informativité	قانون الإخبار	Codage	الترميز
Lois de discours	قوانين الخطاب	Code	السنن
Lois de discours	قوانين الخطاب	Code de convenance	سنن المواقعات
Lois de discours plus spécifiques	قوانين خطاب أكثر تفصيلاً	Cohérence textuelle	انسجام نصي
Macro Acte de langage	فعل كلام كلي	Communication	التواصل
Maxime de modalité	حكم الجهة	Compétence	الكفاية اللغوية
Maxime de qualité	حكم الكيف	Condition de Production	ظروف الإنتاج
Maxime de quantité	حكم الكم	Conditions de production	ظروف الإنتاج
Maxime de relation	حكم العلاقة	Conditions Préparatoires	الشروط التحضيرية
Maximes conversationnelles	أحكام المحادثة	Contenu propositionnel	المحتوى القصوي
Message	الرسالة	Contexte	السياق
Modalité	صيغة الملفوظ	Contexte	السياق

Négociation	التدّاول	Conviction	الاقتناع
Niveau situationnel	المستوى المقاميّ	Cotexte	سياق داخليّ
Orientation assertive	توجيه إثباتيّ	Décodage	فك الترميز
Orientation injonctive	توجيه إلزاميّ	Déduction	الاستنتاج
Performance	الإنجاز	Démonstration	البرهان
Persuasion	الحمل على الإقناع	Destinataire	المرسل إليه
Phrase Constatative	جمل تقريرية	destinataire	المرسل
Phrase Performative	جمل إنسانية	Éléments contextuels	العناصر السياقية
Pragmatique	التدّاولية	Environnement verbal	محيط كلاميّ
Présupposé	الاقضاء	Exemple	المثال
Principe de coopération	مبدأ التعاون	Explicite	ظاهر
Principe de pertinence	مبدأ الوجاهة	Extra discours	خارج الخطاب
<b>Principe de sincérité</b>	مبدأ الصدق	Fonction argumentative	وظيفة حجاجية
Principes discursifs généraux	مبادئ خطابية عامة	Fonction cognitive	الوظيفة الإلقاء
Raisonnement	الاستدلال	Fonction expressive	الوظيفة التعبيرية
Raisonnement déductive	استدلال استنتاجيّ	Fonction métalinguistique	الوظيفة ما وراء اللغة
Référent	مرجع	Fonction phatique	الوظيفة الانتباهية
Relations mutuelles	العلاقات المتبادلة	Fonction poétique	الوظيفة الشعرية
Sens implicite	معنى ضمنيّ	Fonction référentielle	الوظيفة المرجعية
Sens littéral	معنى حرفيّ	Force illocutoire	القوة الإنسانية
Situation	المقام	Implicature	استلزم خطابيّ
Sous-entendu	القول المضمر	Implicit	مضمر
Stratégie discursive	إستراتيجية خطابية	Implicit sémantique	ضمنيات دلالية
Théories d'analyse pragmatique	نظريات التحليل التدّاوليّ	Indices de contextualisation	قرائن السياق

Théories des actes de langage	نظريّة أفعال الكلام	Intentions du locuteur	مقاصد المتكلّم
Une Donnée	معطى	Interaction	التفاعل
Verbe directe	فعل مباشر	Interprétation	تأويل
Verbe indirecte	فعل غير مباشر	Intra discours	داخل الخطاب
Verbes d'orientation	أفعال التوجيه	L'argumentation L'argumentation dans la langue	الحاج الحاج في اللغة

---

## **قائمة المصادر والمراجع**

## **أولاً: باللغة العربية**

### **أ-المصادر:**

- 01 مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الإصدار 100، 1426هـ. [WWW.qurancorner.org](http://WWW.qurancorner.org)
- 02 أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الريفية، ط02، القاهرة، 1985.
- 03 أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء 01، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط07، القاهرة، 1998.
- 04 أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط02، دب، 1971.
- 05 أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكى، مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، ط01، بغداد، 1982.
- 06 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية، فايز الداية، دار الفكر، ط01، دمشق، سوريا، 2007.
- 07 عبد الله بن سعيد بن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق: داود غطاشة الشوابكة، دار الفكر، ط01، عمان، الأردن، 2006.

### **ب-المراجع:**

- 08 إبراهيم عبد الله أحمد الججاد، الاتجاهات الأسلوبية في النقد العربي الحديث، وزارة الثقافة، دط، عمان، الأردن، 1996.
- 09 أبو بكر العزاوي، الخطاب والحجاج، الأحمدية للنشر، ط01، المغرب، 2007.
- 10 أحمد حسن الزيّات، دفاع عن البلاغة، مطبعة الرسالة، دط، مصر، 1945.
- 11 أحمد الشايب، الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النهضة المصرية، دط، دت.
- 12 أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب، دار الجاحظ، دط، بغداد، العراق، 1982.
- 13 أحمد مطلوب، بحوث بلاغية، مطبوعات المجمع العلمي، دط، بغداد، 1996.

- 14- أحمد مطلوب، *البلاغة عند السكاكى*، مكتبة النهضة، دط، بغداد، 1964.
- 15- الأزهر الزناد، *دروس البلاغة العربية " نحو رؤية جديدة"*، المركز الثقافي العربي، ط01، بيروت، تونس، 1992.
- 16- آن روبيول، جاك موشر، *التدليلية اليوم علم جديد في التواصل*، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط01، بيروت، لبنان، 2003.
- 17- باتريك شارودو، *الحجاج بين النظرية والأسلوب*، عن كتاب *نحو المعنى والمبنى*، ترجمة: أحمد الودرنى، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط01، بيروت، لبنان، 2009.
- 18- بثينة أبوبكر، أحمد محمود المصري، *قضايا بلاغية*، دار الوفاء، ط01، الإسكندرية، 2005.
- 19- بشري البستاني، *التدليلية في البحث اللغوي والنقدى*، سلسلة دراسات محكمة في اللغة والأدب والنقد، مؤسسة السباب، ط01، لندن، 2012.
- 20- بيير جيرو، *الأسلوبية*، ترجمة: منذر عياشى، مركز الإنماء الحضاري، ط02، سوريا، 1994.
- 21- جون ل. أوستين، *القول من حيث هو فعل "نظريّة أفعال الكلام"*، ترجمة: محمد يحياتن، عالم الكتب، ط01، دب، 2006.
- 22- الجيلالي دلاش، *مدخل إلى اللسانيات التدلالية*، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، دت.
- 23- ج.ب.برلون، ج.بولي، *تحليل الخطاب*، ترجمة: محمد لطفي الزليطي، منير التركى، جامعة الملك سعود، دط، السعودية، 1997.
- 24- حافظ إسماعيلي علوى التدالىيات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، ط01، عمان، الأردن، 2011.
- 25- حسين جمعة، *جمالى الخبر والإنشاء "دراسة بلاغية جمالية نقدية"*، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دط، دمشق، 2005.
- 26- حمادي صمود، *أهم نظريات الحاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم*، مجلد XXXIX، كلية الآداب، منوبة، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس I.
- 27- داسكار مارسيلو، *الاتجاهات السيمبولوجية المعاصرة*، ترجمة: حميد لحمدانى وآخرون، إفريقيا الشرق، دط، الدار البيضاء، 1987.
- 28- دومينيك مانغونو المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، ط01، دب، 2005.

- 29- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ و تداولية الخطاب، دار الأمل، دب، 2005.
- 30- رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ترجمة عمر أوكان، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، 1994.
- 31- سامية الدريدي، الحاج في الشعر العربيّ القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة، بنبيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث، جداراً لكتاب العالميّ، ط01، عمان، الأردن، 2008.
- 32- السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبيع، دار الكتب العلمية، ط06، بيروت، لبنان، دت.
- 33- شفيق السيد، البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقدير، دار الفكر العربيّ، دط، القاهرة، دت.
- 34- شفيق السيد، فن القول بين البلاغة العربية وأرسطو، دار غريب، ط01، القاهرة، 2006.
- 35- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط02، القاهرة، دت.
- 36- صابر الحباشة، التداولية والجاج مداخل ونصوص، صفحات للدراسات والنشر، دط، دمشق، سوريا، 2008.
- 37- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، العدد 164، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دط، الكويت، 1992.
- 38- طالب سيد هاشم الطبيائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرین والبلغيين العرب، جامعة الكويت، دط، الكويت، 1994.
- 39- الطاهر بومزير، التواصل اللساني والشعرية، مقاربة تحليلية لنظرية رومان جاكبسون، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط01، الجزائر، لبنان، 2007.
- 40- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكثير العقلي، المركز الثقافي العربي، ط01، الدار البيضاء، 1998.
- 41- عبد الرحمن حسن حبنك الميداني، البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها، الجزء 01، دار القلم، الدار الشامية، ط01، بيروت، دمشق، 1996.
- 42- عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالمية علم المعاني، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، ط02، دب، 1991.
- 43- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط01، بيروت، لبنان، 2004.
- 44- عده عبد العزيز قلقيلية، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربيّ، ط03، القاهرة، 1992.

- 45- عرفات فيصل المنّاع،**السياق والمعنى دراسة في أساليب النحو العربي**، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، ط01، الجزائر، لبنان، 2013.
- 46- عمر أوكان، **اللغة والخطاب**، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، لبنان، 2001.
- 47- عمر بلخير، **تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التّداولية**، منشورات الاختلاف، ط01، الجزائر، 2003.
- 48- فان دايك، **النص والسيّاق**، ترجمة: عبد القادر قيني، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، 2000.
- 49- فتحي عبد القادر فريد، بحوث ومقالات في البلاغة، مكتبة النّهضة المصرية، ط01، دب، 1984.
- 50- فرانسواز أرمينكو،**المقارنة التّداولية**، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، دط، دب، دت.
- 51- كاترين كيريرات أوركيوني، المضمر، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، ط01، بيروت، لبنان، 2008.
- 52- محمد أبو موسى، **خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، مكتبة وهبة، ط02، القاهرة، 1980.
- 53- محمد بركات حمدي، بحوث ومقالات في البيان والنقد الأدبي، دار البشير، دط، عمان، 1988.
- 54- محمد بركات حمدي، **البلاغة العربية في ضوء منهج متكمّل**، دار البشير، دط، عمان، الأردن، 1992.
- 55- محمد بركات حمدي، **بلاغتنا اليوم بين الجمالية والوظيفية**، دار وائل، ط01، عمان، الأردن، 2004.
- 56- محمد بركات حمدي، **الصورة البلاغية عند بهاء الدين السّبكي**، دار الفكر، ط02، عمان، 1983.
- 57- محمد الجابري، **بنية العقل العربي**، المركز الثقافي العربي، ط03، الدار البيضاء، 1993.
- 58- محمد عابد الجابري، **نقد العقل العربي**، دار الطليعة، ط01، بيروت، دت.
- 59- محمد عبد المطلب، **البلاغة العربية**، قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون، دط، مصر، لبنان، 1997.
- 60- محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف، محمد السعدي فرهود، **الأسلوبية والبيان العربي**، الدار المصرية اللبنانية، ط01، القاهرة، 1992.

- 61- محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتدالو، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، 2005.
- أوليفيي روبيول، هل يمكن أن يوجد حاج غير بلاجي، ترجمة محمد العمري، ملحق ضمن كتاب البلاغة العربية بين التخييل والتدالو.
- 62- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، لبنان، 1999.
- 63- محمد الماكري، الشكل والخطاب، مدخل لتحليل ظاهراتي، المركز الثقافي العربي، ط01، الدار البيضاء، بيروت، 1991.
- 64- محمد مشبال، البلاغة والأدب، من صور اللغة إلى صور الخطاب، دار العين، ط01، القاهرة، 2010.
- 65- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري(إستراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، ط04، الدار البيضاء، المغرب، 2005.
- 66- محمد مفتاح، مجهول البيان، دار توبقال، ط01، دب، 1990.
- 67- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، دط، دب، 2002.
- 68- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللسانى العربى، دار التتوير، ط01، الجزائر، 2008.
- 69- مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد، منشأة المعارف، دط، الإسكندرية، 1985.
- 70- منال محمد هشام سعيد نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية، عالم الكتب الحديث، ط01، الأردن، 2011.
- 71- ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، ط03، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، 2005.
- 72- ناصر عمارة، الفلسفة والبلاغة، مقاربة حاجية الخطاب الفلسفى، منشورات الاختلاف، ط01، الجزائر، 2009.
- 73- نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكم، ط01، الجزائر، 2009.
- 74- هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة محمد العمري، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، لبنان، 1999.

75- يوسف أبو العodos، الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، الأبعاد المعرفية والجمالية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 1997.

### ج-المعاجم والموسوعات

76- أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار صادر، ط04، بيروت، لبنان، 2005.

77- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، المجلد الثاني، منشورات عوبيات، ط02، بيروت، 2001.

78- جاك موشرل، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، ط02، تونس، 2010.

79- جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، ط02، بيروت، لبنان، 1984.

80- م.روزنثال، ب يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، ط06، بيروت، لبنان، 1987.

### ت-الرسائل الجامعية

81- حامدة ثبایث، قضایا التداولیة فی کتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مذکرة مقدمة لنیل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمری، تیزی وزو، 2012.

82- محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، رسالة مقدمة لنیل شهادة دكتوراه، جامعة الأزهر، غزة، 1428هـ، 2007م.

83- محمد الولي، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، رسالة مقدمة لنیل شهادة دكتوراه، كلية الآداب، الرباط، 2000.

### ث-المجلّات والدوريات

84- أبو بكر العزاوي، سلطة الكلام وقوّة الكلمات، مجلة المناهل، العدد 62، السنة 25، وزارة الثقافة والاتصال، صفر 1422هـ، ماي 2001.

85- أحمد المتوكّل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، سلسلة بحوث ودراسات رقم 05، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1993.

86- أحمد المتوكّل، مبدأ الوظيفة وصياغة الأناء، مجلة المناظر، العدد 03، السنة 02، المغرب، 1990.

- 87- باديس لهويمل، التّداوليّة والبلاغة العربيّة، أبحاث في اللّغة والأدب الجزائريّ، مجلة المخبر، العدد 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.
- 88- رضوان الرّقبي، الاستدلال الحجاجي التّداوليّ وأليات اشتغاله، عالم الفكر، العدد 02، المجلد 04، أكتوبر، ديسمبر 2011.
- 89- سامية بن يامنة، الاتّصال اللّسانيّ بين البلاغة والتّداوليّة، دراسات أدبية، دورية فصلية محكمة، العدد 01، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ماي 2008.
- 90- عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللّسانيّ، مجلة اللسان العربيّ، العدد 23، مكتب تنسيق التّعريب، الرباط، المغرب، 1983.
- 91- محمد سالم ولد الأمين، مفهوم الحاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، عالم الفكر، العدد 03، المجلد 28، الكويت، مارس 2000.
- 92- مجلة الخطاب، العدد 08، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تizi وزو، الجزائر، أبريل 2011.
- 93- مجلة اللغة والأدب، العدد 17، جامعة الجزائر، الجزائر، جانفي 2006.
- 94- مجلة المناظرة، العدد 04، السنة 02، المغرب، شوال 1411هـ، ماي 1991.

## ثانياً: باللغة الأجنبية

### A-Les Dictionnaires

- 95- Jean Dubois,Larousse,Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage,Bordeaux,Paris,1994.
- 96- Patrique Charaudeau,Dominique Maingueneau,Dictionnaire d'analyse du discours,Seuil,Paris,2002.
- 97- Le petit larousse ,Paris ,2001.

### B-Les Ouvrages

- 98- Catherine Kerbrat Orecchioni,Les interactions verbales, Tome01, Armand Collin , Paris,1990.
- 99- Catherine Kerbrat.Orecchioni,L'énonciation de la subjectivité dans le langage,Armand Collin,Paris,1980.
- 100- Catherine Kerbrat Orecchioni,l'implicite,Armand Collin ,Paris ,1986.
- 101- Henri Margulieu ,Etude d'un texte argumentative, Ellipse,Paris,1996.
- 102-Jaque Francis,Pragmatique in Encyclopédia Universalise,Vol 18, France,1999.

- 
- 103-Jaque Moeschler,Argumentation et Conversation, Hatier–Credif,Paris,  
1985.
- 104-John Austin,Quand dire c'est faire ,traduit par Gilles Lane,Seuil,Paris,  
1970.
- 105-John Searle,Sens et expression,traduction de Joëlle Proust ,Edition de  
minuit,Paris,1979.  
-Sens et expression, Edition de Minuit, Paris ,1982.
- 106-Oswald Ducrot,Dire et ne pas dire, Hermann,2éme edition,Paris,1984.
- 107-Oswald Ducrot ,Le dire et le dit, Edition de Minuit,Paris,1984.
- 108-Oswald Ducrot,Les Échelles Argumentatives, Edition de Minuit,Paris,  
1989.
- 109-Oswald Ducrot, Jean Claude Anscombe,L'Argumentaion dans la  
langue,Pierre, Mardaga,Bruxelle,1980.
- 110-Tzvetan Todorov, Théorie du symbole, Edition de Seuil ,Paris,1977.

## فهرس الموضوعات

	إهادء
03	مقدمة
10	تمهيد
16	الباب الأول: بين التّداوليّة والبلاغة
17	الفصل الأول: في مفهوم التّداوليّة
18	تمهيد
18	1- التّداوليّة: المصطلح والمفهوم
18	1-1- تحديد المصطلح
19	2- تحديد المفهوم
25	2- التّداوليّة: النّشأة والتّطوّر
28	3- أهمّ مقولات التّداوليّة
28	1-3- مفهوم الفعل الكلامي
28	1-1-3- تعريف فعل الكلام
29	1-2-1-3- أقسام فعل الكلام
29	1-2-1-3- فعل القول
29	2-2-1-3- الفعل الإنساني
29	3-2-1-3- الفعل التّأثيري
33	3-1-3- إنجاز فعل الكلام
35	2-3- مفهوم السياق
36	1-2-3- تعريف السياق
38	2-2-3- أنواع السياق
39	3-2-3- عناصر السياق
40	1-3-2-3- العنصر الذّاتي
42	2-3-2-3- العنصر الذّواتي
43	3-3-2-3- العنصر الموضوعي

43	4-2-3-أهمية السياق
45	3-3-مفهوم القصد
45	1-3-3-تعريف القصد وأهميته في تحقيق التواصل
49	2-3-3-استراتيجية الخطاب والقصد
52	4-3-مفهوم الضمنيات
52	1-4-3-تعريف ضمنيات القول
52	2-4-3-أنواع الضمنيات
53	1-2-4-3-أفعال الكلام غير المباشرة
53	2-2-4-3-الاقتضاء
53	3-2-4-3-القول المضمر
54	4-2-4-3-الاستباط
54	5-2-4-3-المجاز
55	5-3-مفهوم التواصل
56	1-5-3-تعريف التواصل
56	2-5-3-عناصر عملية التواصل
58	3-5-3-قواعد التواصل
61	6-3-مفهوم الحاج
61	1-6-3-الحجاج والحجّة
64	2-6-3-مميزات فعل الحاج
66	3-6-3-السلم الحجاجي
68	الفصل الثاني: في مفهوم البلاغة
69	تمهيد
69	1-2-البلاغة في اللغة و الاصطلاح
69	1-1-2-البلاغة لغة
69	1-2-2-البلاغة في الاصطلاح القديم

71	1-3-3- بين البلاغة والفصاحة
73	1-4- البلاغة في الاصطلاح الحديث
87	1-4-1- التفكير التداولي في المدونة البلاغية
88	أولاً- التفكير التداولي عند الجاحظ
91	ثانياً- التفكير التداولي عند الجرجاني
96	2- موضوع البلاغة
100	3- هدف البلاغة
101	1-3-2- الهدف الديني
101	2-3-2- الهدف التعليمي
102	3-3-2- الهدف النّقدي
106	4-2- البلاغة العربية النّشأة والتّطور
111	2-5- مفتاح العلوم للسكاكى
116	الباب الثاني: مقولات التداولية في بلاغة السكاكى
117	الفصل الأول: الأفعال الكلامية
118	تمهيد
118	1- مبادئ تمييزية لمفهومي الخبر والطلب
118	1-1- مفهوم الخبر
122	2-1- مفهوم الطلب
123	1-2-1- صور الطلب ودلاته
127	1-3- مبادئ التمييز بين الخبر والطلب
128	2- البعد التداولي لنظرية الخبر والطلب
129	3- الاستلزم التّخاطبي عند السكاكى
130	1- تحول دلالات الخبر والطلب
131	1-1- تحول دلالات الصيغ الخبرية
133	1-2- تحول دلالات الصيغ الطلبية

136	3-1-3- نماذج في الأغراض الفرعية لأساليب الطلبية
141	4- الفعل التوجيهي في أسلوب السكاكى
143	5- القصد في الأفعال الكلامية
144	6- إستراتيجية الخطاب في الأفعال الكلامية
145	6-1- الإستراتيجية التوجيهية
147	6-2- الإستراتيجية التلميحية
149	الفصل الثاني: الضمنيات
150	تمهيد
152	1-2- التحليل التركيبى والدلالى والتدالى للمقومات الضمنية
152	1-1-2- التشبيه
152	1-1-1-2- مفهوم التشبيه
154	2-1-1-2- التشبيه باعتبار طرفيه
155	3-1-1-2- التشبيه باعتبار وجه الشبه
159	4-1-1-2- التشبيه باعتبار الغرض
161	5-1-1-2- أحوال التشبيه
166	2-1-2- المجاز
166	1-2-1-2- مفهوم المجاز
167	2-2-1-2- أقسام المجاز
186	3-1-2- الكناية
186	1-3-1-2- مفهوم الكناية
188	2-3-1-2- أقسام الكناية
191	4-1-2- الحذف
191	1-4-1-2- مفهوم الحذف
192	2-4-1-2- مقامات حذف المسند
193	3-4-1-2- مقامات حذف المسند إليه

195	2-2-إستراتيجية الخطاب في المقومات الضمنية
196	2-3-القصد في المقومات الضمنية
200	2-4-الاستلزم التخاطبي في المقومات الضمنية
202	الفصل الثالث: التواصل
203	تمهيد
203	3-1-ماهية التواصل عند السكاكي
207	3-2-عناصر عملية التواصل
207	3-1-المتكلم
209	3-2-المتلقى
213	3-3-الرسالة
213	3-4-الشفرة
214	3-5-السياق
215	3-2-1-مقامات الكلام عند السكاكي
218	3-2-2-علوم البلاغة في ضوء نظرية المقام
219	3-2-2-1-علم المعاني وفاعلية المقام
219	3-أ-الأساليب العدولية ومقاصدها التوأصلية
219	3-أ-التقديم والتأخير ومقام الكلام
221	3-ب-القصر ومقام الكلام
225	3-ج-الفصل والوصل ومقام الكلام
231	3-د-الإيجاز والإطناب ومقام الكلام
236	3-2-2-2-علم البيان وفاعلية المقام
237	3-أ-الأساليب العدولية ومقاصدها التوأصلية
237	3-أ-التشبيه والاستعارة وفاعليّة المقام
239	3-ب-المجاز وفاعليّة المقام
241	3-ج-الكناية وفاعليّة المقام

243	3-3-3-قواعد التّواصل
243	1-3-3-3-قاعدة الْكِمُّ (الإخبار)
244	2-3-3-3-قاعدة الْكَيْفِ (الصِّدق)
245	3-3-3-3-قاعدة العلاقة (الوجاهة)
245	4-3-3-3-قاعدة الجهة
246	4-3-عيوب التّواصل
248	الفصل الرابع: الحاج
249	تمهيد
250	1-4-إستراتيجية الإقناع عند السكاكي
250	1-1-4-شروط القول المقطع
251	1-2-4-دور المقام في الإقناع
252	2-4-أساليب الإنجاز الحجاجي
253	1-2-4-أساليب القول
253	1-1-2-4- فعل الكلام التوجيهي
257	2-1-2-4-تحديد المفاهيم
258	3-1-2-4-الاستشهاد
262	4-1-2-4-التمثيل
263	2-2-4-أساليب البناء
263	1-2-2-4-المقدمة
264	2-2-2-4-العرض أو التّمفصل
266	3-2-2-4-الخاتمة
267	3-4-حجاجية المقومات البلاغية
268	3-4-1-الطبيعة الاستدلالية للصور البيانية
268	1-1-3-4-الطبيعة الاستدلالية للتشبيه
270	2-1-3-4-الطبيعة الاستدلالية للمجاز

270	3-1-3-4-الطبيعة الاستدلالية للاستعارة
274	4-1-3-4-الطبيعة الاستدلالية للكنایة
276	2-3-4- الطبيعة الاستدلالية لأساليب علم المعاني
278	خاتمة
288	ثبت المصطلحات
292	قائمة المصادر والمراجع
293	أولاً- باللغة العربية
299	ثانياً- باللغة الأجنبية
301	فهرس الموضوعات